مجلة علمية دورية
مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث
والدراسات الإستراتيجية في العراق

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
عامر حسن فياض

مدير التحرير
الدكتورة
نور علي الكناني

العدد (٢) - ١٥ كانون الأول ٢٠٢١

إنكي ENKI
مجلــة علميــة دوريــة

مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر تصدر عن جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية في العراق

الأيميل inky.publishing@gmail.com

الموقع الإلكتروني : www.enki.press

رقم الموبايل : 00964 783 6141 06

الرقم المعياري الدولي : ISBN:978- 9922- 91- 468- 8

© جميع الحقوق محفوظة

لدار إنكي للنشر والتوزيع

لا يُسمح بإعادة إصدار هذه المجلة ، أو أي جزء منها ، أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات ، أو نقلها بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطيّ مسبق من جهة الإصدار .

تستند المجلة إلى ميثاق علمي و أخلاقي ومهني في ما تنشره من بحوث ، وتعتمد تقويم اللجنة العلمية الاستشارية المشكلة من داخل العراق وخارجه ، والمجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء والمتبنيات الواردة في البحوث المنشورة في أعدادها

ISBN:978- 9922- 91- 468- 8

هيأة التحرير :

أ .د . **كامل القيم** - جامعة بابل / كلية الأداب
أ . د . **قاسم محمد عبد** -جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية
أ .د . **عادل بديوي- جامعة بغداد**- كلية العلوم السياسية
أ .د . **شيرزاد أحمد النجار- جامعة صلاح الدين**- كلية العلوم السياسية
أ .م .د . **مصدق عادل طالب**-جامعة بغداد-كلية القانون
أ .م .د . **علي فارس حميد**-جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية
أ .م . . **سهاد إسماعيل خليل**-جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية
أ .م .د . **منتصر مجيد حميد**-جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية
أ .م .د . **فراس عبدالكريم محمد علي البياتي**- جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية
م .د . **أحمد كريم علوان العلياوي** -مدير دار المخطوطات العراقية
م . د . **علي عيسى اليعقوبي** -كلية المنصور الجامعة - قسم القانون
د . **جمال عبدالمنعم الزوي**-أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية-ليبيا
د . **محمود حيدر** -مفكر وباحث في الفلسفة السياسية ولاهوت الأديان -لبنان

التدقيق اللغوي :

أ .د . **زهير محمد علي** / جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد (اللغة العربية)
أ .م . د . **سلام جبار شهاب**/ الجامعة التكنولوجية/ قسم العلوم التطبيقية (اللغة الإنكليزية)

الإشراف الفني :

د . محمد عبدالله راضي
نور فائز الأعرجي

مدير الإدارة :

كوثر حميد لطيف الغرابي

المشرف الإداري و المالي :

خالد عدنان
ضرغام محمد الجبوري

مجلة (إنكي) للعلوم الإنسانية والاجتماعية

حرصًا منا على مواكبة التطور في مجال النشر العلمي، ورغبةً في توفير نافذة رصينة للنشر الأكاديمي، تسعى نحو العالمية، نعلن انطلاق المجلة العلمية (إنكي) المتخصصة بنشر البحوث الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على وفق الضوابط والمعايير المعتمدة عربيًا ودوليًا.

تسعى المجلة إلى توفير نافذة نشر رصينة للباحثين الأكاديميين، وإتاحة الفرصة لهم لنشر بحوثهم مع مراعاة الالتزام بقواعد التفكير العلمي منهجًا ولغةً في عرض الأفكار وتقديمها أو تحليلها وصولًا إلى إدراج المجلة ضمن قواعد البيانات العالمية للمجلات ذات معامل التأثير (Impact Factor).

رؤيتنا

التغيير يبدأ من الإنسان، وينطلق من رؤية علمية واقعية قادرة على تصحيح المسارات وبناء قاعدة رصينة توصل إلى الأهداف وتحقق الطموحات.

رسالتنا

تقديم محتوى يجعل المجلة مرجعًا علميًا أصيلًا للباحثين، ومنهلًا ثرًا لأبناء المجتمع.

أهدافنا

-استقطاب الباحثين المتميزين للنشر في المجلة، وتقديم نتاجاتهم العلمية، وما توصلوا إليه من نتائج تطور الرؤية العلمية وتلبي حاجات الباحثين على المستويات الوطنية والعربية والعالمية في مجال بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر البحوث العلمية لمتخصصين رفيعي المستوى.

- توطيد العلاقة بين الأكاديميين وأبناء المجتمع، والإفادة من مخرجات البحث الأكاديمي في تطوير رؤية المجتمع وبنيته الفكرية.

- ترسيخ الثقافات المجتمعية التي تتواءم مع مخرجات البحوث الأكاديمية، وتعزيز وجودها في المجتمع.

قواعد النشر

لغة المجلة هي العربية والإنجليزية، على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية التي تجعل قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يقل عدد كلمات البحث عن (٥٠٠٠) ولا تزيد على (٨٠٠٠) مطبوعة بنسختين مرفقة مع قرص مرن (CD) بصيغة(word)
2. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها ولا سيما التوثيق بحيث تتضمن بالنسبة للكتاب الآتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تأريخ النشر، أرقام الصفحات، أما بالنسبة للمقالة: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تأريخها، وأرقام الصفحات، ويجب أن تثبت الهوامش في نهاية البحث.
3. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
4. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
5. يرفق مع كل بحث مستخلصان، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يزيد عدد كلمات كل منهما على (٢٥٠)
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
7. تخطر المجلة الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمينِ مختصينِ على نحو سري.
8. يمكن للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
9. لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي تعتذر عن نشرها.
10. ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما يُنشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

المحتويات

قواعد النشر ٥

الافتتاحية

كيفيات بناء (الحكم الصالح) ٩
أ. د. عامر حسن فيّاض

محور العدد

الديمقراطية وتغوّل السلطة
(التفريغ الإيديولوجي للتحرر من الاستبداد) ١١
الأستاذ الدكتور منعم صاحي العمار

استحضارات التغطية الإعلامية للأزمات المركبة
بناء أنموذج للرصد والتصنيف الاستباقي ٤٢
أ. د. كامل القيّم

من الأزمة إلى إدارة الأزمة ٥٣
أ. د. علي عباس مراد

الأزمات الدولية وانعكاساتها النفسية على المجتمع العراقي ٧٦
د. نور علي الكناني

أزمة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية (المرأة العراقية أنموذجا) ٥٩
مفاز إبراهيم داود

بحوث متنوعة

أبعاد أزمة تدخلات الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية وتداعياتها ١١٣
أ. د. قاسم حسين السعدي

المشروطية المتبادلة للمؤسسات المالية الدولية: العراق بعد عام (٢٠٠٣) أنموذجًا ١٤٧
د. صلاح نوري عبد الحسن

تحديات المناهج التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ..... ١٨٠
د. مهند عبد الوهاب مرموص

السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع ٢٠٨
م. م. محمد محي محمد

الموقف الأوربي من أزمة اللاجئين ٢٢٩
م. ســـــنان صلاح رشيد الصالحي

المقالات

قراءه تحليليه لكلمة السيد عمار الحكيم
في منتدى السلام والأمن في الشرق الأوسط ٢٤٤
الأستاذ الدكتور عبد الجبار أحمد

نتائج الانتخابات العراقية المفاجئة ٢٥١
مجموعة الأزمات الدولية / الكاتب لهيب هيكل

الانتخابات العراقية تطرح التساؤلات أكثر من الإجابات ٢٥٣
معهد الولايات المتحدة للسلام/ الكاتب إيلي أبو عون 21 تشرين الأول 2021

مؤتمرات وندوات

المنتدى العربي الإفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف ٢٥٦

ندوة(مكافحة المخدرات)..... ٢٦٧

عرض كتاب

قصة التقريب بين المذاهب الإسلامية

مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٤٩ -١٩٧٢ أنموذجًا ٢٧٢

المأسسة وحقوق الإنسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ..... ٢٧٩

كيفيات بناء (الحكم الصالح)

أ.د. عامر حسن فيّاض

أُستخدم مصطلح (الحكم الصالح) منذ أكثر من عقد من الزمن تقريبا من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها لتقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع باتجاه التطوير والتنمية والتقدم، وقد عُرّف بأنه (ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم).

وهذا يعني أن الحكم الصالح يُعرف بدلالة (الحكم الديمقراطي الفعّال) الذي يعتمد ـ حسب البنك الدولي ـ على مجموعة معايير أبرزها : (التمثيل ، المشاركة ، المنافسة ، الشفافية ، المساءلة والمحاسبة) أو ربما معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتمثلة بـ : (المشاركة ، حكم القانون ، الشفافية ، حسن الاستجابة ، المساواة ، التوافق ، الفعالية ، المحاسبة ، الرؤيا الأستراتيجية) .

وتعتمد الأبعاد الفكرية السياسية لبناء الحكم الصالح على التجسير المتفاعل لثلاثية (المواطن ، المجتمع المدني ، سلطة دستورية مدنية) وهذا التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية، والأخيرة (الشرعية الديمقراطية) تستند إلى عنصرين، هما : عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين

ممارستها ، ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد ، عليه فإن خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بأنْ(لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية) .

أما بصدد اللاعبين الأساسيين في فريق بناة الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية فإنهم يتمثلون بـ :- الفرد المتحول إلى مواطن ، الجماعات المتحولة إلى مؤسسات مجتمع مدني ، السلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية مدنية .

فكيف ننتقل بالأفراد في العراق من رعايا إلى مواطنين ؟ وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة قوميا ومذهبيا واجتماعيا إلى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنيا وسياسيا ؟ وكيف ننتقل بالسلطة في العراق من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية مدنية ؟

هنا نحتاج إلى كيفيات تحتضن مجموعة آليات وسياسات وإجراءات، وتلك الكيفيات تتلخّص بما يأتي :-

أ. الكيفية السياسية وصولا إلى مرحلة التحول الديمقراطي عبر مواصلة التعامل بالآليات الديمقراطية (الالتزام بالدستور ، الانتخابات ، التعددية السياسية بشقيها «التعددية الحزبية وتعددية الرأي» ، استقلال القضاء ، التداول السلمي للسلطة ، ضمان الحقوق والحريات بالدستور وتنظيمها بالقوانين وتمكين ممارستها بالمؤسسات)

ب. الكيفية الاقتصادية وصولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر وبالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد .

ت. الكيفية الاجتماعية وصولا إلى التوازنات الاجتماعية بتسوية التعارضات الاجتماعية من خلال نمو وتنمية الفئات الوسطى الواسعة والمستنيرة والميسورة .

ث. الكيفية الثقافية وصولا إلى سيادة ثقافة المساهمة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة التقليدية عبر آليات تعزيز النزعات الفردية والعقلانية والعلمانية . .

وهكذا إذا حددنا الكيفيات ووصلنا إلى الفريق الثلاثي الباني للحكم الصالح (المواطن والمجتمع المدني وسلطة الدولة الدستورية المدنية) عندها سنغادر أداءات الحكم غير المستقرة (أداء الحكومات الملكية في العراق) والمنفعلة (أداء الحكم الجمهوري القاسمي) والضعيفة (أداء الحكم الجمهوري العارفي) والشمولية القمعية القاسية والفاسدة (أداء الحكم الصدامي) والمضطربة المخيبة للآمال (أداء حكومات ما بعد 2003) .

الديمقراطية وتغّول السلطة (التفريغ الإيديولوجي للتحرر من الاستبداد)

الأستاذ الدكتور منعم صاحي العمار

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ملخص البحث

في قراءة متقدمة لمآل التجربة الديمقراطية في العالم العربي عامة والعراق خاصة ، تصادفنا محطات انتباه كثيرة ، تستدر منها غالبية الباحثين وكذلك الساسة موجبات التقييم لما جرى ويجري من انتقالات وإسقاطات وارتدادات تعيد مسارات العمل . . بل الخيال إلى سابق انطلاقها لنكون أمام حالة/ظرف لامتناهٍ رغم ما يحفل به الواقع من ضغوطات وتحديات تسوغ سمو التوجه نحو الديمقراطية ، على الأقل نأيًا عن مخاطر الاستبداد ، وهو ما جعل الجموع وفعالياتها السياسية تحقق في حيوية/ إلحاحية الحاجة إلى نظام فكر (إيديولوجيا) تركيبي يعطي قيمة للتحول الديمقراطي ويعزز النظر إليه كتدبير تأريخي لا سياسي ، ومشروع حضاري لا تأملي فاقد الروح فحسب . الأمر الذي سوغ ولم يزل البحث في صياغة تفاهمات حقيقية لتأطير موجات التحرر من الاستبداد (الاحتجاجات والثورات) ، تعميقًا لقيمته السياسية وتحصينًا لدوافعه وآلياته من التهوين والإخواء وبما يجعله رهانًا مرجعيًا ومعياريًا لتقويم عملية التحول الديمقراطي لا سيَّما بعد تعرض الأخيرة إلى تحديات كثيرة نتيجة لتصاعد تأثير التكنولوجيا وإنجازاتها لا سيَّما الاتصالية منها .

وهكـذا بـدا العـرب بعـد الربيـع العربـي وقبلهـم العراقيـون بعـد عـام (٢٠٠٣)، حيـارى فـي تصريـف مطالبهـم وأمانيهـم فـي مقاومـة الاسـتبداد والتحـرر منـه كمتطلـب أولـي للتحـول الديمقراطـي نظـرًا لافتقـاد الإرادة العامـة لشـروط التنظيـم والتقييـم معًـا، حتـى بتنـا لـم نفهـم مـن الديمقراطيـة سـوى المشـاركة فـي الانتخابـات مـن عدمهـا، والتسـويات لاقتسـام السـلطة دون مقاربـات توطيـن لاشـتراطاتها لا سـيَّما بعـد أن وجـد دعـاة الديمقراطيـة، الساسـة وقـادة الفعاليـات السياسـية أنفسـهم وكأنهـم طغـاة نخبويـة لـم يكتفـوا بالمنافسـة علـى السـلطة بـل التشـبث بهـا دون حسـاب لأيـة اشـتراطات أو التزامـات أخلاقيـة أو اجتماعيـة أو سياسـية، الأمـر الـذي يؤسـس عـودة جديـدة للثـورة والاحتجاجـات بـذات الحجـة حيـث التحـرر، ولكـن هـذه المـرة مـن تغـول السـلطة. وهـذا مـا سـنتحقق منـه فـي ثنايـا هـذه الدراسـة.

Abstract:

In an advanced reading of the fate of the democratic experience in the Arab world in general, and Iraq in particular, we encounter many focal points which the majority of researchers and politicians turn to to evaluate the transitions and setbacks that took place and the projections of what is yet to come to restore the course of action and be able to meet boundless circumstances despite the pressures and challenges of the reality on the ground that justify the sublime orientation towards democracy, at least to avert the threats of tyranny.

This led the masses, with their political activities, to realize the vitality, and urgency, of the need for an ideological system that gives value to the democratic transformation and enhances the view of this transformation as a historical, not a political, measure, and as a civilized project, not a soulless, speculative plan.

Hence, the need to look into formulas of real understandings to contextualize the waves of liberation from tyranny (protests and revolutions) to deepen their political value and shield their motives and mechanisms against underestimation and devoidness, and

to make them a reference and criterion to evaluate the process of democratic transformation, especially after it had been exposed to many challenges as a result of the increasing impact of technology and its achievements, especially in the field of communication.

This is how the Arabs following the Arab Spring, and before them the Iraqis after (2003), seemed confused about achieving their goals and aspirations in resisting tyranny and seeking liberation as a primary requirement for democratic transformation due to the lack of the general will to organize and evaluate.

We reached the point where democracy has become associated with the participation or non-involvement in elections and with power-sharing agreements without approaching its requirements, especially after the advocates of democracy, politicians, and leaders of political events found they had become elitist tyrants who were not satisfied with competing for power but clang to it without accounting for any moral, social, or political requirements or obligations. This establishes for the return to the state of revolution and protests for the same purpose of liberation, this time, however, from the incursion of power. This is what we will look into closely in this study.

المقدمة

منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والعالم في محنة. . ضلّت شعوبه طريقها في التحرّر والانعتاق، ولم تجد في ثنايا تدابيرها سوى البحث في الماديات، لعل طلائعها الجديدة تحقق غاياتها وتعيد بناء مساراتها التأريخية في ظل انسداد آفاق التفكير المعرفي وتدنّيها أمام ضواغط الواقعية الحرجة التي استسلمت لها قيادات السلطة[١]، بل قيادات/ فعاليات الحراك السياسي بوجهيه الحكومي والشعبي.

وقد بدت تلك المقاربة واقعًا، بعد أن رسخت الدراسات النقدية، ذات المناحي/ التوجهات المختلفة، سياسية كانت أم اجتماعية، فكرة الانقطاع عن مسلمات الأخذ بالديمقراطية كخيار ذات منشأ سياسي، وكذلك الاعتراف بها كتيار تطبيقي لرؤية الذات بكل ما ورثته من قيم وما اكتسبته منها[٢]. ومرد ذلك يكمن في تزمت النظر للديمقراطية

باعتبارها متلازمة لحركية الشعوب وإراداتها من دون أدنى تفكير بمعلّمة محفزات تلك الحركية وجعلها حاضرة عند أي استدعاء تأريخي لها. وإن حصل ما تقدم، لم تجد الشعوب دربًا سوى الانتقاض على غيابها. الأمر الذي جعل تلك الأدبيات مجبرة على مقايضة التحرر من الاستبداد بالأفق السياسي الضيق، والفقر والتهميش بالتجارب الموضعية لا بالتجارب الكلية/ العالمية، تحت ضغط مسايرة المطالب المجتمعية وتأطيرها بهدف عام حيث الديمقراطية دون حساب بأن الأخيرة ليست هدفًا يستدعى، بل هي بناء تأريخي يتوافق الإحساس بالحاجة إليه مع نضوج «التضامن الجمعي» الذي تعبرّ عنه الشعوب بإراداتها[٣]. ولهذا لا غرو في صواب رؤية بعض المفكرين بأن الديمقراطية، كخيار، تبقى في حالة «حصار» ما لم تترسخ تلك المتلازمة، وإن أدعت الشعوب بارتيادها للعصر الديمقراطي[٤].

وبعيدًا عما تؤسسه واقعية ما تقدم، من تشكيك بيقظة الشعوب واتقاد ذاكرتها، والتعمد في حصرها ببوابة واحدة، حيث الديمقراطية السياسية، فإن الشعوب تبقى وحدها صاحبة الإرادة المطلقة في التعبير عن شواغلها بالطرق المختلفة، وأية محاولة لاستعادة قدرة التحليل الجمعية لتلك الإرادة، سترتد سريعًا بسبب الحاجة لمؤسسات حق اجتماعية لها القدرة على ضبط صيرورة التحررّ الداخلي للمجتمعات أولًا، ومن ثم المباشرة بتأسيس مؤسسات السلطة وقياداتها (نخبها) لإيقاف الفوضى التي أسسها خطل إعادة التركيب المجتمعي، بعيدًا عن التوسل بالعنف سبيلًا[٥].

وقد أثبتت التجارب التأريخية على طول المعمورة وعرضها، قديمًا وحديثًا، أن افتقاد الديمقراطية للنمذجة العملية لترسخها سلميًا، سيجعلها معوقًا للنهضة والتحرر، ودالّة لما يشهده المجتمع فضلًا عن هوس السلطة[٦]، من انحراف أخلاقي وابتعاد عن الفضيلة، تنمو عبرهما أدران الزيف ومسوغات اغتصاب السلطة أفقيًا وعموديًا، مقابل تواري فرص التعبير والمشاركة التي كانت، على محدوديتها، مسؤولة، ولو في وقت قريب، عن إيجاد مراكز بديلة لتسيير الاندماج والتخلص من الفوضى. وأي عودة للحقيقة ستتطلب بناءً راسخًا له مستدعياته التأريخية، حيث الشرعية «شرعية السلطة» كمعيار لإعادة الإحساس بمرحلة الانتقال الديمقراطي. . تلك العودة التي لا قدرة للسلطة بتحقيقها، ستتولى شروطها العملية، الشعوب التي تتقصد ادخار إرادتها لأيام المحن، حتى إذا ما مرّت بتحدٍ، نهضت من جديد، وفي حملها ما ينقذ وجودها ويعيد تشكيل مصيرها،

ادخار ليس بمقدور كل أمة تجريبه، إلا الأمم الصامدة والمنتجة تأريخيًا[٧].

وقد أفصحت سنيّ الألفية الجديدة، عن تزايد تطلع الشعوب وطلائعها لإثبات ذاتها وإشهار إرادتها لتصويب عملية الانتقال/ التحول الديمقراطي عبر (الاحتجاج) السلمي، والذي لم ينظر اليه، مع الأسف، سوى تدبيرًا مقصودًا لإخواء/ إضعاف السلطة، لتغدو الأخيرة بعنوانها المؤسسي (الحكومة) غير قادرة على حماية نفسها[٨]. الأمر الذي أسس ارتدادًا عنيفًا عن الديمقراطية دفع أدعياءها لاغتصاب السلطة، والتنكيل بالمحتجين، هتكًا لحقوق الإنسان وتجاوزًا للقانون، ولم يبقَ أمام تلك الشعوب إلا اللجوء للتكنولوجيا التي أثبتت إنجازاتها في ظل الثورة المعرفية-الرقمية، قدرتها على تلبية واستيعاب المطالب الشعبية وتسويقها[٩]، بدءًا من الإحساس بالجوع الموضوعي (المحطم بمظاهره الروح المعنوية للشعب بعد أن تلتمس جموعه مظاهر التهميش والاقتصاص وعدم العدالة (المساواة) الاجتماعية)، وكذلك الحرمان النسبي، وصولًا إلى غرضية تلك المطالب حيث إبدال النخب الحاكمة وإيقاب تكاثرها وهيمنتها على السلطة، ليغدو الشعب سيد نفسه ومالكًا لمصيره.. شرطا الانعتاق/ التحرر من الاستبداد.. غاية الديمقراطية الأولى[١٠].

وهكذا كان لارتياد الشعوب، وهي تعتصم بالتكنولوجيا وسيلة، لميدان الاتصال والتواصل الاجتماعي ومواقعه، إقرارًا منها بحيويته في تدبرّ مصيرها، بعد ما أحدثته إنجازات ذلك الميدان من تغييرات على مستوى الجموع والأفراد، مدركات وسلوكيات، نالت من قدرتهما في تأطيرها مطالبهم وأهدافهم وتسويقها إلى أبعد نقطة ممكنة مستعينين بما تؤديه وسائل/ أدوات الاتصال الجديدة من أدوار في تشكيل صور تقييم منصفة لشرعية السلطة/ الحكومة وأدائها[١١]، حيث تعزيز حرية التعبير وتداول المعلومات عن المصالح الوطنية وحسن أداء السلطة للسياسات وأنماط استجابتها لتهدئة المشاغل الاجتماعية، فضلًا عن إنشاء القنوات الرقمية للاستفادة من القدرات الشعبية في تقويض فرص النظم الاستبدادية أو عودتها، أو دفع الحكومة لتقديم ما بوسعها من خدمات، لتتولى منظمات المجتمع المدني بما تتميز به من قدرات مطاولة واتصال ومطالبة، تسويق تلك الأفكار والمطالب بصيغ متنوعة، متقصدة خلق رأي عام ذي مسارات تأثير متعددة تتجاوز بتواترها بنية القناة الواحدة لصالح قنوات متعددة لمواجهة السلطة/ الحكومة، تجمعها الكلف القليلة والتأثير المستدام، وهو ما استدعى لاحقًا تجاوز الشعوب لما تؤديه منظمات

المجتمع المدني من أدوار، لصالح خلق ما يسمى بـ «التنسيقيات» والتي همّها، إيجاد قواسم مشتركة لتفعيل حملات الإقناع المضادة لسلوك السلطة/ الحكومة وأدائها، تتجاوز بأدائها حواجز الزمان والمكان، محققة بذلك ترابطًا ثقافيًا وفكريًا عبر عمليات تدفق المواقف والتدابير مما يعزز من تأثيرها ويزيد لما تؤسسه من حرج مضاد للسلطة[١٢]. حتى إذا ما تصاعد عزم الشعوب تكنولوجيًا، تراخت مؤسسات السلطة وخرت صريعة أمام ما أسسه الرأي العام من صورة لما ينبغي أن يكون، خاصة عندما يكون ذلك العزم مصاحبًا لضحايا وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان والتعسف في استخدام القوة الغاشمة من قبل السلطة[١٣].

وهكذا كانت ما أطلق عليه بـ«ثورات الإنترنت» في جوهرها ذكاءً شعبيًا للارتفاع عن مظاهر الكبت السلطوي، خيارًا للوقوف بوجه تغوّل السلطة واشتراطات أدائها التي بدت متواترة ضمن دوائر البحث والتحري عن المصالح الضيقة يدفعها المال السياسي ونجاح النخب المتطفلة في تدجين مظاهر السلوك المجتمعي[١٤]، بل وتدبيرًا لإثبات الذات من جديد بعد أن بدى التوسل بالديمقراطية واقعيًا، غير كافٍ لإيقاف مدّ الاستبداد، ولا التوسل بإعادة بناء الدولة كمعطى حضاري، أضحى كافيًا لإيقاف الممارسات (الشريرة) للمتطلعين الجدد للسلطة كما لم يعد ذلك التوسل كافيًا لاستيعاب محنة الشعوب وتطلعاتها بعد أن عجزت القيم القانونية والفلسفية، كالمواطنة وقداسة الانتماء للدولة في إعانة الشعوب على إصلاح ذاتها، فلم يبق أمامها غير الاحتجاج سبيلًا بمعونة التكنولوجيا، وكأنه الدرب الأصلح للتعبير عن الإرادة[١٥].

ومن ندرة الخيارات، وخطورة تداعي الالتقاء بين نزعتي الاحتجاج والتمرد، أخذت الشعوب تبحث عن ذاتها من جديد، متوسلة بالتكنولوجيا لتأطير وعيها دون مشروع محدد، وهو ما جعل السلطة تستبد أكثر فأكثر، ولكن هذه المرةّ تحت يافطة الديمقراطية، لتخسر الشعوب مرة أخرى تجريب خياراتها بعد أن خذلتها التكنولوجيا السلمية لتصبح ضحية لتكنولوجيا التدمير والإبادة[١٦].

ومن أجل فك إشكاليّة ما تقدم، سنعمد إلى تفكيك ألغاز تلك المقتربات عبر مفردات بحث محسوبة تصاعديًا لتشكيل وعي يُعتد به لصالح تعزيز نسخ الروح في الحراك الشعبي، السائد في مجتمعاتنا العربية لا سيما العراق، من خلال المفاضلة في

استثمار أداء القوى المجتمعية سبيلًا لمعاودة المسار التأريخي للتحرر من جديد وإن كانت التكنولوجيا جزءًا من اشتراطاته.

أولًا: بعض أسرار المحنة.

لا يخطئ من يظن أن حراك الشعوب ونضالاتها، بابتعاده عن مهمة (تقدير الذات التأريخية)، بدا مشروع غير مكتمل الأركان، رغم أن مشاهد التطور الإنساني ما برحت ماثلة، سواء بإرثها التأريخي أو بواقعها المعاش، لتغدو السلطة هي أمنية النخب على مختلف مشاربها بدلًا عن إعادة نواميس التفكير بالدولة[١٧]. وهو ما يجعلنا على صواب في تفسير شيوع لجّة الاحتجاج والانتفاض دون مشروع حقيقي للثورة والتغيير، بارتباك الوعي الإنساني بالدولة كمعطى تأريخي واجب الاحترام والقداسة، بل حاضرة إنسانية وعالم إنساني، كما يشير إلى ذلك (لوك بو لتكانسكي ولورينت تيفينتو) في كتابهما (العدالة) الصادر عام (١٩٩١م)، واللذان ركزا على وصف القديس (أوغسطينوس) للدولة، بأنها نعمة تداخلت القداسة والعبقرية في ديمومتها، مثلما تدخل الإبداع والحس والمخيلة في صياغتها حتى وصلت إلى حد الإلهام للإنسان/ الفرد عبر ترسيخ فكرة المواطنة والانتماء، وجدانًا ووجودًا، لها، متجاوزين بذلك تجسيدها المادي لموقف تأريخي ما، مادامت المواطنة تتغذى كالتزام على الفضيلة، منتج الفلسفة الأولى[١٨].

لذا لا غضاضة من القول، أنه من الخطأ البحث في نشأة الدولة بدلالة قيام السلطة تبريرًا للقوة المسوّقة لتلك النشأة واستدلالًا بما هو وارد من سلوكيات القابضين عليها[١٩].

وإذ يرى البعض بالعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين بأطره المتعددة وإخراج دعاته المتباين لصوره وقيمه الرمزية، وسيلة مجرّبة للانتقال بالإنسان/ الجموع من حالة الفطرة إلى الحالة المدنية المتطورة، أو تقنية لازمة للوصول للدولة والسلطة، وشرطًا واجبًا لصياغة الاثنين معًا[٢٠]، وأن أي تجديد لمضمونها يستدعي تجديد ذلك العقد[٢١]، فإن الغالبية لم تزل ترى بالدولة إنجازًا تأريخيًا يستلزم التسليم بوجوده، قوة دفع خفية تتجاوز الحاجة إلى السلطة، دينية كانت أم تأريخية أو اجتماعية، تؤسس بشرعية قيمها وعلى وفق قواعد قانونية واجتماعية، البنى اللازمة لإنتاج الدولة التي ستبدو، بالتماثل، مسؤولة بتفاعلاتها عما يلحق بالسلطة من تغييرات/ تطورات، اعتيادية أم استثنائية، لا تُدار من دون حسم للعلاقة/ التفاعل بين الإيديولوجية والنظام. . اللذين بقيا بحاجة إلى

برهان وقياس تنتجهما ضرورات الإحاطة بجوهر السياسة، تلك الإحاطة هي المولّدة والمسؤولة عن الثنائيات الرافعة لوجود الدولة وأداء السلطة[٢٢]، كما هو الحال في التآلف بين الديمقراطية والتكنولوجيا، أو عن التناقضات المعوقة لوجود الدولة حيث الديمقراطية وتغوّل السلطة.

وإذا ما أبحنا لأنفسنا، عودة ثانية، لابتعاد الشعوب عن مهمة تقدير ذاتها التأريخية، سنجد أنفسنا لا محالة أمام ما يولّده ذلك الابتعاد من محن متوالية، غالبًا ما تختصرها أجواء التصادم بين الحكام والمحكومين، ثنائية القوة – الإرادة. طالما بدت الحرية كمقترب فصل بين المعطيين آنفًا مفقودة، أو قلّ ينظر لها نظرة متدنية بعد أن يتم وزنها ليس كقيمة اجتماعية بل كترفٍ في ظل ظنك الحاكم وفقدانه لقدرة تدبرّ شؤونه وشؤون الرعية معًا. ذلك الافتقاد وتواتر صوره وديمومتها، جعل النخب الحاكمة تتعامل مع الحرية من معيار المنفعة، فيما يبقى المحكومون ينظرون لها كبداية لتأطير نوازع الديمقراطية لديهم، لتغدو تاليًا معيارًا للتفريق بين (السلطة والثقافة). ولتغدو المشكلة/ الإشكاليّة أعمق وأكثر تجذرًا، وبحاجة إلى قرين لفك طلاسمها تمييزًا أو إثباتا للذات، لا سيَّما عندما تبدأ تلك النخب متعمّدة في سلب الهوية، هوية الشعوب وتدجينها، ودفع سلوكياتها الفاعلة للانشغال بالمطالبة وحسب، طمعًا في السلطة التي لم يتوان أصحابها/ القائمون عليها من النظر للشعوب وطلائعها بمثابة أعداء وأنداد لهم[٢٣]. لذا لا غرابة أن يكونوا هؤلاء هم (القواميّن) على الشعوب ومطالبها بقصد إماتة الإرادة الوطنية وإذلال الناطقين بها عبر ما يمارسونه من (صلف سلطوي)، الهدف منه إخضاع سلوكيات الشعوب وإرادتها لما يرتضونه أو ترتضيه السلطة، وفي ذلك تغييب للعقل ودفع للشعوب إلى النظر لذاتها وكأنها لم تبلغ سن الرشد بعد، طالما بدت السلطة هي صاحبة الفصل في ما تعنيه الفضيلة، وطالما سوّقت عبر دعاياتها أن الحرية لا تعني الانتقاص من وجودها، بكل ما يعنيه ذلك من تناقض بيّن بين ما وصفته من حقوق وما تمارسه من أفعال. وهنا يكمن سر عدم احترام السلطة لما جاء بدساتيرها من مواد وفقرات تبيح ممارسة الحرية تصويبًا لعمل السلطة وسحبًا لمشروعيتها دالة/ علامة التغوّل المتجددة[٢٤].

ولو ذهبنا بعيدًا وتفحصنا ما تقدم بعدسة الفلسفة بعيدًا عن نظمية التشريح للعلاقة بين الحكام والمحكومين، نجد أن تعاقب الأجيال، كافتراض مؤثر في حياة الشعوب لا سيَّما النامية منها، لم يزل متأثرًا بالماضي، مبررًا بالسكن في التأريخ، ليقاس وعي

الشعوب في ضوء خبرتها التأريخية والتغنّي بوقائعها وانعطافاتها لا بقدرتها الآنية، وهو ما جعلها بعيدة عما يسمى بـ (الوعي الارتقائي) بوجودها، طالما ظلت خائفة من المستقبل ومنشغلة بمداراة ما تحمله من ألغاز وما تتطلبه من فك لطلاسمها، شرطا التوجه نحوه. وهكذا بدا سر حيوية تلك الشعوب ناقصًا، إلا استثناءً، بحاجة إلى مناسبات تثوير، وبرامج تحسس لمحنة الضمير بعد أن جعلته السلطة مجرد شبح لترهيب مواطنيها، على عكس الشعوب المتحضرة (الغربية) التي بدت حازمة لأمرها في التوجه نحو المستقبل، دون هيام، متدبرة لأمرها، لتجعل من ذلك التوجه جرعة اتصال وتواصل مع وجودها، تحفزًا ومددًا. ومجرد التفكير بالمستقبل يعطيها ومن خلفها طلائعها، نخبها، دفقًا للمناورة مع الماضي لصالح توطين ما أسماه البعض بـ(تكنولوجيا السلوك) التي تجعل الشعوب وهي المسؤولة عن إنجازاتها، وهي قيمّة على قيم الحرية والكرامة والممارسات المؤطرة لها، لا السلطة، ما دامت ترى ذاتها وجودًا سرمديًا. . وحاملة للروح (اليقظة)[٢٥].

ولكي لا نتجنى كثيرًا، دعونا نمتثل لحقيقة مهمة، مفادها أن الشعوب النامية، ورغم ما تلقته من قهر وجور من نخبها السياسية، لم تزل تمتلك الحافز لمنازعة ذاتها رغم ركونها المبرر للانشغال بماديات الحياة، ذلك الحافز الذي جعلها مضطرة لمبادلة إرثها وإنسانيتها، وكذلك قوانين إدارة وجودها مع/ عبر الأفكار الثيوقراطية/ الغيبية تاركة فاعليتها في المطالبة بثبات وجودها للسلطة[٢٦]. الأمر الذي جعل الأخيرة تفسر أي ارتداد لما تقدم من نزوع وكأنه وعي مزيف، طالما بدا التماس الحق والعدل والخير هو قدر لا يسع الشعوب إلا انتظار زمن/ أوان حلوله. وأن أية مطالبة بالحرية الفردية تبدو كأنها دعوة احتراب مع السلطة وإن كانت مستبدة، وأن المطلوب هو تبصير السلطة لا معاداتها لكي تكون عادلة فحسب. وأي تجاوز عن تلك الخطوط، سيجعل أصحابه في عداد (الملحدين، الشاذين)، إنها مقاربة بقدر ما تميت الروح وتناقض (يقظتها)، تمثل سلبًا للمشروعية التأريخية للوجود الواقعي للإنسان لا الشعوب فحسب[٢٧].

الأمر الذي يجعل من المطالبة بالحرية، نقيضًا لطلب الفضيلة، وأن الرضى بالاستبداد سيبيح الحصول على مغانم أخروية أفضل بكثير من المغانم الدنيوية، طالما لم تجد الشعوب بعد، في ضوء ما أسميناه آنفًا، افتقادها لـ(الوعي الارتقائي)، إن مطالبتها بالحرية، وإنْ سحقت وجودها دون التغافل عنه، لم تصادف مضمونها الأخلاقي المرتجى، الأمر الذي يجعل السلطة، كطرف وسيط، هي المعنية بتحمل مهمة الاقتراب من ذلك

المضمون، ولكن كيف؟، عن طريق (التصدّق)، وليس للشعوب أية قدرة في تحديد كيفياته أو مواعيده. وهنا لا يخطئ البعض من عدّ شعوب بعينها، لا سيَّما التي امتلكت التحفز نحو الديمقراطية بأنها لا تبارح وصفها بكونها (شعوب متسولة) من نخب صنعتها بذاتها، وهو ما ألمح إليه (هارولد لاسكي) عندما أشر هذه الحالة وأسماها بـ(حصار الديمقراطية)[٢٨].

ثانيًا: في معضلة التوجه نحو الديمقراطية مجددًا!!.

لم يزل الحث بالتوجه نحو الديمقراطية، كخيار تعيد من خلاله الشعوب إنتاج ذاتها ساريًا، نظرًا لحدة تواتر النقائض حيال وجودها، ذلك الحث الذي بدا بحاجة ماسة إلى صيغة موحدة تأتلف من خلالها التعدديات في إطار موحد تذوب فيه متعارضات الاجتماع الإنساني، لتغدو الديمقراطية وفقًا لما تقدم ناظمًا لحقائق التفاعل المجتمعي القائم على أساس التناظر الغرضي والوسائلي بين الحرية والحاجة مهما تعددت عناوينها. ولأجل ذلك لم تعد الديمقراطية إيديولوجية، بل وسيلة مصرفة لمضامينها، كما لم تعد ستارًا لاستبدال نسغ التواصل الإنساني بل هي نتيجة له، وما إقرارها بالمشاركة في صنع الذات سياسيًا إلا دليل للاقتراب من التوافق المجتمعي وتسويقه كنموذج يرى التزامات وحقوقا. لذا لا غرابة أن يرى البعض بالانتخابات والمشاركة فيها، غاية الديمقراطية ووسيلتها الأولى. . وما عداها يدخل في صميم الأداء السلطوي[٢٩].

وفي نظرة سريعة لما جرى في الشرق الأوسط بعد عام (٢٠٠١) تحديدًا، إذ بدا الآخر الدولي بكل قواه ينمي توجهات الشعوب العربية نحو الاحتجاج والتمرد على الأوضاع السائدة، محملاً النظم السياسية ما جرى قبل عام (٢٠٠١) وما بعدها من خطل سياسات وتشوه تدّبر، بدت الحرية هي الوسيلة المقربة لهدفه[٣٠]، تلك الوسيلة التي استحضرت عن عمد كنتاج خالص للحظة تأريخية بعينها وليس ثمرة من ثمار مسارات التطور المجتمعي التي حان قطافها، لتغدو الحرية، اكتسابا وممارسة، بوابة للتغيير غير المنضبط ودعوة لهجر الاعتصام بالذات كنظم وقيم محافظة بل معيارية لتحقيق الأنموذج. حتى بات الخطل الذي صحت الشعوب العربية عليه لا يكمن في حاجتها للحرية، بل حاجتها للاستدلال على ذاتها (كما حصل مع الربيع العربي)[٣١].

ولو ما حققنا في رؤية الكثير من الفلاسفة لا سيَّما الأمريكان منهم مثل (دانيال دينت)

الأستاذ في جامعة توفتز (ماساشوتز) حول البعد/ الجذر العقلي للديمقراطية، وكيف أن الطاقة الكامنة فيها تتحول إلى سلوكيات يفرضها تعدد نسغ الوعي، وأن دفق تلك الطاقة يظل مرتبط بـ (الأنا) وقدراتها على توظيفها برؤية واحدة حيث الحرية والتحرر. ولهذا لا غرابة في أن يكون الاحتجاج كطاقة وتصاعد فعالياته إلى سلوكيات مفتوحة الأنماط، إنما يمثل بحضوره نوعا من الجوع الموضوعي للتحرر، يتلقفه العقل الإنساني، حتى وأن استدعى ذلك اللجوء إلى الماورائيات أو إلى الدين[٣٢].

وعبر مطالعتنا للكثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية، وجدنا أن الديمقراطية وإن ارتهنت وجودًا وحضورًا، آلية أو أهدافا، باعتبارات بعضها غريزي وبعضها الآخر إرادي، إلا أن التأملات المفسرة لها ربطت على قلق الإنسان/ الشعوب معًا حول حاجات وطلبات ورغبات وغيرها من الأمور المنسية التي تطلّب استحضارها وتحقيقها نوعا من بناء الروح وتأملاتها من جديد[٣٣]. وربما هذا هو عنصر الفراق بين الديمقراطية الأمريكية – الأوروبية والديمقراطية الناشئة في العراق، تلك الديمقراطية التي لم تزل غير قادرة على تجاوز معطيات الشرح بكل ما تحتمه من إيجاد علاقات سببية بين الواقع والمبتغى، والتي يرتبط استحضارها بابتداع أو ابتكار مجموعة من قوانين الأداء المجردة الفاقدة لحمل الروح بكل ما تضمه من ثقافة وقيم وتمثلات المؤسسة لمعطيات الفهم لدواعي الأخذ بها[٣٤].

وعلى الرغم من ردّ البعض لما تقدم، إلى النشأة التأريخية لشعوب/ دول العالم الثالث التي تزمتت في فهم ما حل بها تأريخيًا دون إدراك لاستطالات فعلها أو مراقبة ذاتيتها وتطلعاتها، إلا أن الحقيقة تبقى مرهونة بدرجة كبيرة بقدرة تلك الشعوب على استحضار ذاتيتها بعيدًا عن تقاليد حاضرها. وهذا ما جعل الكثير من الفلاسفة يرهنون سيادة الديمقراطية كخيار بالإرادة المجتمعية بعيدًا عن الصراحة في فهم زمن حلول الديمقراطية[٣٥]. فالأخيرة منشأة شعبويًا لتفرز نخبًا متمكنة من رعاية اشتراطاتها على عكس ما يجري في دولنا من ضرورة وجود نخب (طليعة) تقود جموع الشعب لاسترداد حقوقها في المشاركة والتعددية تحت مظلة الممارسة الديمقراطية. تلك النخب التي لم تعرف واجباتها كما حصل مع ثورات الربيع العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ركبت موجات الاحتجاج والغضب الشعبي وتوقه للتحرر من الاستبداد والحرية، وفي ذهنها إحلال مركزية جديدة تقوم على مقاربات أقل ما يقال عنها أنها صورة نمطية من الدكتاتورية. . أو الطمع في اغتصاب السلطة بكل ما تؤسسه تلك الغايات

من انحرافات جدية وإن أديرت بالتزامات المطالبة بالديمقراطية كما حصل في الكثير من دول العالم الثالث لا سيَّما العربية بعد نجاة الكثير من نظمها من إسقاطات الربيع العربي. وفي كلا الحالتين، سنرى تواترًا لمظاهر النكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة، وكأنه أمر محتمل، طالما ظل الولاء الافتراضي مرتهنًا بقدرة الدولة على لعب الدور الرئيس كمؤسسة لها أجهزتها وسياساتها المتجهة نحو الاندماج والسلم والاستقرار[٣٦].

ثالثًا: عندما تبدو الديمقراطية... بوابة لاغتصاب السلطة.

من مفارقات القدر في عالمنا العربي، وبالتحديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما سبقته من أحداث كبرى غيرّت نمط وصف وأداء النظم السياسية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، كانت النظم الدكتاتورية فيه، قادة وزعماء، من أولى الناطقين بحلول (عصر الجماهير) وحتمية تسيدها المشهد السياسي القادم في القرن الجديد. وبدأت تلك النظم تتبارى، رؤى وتصريحات لمسؤوليها، بضرورة بناء رؤية جديدة لتداول السلطة، وإذا ما نالت منها التحديات طورًا، أخذت تدعي زورًا بأنها (القوّامة) على ما ينبغي إحلاله من تغييرات، تجد فيها شعوبها ضالتها بعد عقود من الحرمان من المشاركة السياسية، عازمة على مواصلة غيها في اغتصاب السلطة بطريقة (التدليس) لإرادة الشعب وجموعه، حتى بدا لها الأمر كأنها هي صاحبة القدح المعلى في تقرير ما ينبغي سيادته، ولتغدو حاملة لأثم عقود من حكمها، وأثم ما اقترفته من أفعال بحق شعوبها ولتبدو ظاهريًا أعتى المدافعين عن الديمقراطية وفي الخفاء تظل محتفظة بحنقها عليها، إنها مفارقة سافرة كما يرى البعض في ذلك[٣٧].

لقد كان همّ تلك النظم مسك مطلبين في يد واحدة، حيث الشرعية التي لا يمكن حيازتها إلا عن طريق الانتخابات التي أديرت مظاهرها بنوع من التحدي لإثبات القيادة – الزعامة، حتى بدت كأنها تجديد للثقة بها، والمشروعية التي بدا نيلها مطلبًا يتقدم على كل مطالب الحياة والأداء السياسي لتلك النظم، لتصبح الأخيرة والقائمون عليها بخطاباتهم من أشد المدافعين عن طقوس الديمقراطية، وما أن تطوى تلك الصفحات حتى بدت تلك النظم كأنها قد ربحت الحرب كما يقال[٣٨].

وإذا ما حققنا مليًا، بما مرّت الشعوب العربية من ظروف جعلت من بيئاتهم الداخلية تهجر عن عمد سكونيتها المعتادة، تلك السكونية التي غالبًا ما توئد أية مطامح بالتغيير وإعادة الأمل للإنسان/ المواطن لكي يتلمس ذاتيته بعد إهمال مقيم تقصد مروجيه

وصانعيه، جعل الإذعان للسلطة دربًا لعنونة هويته ووجوده، وكظم غيظه من أهم موجبات سلامته، وغض الطرف عن المستقبل الذي أوكلت صناعته وإدارة المسير نحوه للنظم القائمة، يعد جزءًا من دعائم التقويم الأخلاقي بسلوك المواطن الذي وجد الإفصاح عن مطالبه بالمشاركة السياسية تحديًا لوجود الدولة وتخريبًا لقوائم نشأتها[٣٩]، نجد أن الديمقراطية أصبحت صناعة مقصودة لا ممارسة مدنية/ حياتية وحقا من حقوق الإنسان، وربما هذا السبب الذي جعل المعارضة بكل عناوينها تتحول لإلغاء سكونية تلك البيئة إلى محرضين للقوى الدولية بفرض الديمقراطية في المجتمعات العربية، وإلباسها لبوس المطلب الحيوي في ظل غياب طاغ من قبل الشعوب/ الجموع للقناعة بها كما حصل مع مبررات الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)[٤٠]، إلا أن تلك القناعة كانت مجرد تدبير كاذب وخداع، وفعل مدّبر فقد عقلانيته مع سفور القوى المعارضة عن غايتها باستلاب/ اغتصاب السلطة من جديد، لتغدو الديمقراطية دفق مصول نفسية لا تدابير عقلية همها إعادة المواطن لذاته الإنسانية، أو لتبدو محاولة قسرية لإعادة استبدال النخب (نظرية من نظريات تفسير الثورات والاحتجاجات كما سنلاحظ لاحقًا) وتكاثرها طالما بدت تلك المحنة المعيار الأساسي للتغيير[٤١].

ويرى البعض من المفكرين، أن سر ما تلقته هذه التدابير من إقبال ودفع وتأييد، يكمن، في عاطفية الشخصية العربية (العراقية) بالعموم وما تعانيه من انكسار نفسي من جراء عقود من الإذعان والتسلط، جعلها تقبل بأي عنوان لخلاصها، دون أي تنظيم سياسي قادر على استيعاب مطالبها[٤٢]. وهذا الأمر جعل النظم السياسية/ السلطة حرة في تفتيت الإرادة الشعبية، اجتراءً لما تتشدق به من ثورية سابقة، وفي دفاعها عن المبادئ والقيم الوطنية والتي جعلتها معيارًا لأخلاقيات السلطة ومعاداتها أثم بحق الدولة. لتغدو مطالبة الجماهير/ الشعوب بالديمقراطية خيانة وطنية، أما اغتصاب السلطة فتلك وجهة نظر فحسب!!.

إن مجاراة الواقع العربي وكشف خباياه عن طريق البحث في عوامل الانسداد التي عوقت استنبات مظاهر الديمقراطية في العالم العربي في بداية القرن الجديد ودفع المطالبة بها نحو الانحراف وإجهاضها تجبرنا للبحث بأمرين هامين[٤٣].

أولهما: إن أي تشريح لخصال الطلائع الشعبية التي تدّعي المطالبة بالديمقراطية والتباكي على ما تتعرض له الجماهير/ الشعوب من حرمان وظلم وتنكيل، سيفاجئنا بما

هـو قـاس، حيـث إصـرار تلـك الطلائـع علـى النظـر للديمقراطيـة كأنـه ظفـر بالسـلطة، وحتـى إذا مـا قبِضـت عليهـا شـطبت دواعـي المطالبـة الشـعبية بالديمقراطيـة محققـة بـأن الشـعب غيـر مؤهـل لممارسـتها وأن شـروطها قـد تحققـت بمجـرد إزاحـة النظـم السـابقة.

وثانيهمـا: أن القـدرة علـى مغازلـة الـروح الوطنية/ القوميـة بتدابيـر سياسـية، كانـت مجـرد مقدمـات أداء فوقـي للطليعـة الطامعـة بالسـلطة، التـي ظلـت مسّـوقة لذاتهـا بزهـو تأريخهـا (النضالـي) ضـد النظـم السـابقة حتـى باتـت مهووسـة بضـرورة اعتـراف الشـعوب بالجميـل لهـا قبـل مطالبتهـا بمـا ترغـب بـه حيـث إحـلال الديمقراطيـة. ولهـذا كان السـكن فـي التأريـخ لـدى تلـك الطليعـة ضـرورة مـن ضـرورات الصيـرورة التأريخيـة لعهدهـم الجديـد، ليقدمـوا أنفسـهم علنًـا كأنهـم مغتصبـو السـلطة دون موارِبـة، رغـم أنهـم مـا فتئـوا ليـلًا ونهـارًا يتشـدقون بأنهـم بنـاة عهـد جديـد وهـم لـم يبرحـوا الكاميـرا لاسـتعراض بلاغتهـم وعضلاتهـم. لتنـازع الجماهيـر/ الشـعوب ذاتهـا، وتلعـق جراحهـا، بعـد أن وضعـت ثقتهـا ابتـداءً بهـذه الطليعـة التـي لـم تهتـم بإثـراء تطلـع تلـك الشـعوب نحـو الديمقراطيـة بـل عجلـت بارتدادهـا عنهـا.

ولـو أتيحـت لنـا فرصـة الغـوص فـي تجليـات الحقيقـة الأخيـرة الصادمـة، لنجـد أن الكثيـر من النظريـات المفسـرة للثـورات قـد ألقـت الضـوء مليًـا علـى ذلـك وهـي تحقـق فـي نضـج الظـروف المؤهلـة لقيـام تلـك الثـورات، فعـلاوة علـى تحقـق واحـدة مـن هـذه الظـروف حيـث قناعـة الشـعوب بـأن مـا جـرى لـم يكـن سـوى إبـدال النخـب، إلا أن الشـعوب العربيـة لـم تـزل تدبّـر أمورهـا فـي المناوبـة بيـن خياريـن:

الأول: التمثّل بالتأريخ والسكن فيه.

منـذ بدايـة تسـعينيات القـرن المنصـرم، والشـعوب العربيـة تحـاور ذاتهـا، فكـرًا وعمـلًا، واقعًـا وأمـلًا، مـن أجـل الحفـاظ علـى وجودهـا ومـا ينتظـره مـن أبعـاد واسـتبعاد مقصـودة حتـى بـدا البحـث فـي التأريـخ لا فـي الـذات سـلوتها، وبـدا الفـرد منـا، يشـيح بنظـره إلـى خـارج الأفـق لعلـه يقبـض علـى مدخـل يعينـه علـى فـك شـفرة مـا يحيـط بـه مـن ألغـاز وهـو يهّـون علـى نفسـه بعدّهـا إشـكاليّات تسـتوجب البحـث فـي ممكنـات حلهـا دون معياريـة واضحـة أو قواعـد مشـتركة فـي التواصـل المجتمعـي ليدخـل بعـد حيـن فـي لجّـة الانتفـاض علـى ذاتـه مأخـوذًا بالبحـث عمـا مضـى حيـث المبـادئ والقيـم الضابطـة لوجـوده وسـلوكه معًـا.

وفـي لجّـة التحديـات والتبريـرات، بـدا التمثـل بالتأريـخ لديـه كأنـه مسـتودع الإلهـام، فأخـذ

يجتـر مـن حقائقـه ووقائعـه ممـا يعينـه علـى فهـم ذاتـه، بـدلًا مـن الإبـداع وإثـارة المخيلـة للتخلـص مـن مشـاعر الهـوان والتقييـد التـي حـاول الآخـر ترسـيخها بتأثيـرات وإغـراءات شـتى مستغلًا هـوس الحاجـة لديـه فـي التوطـن فـي (خانة/ مجال/ فسـحة) يـرى عبرهـا ذاتـه. وهكـذا بـدت موجـة عاتيـة فـي الثقافـة العربيـة تبشـر أدبياتهـا بنجـاح العـرب فـي إعـادة إنتـاج ذاتهـم مـن جديـد، فـكان نموذجهـم إرثـا جاهـزا ينبغـي الركـون إليـه ومـا عـداه يعـد انتفاضًـا للوجـود معدميـن أيـة فرصـة لرؤيـة ذاتهـم فـي ظـل العالـم المتغيـر[٤٤].

وهكـذا فقـد العـرب عقلانيتهـم ليثّـوروا غرائـب الأمـور، ويسـتفزوا ذاتهـم ويصنعـوا مـن تأريخهـم (الإسـلامي والقومـي) معًـا تحديًـا لهـم بإرادتهـم ومـا دروا أنـه الهـوان بعينـه، ليـس لأن ارتكانهـم هـذا يعـد مـن ممارسـات (جلـد) الـذات وإعـادة مجتمعاتهـم إلـى نقطـة البدايـة حيـث البحـث عـن الإرادة المنشـئة لوجودهـم، بـل لأنهـم وجـدوا أنفسـهم فـي شـح/ ندرة مـن الخيـارات لـم يجـدوا غيـر اسـتدعاء التأريـخ مجيـرًا لهـم، وفـي ظنهـم تثويـر طاقاتهـم وتصحيـح ثقافتهـم، مضمونًـا وممارسـات، دون نمـوذج مبتكـر، ليحققـوا عزلًا/ انقطاعًـا عـن الواقـع ويهجـروه لصالـح السـكن فـي التأريـخ[٤٥]. ولـم يجـدوا فكاكًا منـه سـوى التوسـل بالتكنولوجيـا حيـث اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي.

الثاني: عدم تماثل الرؤية حول (فلسفة الثورة).

لا أحـد يجـادل بحقيقـة رسـختها قـوة الحـوادث التأريخيـة، فضـلًا عـن تأريـخ القهـر الإنسـاني، إن الثـورة كظاهـرة مثلـت نسـغ تطلـع الأمـم والشـعوب لإعـادة إنتـاج ذاتهـا أو العثـور عليهـا فـي ظـل سـيادة حـال اكتنفه الغمـوض والإيهـام وتضررت فيـه الحقـوق والحريات، وسـاد التعبيـر عنهـا نوعـا مـن السـكون. لـذا لا غرابـة أن يقتـرن الاحتجـاج، كتدبيـر جمعـي، باسـترداد الإرادة مـن حكـم/ سـلطة، التـي توهمـت بأنهـا تمتلـك حقوقًـا مطلقـة فـي ممارسـة أمرتهـا علـى الشـعوب دون حسـاب لتطورهـا، أو إهمـالًا لتطلعاتهـا أو تهاونًـا فـي مراعـاة مـا تحملـه مـن قيـم، ومـا تحتمـه إدارة الحكـم مـن معاييـر وظيفيـة تديـم بالتماسـها الفكـرة الاجتماعيـة التـي أطـرت بانتشـارها واتسـاعها روح التآلـف والتناسـق والاندمـاج المنشـئة للدولـة عمومًـا.

وإذا كانـت الأدبيـات الاجتماعيـة لا سـيَّما دراسـات علـم الاجتمـاع السياسـي، قـد تناولـت الثـورة، كظاهـرة، تقـف خلفهـا فلسـفة جامـدة مانعـة تبـرّر التغييـر وتتجـاوب مـع الحاجـات الاجتماعيـة الملحـة، تقـف خلفهـا أفـكار عمليـة ضاغطـة هدفهـا توليـف البنـى الفوقيـة مـن

جديد، كمهمة (مقدسة) يتولاها الشعب وقواه المتحفزة تقليدًا أو إدراكًا لما ينبغي أن يكون عليه الحال دفعًا للظلم وتوقًا للتحرر أو تأهيلًا لذاته في ممارسة حقوقه وحرياته في المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، حتى بدت الثورة وسيلة/ أداة للتغيير الجمعي بما تحمله من برامج إصلاح وهداية ورشاد، مأخوذة بموجبات التطور الزمانية، فإن القصد المستخلص من ذلك هو الارتقاء بالشعب من مفهومه الاجتماعي إلى مفهومه السياسي، طالما بقيت السلطة (المطلقة) المستبدة، المحتكرة للقوة هي الخصم أو الند[٤٦].

لذا لا غضاضة في القول، إن الثورة وأن كانت جزءًا من توليفة خيارات احتدمت في زمن اكتظ بالمشاكل وحرفت عبره القيم وتراخت خلاله عرى التوازن بين الشعب والسلطة، تمثل ترجمة عملية لثقافة إدراكية واعية عجزت السياسة عن استدراك موجباتها، لتغدو كأنها دعوة للتمرد على قيم بالية (فاسدة) وقصيرة النظر لا يمكن أن تكون قوانين حاكمة تضبط مسار الشعوب وتطلعاتها، طمعًا في إعادة تشكيل صيرورتها من جديد. ومن هنا جادل الكثيرون في معرض تقييمهم للثورة، بأن الأخيرة ما هي إلا وسيلة لصناعة (التحرر) كهدف، أو الدرس الأول في تعلم الشعوب للديمقراطية التي تعني (حكم الشعب بنفسه ولأجله) عبر تعلية حكم القانون وفصل السلطات وحماية الحريات الأساسية وممارسة الحقوق.. ولإدارة مصالحهم بعيدًا عن الاحتكار والعنف.. إنها الخطوة الأولى أو البوابة لمشاركة الشعب بإدارة السياسة أو كما يسميها البعض بـ(إدارة المصير) التي قننها الفكر السياسي بصيغه استدلالية تم التوافق على تسميتها بـ(العقد الاجتماعي) بين الشعوب والنخب الحاكمة، تلك الإدارة التي تقتضي بعد فصول زمنية من الاحتكار والاستبداد والقهر الذي تمارسه النخب الحاكمة (السلطة) أن يعود الشعب ويفرض نفسه رقيبًا على ذلك العقد ويجعل صيغته وصورته أكثر دلالة على مطالبه وحاجاته، بطريقة جمعية غالبًا ما يعلن عنها بصوت جهوري (انتفاض) وبفعل اقتحامي (ثوري) يتواءم مع مطلب التغيير، تتحمل عبرها الطليعة أو النخب (أيًا كان وصفها) مسؤولية التحريض (التهيئة) والفعل معًا[٤٧].

لذا لا غرو أن تقيّم الثورة هنا، بدلالات استحضار مقدمات الولادة المتجددة للدولة، تجاوزًا لما لفها من تناقضات تتجاوز حدود النظام السياسي والتخصيص السلطوي لقيمه، واستدلالًا للحلول الممكنة للمشاكل التي يعاني منها الشعب بسبب قصور النخبة الحاكمة (السلطة) في التزاماتها وتهاونها في إدارة الوجود الاجتماعي بكليته، ذلك القصور الذي

عبر عنه (جان جاك روسو) بالمحفز الابتدائي والنهائي لإرادة الشعب لاسترداد سلطته وإعلان ممارستها الشرعية بدءًا من لحظة الانتصار بما يحقق تغييرًا جذريًا في صورة الوجود ويقرّب الجميع من حافات المصير المأمول وقد استوت مع ما ينبغي تخيله من أوضاع ووقائع يلتمس عبرها الأفراد باعتبارهم كائنات حركية واعية تواقة للتغيير والتطور، إرادتهم في سلوكيات هادفة إلى تجديد الظروف المؤسسة لوجودهم التأريخي حيث الدولة[٤٨]. عند ذاك نستطع تفسير سر اختلاف العرب في توصيف الربيع العربي كاحتجاجات أم ثورات.

رابعًا: الديمقراطية والتكنولوجيا... وسائل التنمية المستدامة.

لم يكن التوجه نحو الديمقراطية، فكرة مبتكرة أو مشروعًا تحديثيًا معاصرًا، بل هو جزء من بانوراما البناء الإنساني، الذي ما أن صادف التبلور حتى غيّر معطيات الأداء الدولاتي... وبدأت الدولة معه تترنح اجتماعيًا، بدلالة السلطة الخادمة لا الآمرة فحسب. وكان من الطبيعي أن تتوارد الأفكار والصيغ لتأطير هذا التوجه، فتارة تتلبسه الإيديولوجيات وتارة أخرى يبدو صريع التناقضات، تبعًا لمسوغات التأثير التي تسوقها الهوية الذاتية. لذا لا غرابة أن نتحدث عن أنماط عدة من الديمقراطية وإن أجمع الجميع على المعنى الابتدائي الناطق بمضمونها حيث (حكم الشعب بنفسه)[٤٩].

إلا أن تطور المجتمعات وارتكانها إلى الإرادة في تقرير مصيرها، جعل من الديمقراطية وسيلة، القصد منها تمدن الإنسان وترسيخ إنسانيته على وفق أنساق موصوفة من الأداء المقّنن والمقرّب للغايات الكبرى حيث إثبات الذات والهوية. لتبدو تاليًا مقتربا من مقتربات الأداء المجتمعي الموصّل إلى بناء (نموذج الدولة)، طالما بدت بذاتها، إجرائيًا، المسؤولة عن شرعية الحكم الموثوق منها.

وإذ حسمت الدولة خيارات وجودها باللجوء للديمقراطية كدرب لشرعنة أدائها السلطوي، إلا أن الفرد فيها لم يزل حديث العهد بالديمقراطية، وغير قادر على التماس الديمقراطية كمقترب لإثبات ذاتيته ومصيره، نظرًا لما اعترى التوجه نحوها من تناقضات، وما شاب تطبيقها من اختلالات إجرائية لا تمنع المواطنين من تأمين مشاركتهم في القرارات والقضايا المصيرية فحسب، بل إلى زيادة الانقسامات والعنف، مما رتب دأبًا حادًا بأن الديمقراطية لا تصلح لكل الدول والأزمان[٥٠].

والحقيقة المفسرة للنتيجة أعلاه، لا تتعلق بحداثة التجربة الديمقراطية ولا بمقاصدها بل بعجز الدولة المعنية عن تحديد وظائف الديمقراطية . . . سر ذلك يكمن في أن الدول، غالبًا، ما تركز جهدها لضمان هيكلية موصوفة تختصر عبرها آليات البناء الديمقراطي (المأسسة والتداول السلمي للسلطة)، دون الاهتمام بتأهيل الأفراد/ المواطنين إلى المشاركة في ذلك الجهد، أو حتى بيان موقفهم من الديمقراطية بكونها ظاهرة معبّرة عن تواصل لعلاقة المحكومين بالحكام، لتغدو الديمقراطية ضحية الجدل المحتدم بين المثالية والبراغماتية دون أدنى تفكير بالعلّة المسببة لكل ذلك حيث تكريس ابتعاد الإنسان عن هويته الجمعية ومرجعيتها المعنوية[٥١].

جل قصدنا من كل ما تقدم، أن نحقق مليًا في الكيفيات التي تبيح لنا الوصول إلى غاية واحدة مفادها استيعاب التكنولوجيا (الثورة الاتصالية) لكي تكون معينًا للتنمية المستدامة لا سيَّما بوجهها الأمثل حيث التنمية السياسية التي تجعل من تلك الكيفيات، حلًا لإشكاليّة الالتباس بين المطالبة بالحرية والاحتجاج وربما التمرد، ليس لاعتبارها مفارقة مناقضة للسلوك البشري، بل لأن الحرية والمطالبة التأريخية (السرمدية) بها لم تكن يومًا ما لتغدو انكفاءً على الذات أو نزوعًا أنانيًا لصناعة نخبة (دينية أو سياسية أو اجتماعية)، بل هي تقنية سلوكية شكلّها النزوع الطبيعي الإنساني ونضّجته فصوله التأريخية والتي جعلت من إدارتها دفقًا لما ترجوه البشرية من حياة، مثلما بدا الاستبداد أيقونة حكم/ تسلط على رقاب الشعوب، لا يوجد شعب يستطيع استثناء نفسه منها، ليغدو الخلاص منه وممارسة الحرية وإدارة دفة المطالبة بها، رديفين لا ينفصلان[٥٢]. لهذا نستطيع، وببساطة، تفسير المقاربة بين الحرية والتغيير، فكما عدّ الأخير خاتمة المطالبة بالحرية، عدت الأخيرة بادئة له. تلك المقاربة التي أسماها البعض بـ(التفريغ الإيديولوجي للتحرر)، تمثل الأساس المفسر لظاهرة الاحتجاج والانتفاض وربما الثورات، طالما بدت تلك العناوين وسائل/ ممارسات هادفة للوصول إلى الحياة الحرة، والدفاع عن القيم وتوجيه السلوك للتطور والنماء، كمعايير بناء لمعاودة الشعوب في تلمس خياراتها[٥٣].

بيد أن افتقاد منحنيات التغيير، وتدافع التماساته المستعجلة، جعل من تلك المعايير فاقدة لسحرها تبعًا لعدم موثوقية مشاريعها في التعامل مع المستقبل، الذي حمّل برؤى مفتوحة لامست الإدارة المنشئة للدولة وجوهر وجودها[٥٤]. الأمر الذي جعل قادة التغيير غير واثقين من قدرتهم على التعامل مع القادم من تطورات وأحداث، رغبات ومصالح،

تبعًا لإحساسهم بالخوف من طول زمن التغيير وحدته وأثر ذلك في إدامة عدم الاستقرار المجتمعي لا سيَّما في ظل فقدان الشعوب لما يسمى بـ(الضامن الجمعي)، إذ لم تكن النخب الجديدة لتمتلك المطاولة في أدائها، أو لأن قدرتها على تلمس القيم في سلوكها غالبًا ما تكون محصورة في جيل الحاضرين لا في جيل المستقبل معًا، طالما بدا الجيل الحاضر يعاني من محنة وقوعه تحت رحمة تأثيرين: الأول، سطوة العاطفة المؤسسة لظاهرة شخصنة السلطة، والثاني، سطوة الثقافة المضادة التي تعتاش على إسقاطات التجارب الوليدة[٥٥].

لذا لا غرابة، والحال هكذا، أن ينبري البعض ويطالب بـ(شعب من الآلهة) لكي تستقيم مخرجات الخلاص. إنها مرحلة قاسية لا تخلو من تغيير انتكاسي يعيد بدوره الاحتجاج المضاد ليغدو الاستبداد مخرجًا لا سيَّما عندما ترى الشعوب بعد كل تضحيات التغيير كأنها غريبة عن ذاتها تغزو حياتها الفوارق والمظالم الاجتماعية، لتعود من جديد اليقظة لروحها ولسان حالها يقول إن إرادة التغيير لا تعني الانسلاخ أو غواية لهدف، بل هي مثابرة للارتقاء بكرامة الفرد والمجتمع، ولا يتم ذلك إلا بالاحتجاج والانتفاض من جديد، على وفق ما أسميناه في إحدى دراساتنا بـ(قانون التكرار والتناوب) المفسر لدورات البناء الحضاري للشعوب[٥٦]. وهكذا بات الجميع، لا سيَّما في العراق، مدعوًا لإيجاد مشروع تنمية مستدامة يحمل أوجه بناء متعددة تحت مسمى إدارة المصير، وإن كان كاشفًا لتغول السلطة المعوقّة/ المانعة له.

وإذا ما حاولنا عكس ما تقدم واقعيًا، سواءً في العراق أو في الوطن العربي عامة، سنجد دعاة الديمقراطية الجدد وإن نطقت قواهم بالحرية، فإنهم ما زالوا يتحينون الفرصة تلو الأخرى للإعلان عن ذاتهم، كدعاة للتحرر حتى لو كلفهم ذلك الأمر تجريب خيار الاقتصاص من الماضي، مغلفين دعاواهم بالقداسة رغم التماس تدابيرهم للحداثة وتوسلهم بأدواتها في التعبير عن رؤاهم، مدلّلين على أن الإسلام السياسي يمثل فرس الرهان الذي تولى بجموحه تجاوز آثام السياسة «الواقعية» لصالح مضامين بحث جديدة عن الذات، حتى ولو كانت من بوابة التمرد والمخاطرة[٥٧].

ومما تجدر الإشارة له، أن هذا الأمر تجاوزته المجتمعات الديمقراطية الأوربية بعد أن أتمت توظيف الروحانيات الجمعية لصالح معلمة التماس الفرد لروحانياته سواءً عبر التواصل المباشر عبر الطقوس أو الدفع باتجاه ممارسة الشامانية للحصول على أفكار

رمزية شديدة المرونة ليس لها القدرة على علاج أدران الماضي التي رسخها الاستبداد فحسب، بل تحريك العقيدة كذلك[٥٨].

بيد أن الوسيلة الأخيرة أعادت المزج بين الواقعية والمثالية «القداسة» من خلال ممارسة دعاتها التعبئة الانفعالية/ الغرائزية دون أي اهتمام بالهداية وما تؤسسه من وعي أو حث روحي. ليغدو الانتماء الديني المتمايز، سبيلًا ذرائعيًا لإعادة الواقعية كما حصل في أوروبا في العصور الوسطى تحت لائحة العقيدة في الجيب أو (ديانة الجيب) التي تحولت حينئذ إلى عقائد تلفيقية أنتجت لنا نخبًا موازية بشكل غير متوقع أربكت السجال الروحي والسياسي معًا[٥٩]، حتى أصبحت الديمقراطية كأنها استثمار في الدين والتوجه نحو السلطة مشروعًا ربحيًا عابرًا للمكونات المجتمعية (المكونات) لصالح عقائد جديدة لم يظهر منها إلا الوعّاظ دون سجل تأريخي أو مشهدي واقعي[٦٠].

والحق أن هذا الصعود، وإن برّر ظاهريًا وتأريخيًا، بالاضطهاد السياسي للدين في العالم العربي، إلا أن لوائح حركيته سحبت البساط عن الحركية الاجتماعية، حتى بدت الحركية الإسلاموية (الدينية) على مختلف طوائفها كأنها «القوّامة» على الحركة الاجتماعية محققة شرخًا كبيرًا هذه المرة بين السياسة والثقافة، لتغدو أزمات المجتمعات العربية غائرة في العمق، والبنية الاجتماعية العربية كأنها تجميع لعقائد بنى مختلفة لا جامع لها سوى الالتزام الروحي[٦١]. الأمر الذي جعل المجتمعات العربية بحاجة لإعادة هندسة وجودها الاجتماعي على وفق جدوى المساواة في الفرص والحظوظ كشرط من شروط التأهيل نحو الأخذ بالديمقراطية، تلك لشروط التي لك تزل شعوبنا تلهث وراءها دون جدوى رغم ادّعاءاتها بممارسة الديمقراطية والإعجاب بتجاربها. إنها فعلًا حالة/ وضع هجيني لا يستقيم بدلالاته مع أية رواية أو مقصد، بدلالة تواضع فسح/ فرص السلام الديمقراطي الحقيقي. . والتي تتطلب بدورها ابتداءً تحريرية دستورية لا تعبئة ثيوقراطية على حد قول (مايكل دويل) صاحب كتاب «طرقًا للحرب والسلام» الصادر عام (١٩٩٧)[٦٢].

وإذ يرد البعض ذلك إلى مساعي الآخر «الخارجي» ونواياه، بل مشاريعه في تشكيل ما سمّي بـ «الفوضى الخلاقة» ثم «الربيع العربي»، مع سكوت مطبق للنخب المثقفة (الإنتجليسيا) وقفز مفاجئ للبرجوازية الكبيرة (المال السياسي) للدائرة العليا في المشهد السياسي كـ «غرباء» عليه، إلا أن الحقيقة تبقى تنطق بحاجة المجتمعات/ الشعوب العربية وتجاوزًا لعصاب الطبقات، إلى ما سمّي في العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية بـ

«التربية الجيدة للشعوب»، والتي تنص مقدماتها على ضرورة تعلية القيم الجمعية كسبيل للارتقاء الاجتماعي الذي بدا الميدان الوحيد لإعادة صيرورة الفرد العربي المستباحة بعد أن فشلت محاولة السلطة في إخضاع الديمقراطية لثقافتها حصرًا[٦٣].

ولأن الشعوب ما زالت تدير شؤونها في ضوء صلتها بمصيرها، فلا غرابة أن نراها في العقد الأول من القرن الحادي والشعرين تعود لفطريتها وتعمل متوسلة بأدوات وتقنيات بعيدة عن أعين السلطة، ليس بقصد إثبات وجودها فحسب، بل يخلق نوعا من المقاربة بين شعورها النفسي بضرورة الحفاظ على كيانية وجودها التأريخي حيث الدولة القومية، وبين الحاجة إلى تكتيل إرادتها للارتفاع بمستوى رفضها للسلطة ونفض شرعيتها الموهومة[٦٤]. وهكذا كان لجوء الشعوب للتكنولوجيا تدبيرًا مقصودًا واختراقًا ناعمًا لإخواء السلطة كمقدمة لتغييرها، تدبير فاجأ السلطة وحيّد ما تبقى لديها من قوة متعسفة لا تقوى على الوقوف بوجه ما أسماه (هاوارد راينغلد) بـ(الحشود الذكية) أو الناس القادرين على العمل في تناغم، حتى وإن كانوا لا يعرفون بعضهما البعض، تلك الحشود التي لم تكن لتؤدي دورا كهذا، لو لا إحساسها بانسداد الافق أمامها في الإصلاح، الأمر الذي أرسى ظاهرة جديدة في الأداء السياسي المجتمعي مفادها، أن الشعوب يمكن أن ترى الدلة القومية بعينها عبر الإفصاح عن مطالبها، وإن لم تكن ثمة قوى سياسية تنظمها أو تعبئها وتنطق باسمها[٦٥]. وذلك تطور كبير لم يلتفت إليه علماء السياسة أو حتى صنّاع القرار، ليس لأن الفرد أخذ يزاحم السلطة ويقبض على هرمها، بل لأن ذلك التطور أمات أي أمل بالنظريات المشرعنة للسلطة والقائمة على الشرعية والأحزاب السياسية بل بعض النظريات الثيوقراطية، لا سيَّما بعد أن ارتضى صانع القرار ومن خلفه قوى محددة للقيام بأدوار سياسية كانت نتيجة ديناميكيتها تحريض وإثارة المشاعر الشعبية ضد السلطة من دون دراية منه/ منها بأن السلطة لا يمكن لها مصادفة النمذجة من دون نمذجة الدولة القومية ذاتها. وهنا بدت التكنولوجيا وسيلة ليس لتقريب أجّل التغيير المنتظر، بل لإعادة بناء النموذج الديمقراطي الذي ابتلي بما نسّميه بـ «التعددية الحزبية المكلفة» والتي كانت ولم تزل مهدّدة للسلطة والدولة معًا[٦٦].

وإزاء ذلك، توقّع البعض مع زيادة التماس الشعوب وقواها العون من التكنولوجيا لتقريب أهدافها، حدوث شرخ بيّن في العلاقة بين السلطة والشعب، طالما بدت الأولى مسؤولة عن ترسيخ حالة الاغتراب لدى الدولة عمومًا. ذلك الاغتراب الذي ترسخ في دلالات

إفصاح الدولة عن نفسها والتي جرتها نحو نقل أنماط سلطوية مستوردة(جاهزة) لإدامة ظلها لا ذاتيتها[٦٧]. لذا لا غرابة أن نرى مطالبات الجموع المحتجة والمنتفضة متصاعدة غرضيًا، فمن «تغيير/ إسقاط النظام» إلى «إعادة هيبة الدولة» ثم «نريد وطن». لتتساوى «ثورات الربيع العربي» في ذلك مع «انتفاضة تشرين» في العراق، على الأقل لإيقاف مناطحة السلطة (المدفوعة بالربح كما يرى بذلك البعض) للدولة.. تلك المناطحة التي لم تزل تعد القانون الأول في أداء السلطات المتعاقبة لا سيَّما بعد تغوّل تلك السلطات في حساسيتها من شعوبها وتطرف نخبها في ممارسة نفوذها لا وظائفها، مما جعلها مهددة في كل لحظة لفقدان شرعيتها من جراء عدم ارتفاعها لمستوى ما ينبغي أن تكون عليه الدولة وتهاونها في إدامة سطوتها المعنوية وهياكلها في نفوس وضمائر شعوبها[٦٨]. الأمر الذي دفع البعض تبرير العنف الموجه للدولة من قبل الشعوب/ قوى الاحتجاج والانتفاض والقائمين عليها وتحقيقًا لمطالبهم، لا سيَّما بعد تدني الدور المأمول لقوى «المجتمع المدني» التي ارتضت الاصطفاف مع الجموع على ما رصد لها من وظائف حيث ضبط ومراقبة السلطة، كما حدث ذلك جليًا في تجارب الربيع العربي وانتفاضة تشرين العراقية، داعية للرجوع إلى خط الشروع الأول في التكوّن الدولاتي، بمطالب وأهداف حسبتها السلطة تجاوزًا على أدائها لتعمد إلى بناء حاجز نفسي بينها وبين شعوبها لا للتفرغ للتفكير بحل المعضلات، بل لحماية نفسها من تجاوزات/ تمردات تلك الجموع، التي صحت على نفسها وقد اتهمت بأنها سرقت هيبة الدولة من السلطة[٦٩]. وما درى القائمون على الأخيرة، أن هيبة الدولة تكمن في احترام مطالب الجموع لا غرسها عن طريق التعسف والإجبار والإكراه.

وهكذا رسخ التناظر الوسائلي بين الديمقراطية والتكنولوجيا، جملة من الحقائق؛ أولها: الحاجة إلى ديمقرطة الأداء السلطوي، عبر الأخذ بالتنمية البشرية سبيلًا لمأسسة المطالب الشعبية كحقوق، شرط مسايرة ذلك ببرامج تأهيل لـ «المواطن» باعتباره منتجًا للسلطة وشريكًا فيها. وتلك القناعة سوقت تأريخيًا ضمن إطار تجديد روح الدولة عزمًا تداؤبيًا لخلق شراكة بين التقنية والتنمية البشرية، تلك الشراكة التي تعد مخرجاتها سببًا في تحديث السياسات القومية ومؤسساتها[٧٠].

ثانيهما: إعادة رؤية وظائف الدولة بمنظار ونمطية جديدة، عبر المواءمة بين الهوية والنموذج، تلك المواءمة التي تبرّر النظر للهوية كمشروع بحاجة إلى تجديد دائمًا، مثلما

تبرر صياغة/ تشكيل النموذج الوطني على أسس مجتمعية لا سياسية فحسب، الأمر الذي يدفع السلطة دومًا للنظر لشرعيتها على نحو متجدد، وإلا ستبقى الدولة/ المجتمع تعاني من أزمات لا تعد ولا تحصى كنواتج عن تصدير السلطة لمعضلتها (العتو في رؤيتها لذاتها) لهما، وهو ما يدفع السلطة للنظر للأفعال المضادة لها بمختلف عناوينها تمردًا على شريعتها أو مشروعيتها[٧١]. وهو ما رتّب منظومة أسميناها بـ(نواميس التأثير المعاد)[٧٢] عند أي تغيير للسلطة أو استبدالها بأخرى. والتي سرعان ما تصطدم بذات المعضلة خاصة عندما تفتقد بوصلة الهداية وهي محملة بأدوات الماضي (ظلم، وتعسف، وأحقاد وتمييز وإقصاء وتهميش.. الخ)، مما تجعلها مأخوذة بالاقتصاص (أزلام، ورموز وفلول.. وعزل سياسي) دون الالتفاف إلى واجبها حيث ممارسة القواعد الآمرة والملزمة التي غابت سطوتها بعد أن كانت ضحية ظواهر مقيتة (شخصنة وتعسف ودكتاتورية... الخ)[٧٣].

ورغم مآسي قصور الإدراك لما تقدم، إلا أن الثابت عن شعوب المنطقة ومن بينها الشعب العراقي، وهي تتوسل بالمعرفة الرقمية ووسائلها، شعورها بمحنة الاستبداد الخفي عبر ما تصرّ السلطة بنخبها على اختلاقه من أزمات ومصادرة للحقوق وتعطيل متعمد لرؤية مطامحهم وقد استوت لديهم كإنجازات مرئية يتساوق وجودها مع ما لدى الشعوب الأخرى. لذا كان من الطبيعي أن تذهب تلك الشعوب لا سيَّما الشباب منها إلى بناء عالمهم الافتراضي الحر، متجاوزين أنظمة الستار الحديدي وسياسات الأبواب المقفلة، معلنين عن أنفسهم كـ «مستخدمين نشطين» على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الحرية والعدالة والمساواة، شروط ما تدعي السلطة ما هم به من أوضاع، كنوع من الممارسة السياسية بعيدًا عن الآليات المظهرية للممارسة الديمقراطية حيث الانتخابات والتمثيل الصوري، يقابل ذلك الإعلان، تغولًا للدولة/ الأمنية والذي كان من تداعياته أن جعلت سلطاتها المواطن هدفًا لها بعد أن عدّته خطرًا يهدد أمنها[٧٤].

ولهذا لا غرابة أن تهدد تلك السلطات أمن المواطنين على حد ما جاء بتقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٩)[٧٥]، بكل ما يؤسسه ذلك التهديد من تراكم مستدعيات الثورة وبصورة متواترة، حتى وإن حدثت ثورات التحرر الأولى. وهذا ما يفسر لنا ارتدادات إرادات الشعوب العربية لتصحيح مسارات ثوراتهم كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا

والسودان وإلى حد ما في العراق، لا سيَّما بعد إحلال مفاهيم الثأر والانتقام محل التحرر والانعتاق عن الاستبداد[٧٦].

ولعل البعض من المفكرين والباحثين، أوجد تأويلات محددة لتعطل تلبية الحقائق أعلاه، بيد أن الأمر، والحق يقال، لم يعد محصورًا بطرح كم هائل من الأسئلة.. تدبج غالبًا بأدوات استفهام كثيرة... لماذا؟، وأين؟، وماذا لو؟، وكيف؟،... إلخ، دون بناء لمشروع إيديولوجي يستوعب الشعوب، مطامح وإدارة مصير.. حتى إذا ما احتاجت السلطة ذلك، بدت كأنها ساكنة في معطيين (القومية والدين) متوسلة بالمعرفة الرقمية ووسائل الاتصال لتحقيق غاياتها.. درءًا لمظاهر الاستبداد المضافة وتوسلًا بالحرية.. لتجد نفسها وهي تتأمل سر قوتها، أنها لا تمتلك آفاقا متاحة لاشتراطات القيادة القادرة على تفعيل وظائف الشعوب في العثور على مطامحها في الحرية والتحرر[٧٧].

وقد أدرك العراقيون وهم يمارسون حقهم في العثور على ذاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أنهم بحاجة إلى مطلبين، الأول مشروع دولة/ نموذج تهفو إليه، والثاني نمط قيادة يأخذ بيدها وهي تمارس حرية البناء ومسؤولية الحفاظ على وجودها.. إنها محنة المدرك الجمعي الذي غيبته السلطة باستبدادها والتي جعلت من نضالات الشعوب هذه المرة لا تستقيم عند حد محدد اللهم إلا رحيل قادتها فحسب. فكان العرب كأنهم عادوا لدأبهم ونضالاتهم إبان الاستعمار[٧٨].

ورغم جوائح ذلك القصور.. إلا أن الثابت عن العرب وهم يتوسلون بالثورة الاتصالية أنهم عرفوا قصورهم.. ودخلوا في مبادلة عقيمة لحد هذه اللحظة، فهم يريدون إثبات ولائهم لأوطانهم كسقف/ أو كمشروع تحدي للسلطة يكفيهم شكوكهم، ولكنهم في الوقت ذاتها يريدون أن يفعل حراكهم ويحقق تراكمية إنتاج لفعالياته، حتى إذا ما اعترفوا بعجزهم في إنتاج قادتهم اللهم إلا في وسائل التواصل الاجتماعي، الذين لا هم لديهم سوى (رحيل السلطة)، لجأوا إلى البحث عن القيادات الجاهزة غير العربية وباتوا يخلعون عليها ما يتمنون من صفات، وليغدو بمجموعهم إجراء عند تلك القيادات يرتضون بأوامرهم.. دون بذل أي جهد للعثور على قيادة سلوك وفكرة ورؤية.. بل يمارسون حيال أي ظهور قيادي التعويق والتنكيل والاجتثاث، تحت يافطة أزلام، أقزام، بقايا النظام السابق، فكانت النتيجة هياج وفوضى أفرغت النضال من أجل التحرر مضمونه، الإيديولوجي / الفكري عندها فقط وجدنا أن السلطة عاودت استبدادها من جديد

وبالتكنولوجيا أيضًا، مما انعكس بجد على طبيعة الخطاب السياسي وسلوكيات الناطقين به ولهذا تشريح فلسفي وواقعي آخر في القابل من الأيام، إن شاء الله.

الهوامش

١ عن تلك الضواغط ودور أصحاب النظرة النقدية في تسويق أثرها، ينظر: قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، جمعية التراث، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٤٣.

٢ Keith Krause, Critical theory and security studies, Graduate Institute of International studies, Geneve,١٩٩٦,p. ٨.

٣ للمزيد حول هذا الأمر، ينظر: سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٨ وما بعدها.

٤ وهذا ما يفسر لنا سر بقاء خيار الثورة قائمًا. للمزيد ينظر: ERIC Hobsbawm, The AGE of Revolution ١٧٣٩-١٨٤٨, London, Vintage books ,١٩٩٦,pp. ٤-١١.

٥ جاريت ستاسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية، الإرث التأريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في مجموعة باحثين، المجتمع العراقي، حفريات سيوسولوجية في الإثنيات والطوائف، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٤٦ وما بعدها.

٦ عن هذا المصطلح وأثره في تشويه التحول الديمقراطي، ينظر: موريال ميراك- فايسباخ، مهووسون في السلطة، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات ٢٠١١، ترجمة: محمد زينو شومان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص١٣ وما بعدها.

٧ منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، التنشئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي، دار إنكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص٨.

٨ L. Alexander, Thought Leadership, Valley silicon,California,٢٠١٢,pp. ١٦-١٨.

٩ رغم فائدة ذلك لإنهاء حالات الانسداد السياسي، إلا أن البعض رأى أن سيادة واقع كهذا، سيوفر فرصا متوالية للإقرار بحالة الفوضى في المجتمع الدولي، ينظر: هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص١٠٣ وما بعدها.

١٠ منعم صاحي العمار، في علم الثورات، أوراق المختار، العدد ٦، مركز المختار للدراسات والبحوث، بغداد، أيلول، ٢٠٠٥، ص٨-٩.

١١ أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٨٤، القاهرة، ٢٠١١، ص١٥ وما بعدها.

١٢ توفيق المديني، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات، مجلة حمورابي، العدد الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١، ص٣٧.

١٣ هذا ما توقعناه مبكرًا ونحن نترقب ونرصد مستدعيات الحث نحو مفهوم المواطنة وظروف ومعوقات سيادته عربيًا وعراقيًا. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٩ وما بعدها.

١٤ إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٩٠-ص٩٢.

١٥ منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية، العراق ولبنان أنموذج، ١٩٩٠-٢٠١١، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٨ وما بعدها.

١٦ هذا الأمر كان غير متوقع قبل انتهاء الحرب الباردة. للمزيد ينظر:

Richard Rorty, Truth and Progress, Philosophical paper, Cambridge university press,1998.pp.8-9.

١٧ مجموعة باحثين، عام على الربيع العربي: التداعيات الدولية والإقليمية، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٢ وما بعدها.

١٨ جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٨٣.

١٩ سليمان صالح الغويل، الدولة القومية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ٢٠٢٠، ص٣٨- ٤١.

٢٠ معمر منعم العمار، الدولة-البدايات وإشكاليّات النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٦، ص٥٨.

٢١ منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، مصدر سبق ذكره، ص٨.

٢٢ يرى البعض أن افتقاد التفاعل بين الإيديولوجية والنظام، يؤسس نوعا من الغربة للدولة عن واقعها، ذلك الاغتراب هو المؤسس لتغوّل السلطة. للمزيد ينظر: براتران باوي، عالم بلا سيادة، الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٨ وما بعدها.

٢٣ هذا ما ألقى بضلاله حتى على مستقبل العرب كأمة وكنظام. يراجع: محمد سليمان الزواوي، مستقبل النظام العربي في عصر الثورات، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.is/ammemo.cc/htm.

٢٤ وقد توضح ذلك في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، لتؤسس السلطة بذاتها مأزقها الذي تحوّل إلى محنة شاملة هددت قوائم الدولة. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة- اقتفاء أثر الذات العراقية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٦، ص٦٣.

٢٥ جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله حمد الحارثي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٣.

٢٦ ميلود عامر حاج، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٨٩.

٢٧ لا يستقيم ذلك الستلاب إلا مع الهندسة الاجتماعية. للمزيد ينظر: علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية، صناعة الإنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧، ص٤٨ وما بعدها.

٢٨ نقلًا عن:

Peter. T. Leeson & Andrea M. Dean, The Democratic Domina Theory: American Journal of Political Science, Vol.53, No.3, 2001, p.xxi.

٢٩ منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، دار المستقبل للبحوث، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٣-١٤.

٣٠ Stephen Wolfram, A New Kind of Science, USA, Wolfram Media Ine ,٢٠٠٢, p . p . ٣٠٢-٣٠٣.

٣١ محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أو أوهام الإيديولوجية، مؤسسة فريد ريس إيبرت، عمان، ٢٠١٨، ص٥٧ وما بعدها.

٣٢ نقلاً عن: محمد جلال عناية، الفكر السياسي في أمريكا، بلا دار نشر، مصر، ٢٠٠٤، ص١٤٧ وما بعدها.

٣٣ أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨١-٨٣.

٣٤ لعل أول من وضع يديه على الجرح، هو هنري كيسنجر، عندما رأى ان نشأة العراق كدولة على غرار يوغسلافيا السابقة لأسباب جيوسياسية، يجعل من الصعوبة توحيد ميل شعبه للديمقراطية بمؤسسات تمثيلية. لذا فمن المتوقع أن تتجه الدولة العراقية نحو الأوتوقراطية كنمط سلطة، أو ستتفكك إلى عناصرها المكونة، مالم يحزم قادته توظيف الديمقراطية لصالح إرادة تكونه التأريخية لا العكس. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة. . ، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

٣٥ عن الرؤية الغربية في هذا المجال، ينظر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٦ وما بعدها.

٣٦ عبد علي المعموري، إشكاليّة المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

٣٧ الغريب، أن هذه الحالة أصابت كل شعوب الشرق الأوسط العربية وغير العربية، للمزيد ينظر: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٠.

٣٨ منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٨ وما بعدها.

٣٩ هذا الوضع عدّه البعض طبيعيًا كونه دالة من دوال سيكولوجية السلطة. للمزيد ينظر: سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، ط٢، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٨-١٩.

٤٠ حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص٤١-٤٣.

٤١ وهذا ما حصل فعلًا وبدفع غربي. للمزيد ينظر: أنجل رابسا وآخرون، بناء شبكات إسلامية معتدلة، مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط، مؤسسة راند كاليفورنيا، ٢٠٠٧، ص١٠٥ وما بعدها.

٤٢ يرى البعض أنه بسبب ذلك انتشر الإرهاب في الدول العربية. للمزيد ينظر: باسم الخفاجي، إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير مؤسسة راند ٢٠٠٧، رؤى معاصرة، العدد (٤)، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦ وما بعدها.

٤٣ عن هذين الأمرين ينظر: منعم صاحي العمار، هل بالإمكان أن تصلح الديمقراطية بوابة لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٢ وما بعدها.

٤٤ يرى البعض أن ذلك التوجه كان بدفع خارجي. للمزيد ينظر: آنا إيشاع، دور الفاعل الخارجي في التحول السياسي في العالم العربي، نشرة السياسة، العدد (١٢٢)، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠١٢، ص١٦.

٤٥ وقد بدا ذلك بمثابة سبب في انتشار النزعات الدينية من جديد.

٤٦ عن فقه الثورة، ينظر: منعم صاحي العمار، علم الثورات، مصدر سبق ذكره، ص١١ وما بعدها.

٤٧ عن تماثل هذه الرؤية مع التحريض الغربي، ليغدو السعي نحو التحرر مفارقة، ينظر:

Fouad Ajami, The Arab Spring at one: A year Living Dangerously, Foreign Affairs, April, 2012, p.59.

٤٨ ينظر للمزيد: منعم صاحي العمار، الحداثة وترهل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (٤١)، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١، ص١١ وما بعدها.

٤٩ هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣١ وما بعدها.

٥٠ ومن الملفت للنظر أن هذه النتيجة كانت حاضرة لدى السلطات المستبدة كمبرر لاستمرارها باستبدادها لا سيَّما في الدول العربية. للمزيد ينظر:

عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧. وكذلك، جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

٥١ عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨-٦٩.

٥٢ لهذا يرى البعض بالاستبداد صفة ملازمة للحكم/ السلطة وإدارته، كونه يمثل نزوعًا تأريخيًا لم تزل الديمقراطية كفكرة وكهدف وكآلية غير قادرة على النيل من خطره. للمزيد يراجع: بروس بيرنو دو الستر سميت، دليل الاستبداد والمستبدين، ترجمة: فاطمة نصر، ط١، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٨.

٥٣ للمزيد عن هذه المقاربة وأثر الإحساس بفقدان الكرامة وعدم احترام المطالبة بها، ينظر:

Uriah Kriegel, Dignity and the phenomenology of recognition-respecd, in J.Drummind and S.R.Keridl, Emot-ional Experience, Little field, 2017,pp.8692-.

٥٤ لذا لا غرابة أن تذهب الشعوب وهي تواجه استبداد سلطاتها إلى المطالبة بـ "إعادة بناء الدولة من جديد. للمزيد ينظر: معمر منعم العمار، الدولة وإستراتيجية إدارة التغيير، ط١، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص٣٦١ وما بعدها.

٥٥ هذا ما عانت منه ثورات الربيع العربي التي غالبًا ما أردفت بثورات "تكميلية"، وكان من الممكن أن تتجدد احتجاجات تشرين في العراق، لولا مشاركة قواها في انتخابات أكتوبر عام (٢٠٢١). للمزيد ينظر: وحيد عبد المجيد، الربيع العربي وحروب المخاض الأخير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٩، القاهرة، ٢٠١٥، ص٥٩ وما بعدها. وكذلك: صباح ناهي، احتجاجات تشرين بين مطالب المتظاهرين واختراقات الولائيين، شبكة المعلومات الدولية، ٢٣/ ٥/ ٢٠٢١، على الرابط www . lndependentarabia . com

٥٦ عن هذا القانون، وأثر مستدعيات التغيير في حيويته كمعيار قياس لتأريخية حركية الشعوب، ينظر:

منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، العددان ٢١/ ٢٢، لسنة ٢٠١٠، ص١٠.

٥٧ لقد جرب قادة العراق هذا الدور بعد عام (٢٠٠٣) يمتلكهم الزهو بما أسموه بـ "تحرير العراق". للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار، نحن والدستور، أوراق ديمقراطية (آراء في الدستور العراقي)، العدد ٦، مركز العراق للمعلومات الديمقراطية، بغداد، ٢٠١٥، ص٨.

فيما بدت ملامح هذه الأوضاع على حركات الإسلام السياسي بعد احتجاجات (٢٠١٩) على الأقل في العراق، نظرًا لفشلهم في تسويق نموذج الدولة لا الحكم فحسب. للمزيد ينظر: على محمود علوان، الدولة الإسلامية المعاصرة (بين اكراهات الذات وضغوطات الآخر)، مجلة المعهد، العدد٢، معهد العلمين، النجف الأشرف، ٢٠٢٠، ص٥٣ وما بعدها.

٥٨ فريد زكريا، مستقبل الحرية، الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج، مجالات، لبنان، ٢٠٠٦، ص٧٢وما بعدها.

٥٩ فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦-١٦٨.

وقد كان لهذا الإنتاج دور كبير في تسويق فكرة الدولة المنهارة. يراجع، عبد الوهاب عمروش، الدولة المنهارة، قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٦ وما بعدها.

٦٠ يرى البعض بذلك مخططًا غربيًا، يعد جزءًا من الفوضى التي أرادها الغرب. للمزيد ومستدعيات التوقع ذاك. ينظر: جوين داريار، الفوضى التي نظموها في الشرق الأوسط، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٨ وما بعدها.

٦١ وقد شبه البعض هذا المأزق بما مرّ به الإيديولوجية القومية إبان الحرب الباردة، عندما ابتعدت حركاتها السياسية عن الروح المنشئة لها لتغدو مولدة لعصبيات ساهمت بدورها في نمو وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية. للمزيد عن ذلك ينظر: محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص١٨ وما بعدها.

٦٢ نقلاً عن فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤ .

٦٣ ولن يمر ذلك دون معادلة جديدة. للمزيد ينظر: أمل حمادة، معادلة جديدة، إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٢، ص١٥ وما بعدها.

٦٤ معمر منعم العمار، الدولة- البدايات وإشكاليّة النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٦، ص١٠٦ .

٦٥ يرى البعض بما تقدم من مقاربات، جزءًا من نظرية الاختراق الناعم الأمريكي لإخواء السلطة كمقدمة لتغييرها. ينظر: حسين حافظ العكيلي، أثر الدور الإستراتيجي الأمريكي في تغيير النظم العربية، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد ١٠، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٨.

٦٦ عن هذا المصطلح ينظر: منعم صاحي العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٨ وما بعدها.

٦٧ وقد عدّ ذلك الشرخ، دعامة أساسية لما سمّي لاحقًا بالمعارضة الاجتماعية أو المتعارضات المزدوجة المولّدة للأزمات التي تنوء بها الدولة ونظامها السياسي. للمزيد ينظر:

W. Gamson, The strategy of social protest, London, wadsworth publication,1999,pp.6364-.

٦٨ البعض ردّ ذلك إلى عجز الديمقراطية في الإحاطة بأزمات النظم السياسية العربية. للمزيد ينظر: إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠-٩٢. وعن اندفاع السلطة نحو الربح الموقفي كما يقول فاليري مارسيل وجون. ف. ميشيل، يراجع: سويم العزي، علم النفس السياسي، قراءة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، ٢٠١٠، ص٨٧.

٦٩ لتغدو تلك السلطة رثة راكدة سلوكيًا تابعة غير مستقلة، تخفي ملامح دول عميقة متناثرة. ويردد البعض سر ذلك إلى ما تعانيه السلطة أساسًا من شعور/ هاجس بالانسحاق أمام شعوبها التي لم تزل تناوي باستدعاء التأريخ/ الماضي لتدبرّ أمرها والخلاص من حالة الفوضى السائدة.

٧٠ منعم صاحي العمار، جوف المحنة، مصدر سبق ذكره، ص١٦. وعن علاقة الديمقراطية بالتنمية وحدودها، يراجع: الطيب بكوش، هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود، المجلة العربية، العدد ٦، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٥، ص١٠٩ .

٧١ صلاح الدين الجورشي، الدولة والهوية، إشكاليّة العلاقة بين الديني والسياسي، تونس مثالًا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٠ وما بعدها.

٧٢ عن تلك النواميس واشتراطاتها. ينظر: منعم صاحي العمار، النظام الإقليمي العربي والاستجابة لحقائق التغيير الدولي، مجلة شؤون عربية، العدد ٩١، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٩ .

٧٣ معمر منعم العمار، الدولة-البدايات. . . ، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢ .

٧٤ بكل ما يعنيه ذلك من تغول وتعسف للسلطة في استخدام أدوات القهر والإكراه، لنكون أمام دولة بوليسية بحق كما حصل مع مصر وهي تواجه الإخوان. للمزيد ينظر: الدولة البوليسية المصرية. . أن تكافح التطرف

لتسبب في ازديـاده، مقالـة منشـورة بتأريـخ (٢/٨/٢٠١٨) علـى موقـع الجزيـرة الإلكترونـي علـى الرابـط www.aljazeera.net.

٧٥ تقريـر التنميـة البشـرية العربيـة لعـام (٢٠٠٩)، برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي، المكتـب الإقليمـي للـدول العربيـة، المنامـة، ٢٠١٠، ص٥٤.

٧٦ توفيـق شـومان، الثـورات العربيـة، البنـى والهيـاكل والمنطلقـات، مجلـة حمورابـي، مركـز حمورابـي للبحـوث والدراسـات الإسـتراتيجية، العـدد الاول، ٢٠١١، ص٣٥.

٧٧ صـلاح زرقونـة، هـل تسـوق الديمقراطيـة الأمريكيـة عربيًـا، مجلـة الديمقراطيـة، العـدد (١٣)، مؤسسـة الأهـرام، القاهـرة، ٢٠٠٤، ص٣٥.

٧٨ وهنـا تسـاوت الشـعوب العربيـة وعلـى وفـق نظريـة أثـر الفراشـة في محنتهـا، وهـذا هـو سـر سـيادة موجـة الربيـع العربـي وانتشـارها. للمزيـد عـن ذلـك وأثـر التكنولوجيـا فيـه، ينظـر: جايمـس غليـك، نظريـة الفوضـى علـم اللامتوقـع، ترجمـة: أحمـد مغربـي، دار السـاقي، بيـروت، ٢٠٠٨، ص٢٢ ومـا بعدهـا. وللمزيـد عـن هذيـن المطلبـين، يراجـع: منعـم صاحـي العمـار، جـوف المحنـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص١٦٠-١٦١.

استحضارات التغطية الإعلامية للأزمات المركبة
بناء أنموذج للرصد والتصنيف الاستباقي

أ.د.كامل القيّم

أستاذ الاتصال والإعلام / قسم الإعلام / كلية الآداب/ جامعة بابل

أولا: مقدمة

في ظل التسارع في الرقمية الحديثة وتمكين وسائل الإعلام من الشمولية الاجتماعية والقدرة على الوصول والحصول على المعلومات، والتشابك الهائل في ملفات الاقتصاد بالسياسة والحراك الاجتماعي، أصبح الحديث عن الأزمات والإعلام والمجتمع حديثا يكاد يكون يومياً ولحظياً وينمو بالشكل الذي أصبحت تغطية الأزمات عن طريق وسائل الإعلام (الشغل الشاغل لغرف الأخبار وكبار المحاورين في القنوات الأخبارية). وهذا ناتج عن التصاق وتقارب الشؤون العامة للمجتمعات وتأثرهما بأدوات الجذب والنفرة، والمصالح والقوة والتدخل والدعاية وغيرها من أدوات صنع الأزمات وتواليها.

والتاريخ وإنْ كان صانعاً جيداً للأزمات ومُفجرا لبريقها وحضورها اليوم، من قبيل العلاقات الدولية والاتفاقيات والقهر والبغضاء والتمايز جرّاء العنف السابق للاحتلالات التي قامت بها إمبراطوريات أو دول أو تكوينات اجتماعية على أخرى، التاريخ لم يُحسم جميع التنافر وأنصاف الحلول، بل أشعل خزائن من الأزمات المركبة التي تنتج لنا اليوم عشرات التلافيف السياسية والاختلافات الإعلامية والفكرية على أساس مئات السنين مضت دون حسم.

بطبيعة الحال الأزمات في الأغلب تتصاعد نتيجة عوامل ومثيرات متنافرة، تؤدي بالمجتمع أو السلطة أو مراكز القرار إلى مواجهة ظروف أو قوى قاهرة لإعادة التوازن أو تصحيح مسار أو قرار إلى ما قبل الأزمة. وفي الغالب تنقسم الأزمات إلى (مفاجئة

Surprise) نتيجة قرار أو سلوك أو حدث ليس في الحسبان، يؤدي إلى تصاعد تنافرات وإشكالات تؤدي إلى استمرار أو تصاعد فرضيات من قبل الرأي العام، أو من يتولى إدارتها بالشكل الذي يؤدي إلى خلل في النظام العام أو تعطيل أو فتح فرعيات لمشاكل غير محسوبة أو على طاولة السلطة.

أما (الأزمات المركبة complex crisis) أو المتوالية والتي لها جذور أو بدايات أو علامات تؤدي في وقت محدد إلى الظهور، نتيجة تكرار أو عدم حسم أو تأجيل أو المرور بها بأنصاف الحلول. وتلك هي الأكثر مرونة وإدارة لوسائل الإعلام من الأزمات المفاجئة أو الفورية التي لا يمكن لصاحب القرار أو المؤسسة الإعلامية أن يتلاعب بالوقت وبالحلول دون ضجيج أو تخبط أو خسارات، بضغط محلي أو دولي أو إعلامي، وبالتالي صار لازماً – وكجزء من الركيزة المهنية للقنوات الفضائية – أن تستحضر بالرصد والتصنيف – طبيعة معلومات ومواد مجهزة لأزمات تُعدّ (مركبة) لها موسم أو ظرف سيظهر حتماً نتيجة (تلازم associate)قرار أو تشريع أو احتمالية دخول متغير على الخط – وهذا جزء أساسي من الإدارة الإعلامية واستراتيجية التخطيط لسياستها وأولوياتها في تهيئة ملفات تعدها مهمة وأساسية. (فمثلا أزمة الإقليم والمركز، وأزمة تصاعد التظاهرات، أزمة تشكيل الحكومة، أزمة نشاط الإرهاب في مناطق محددة... وغيرها كثير تلك تعد (أزمات مركبة) تحتاج إلى رصد وإعداد ملفات تسهّل على الإدارة الإعلامية إنتاج تغطية متميزة ومتواترة وذكية بحسب المعطيات التي رصدت وتم تصنيفها، مقابل (الأزمات المفاجئة) والتي تصدم الرأي العام وتدخل دون إنذار أو معلومات سابقة (كاستهداف برجي التجارة في أمريكا... و أزمة كورنا... ودخول طلبان إلى كابل.. وغيرها).

ثانيا: مسارات التغطية الإعلامية:

على الرغم من أن مفهوم التغطية يتعدد باختلاف شكل الحدث والمكان والزمن إلا أنها بشكل عام تشير إلى (تلك الجهود والضوابط التي يقوم بها الصحفي لرصد وجمع وتحليل وتحرير المعلومات بشكل منطقي وتفسيري ليقوم بإشراك متلقين – افتراضا – يهتمون بذلك الحدث عبر تواتر معلوماتي وزمني متواصل أو متقطع)، وبمعنى آخر فإنه يشكّل مع الحدث أو القضية أو الأزمة ترابطا دائما مبنيا على وقائع جديدة وتفسيرات

جديدة يغنيها الموقف أو بعض أطرافه، وفي الغالب يتم التعامل مع التغطية الإعلامية على وفق الآتي:

ما يراه المراسل أو المندوب أو القائم بالتغطية – رؤية بصرية ووجدانية –

أ. تتباين مهارات من يغطي الحدث بحسب المعلومات السابقة والمحدّثة.

ب. طبيعة الحدث وامتداداته الزمنية والتفصيلية. وموقف المؤسسة الإعلامية منه.

درجات التركيز على أركان التغطية لجوانب الحدث - وهنا تلعب الخبرة والمهارة لدى الصحفي في انتقاء أولويات الحدث وضخه بطريقة فنية وأسلوب يدعو إلى المزيد من طلب المعلومات لدى المتلقي.

طبيعة أساليب الدعم المرافقة للتغطية منها (الأشخاص – المكان – الوثائق – طرق التصوير – المباشر – الربط التاريخي للأزمات المركبة)

طريقة الضخ الإعلامي – سواء أكانت في الجانب التلفازي – أو المواقع – أم الصحف – أم الإذاعات – كل منها له شكل وطرق لكسب المزيد من الاهتمام والترقب.

ثالثا: التغطية في الأزمات المفاجئة:

في الغالب تأتي الأزمات بشكل مفاجئ (وبالأخص في الدول والمجتمعات النامية) ذلك أنها مرتبطة في الغالب بطرق التفكير واستباقات قوة إدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة) فالأزمات المفاجئة في الدول الكبرى والمتقدمة تبدو – غريبة – أو مهمة ونادرة، بحكم مسارات التحسب والتفكير التي تنطلق بها تلك الأنظمة وأنظمتها في فهم وقياس وقيادة علاقاتها الدولية وسبلها الداخلية للتخطيط وتقليل المشكلات الداخلية.

وتتوسم التغطية الإعلامية للأزمات المفاجئة في الغالب بالآتي:

١. في الأغلب تنعدم التغطية الاستباقية – التنبؤية – للحدث أو الظاهرة كونها تأتي بشكل مفاجئ أو غير مخطط، وينتج عنها تقديم أنصاف معالجات أو ضخ معلوماتي، وهنا تقوم كبريات وسائل الإعلام المحترفة برسم سيناريوهات تُعد من وحدة الدراسات والأبحاث والتخطيط باستخدام الرصد والتصنيف – التوقعي – للأحداث الساخنة أو المتوقعة.

٢ . التناول الجزئي التجريبي للحدث الكلي (أي تكتفي الوسيلة الإعلامية في البدء بنقل طبيعة الحدث كليا عبر (العاجل – أو وردنا الآن – أو في النشرة الرئيسة كجزء من الحدث الأهم– لشحة المعلومات–) ومن ثم تقوم بتغذية طبيعة الأزمة تبعا لأنشطة الرصد والمراسلين ومهارة إدارة الأزمة الإعلامية وأولوياتها .

٣ . إرباك معلوماتي لغرفة الأخبار .

٤ . الاعتماد على المصادر البديلة – إذا لم يوجد مراسل أو راصد – في مكان وزمان الحدث

٥ . التسريب غير المنضبط – الدقيق – بحكم التنافس وكسب المتابعين للاهتمام– وبالأخص للأزمات التي توافق أو تنافر سياسية القناة

٦ . تشكل التغطية الخبرية هنا عامل التسريب والتناول التتابعي – عبر المراحل – بحكم شحة المعلومات أو بطأ التطورات .

٧ . تراقب وتتحسس وسائل الإعلام تفاعل الجمهور مع طبيعة تصاعد أو نزول الأزمة وبالتالي تبحث عن المزيد من التفسيرات أو الوقائع لبقاء أو تراكم الاهتمام مع فورة التلقي .

٨ . الفقر الواضح في التقنيات التي تدعم عملية التغطية – وبعض وسائل الإعلام تكتفي بالنقل المباشر(*) – للحدث .

٩ . القوة في التغطية هنا ترجع إلى مخرج البث وإدارة غرفة الأخبار في تنويع ضخ المعلومات ، فبعض الفضائيات تنوع الصورة المباشر بالنقل المباشر ، واسترجاع شريط أحداث مهمة ، وتغطية المراسل مع التركيز على زوايا أو أشخاص أو أحداث معينة ، ويستلم المتلقي هنا معطيات متعددة للحدث الأزمة .

وعلى الرغم من أن الأزمات المفاجئة تعد المادة الدسمة في القنوات والمؤسسات الإعلامية الإخبارية ، إلا أنها تكشف لنا قوة أو ضعف إدارة التحرير والأخبار من جهة ومن جهة أخرى كشف أيضا سياسات التبني والاهتمام مع طرف أو جزء دون آخر . فمثلا : تقوم بعض القنوات تحميل طرف لها منه موقف سابق ، السبب أو الثقل أو توسيم الضعف أو وصف الرقم والتصريح . . . للوهلة الأولى ، ثم رويدا رويدا تتراجع وتصحح بعد توارد الأحداث الجزئية .

في علم الدعاية وحرب المعلومات والصراعات الإعلامية – تبدو تلك المدرسة صحيحة – انطلاقا من أن الفرصة مؤاتيه لتوسيم الخصم أو الجهة خسائر في الصورة الذهنية أمام المتلقين، و ما دامت التفاصيل غير واضحة للجميع بعد – فإن ميدان التأثير الآني موات{ ولابأس أن تدق الفكرة في من يريد أن يتماهى معك – حتى لو كانت بالمبالغة أو الكذب أو نصف الحقيقة، وهنا تسمى (أعلام كسب الجولة الأولى).

رابعا: التغطية في الأزمات المركبة:

الأزمات المركبة هي تلك الأزمات التي تحدث وتظهر كامتداد لأزمة أو مشكل أو قرار أو تصادم سابق بين طرفين ولم تُحسم أو تُغلق كحلول نهائية، إنما تغلق نتيجة تعديل طفيف أو وساطات أو ظروف تحول دون امتدادها، وتأخذ في الغالب بروزا أو ظهورا موسميا أو دوريا نتيجة متغيرات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، وتلك في الغالب تأخذ بعدا تاريخيا أو امتدادا زمنيا يمكن لوسائل الإعلام أن تغطي تلك الأزمات بحزمة من المعالجات الاستباقية وتوفير معطيات كافية لتغذية تلك الأزمات أخباريا ودعائيا، وتتميز الأزمات المركبة بالآتي:

١. الأزمة المركبة ناتج عن ظاهرة أو قرار أو اتفاق أو مشكل قديم أو حديث لكن لم يوجد له حلول جذرية أو نهائية.

٢. الأزمة المركبة قد تأخذ طابعا عرقيا أو مناطقيا أو اقتصاديا أو دوليا أو مذهبيا تبعا لطريقة المعالجة الصورية الماضية كما يحدث في أزمات المطالبات أو التنديد أو المواجهات بين (الأقليات العرقية) أو أزمات الانفصال، أو الحدود أو الحريات أو التدخلات – العداء التاريخي–، أو تكرار مشكلات في قطاع محدد تتكرر مشكلاته.

٣. في الأزمات المركبة يمكن لوسائل الإعلام أن تعالج الملفات وطبيعة الأزمة – تبعا لفيض وتوفر المعلومات حول بعدها التاريخي وملامحها السياسية والاسترجاعية – ويأخذ تناول تلك الأزمة إعلاميا شيئا من التنوع والإثراء في التغطية الإعلامية لما توفره غرفة الأخبار من تقارير وقصص إخبارية وأحداث ماضية يمكن أن تشكل مداخل قصصية للتدرج الأخباري.

٤. تبذل المؤسسات الإعلامية جهدا أقل وقدرات إقناعيه أقل مما في الأزمات

المفاجئة، باعتبار أن الرأي العام داخليا أم خارجيا يحمل قدرا من الذاكرة حول الموضوع، وإن استثارتها يكمن بمجرد توفير سرد تاريخي وانتقائي لأبرز أحداثها معززا بالصور والتصريحات والمواقف.

٥. الأزمة المركبة يصعب فيها التلاعب الدعائي كون طرفي الاتصال – الوسيلة الإعلامية والجمهور – لهما أو يُفترض أن يكون لهما موقف سابق من تلك الأزمة – لذا يصعب جدا اختيار موقف مغاير أو معاد أو مؤيد.

٦. تتعزز بشكل طفيف قضايا التغطية المباشرة – وقد تكون مجرد مظهر من مظاهر سلسلة التعبير والإظهار – إنما أحيانا يكمن العمق في تاريخية وعمق القضية وخلاصتها التاريخية والسياسية.

٧. الأزمات المركبة يمكن أن تبرز وتظهر كرأي عام بشكل عرضي أو تلقائي سريع غير مخطط – تصريح – سلوك – إشارة – صورة – مقال–موقف – وينتج عنها تحريك للرأي العام، سرعان ما يهدأ تبعا أيضا لمعالجات آنية غير محسومة.

٨. بعض الأزمات المركبة أصبحت اليوم، ركنا إعلاميا قائما بذاته بالنسبة لبعض كبريات وسائل الإعلام، وتخصص أدهى المحترفين للاستمرار في استحضارات إيقادها أو تغطيتها أو توفير المواد والأوليات لتناولها كأجناس صحفية وإعلامية مستقبلا. (كأزمة المغرب والجزائر، وأزمة استقلال كتلونيا عن إسبانيا، وأزمة السود في أمريكا، والاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمات الحدود والمهاجرين في أوروبا... وغيرها).

خامسا: الرصد الاستباقي لوسائل الإعلام في الأزمات المركبة:

في ظل الاتساع والتنوع والانفجار المعلوماتي الهائل لبنية وسائل الإعلام، وانتشار معطياتها غير المسبوقة، والاعتمادية اللحظة التي تضطلع بها وارتباطها بسوق الإعلان والترويج على مستويات دولية كبرى، كان لازما على بعض المؤسسات أن تبني لها نظاما إعلاميا صارما لجمع وتصنيف وتصدير المعلومات بالسرعة والدقة والجمال الممكن في ظل أطنان الرموز التي تعالج ذات الأزمات والقضايا والأحداث اليومية.

ولما كانت الأزمات المركبة – لا بد أن تأتي وتظهر – وبالأخص الخطرة والتي تأخذ

بعـدا دوليـا وترافـق معهـا أزمـات اقتصاديـة أو اجتماعيـة – فـإن وسـائل الإعـلام الاحترافيـة كمـا تعمـل (cnn ... cbs ... bbc ... الغارديـان . . . الفيغـارو . . . الواشـنطن بوسـت . . . اليونايتـد برس . . . الديلـي ميـل . . . الجزيـرة . . . العربيـة . . وغيرهـا مـن كبريـات وسـائل الإعـلام الخبريـة . تعمـل علـى منظومـة الرصـد الاسـتباقي للأحـداث المرتبطـة بالأزمـات المركبـة ، وبالتجربـة نـرى معظـم تلـك الوسـائل تمتلـك كمـا هائـلا مـن المعلومـات والصـور والتقاريـر والاسـتطلاعات حـول قضايـا العالـم المختلفـة ، وعلـى الرغـم مـن اسـتخدامها الطبيعـي فـي خرائـط البـث الشـهرية ، إلا أنهـا تظهـر واضحـة فـي أتـون بـروز الأزمـات المركبـة وخاصـة بمتعلقـات أزمـات الشـرق الأوسـط .

وقـد نتلمـس فروقـا جوهريـة فـي طبيعـة التغطيـة بيـن القنـوات والصحـف لبعـض الأزمـات نتيجـة نظـام الرصـد الاسـتباقي المنظـم لطبيعـة الظواهـر والأزمـات قيـد الظهـور ، وقـد صُدمنـا فـي عـدة أحيـان حينمـا نجـد وسـائل إعـلام متخصصـة بالأخبـار تقـف حائـرة أمـام ملفـات لأزمـات محليـة ودوليـة وكأنهـا فـي مراهقـة إعلاميـة ، وبالطبـع ذلـك ناتـج عـن عـدم العنايـة والتحسـب والتخطيـط لملـف الرصـد الاسـتباقي للأزمـات والمواقـف والأحـداث المتوقعـة محليـا ودوليـا ، ونسـتطيع عمـل منظومـة رصـد اسـتباقي للأزمـات (كنمـوذج) علـى وفـق الآتـي :

١ – عمل مسح شامل للأزمات المركبة وتصنيفها على وفق :

أ . دولية

ب . عربية

ج . إقليمية

د . محلية

٢ – تقسم المحلية مثلا إلى :

أ . مجتمعية

ب . أمنية

ج . تربوية

د . اقتصادية

٣- بدورها عناصر (المجتمعية)

أ. العنف الاجتماعي

ب. المخدرات

ج. التحرش

د. الطلاق

ه. البطالة

و. فوضى الرقمية

وبالطبع يستلزم منا فريق رصد مؤهلا لرصد وجمع وتصنيف المعلومات والبيانات المتعلقة بكل موضوع.

٢-قيام فريق الرصد بالعمل على جمع المعلومات الخاص بكل ظاهرة وبحسب تخصصه من خلال القنوات الآتية:

أ. وسائل الإعلام (مرئية، إذاعية، منصات تواصل، صحفية) ويتم انتقاء وجمع وتصنيف ما يمكن آن يكون داتا ومعلمات قابلة للدعم والاستخدام في ملفات إعلامية قادمة، وتجمع وتصنف على أساس (مقالات - صور - أفلام - أخبار - دراسات) الخ.

ب. الكتب والمؤلفات المطبوعة المتعلقة بالظاهرة: تعالج الكثير من المراجع والكتب والأطاريح والرسائل والتقارير الرسمية والأدبيات عديد الظواهر التي ترتبط بالأزمة أو الظاهرة قيد التشكيل، وعلى المؤسسة أن تتحكم وتعمل على جمع وتصنيف ما يمكن للظاهرة أو - ملمح الأزمة - مادامت المعلومات متاحة لكنها متناثرة.

ت. تسجيل وجمع لقاءات شخصية وشهادات لخبراء أو ركن من أركان الظاهرة.

ث. استطلاعات رأي لبعض الظواهر (اقتصادية، اجتماعية، أمنية)

ج. الملاحظة المنظمة (والتي يقوم بها الراصد قيد الملف المحدد - بالملاحظة الدقيقة والفاحصة لمجريات الأمور وحراك الرأي العام إزاء الظاهرة - وخاصة إذا كانت محلية وفيها جانب سلوكي أو ظاهر للعيان.

٣-يمكن للراصد تصنيف المادة قيد الجمع بالآتي : صور - أخبار - تقارير - دراسات - أفلام - قصاصات صحفية - مواقع - مقاطع فيديو - شهادات تقارير دولية . إحصاءات - تعليمات - مقابلات - رأي الخبراء - استطلاعات - ملاحظات ميدانية - قوانين - نشاطات حكومية ملخصات كتب . . . الخ ، ويُفضل أن تجمع بعض الملفات بحسب التسلسل التاريخي .

٤- تجمع تلك المعلومات بملف تحت مسمى الأزمة المركبة (الطلاق) (أزمة تشكيل الحكومة) (أزمة الأمطار) (شح المياه) (خروج القوات الأمريكية) (المخدرات) الخ .

٥- في حالة حدوث أزمة أو بريقها إلى مسرح الأحداث ، فإن فريق الرصد يقوم بعمل ملخص تنظيمي للمعلومات بناء على الملفات المصنفة والمجهزة - بعضها يدعم بشكل مباشر كالصور والأفلام والتقارير والبعد التاريخي والدراسات والصور ، والآخر معلومات تشكل قاعدة معرفية وإعلامية للقائمين بإدارة الأزمة الإعلامية ومن خلال اجتماع الأزمة الإعلامية وبالسرعة الممكنة يزود جميع كوادر التغطية بالمعلومات والأوعية المجهزة والمصنفة والتي كانت ضمن إرشيف (قسم الرصد والمتابعة) وتقديمها على شكل مختزلات ، ويمكن استخدامها كالآتي :

أ. ملخصات فلمية وخبرية ومختزلات لملامح بدايات الأزمة وسنوات ظهورها والأحداث التي انطوت عليها ، ويتم تزويد مقدمي البرامج ومتابعي ومعلقي ومراسلي الحدث أو الأزمة ، وذلك لتعزيز المعلومات التي يمكن أن يضيفها إلى الحدث (فبعض الأحداث والأزمات تبدو جامده وخافية) هنا تحتاج إلى مزيد من المعلومات ، كما حصل في أزمة (أذربيجان وأرمينيا) (وسيطرة طالبان بشكل مفاجئ على السلطة) (وأزمة بلاروسيا مع دول أوربية بسبب المهاجرين) وغيرها . هنا يستعين جميع الكادر بالمعلومات التي يمكن أن توسع مداركه وخياله وكلماته إلى مستوى الاختلاف والتميز عن طبيعة التناول للأزمة .

ب . الدعم الصوري والكلامي مع النقل المباشر لمستجدات الأحداث .

ت . مادة أساسية للبرامج الحوارية ونشرات الأخبار وكتابة التحقيقات والبرامج الإذاعية ومضمون المواقع الخبرية .

ث . الهيمنة الرقمية من خلال المنصات وتسيد قوالب التحرير والمعلومات باعتبارها

مصـدرا أساسـيا مـن مصـادر المعلومـات - بالأخـص إذا امتـازت بالفوريـة والسـرعة فـي تقديـم المعطيـات .

الأشكال الآتية تمثل ملخصا لنموذج الرصد الاستباقي للأزمات المركبة :

أ- مصادر الرصد

ب-الرصد التتابعي للأزمات المركبة وتغذية منصات التغطية المختلفة .

(شكل أ)

(شكل ب)

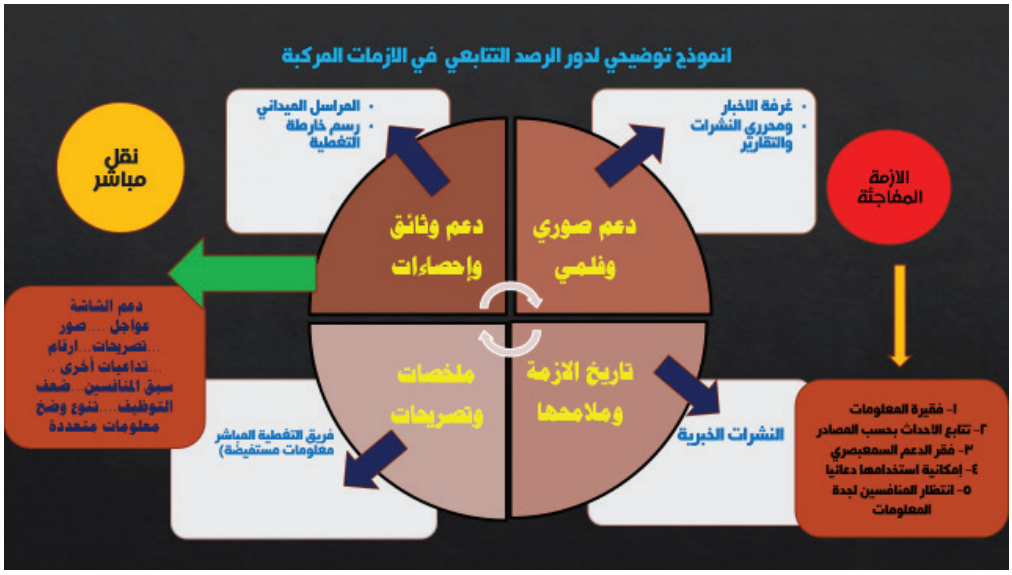

الهوامش

(*) النقل المباشر هنا يعد من أضعف أنواع التغطية، كونه لا يستلزم جهد انتقائي أو تحليلي، مجرد تسليط الكاميرا على مكان الحدث، وربما يرافقه تعليق أو تفسير شخصي من قبل المراسل.

من الأزمة إلى إدارة الأزمة

مدخل مفاهيمي

أ. د. علي عباس مراد

معهد العلمين للدراسات العليا

الخلاصة:

تمثل الأزمة ظاهرة تهدد وجهي الحياة ، الإنسانية والطبيعية ، وهي تستلزم جهودا كبيرة وجادة لتحقيق أهداف تتعلق بمنع حدوث الأزمة ، أو الاستعداد للأزمة قبل حدوثها ، أو التعامل مع الأزمة أثناء حدوثها ، أو معالجة نتائج الأزمة وأسبابها بعد حدوثها ، وقد اجتمعت هذه الجهود الإنسانية تحت مسمى اصطلاحي بات متداولًا بل شائعًا اليوم ، وهو (إدارة الأزمة) .

From Crisis to Crisis Management

Abstract:

A crisis represents a phenomenon witch threaten life on its two dimensions, human & natural. It requires hard & seriousness works to achieve goals concerning the prevention of its occurrence, or the

preparing before it occurrence, or dealing with it during its occurrence, or the handling its causes & consequences after occurrence, all human efforts, have come under a common name called (Crisis Management).

Keywords: Crisis, Crisis Management, National Security, National Security Strategy.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة، إدارة الأزمة، الأمن القومي، إستراتيجية الأمن القومي.

لا بُـدَّ مـن القـول ابتـداءً إن مـا بيـن يـدي القـارئ وأمـام ناظريـه الآن، مدخـل مفاهيمـي تمهيـدي لمحـور (الأزمـة وإدارة الأزمـة)، الـذي تسـتحق مجلـة (إنكـي) وهيـأة تحريرهـا، الإشـادة الكبيـرة باهتمامهـا بـه، والتفاتهـا إليـه، ودعوتهـا للكتابـة عنـه، بمـا يفتـح البـاب واسعًـا أمـام المزيـد مـن الجهـود الهادفـة لدراسـته أو ترجمـة مـا كُتـب ويُكتـب عنـه فـي الشـرق والغـرب، ولـم يترجـم حتـى الآن إلـى العربيـة، إلا أقـل مـن القليـل. وبقـدر تعلـق الأمـر بمفهـوم الأزمـة، بوصفـه المحـور الأساسـي لهـذا العـدد، وموضـوع هـذا المدخـل، فإنـه مشـتق فـي اللغـة العربيـة مـن الفعـل أزم، أزمًـا، أزَمَ، تأزمًـا، وتـأزم بمعنـى أصابتـه أزمـة، وأزَم علـى الشـيء أزْمًـا: عضّ علـى الشـيء بالفـم كلـه عضًـا شـديدًا، وأزم فـلان علـى كـذا يعنـي لزمـه وواظـب عليـه، والأزمة اصطلاحًـا تـدل علـى الشـدة والقحـط والمضيـق، لذلـك، يطلـق علـى كل طريـق بيـن جبليـن مـأزم. وتـدل علـى الأزمـة فـي اللغـة الصينيـة، كلمـة مركبـة مـن كلمتيـن (Ji-Wet): تـدل الأولـى علـى (الخطـر)، وتـدل الثانيـة علـى (الفرصـة) التـي ينطـوي عليهـا الخطـر، لكنهـا قابلـة للاسـتثمار والانتفـاع منهـا، وهـو مـا يجعـل كلمـة أزمـة فـي الصينيـة تعبيـرًا عـن: خطـر يمكـن تحويلـه إلـى فرصـة نافعـة.

ويعـود تأريـخ أول ظهـور لكلمـة الأزمـة فـي الحضـارة الغربيـة إلـى الإغريـق القدمـاء الذيـن اسـتخدموها ابتـداء فـي النطـاق الطبـي للدلالـة علـى (التحـول المفاجـئ فـي الحالـة الصحيـة للمريـض إلـى الأسـوأ أو إلـى الأفضـل فـي مـدة زمنيـة قصيـرة نسـبيا)، وشـاع اسـتخدامها بهـذا المعنـى فـي المعاجـم الطبيـة الأوربيـة فـي القـرن السـادس عشـر (١٥٠٠-١٦٠٠م)، واستُخدمت هنـاك فـي القـرن السـابع عشـر (١٦٠٠-١٧٠٠م) للدلالـة علـى ارتفـاع حـدة التوتـر فـي العلاقـة بيـن الدولـة والكنيسـة، واكتسـبت فـي القـرن التاسـع عشـر (١٨٠٠-١٩٠٠م) معنـى

عامًا يدل على (مشكلة خطيرة أو لحظة تحوّل حاسمة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ثم استُخدِمَت لاحقًا في مختلف فروع العلوم الإنسانية للدلالة على (الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح لاستقرار الأشياء أو الأوضاع التي بلغت نقطة حرجة، أو لحظة حاسمة، يتحدّد فيها مسار ومصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ). وقد تكون ثمة علاقة بين مصطلح الأزمة وما عُرِفَ بـ (الكساد أو الانهيار الكبير Great Depression) الذي بدأ بانهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الأسود (٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٩)، واستمر طوال عقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، ثم امتدت آثاره إلى العالم الغربي كله، ونُظِرَ إليه بوصفه أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين.

أما المصطلح المركب (إدارة الأزمةCrisis Management)، والمكون من كلمتي (إدارة Management و أزمة Crisis)، فهو مصطلح حديث، ما زال تأريخ ظهوره واستخدامه غير معروف على وجه الدقة والتحديد، ولكن الاتفاق شبه منعقد على أن كلمة (إدارة Management) فيه، مصدر من الفعل أدارَ المستخدم لغة: للدلالة على (المركز المتمتع بسلطة الرئاسة وحق التصرف)، واصطلاحًا للدلالة على (سلطة وعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة أو وحداتها التنظيمية في نطاق الوظائف الإدارية الأربع الأساسية المعروفة: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة). ويعود الفضل في ابتكار هذا المعنى الاصطلاحي للإدارة، وشيوع استخدامه إلى المهندس الميكانيكي الأمريكي (فريدريك وينسلو تايلور١٨٥٦-١٩١٥م) الذي عمل في أحد مصانع الحديد في ولاية فيلادلفيا الأمريكية طوال ثماني سنوات، متدرجًا من عامل إلى مهندس إلى كبير مهندسي الشركة، ولاحظ عن كثب أثناء سنوات عمله، أن أساليب الإنتاج التقليدية في المنظمات الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت تفتقر إلى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، مما جعلها تعاني من القصور في الإنتاج، والعجز عن تلبية احتياجات هذه المنظمات، فهيمنت عليه فكرة رفع الكفاءة الإنتاجية، والبحث عن الأساليب والوسائل التي تحقق هذا الهدف، وهو ما جعله «تايلور» المرتكز الأساس لنظريته عن الإدارة العلمية للنشاطات الإنتاجية، والتي عرض أفكاره بشأنها في كتابه الشهير (مبادئ الإدارة العلمية The (Principles of Scientific Management)، ليُصبح بذلك الأب الشرعي لعلم الإدارة، ومن أوائل المستشارين الإداريين، وأحد أوائل قادة حركة الكفاءة الذين وجهوا الاهتمام نحو الإدارة ووظائفها، ليتسع هذا الاهتمام ويتعمق تدريجيًا، ويتخذ

طابعًا عالميا في مختلف المجالات، مما عكسه انعقاد المؤتمر الدولي الأول للإدارة في مدينة براغ عام (١٩٢٤م).

واستكمل عالم الاجتماع السياسي والاقتصاد والإدارة الألماني (ماكس فيبر١٨٦٤-١٩٢٠م)، جهود «تايلور» في دراسة الإدارة كنشاط عملي، وتحديد المبادئ والقواعد التي جعلت منها أيضًا علمًا نظريًا. واقتصرت التطبيقات العملية ثم النظرية الشائعة للإدارة في النصف الأول من القرن العشرين على النطاقين البيروقراطي والإنتاجي (إدارة البشر، إدارة الموارد، إدارة الخدمات، إدارة الإنتاج، إدارة التطوير والتحسين)، ثم أضيف إليها، ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين، تطبيقها في نطاق جديد هو (إدارة الأزمات)، الذي أصبح تدريجيًا من فروع الإدارة وتخصصاتها الأساسية بالنظر لكثرة الأزمات في قطاعات الحياة الإنسانية المختلفة، لتظهر أهمية الإحاطة النظرية والإتقان العملي لمبادئ وقواعد (إدارة الأزمات) في الحفاظ على استقرار الحياة واستمرارها والقدرة على مواجهة أزماتها.

وتعود أصول العلاقة الوثيقة التي نشأت بين (الإدارة والأزمة)، إلى واقع تعدد وتكرار حدوث الأزمات الطبيعية والاجتماعية، الخاصة والعامة، وحاجة من يتعرضون لها إلى ما يمكن وصفه بإيجاز بأنه: (الاستعداد لما قد يحدث من الأزمات، والتعامل مع ما يحدث منها، وإصلاح إضرار وتدارك عواقب ما حدث منها)، أو شرحه بالتفصيل بأنه: (الاستجابة الآنية والسريعة لما يحدث من الأزمات، بردود فعل بعيدة عن العاطفة والارتجال، مما يتطلب استخدام العمليات الإدارية الأساسية الأربع (التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة) في اتخاذ قرارات عقلانية مدروسة ومخطط لتنفيذها بعناية). وبحكم أهمية التدريب على إدارة الأزمات وضرورته الشديدة لإتقان وسائل وأساليب الحد من قوتها والتخفيف من آثارها الضارة، فقد باتت الحاجة ماسة لتوثيق المعلومات المتعلقة بكيفية حدوث الأزمة، والإجراءات والوسائل والأساليب المستخدمة في تسويتها مؤقتًا أو حلها نهائيًا، لتكون مرجعيّة في التعامل مع الأزمات المستقبلية المفترضة، وجزءًا من التدريب العملي على وضع وتنفيذ استراتيجيات إدارتها. ومن ثم فإن هذا التوثيق والتدريب لا يستهدفان امتلاك القدرة على (التنبؤ المستقبلي) بوقوع الأزمات(*)، بقدر ما يستهدفان التدريب العملي على التعامل مع الأزمات المختلفة، ووضع وتنفيذ سيناريوهات متنوعة للاستجابة لها، وهذه سياسة باتت لزامًا على الدول والمؤسسات الكبرى تطبيقها، إذا كانت حريصة على حسن

إدارة الأزمات التي تتعرض لها، وتقليل الأضرار المصاحبة لها والناجمة عن حدوثها، عبر التعلم من التجارب والأخطاء والبناء على قصص النجاح.

وبقدر تعلق الأمر بمصطلح (إدارة الأزمة)، فمن الشائع الآن الاعتقاد بارتباط نشأته ودخوله نطاق الاستخدام السياسي والإعلامي، بما بات يُعرف بـ (أزمة الصواريخ الكوبية) التي كانت توترًا حادًا طرأ بشكل مفاجئ وحاد على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي (السابق) أيام الحرب الباردة، واحتاج كل طرف منهما إلى إدارتها أي إلى: اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، إما لتسويتها وإيجاد الحلول لها، أو لتحويل الخطر الكامن فيها إلى فرص يحسن إدارتها أفضل من الطرف الآخر، ويحقق منها أرباحا أكثر منه. ويمكن أن نفهم ذلك بشكل أوضح وأعمق، إذا ما تذكرنا أن جذور تلك الأزمة، تعود إلى السنة قبل الأخيرة من مدة الرئاسة الثانية للرئيس الأمريكي (دوايت ديفيد آيزنهاور ١٨٩٠-١٩٦٩م)، الذي اتخذ قرارًا بتطويق الاتحاد السوفيتي بمنظومات من الصواريخ النووية من نوع «ثور»، أمر بنشرها في بريطانيا عام (١٩٥٨)، ثم استكملت الرئاسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس التالي (جون فيتزجيرالد كنيدي١٩١٧-١٩٦٣م) ذلك القرار بنشر صواريخ نووية من نوع «جوبيتر» في كل من إيطاليا وتركيا عام (١٩٦١م). وكان تلك الخطوة كما يقال، القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ دفعت الاتحاد السوفيتي للبحث بجدية عن فرصة للرد وتنفيذ قرار مشابه. وحانت هذه الفرصة سريعًا بعد أن رفضت حكومة «آيزنهاور» الاعتراف بالنظام الجديد الذي قام في كوبا، الجزيرة القريبة من الساحل الأمريكي الشرقي (حوالي ٩٠ ميلا، ١٤٠ كم) فقط عن ساحل فلوريدا، ١٤٠كم)، بعد أن أسقطت الثورة التي قادها (فيديل كاسترو) ورفاقه عام (١٩٥٩م)، نظام الدكتاتور (فولجنسيو باتيستا) حليف واشنطن المقرب، ثم فرضت في (١٩ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٦٠م) حظرًا على الصادرات إلى كوبا باستثناء الغذاء والدواء ردا على تأميم مصافي النفط الأمريكية هناك دون تعويض، ليتسع هذا الحظر في (٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢م) ليشمل جميع الصادرات تقريبًا، ووافقت إدارة الرئيس الأمريكي التالي «جون كنيدي» على خطة لغزو كوبا والإطاحة بنظامها الجديد، ينفذها اللاجئون الكوبيون الذين أنزلتهم المخابرات الأمريكية في خليج الخنازير على الساحل الكوبي في (أبريل/ نيسان ١٩٦١). ولكن الخطة فشلت بعد أن تخلي إدارة «كنيدي» في اللحظات الأخيرة عن دعمها للمعارضين الكوبيين، فهزموا أمام القوات الكوبية، لتعزز تلك المواقف الأمريكية السلبية المتلاحقة مركز كاسترو، وتشجعه على طلب مساعدة السوفيت.

وإذ كانت لدى الزعيم السوفيتي «نيكيتا خروشوف» بدوره رغبة، بل حاجة ماسة، للرد على قرارات إدارتي «آيزنهاور» و «كنيدي» المتعاقبة بتهديد بلاده بشكلٍ مباشر بتطويقها بمنظومات الصواريخ النووية، المتوسطة والطويلة المدى في بريطانيا أولًا، ثم في إيطاليا وتركيا، لسد الفجوة الصاروخية بين البلدين من جهة، وإظهار تشدد حكومته وسياسته في الرد على أمريكا من جهة ثانية، لتقوية موقعه السياسي الداخلي، ودعم الدولة الكوبية الاشتراكية الجديدة القريبة من أمريكا. فقد سارع لاغتنام الفرصة، ووافق على طلب القيادة الكوبية للمساعدة، وزاد على ذلك عرضه نشر صواريخ روسية متوسطة المدى في الجزيرة لردع واشنطن عن التفكير مرة أخرى في غزوها وقلب نظام الحكم فيها، وبموافقة كاسترو على العرض السوفيتي، والبدء بإنشاء قواعد للصواريخ على الأراضي الكوبية، أوشكت الجزيرة أن تصبح قاعدة عسكرية سوفيتية قرب الحدود البحرية الشرقية للولايات المتحدة.

ولكن المشروع السوفيتي المضاد تعرض للفشل قبل استكماله بعد أن التقطت طائرة تجسس أمريكية، صورًا في (١٤ أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٦٢)، تُظهر بناء قواعد لإطلاق الصواريخ على الأراضي الكوبية، قدّر الخبراء الأمريكان أنها ستكون جاهزة للعمل في غضون سبعة أيام، ثم التقطت طائرة تجسس أمريكية أخرى أيضًا، صور عشرين سفينة سوفيتية في المحيط الأطلسي محمّلة بالصواريخ النووية، ومتجهة إلى كوبا، مما يعني في حال نجاحها في الوصول إلى هناك، وضع المدن الأمريكية الأساسية، مثل واشنطن العاصمة ونيويورك، في مدى هذه الصواريخ، فارتفعت بشكل مفاجئ حدة التوتر في الحرب الباردة بين القطبين الدوليين إلى درجة بدا فيها العالم كأنه على شفا حرب نووية في ذلك الشهر من عام (١٩٦٢).

وبعد أن أجرى «كنيدي» محادثات مع فريق مستشاريه، وجد نفسه أمام مجموعة من الخيارات للتعامل مع التهديد السوفيتي في كوبا:

* قصف مواقع الصواريخ وتدميرها وقتل الخبراء السوفيت، إلا أنّ السوفيت يمكن أن يردوا بقسوة على الجبهة الألمانية، ويحتلوا العاصمة برلين.

* تجاهل الصواريخ، إلا أنّ السوفيت يمكن أن يفسروا ذلك بضعف الموقف الأمريكي، فيتخذوا إجراءات أكثر تشددًا بما يزيد حدة التوتر.

* طلب تدخل الأمم المتحدة ومشاركتها في حل الأزمة.

* حصار كوبا أو غزوها بريا أو شن هجمات جوية عليها.

ولكن القرار الذي يجب أن يتخذه، وقبل كل شيء، يجب أن يُظهره بمظهر الرئيس القوي، من دون أن يتسبب في تفاقم التوتر وتصاعده إلى مستوى الحرب النووية، وكان قرار كنيدي الأخير هو مطالبة السوفيت بإزالة القواعد وإعادة صواريخ من حيث جاءت، ووضع كوبا فيما أسماه (منطقة الحجر الصحي)، لمنع وصول القوات أو الصواريخ السوفيتية إليها، بما يمنحه الوقت اللازم للتفاوض بشأنها.

وعلى الرغم من توجيه «خروتشوف» رسالة إلى «كنيدي» أعلن فيها أن السفن السوفيتية لن تتوقف عند منطقة الحجر أو الحصار، بل ستشق طريقها إلى كوبا، ولكن السفن العشرين السوفيتية عادت أدراجها، ثم وجه خروتشوف رسالة أخرى إلى كنيدي، أعلن فيها استعداده لإزالة قواعد الصواريخ، ولكنه اشترط لذلك، رفع الولايات المتحدة للحصار عن كوبا، ووعدها بعدم غزوها، ورد «كنيدي» على الرسالة الأولى فقط، بينما عرض بشكل خاص النظر في إزالة الصواريخ من تركيا، ووجه «خروتشوف» في (٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢م)، رسالة علنية إلى الرئيس «كنيدي»، أذيعت من راديو موسكو، وافق فيها على إزالة القواعد من كوبا وإعادة الصواريخ إلى الاتحاد السوفيتي، وبذلك، انتهت في (٢٨ أكتوبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢م)، (أزمة الصواريخ الكوبية) التي بدأت في (١٤ أكتوبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢م)، بتوصّل طرفيها، وبعد ثلاثة عشرة يومًا من نشوبها، إلى اتفاق يقضي بعدم إيصال الصواريخ السوفيتية إلى كوبا، وإزالة منصاتها من أراضيها، وتعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، والتخلص بشكل سري من صواريخ «ثور» و «جوبيتر» المنصوبة في بريطانيا وإيطاليا وتركيا.

وكان من النتائج المباشرة للأزمة، إدراك قيادتي الدولتين العظميين إمكانية مرور علاقتهما بأزمة (توتر حاد ومفاجئ)، تهدد بنشوب الحرب بينهما، بما يجعلهما في حاجة ماسة لضمان التواصل والاتصال السريع والمباشر بينهما في مثل هذه الحالة، لمنع كل سوء فهم وتفسير للتصريحات والمواقف. وتم تدارك ذلك بإنشاء خط هاتفي ساخن للاتصال المباشر بين البيت الأبيض والكرملين، ودخل الطرفان بعدها في محادثات أدّت في النهاية إلى معاهدة حظر التجارب النووية عام (١٩٦٣م)، وبدأ الجانبين بعملية إنهاء تجارب الأسلحة النووية، ليصبحا لاحقًا مستعدين للدخول أيضًا في محادثات الحد من

الأسلحة الإستراتيجية (سالت١) التي توصلا فيها إلى اتفاق بعدم تصنيع صواريخ باليستية عابرة للقارات.

ودون الدخول في التفاصيل النظرية للتعريفات المتعددة والمتنوعة لمصطلحي (الأزمة و إدارة الأزمة)، والمفاهيم المقاربة لهما، مثل الحادث (Accident)، المشكلة (Problem)، الكارثة (Disaster)، الصراع (Conflict)، الخلاف (Dispute)، وهي المهمة التي يُفترض أن تقوم بها بحوث هذا المحور بشكل تفصيلي ومنهجي، فإن بالإمكان القول بشكل عام، وفي ضوء التعريفات الأولية، اللغوية والاصطلاحية لمفهومي (الأزمة و إدارة الأزمة)، واسترشادًا بأحداث (أزمة الصواريخ الكوبية)، إن مصطلح (الأزمة)، يدل على حدث غير متوقع، قد يؤدي إلى كارثة إن لم يجر التعامل معه بسرعة لتسويته مؤقتًا أو حله نهائيًا، ومن ثم، فإن الأزمة تنطوي على أمرين مترابطين:

* المفاجأة الناجمة عن شعور الأطراف ذات العلاقة بعدم الاستعداد للحدث الطارئ، ومحدودية الوقت المتاح لتقصي الحقائق والتصرف الاستباقي قبل حدوثه والتعرّض للخسائر الناجمة عنه، مما يتسبب لهم في حالة عالية من التوتر والتشتت وعدم القدرة على تحديد الخيارات والمفاضلة بينها.

* التهديد أو الخطر الناجم عن شعور الأطراف ذات العلاقة بالتهديد والخطر الذي ينطوي عليه الحدث الطارئ، أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة لديها، أو حتى المحافظة على القيم والمصالح والموارد المهمة لها.

وبالجمع بين الأمرين، يمكن أن نفهم مصطلح الأزمة على أنه يعني: (الحادث المفاجئ والسريع والحاد الذي يطرأ على وضع أو علاقة، بما ينطوي على خطر يهدد الطرف أو الأطراف ذات الصلة)، وأن نفهم مصطلح (إدارة الأزمة) على أنه يعني (حدث مفاجئ وسريع وحاد، يهدد النظام كله ماديًا أو بشريًا أو الاثنين معًا، ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها، ويتسم غالبًا بضيق الوقت ونقص المعلومات)، أو (تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد مصحوب بسلسلة من التفاعلات التي يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ وسريع وحاد، يهدد القيم والمصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في ظروف تعاني من ضيق الوقت ونقص المعلومات لمنع تفجر الأزمة). ويمكن أن نؤسس على ذلك تعريف (إدارة الأزمة) بأنها تعني بشكل عام: (الإجراءات التي يتخذها طرف أو أطراف للتعامل مع حدث مفاجئ وسريع وحاد، يطرأ على نظم الحياة أو الحكم

أو الإنتاج، ويهدد استقرارها وحتى استمرارها، بما يستلزم السيطرة عليه والتحكم به، ولو كان ممكنًا معالجة مسبباته ومنع حدوثه مستقبلا، ويُستحسن أن يكتشف مدير الأزمة إمكانية توظيفها، أو القرارات المتخذة بشأنها، أو كليهما معًا، لتحقيق مكاسب منها).

ويعني ذلك أن هناك خيارين أساسيين أمام طرف أو أطراف الأزمة هما:

* خيار (إدارة الأزمة) بهدف تسويتها مؤقتًا أو حلها دائمًا.

* خيار (إدارة الأزمة) بهدف الاستفادة منها وجني مكاسب من ورائها.

وينطوي الخيار الأول على خطر أقل كثيرًا من خطر الخيار الثاني، ولعل أقرب مثل يضرب لذلك، هو مثل (السائح و الأسد)، فـ (الأزمة) هي حالة سائح يتجول أعزل، ويُفاجأ بوجود أسد أمامه، و (إدارة الأزمة) هي حاجة السائح الأعزل لاتخاذ قرار عقلاني وسريع بشأن كيفية التصرف مع الأسد (الأزمة):

* فإذا كان قرار السائح تسوية الأزمة أو حلها، فسيكون عليه عدم مواجه الأسد، والاختباء أو الهرب منه.

* وإذا كان قرار السائح الاستفادة من الأزمة وجني مكاسب منها، فسيكون عليه مواجهة الأسد ومراوغته، وانتهاز الفرصة لامتطائه واستخدامه للوصول إلى مأمن.

وتتأثر عملية (إدارة الأزمة) عادة بعوامل تتعلق بكل من:

الأزمة نفسها: من حيث طبيعتها، ودرجة المفاجأة فيها، والوقت المتاح للتعامل معها، ودرجة تعقيدها وخطرها، ومستوى الإجهاد والضغط النفسي الناجم عنها.

زمن الأزمة وتأثيراتها: وهناك وفقا لهذا العامل نوعان من الأزمات:

* الأزمة السريعة القصيرة: وتحدث عادة فجأة وبسرعة وتختفي بسرعة، وتتوقف نتائجها على الكفاءة في إدارة الأزمة، مثال ذلك: اندلاع حريق ضخم في مصنع لإنتاج مواد كيماوية.

* الأزمة البطيئة الطويلة: وتحدث هذه الأزمة بالتدريج، وتدل عليها إشارات كثيرة، وأخطر ما فيها، أن المسؤولين قد لا ينتبهون لها ولا يدركون ضرورة التعامل معها، ويستمر تهديدها وخطرها لمدة طويلة.

مصدر الأزمة وسببها ونوعها: وهناك وفقا لهذا العامل أزمات من مصادر (داخلية وخارجية)، وأزمات ذات أسباب (طبيعية وإنسانية)، وتتراوح أنواع الأزمات الإنسانية بين (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، عسكرية، إدارية، قانونية. . . .الخ).

فريق إدارة الأزمة: من حيث أهلية مدير الأزمة وقدراته الشخصية، وجود أو عدم وجود فريق العمل المساعد، أهلية وكفاءة فريق العمل المساعد.

القدرات اللازمة لإدارة الأزمة: من حيث امتلاك أو عدم امتلاك مدير أو فريق إدارة الأزمة للموارد والوسائل والأساليب اللازمة لإدارة الأزمة.

الطرف أو الأطراف الأخرى في الأزمة: من حيث طبيعة العلاقة بينهم، ودرجة استعدادهم للتصعيد أو التهدئة، وامتلاكهم أو عدم امتلاكهم لموارد ووسائل وأساليب إدارة الأزمة، وقدرتهم على تهديد مصالح وحتى وجود تلك الأطراف واستعدادهم لممارسة هذا التهديد وتنفيذه.

ولا بُدَّ أيضًا من ملاحظة أثر هذه العوامل في اختلاف طرق أو أساليب إدارة الأزمات التي تتراوح بين الطرق أو الأساليب التقليدية (الإنكار، الكبت، الإخماد، تقليل الأهمية أو بخس القيمة، التفريغ، التنفيس، العزل)، وغير التقليدية (فرق العمل، الاحتياطي التعبوي، الإدارة بالمشاركة، التصعيد، تفريغ المضمون، التفتيت، التفجير من الداخل، الوفرة الوهمية، الاحتواء وتغيير المسار)، والتي تستحق أن تحظى بقدر أكبر من جهود الباحثين لتحديد إيجابيات وسلبيات كل منها، ومدى تناسبها مع هذا النوع أو ذاك من أنواع الأزمات. أما العوامل التي يتطلبها النجاح في إدارة الأزمات، فقد حددها الباحثان (مأمون أحمد دقامسة وعاصم محمد الأعرجي) في دراستهما الموسومة (إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمّان الكبرى)، وتمثلت في:

١. إيجاد وتطوير نظام مختص بالتعرف على الأزمات وتحليلها ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة.

٢. جعل التخطيط للأزمات جزءًا مهمًا من التخطيط الإستراتيجي.

٣. إقامة ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين في مجال إدارة الأزمات.

٤ . التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت ظروف مشابهة لحالات الأزمات لتعليم العاملين أساليب العمل تحت الضغوط .

٥ . إيجاد نظام فعّال للإنذار المبكر .

ولاحظ الباحثان في دراستهما ، أن هذه العوامل توافرت بدرجة أقل في المراحل الوقائية والتخطيطية (الاستعداد والوقاية واكتشاف الإشارات) ، وتوافرت بدرجة أعلى في المراحل التنفيذية والعلاجية (احتواء الأضرار واستعادة النشاط) ، وهو ما يعني أن جهود إدارة الأزمات في إدارة أمانة عمّان الكبرى ، هي جهود علاجية وردود فعل في معظم الأحيان على ما يحدث من أزمات مختلفة ، أكثر من كونها جهودًا وقائية واستعدادية لما يحدث من الأزمات ، وعللا هذا الخلل في هذه المنظمة ومعظم المنظمات العربية بالثقافة السائدة التي يهيمن عليها الاعتقاد أن إدارة الأزمات هي مجابهة الأزمة عند وبعد حدوثها ، وليست الاستعداد لها قبل حدوثها وبالتالي اندفاع الجميع للبحث عن حلول للأزمة أثناء حدوثها ، وهو ما وصفه الباحثان بأنه إدارة الأزمة بطريقة (الفزعة) التقليدية في الريف والبادية .

ولا ننسى هنا الأهمية الخاصة التي يتمتع بها مدير الأزمة وأهليته وقدرته الشخصية على إدارتها ، خصوصا إذا ما تذكرنا أن الأزمة ، لا تتسم بسمات (المفاجأة والسرعة والتهديد) فحسب ، بل تتسم أيضًا بـ :

* نقص المعلومات المتاحة لمدير الأزمة وفريقه المساعد ، وخصوصًا إذا كانت تحدث لأول مرة ، سواء ما يتعلق منها بسبب الأزمة ، أو مسببها ، أو أهداف المسبب وقدراته ، والحدود التي يمكن أن يتجاوزها أو يتوقف عندها ، أو كيفية تصرف أطرافها ، ونوعية ردود أفعالهم على الأزمة أو على قرارات الأطراف الأخرى بشأنها .

* توالي أحداث الأزمة وتسارعها وتصاعد حدتها ، وهو ما يعكسه أن أزمة الصواريخ الكوبية التي اتسمت بدرجة عالية من السرعة والحدة والتهديد بخطر الدمار الشامل للعالم ، لم تستمر إلا ثلاثة عشر يومًا فقط ، مما يعني ضيق الفسحة الزمنية المتاحة لمدراء الأزمة والفرق المساعدة لهم لجمع المعلومات ، ودراسة الخيارات والمفاضلة بينها ، واتخاذ القرارات بشأنها ، وهو ما يمكن أن يعرض أحد أو جميع أطراف الأزمة لفقدان السيطرة ، ومواجهة تطورات خارج نطاق التوقعات أو القدرات ، مما يُضعِف تحكمهم بزمام الأمور ، وينذر باتخاذهم قرارات غير مناسبة ، بل حتى خاطئة كليًا .

أسباب وأنواع أزمات الأمن القومي

إذا كانت أخطر التهديدات التي تواجهها الدول متمثلة في التهديدات الناجمة عن أزمات الأمن القومي التي تتعرض لأشكال كثيرة منها وبشكل مستمر، فإن بالإمكان القول إن هذه الأزمات، وتحديدًا الأزمات البشرية ذات المصادر الخارجية، تحدث، في الأغلب الأعم من الحالات، نتيجة أسباب تتعلق بالاختلال في أحد أو بعض المكونات الستة لإستراتيجية الأمن القومي للدولة وسياساتها التنفيذية، والتي تضم كلا من (الأهداف، القدرات، الوسائل، الأساليب، الاحتمالات، المعالجات)، والتي يتولد عن اختلالها ستة أنواع من أزمات الأمن القومي هي:

أولًا: الأزمات الناجمة عن اختلال أهداف الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة تغير أهداف إستراتيجية الأمن القومي بالنسبة للدولة من حيث خصائص (الطبيعة، الضرورة، الأولوية، الشمول، التوجه)، لتحدث هذه الأزمات نتيجة:

- إنجاز جميع أهداف الأمن القومي أو بعضها مما يقتضي العمل على إدامة الأهداف المنجزة واختيار أهداف جديدة وتحديد أولوياتها.

- عدم إنجاز أهداف الأمن القومي أو بعضها مما يقتضي اختيار أهداف جديدة وتحديد أولوياتها.

- تجاوز الأهداف لقيم الدولة وقدراتها واحتياجاتها ووسائلها وأساليبها، مما يقتضي، إما تغيير الأهداف بما يتناسب مع القيم السائدة والاحتياجات والمتاح من القدرات والوسائل والأساليب، أو تغيير بعض هذه أو كلها بما يتناسب مع الأهداف.

- الطبيعة الإيجابية أو السلبية المفرطة لبعض الأهداف أو لأجزاء منها (الثورة الدائمة، تصدير الثورة، تعميم الأنموذج السياسي بالقوة، تحقيق الوحدة بالقوة، توسيع المجال الإقليمي بالقوة، إسقاط الأنظمة المعادية، حماية الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان. .إلخ) في ظروف بيئة داخلية وخارجية لا تتقبل مثل هذه الأهداف، مما يجعلها خارج نطاق القدرة على الإنجاز، فيصبح من الضروري إعادة النظر فيها لتغييرها تعديلها جوهريًا.

– التغير في مركز المسؤولية عن صنع القرار والتخطيط للأمن القومي مما يؤدي إلى تغيرات تابعة في أهداف الأمن القومي وضروراتها وأولوياتها.

– التغير في مراكز المسؤولية عن تحدي أهداف الأمن القومي وتحقيقها مما يؤدي إلى تغيرات تابعة في أهداف الأمن القومي وضرورتها وأولوياتها، والقدرات اللازمة لإنجازها ووسائلها وأساليبها.

– التغير في مراكز المسؤولية عن جمع المعلومات وتحليلها، مما يؤدي إلى تزويد صانع القرار بمعلومات واستنتاجات وخيارات، ترجّح لديه أهدافًا جديدة، أو تدفعه لتعديل الأهداف القديمة، أو تغيير أولوياتها أو قدراتها ووسائلها وأساليبها.

– التغير في البيئة الداخلية أو الخارجية (تغيرات عقائدية، تغيرات النظام الإقليمي أو الدولي) مما يفرض على صانع القرار تغيير أهدافه كلها أو بعضها، أو تغيير أولوياتها أو القدرات والوسائل والأساليب المستخدمة لإنجازها.

وهكذا فإن تغير قيم ومبادئ الحركة السياسية للدولة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتخلي عن العقيدة الماركسية، تسبب في تغير جذري تابع في مفهوم الأمن القومي الروسي، وتسبب هذا بدوره في حدوث تغير في تقديرات الدول الأخرى بشأنه، مما عرّضَ الدولة الروسية الجديدة لأزمات أمنية جديدة تتعلق بالقيم والاحتياجات والمصالح والأهداف الجديدة ومصادر التهديد والخطر المرتبطة بها. وحدث أيضا، وفي الوقت ذاته، تغير مقابل في بعض عناصر مفهوم الأمن القومي الأمريكي، حلت فيه المصادر الجديدة للتهديد والخطر الروسي محل المصادر القديمة المرتبطة بالوجود السوفيتي، وهو ما عرّضَ الأمن القومي الأمريكي بدوره لأزمات جديدة. ويقدم تغير قيم ومبادئ الأمن القومي وأهدافه في دول تغيرت أنظمة الحكم فيها، إيران وأفغانستان والعراق مثلاً، أنموذجًا آخر لتعرّض الأمن القومي فيها لأزمات نتيجة تعارضها مع قيم ومبادئ وأهداف الأمن القومي الأمريكي، وزادت حدة وخطورة هذا النوع من الأزمات، نتيجة التغيرات في البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بدور القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الراهن.

ثانيًا : الأزمات الناجمة عن اختلال قدرات الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة تغير القدرات المتاحة للدولة لتنفيذ إستراتيجية أمنها القومي ، حيث يُفترض أن تكون قدرات الدولة ، عاملًا أساسيًا في تحديد مفاهيمها النظرية للأمن وأهدافه ، ووسائل وأساليب تنفيذها ، والفرص الممنوحة لها ، والقيود المفروضة عليها . وبذلك تظهر هذه الأزمات نتيجة لعوامل متنوعة :

– عامل ثبات القدرات في ظل الحاجة إلى نموها من وجهة نظر الدولة أو حلفائها .

– عامل نقص القدرات في ظل الحاجة إلى ثباتها أو نموها من وجهة نظر الدولة أو حلفائها .

– عامل زيادة القدرات في ظل الحاجة إلى ثباتها من وجهة نظر الدول المعادية أو المحايدة التي قد تلجأ إلى زيادة حجم ردود أفعالها عليها أو زيادة القدرات التي تستخدمها في ردود الأفعال تلك ، بشكل تنعكس فيه الزيادة في القدرات على أصحابها سلبيًا وليس إيجابيًا كما هو مفترض .

وبذلك يرتبط حدوث هذه الأزمات بالتأثيرات الناجمة عن عدم التناسب بين القدرات من جهة ، والأهداف والوسائل والأساليب والاحتمالات والمعالجات من جهة ثانية . وإذا كان طبيعيًا أن يتسبب غياب أو نقص القدرات في أزمة للأمن القومي في أية دولة ، فإن من غير الطبيعي أن تكون زيادة القدرات سببًا للأزمة ، ولكن علة ذلك تكمن في توجه الجانب الأساس من نشاطات الأمن القومي وسياساته إلى البيئة الخارجية الإقليمية والدولية التي قد يفسّر بعض أطرافها زيادة قدرات الوحدات الدولية الأخرى تفسيرًا سلبيا مما يدفعهم إلى زيادة قدراتهم بالمقابل ، أو زيادة زخم ردود أفعالهم عليها . وتنتج عن ذلك عادة آثار سلبية مضافة على الدولة سببها زيادة قدراتها على حاجة أهدافها ، ويمكن أن ينطبق هذا أيضًا مع الفارق على الزيادة في الوسائل والأساليب والمعالجات والاحتمالات . وتتأثر قدرات الدول عادة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية مثل :

– الشرعية الاجتماعية والقانونية

– المشاركة السياسية والاستقرار والتنمية

– النمو في الثروات والخبرات كميًا ، أو تحسن المتاح منها نوعيًا ، أو كليهما معًا .

- ظهور قوى حليفة أو محايدة .
- اختفاء قوى معادية أو محايدة .

ثالثًا : الأزمات الناجمة عن اختلال وسائل الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة تغير وسائل/ أدوات تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي ، ويشير مفهوم الوسائل هنا إلى : مفردات القوة والتأثير ، المادية والمعنوية ، المتاحة للدولة والمستخدمة لحماية أركانها وقيمها وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها . وتكون الوسائل التي تستخدمها الدولة عادة في تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية ، هي الوسائل ذاتها التي تستخدمها لتحقيق أمنها القومي وتشمل :

- الوسيلة السياسية-الدبلوماسية .
- الوسيلة العسكرية .
- الوسيلة الاقتصادية .
- الوسيلة المعلوماتية-الثقافية .
- الوسيلة السرية-الاستخبارية .

وإذ ينطبق على الوسائل ما ينطبق على القدرات ، فإن أزمات وسائل الأمن القومي تحدث عادة بفعل نقص أو غياب التناسب بين هذه الوسائل وبين أهداف الدولة وقدراتها وأساليبها ومعالجاتها واحتمالاتها ، حيث تحدث أزمات الوسائل عندما تكون :

١ . الوسائل أقل من حاجة الأهداف .
٢ . الوسائل أقل من حاجة القدرات .
٣ . الوسائل أقل من حاجة الأساليب .
٤ . الوسائل أقل من حاجة الحلول والمعالجات المقترحة .
٥ . الوسائل تثير ردود أفعال سلبية غير متوقعة .
٦ . الوسائل لا تثير ردود أفعال إيجابية متوقعة .

وتقدم حالة دول كأفغانستان والعراق وإيران أنموذجًا للأزمات التي يكون مصدرها

محدودية الوسائل المتاحة للدولة من جهة، وضخامة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من جهة ثانية، مما يعرضها إلى أزمات أمنية خطيرة. ولعل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان، بدعوى مقاومة الإرهاب، وعلى العراق، بدعوى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والحصار الذي فرضته على إيران، بدعوى سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، خير دليل على أزمات الأمن القومي التي تعرضت لها هذه الدول نتيجة عدم التوازن فيها بين المكونات البنيوية للأمن القومي: الأهداف والقدرات من جهة، والوسائل من جهة ثانية.

رابعًا: الأزمات الناجمة عن اختلال أساليب الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة تغير أساليب تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي، ويشير مفهوم الأساليب هنا إلى: طرق أو أشكال استخدام الدولة لقدراتها ومفردات القوة والتأثير (الوسائل) المتاحة لها لحماية أركانها وقيمها وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. وبذلك تكون الأساليب التي تستخدمها الدولة في تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية هي ذاتها الأساليب التي تستخدمها لتحقيق أمنها القومي، وتشمل:

- الأسلوب الهجومي.
- الأسلوب الدفاعي.
- الأسلوب التساومي.

وبالإمكان أيضًا النظر إلى الأساليب من زوايا أخرى مختلفة مثل: -

- الأسلوب المباشر أو غير المباشر.
- الأسلوب السلمي أو العدواني.
- الأسلوب التعاوني أو التصارعي.
- الأسلوب التعرضي أو الوقائي... الخ.

وإذ ينطبق على الأساليب ما ينطبق على القدرات والوسائل من حيث الآثار الناجمة عن غيابها أو نقصانها أو حتى زيادتها، فإن أزمات الأساليب تحدث بتأثير غياب أو نقص

التناسب بينها وبين والأهداف والقدرات والوسائل والمعالجات والاحتمالات، أي أن هذه الأزمات تحدث عندما تكون:

- الأساليب أقل من حاجة الأهداف.
- الأساليب أقل من القدرات.
- الأساليب أقل من حاجة الوسائل.
- الأساليب أقل من حاجة الحلول و المعالجات.
- الأساليب تثير ردود أفعال سلبية غير متوقعة.
- الأساليب لا تثير ردود أفعال إيجابية متوقعة.

ولا بد هنا من التذكير بأن الأسلوب المستخدم لتحقيق الهدف، يجب أن يتناسب معه من جهة، ومع القدرات من جهة ثانية، ومع الوسائل من جهة ثالثة، لأن الأسلوب الدفاعي لا يتناسب مع هدف التغيير الجذري للأوضاع، والأسلوب السلمي لا يتناسب مع استخدام الوسائل العسكرية وهكذا.

خامسًا: الأزمات الناجمة عن اختلال احتمالات الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة عدم صحة الاحتمالات التي تحددها الدولة بشأن ردود أفعال الدول أو الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي أو الدولي على إستراتيجية أمنها القومي، ومن ثم تصرف الدولة بشكل لا يناسب واقع الحال، بحكم عدم صحة احتمالاتها بالنسبة لنفسها أو للوحدات الدولية الأخرى من حيث:

- طبيعة الاحتمالات (إيجابية، سلبية، محايدة).
- نوعية الاحتمالات (عامة، تفصيلية).
- نطاق الاحتمالات (شاملة، محدودة).
- مصداقية الاحتمالات (صحيحة، خاطئة).

وقد لاحظ «أموس جوردن و وليام تايلور»، ووفقًا لأنموذج صنع القرار في السياسة الخارجية عند «سنايدر وبروك وسابين»، أن تحقيق أهداف الأمن القومي ومواجهة أزماته، يعتمدان بشكل أساس على ثلاثة عوامل:

- طريقة جدولة صانع القرار لأولوياته القومية.
- طبيعة تقديرات صانع القرار لأولويات الأطراف الأخرى وقدراتها وسياساتها.
- إدراك صانع القرار للظروف والقيود الواقعية.

وبذلك فإن ظهور أزمات الوسائل يرتبط عادة بـ:

- افتراض حدوث أفعال أو ردود أفعال وحدوث العكس.
- افتراض عدم حدوث أفعال أو ردود أفعال وحدوث العكس.
- افتراض وجود أهداف وسياسات معينة وحدوث العكس.
- افتراض عدم وجود أهداف وسياسات معينة وحدوث العكس.
- افتراض استخدام قدرات ووسائل وأساليب معينة وحدوث العكس.
- افتراض عدم استخدام قدرات ووسائل وأساليب معينة وحدوث العكس.
- افتراض أن متغيرًا أو متغيرات ستكون فاعلة وحدوث العكس.
- افتراض أن متغيرًا أو متغيرات ستكون غير فاعلة وحدوث العكس.
- افتراض احتمالات أقل وحدوث العكس.
- افتراض احتمالات أكثر وحدوث العكس.

ويمكن أن نتذكر هنا وبوضوح الانعكاسات السلبية لقرارات معينة اتخذتها بعض الحكومات على الأمن القومي لدولها، وكانت عملية اتخاذ تلك القرارات قد اعتمدت في جانب أساس منها على احتمالات غير صحيحة بشأن ردود الأفعال الدولية عليها، أو قدرة الدولة على مواجهة تلك الردود بقدراتها الذاتية أو بمساعدة خارجية. ولعل هذا ما حدث مع قرار رئيس الوزراء الإيراني في عقد الخمسينيات «محمد مصدق» بتأميم النفط الإيراني، وقرار الرئيس المصري الأسبق «جمال عبد الناصر» بتأميم شركة قناة السويس، حيث جاءت ردود الأفعال الدولية سلبية وبحجم كبير وعلى نطاق واسع، ولم يكن بمقدور أي من هاتين الدولتين مواجهتها بقدراتها الذاتية، ولم تحظيا بمساعدة خارجية

حقيقية في هذا الخصوص، وهكذا أطاحت الولايات المتحدة وبريطانيا بمصدق وألغتا قرار التأميم، وشنت بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني عدوانهم الثلاثي على مصر، ولم تساعدها القوتان العظميان (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي) على إيقافه إلا بشكل محدود.

سادسًا: الأزمات الناجمة عن اختلال معالجات الأمن القومي

وهي الأزمات التي تحدث نتيجة عدم تناسب المعالجات/ الحلول المعتمدة أو المقترحة مع طبيعة أو حجم الأزمات التي تواجهها الدولة أثناء تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي. وإذ ينطبق على المعالجات ما ينطبق على المكونات الأخرى من حيث الآثار الناجمة عن نقصانها أو غيابها، فإن أزماتها تحدث بتأثير:

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع طبيعة أزمات الأمن القومي موضوع المعالجة، مما يربك عملية المعالجة أو يعيقها كليًا، ويخلق مشكلات جديدة غير متوقعة.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع حجم أو طبيعة أو حجم أو مصدر أو سبب أو نوع أزمات الأمن القومي مما يترتب عليه تطور الأزمات القديمة أو ظهور أزمات جديدة، أو تدني مصداقية هذه المعالجات وفاعليتها.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع القدرات اللازمة أو المستخدمة لحل الأزمات القائمة أو المحتملة.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع الوسائل اللازمة أو المستخدمة لحل الأزمات القائمة أو المحتملة.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع الأساليب اللازمة لحل الأزمات القائمة أو المحتملة.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع الاحتمالات المحسوبة بصدد الأزمات القائمة أو المحتملة.

– عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع المتغيرات المؤثرة في الأمن القومي في البيئتين الداخلية والخارجية.

ويبدو مناسبا هنا الاستشهاد بالأزمات التي يتعرض لها المرضى عندما تُستخدم في علاجهم، أدوية لا تناسب طبيعة أمراضهم ومتطلباتها العلاجية، أو لا ظروفهم النفسية أو الاجتماعية، حيث تتماثل نتائج أزمات العلاجات غير المناسبة للمشكلات الصحية مع نتائج المعالجات غير المناسبة لأزمات الأمن القومي.

مستويات إدارة أزمات الأمن القومي

يمكن القول إن إدارة أزمات الأمن القومي، تجري عادة على مستويين أساسيين هما:

مستوى الإدارة الجزئية للأزمة (التكتيكية):

حيث تجري إدارة أزمات الأمن القومي على المستوى التكتيكي في أضيق نطاق وبشكل جزئي ومؤقت، ولكن بسرعة ودون المعاناة من سلبيات التقييد الروتيني والإبطاء البيروقراطي. وإذا كان هذا النوع من إدارة الأزمات يتمتع بقدر كبير من المرونة والقدرة على الاستجابة الآنية السريعة، فإنه يعاني أيضًا من التعجل والسطحية، وعدم القدرة على بلوغ أصل الأزمات التي يعالجها، ومن ثم معاناته في كثير من الأحيان من الفشل في حلها بصورة نهائية وحاسمة. لذلك تكون أغلب نتائج إدارة الأزمات في هذا المستوى غير مكتملة وغير مستندة إلى رؤية شمولية للأزمات ومسبباتها، وتفتقر إلى الحسابات الدقيقة والتفصيلية لكافة الاحتمالات، السلبية منها والإيجابية، التي يمكن أن تواجهها أنشطة إدارة الأزمة.

مستوى الإدارة الكلية للأزمة (الإستراتيجية):

حيث تجري إدارة أزمات الأمن القومي على المستوى الكلي في نطاق التصور العام لإستراتيجية الأمن القومي، مع الأخذ بنظر الاعتبار التقدير العام لجميع الأفعال وردود الأفعال المتوقعة الحدوث. وإذا كانت إدارة الأزمات في هذا المستوى تمتاز بقدر عال من الدقة والشمولية في صياغة جدول الاحتمالات، وارتفاع مستوى القدرة على استيعاب وإجراء عملية تقييم احتمالات التطور والتغير، فإنها تعاني أيضًا من التباطؤ في اتخاذ القرارات القادرة على الاستجابة للمتطلبات الآنية للأزمات، مما يعد أبرز عيوب الإدارة الإستراتيجية للأزمات، والتي يتطلب إنجازها عمليات تقييم شاملة وتفصيلية لإستراتيجية

الأمـن القومـي للدولـة والإسـتراتيجيات المضـادة لهـا ، وهـو مـا يمكـن أن يحـدث فـي ظـروف حرجـة قـد لا تسـمح بمتسـع مـن الوقـت لإجـراء مثـل هـذا التقييـم ، ممـا يترتـب عليـه إضعـاف قـدرة مركـز صنـع القـرار علـى التصـرف السـريع والـرد المـرن ، وإن كان يمنحـه قـدرًا أكبـر مـن الرويّـة والحكمـة فـي اتخـاذ القـرار الأكثـر تلاؤمًـا مـع الظـرف الآنـي .

وعسـى أن يكـون فيمـا تقـدم ، مدخـل وتمهيـد كافيـان لتشـجيع المهتميـن علـى قـراءة البحـوث التـي يتضمنهـا ملـف العـدد ، بقـدر تشـجيعهما للباحثيـن علـى تقديـم المزيـد مـن البحـوث عـن موضوعه .

المصادر

الكتب :

* أحمـد فـؤاد رسـلان . «نظريـة الصـراع الدولـي» . القاهـرة . الهيـأة المصريـة العامـة للكتـاب . ١٩٨٦ .

* حامـد ربيـع . نظريـة الأمـن القومـي العربـي والتطـور المعاصـر للتعامـل الدولـي فـي منطقـه الشـرق الأوسـط . القاهـرة . دار الموقـف العربـي . ١٩٨٤ .

* حسـن البـزاز . إدارة الأزمـة بيـن نقطتـي الغليـان والتحـول . بيـروت . المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشـر . ٢٠٠١ .

* روبـرت ماكنمـارا . جوهـر الأمـن . ترجمـة : يوسـف شـاهين . القاهـرة . الهيـأة المصريـة العامـة للتأليـف والنشـر . ١٩٧٠ .

* السـيد عليـوة . «إدارة الأزمـات والكـوارث» . القاهـرة . مركـز القـرار للاستشـارات . ١٩٩٧ .

* عبـاس رشـدي العمـاري . «إدارة الأزمـات فـي عالـم متغيـر» . القاهـرة . مركـز الأهـرام للترجمـة والنشـر . ١٩٩٣ .

* عبـد الشـافي محمـد أبـو الفضـل . القيـادة والإدارة فـي الفكـر العربـي المعاصـر . جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة . الريـاض–المملكـة العربيـة السـعودية . ٢٠٠٨ .

* علـي عبـاس مـراد . الأمـن والأمـن القومي . . مقاربـات نظريـة . بيـروت . دار الروافـد الثقافيـة . ٢٠١٧ .

* محسن أحمد الخضيري . «إدارة الأزمات» . القاهرة . مكتبة مدبولي . ١٩٩٧ .

* محمـد رشـاد الحمـلاوي . «إدارة الأزمـات : تجـارب محليـة وعالميـة» . القاهـرة . دار أبـو المجـد . ١٩٩٣ .

* محمـد عبـد الغنـي حسـن هـلال . «مهـارات إدارة الأزمـات» . القاهـرة . مركـز تطويـر الأداء والتنمية . ١٩٩٦ .

* منـى صـلاح الديـن شـريف . «إدارة الأزمـات الوسـيلة للبقـاء» . القاهـرة . البيـان للطباعـة والنشـر . ١٩٩٨ .

* ناصيـف يوسـف حتـي . النظريـة فـي العلاقـات الدوليـة . بيـروت . دار الكتـاب العربـي . ١٩٨٥ .

الدوريات

* أحمـد مختـار الجمـال . «المفاوضـات وإدارة الأزمـات» . مجلـة السياسـة الدوليـة . مركـز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية بالأهـرام . العـدد١٠٧ . القاهـرة . ١٩٩٢ .

* أميـن هويـدي . «إدارة الأزمـات فـي ظـل النظـام العالمـي المـراوغ» . مجلـة السياسـة الدوليـة . مركـز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية بالأهـرام . العـدد١١٢ . القاهـرة . ١٩٩٣ .

* ـــــــــــــــــــــ . فـن إدارة الأزمـات العربيـة فـي ظـل النظـام العالمـي الحالـي . مجلـة المسـتقبل العربـي . مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة . العـدد٢٢٥ . بيـروت . ١٩٩٧ .

* إيثـار عبـد الهـادي محمـد . إسـتراتيجية إدارة الأزمـات : تأطيـر مفاهيمـي علـى وفـق المنظـور الإسـلامي . مجلـة العلـوم الاقتصاديـة والإداريـة . كليـة الإدارة والاقتصـاد . جامعـة بغـداد . المجلـد١٧ . العـدد٦٤ . ٢٠١١ .

* عبـاس رشـدي العمـاري . «إدارة الأزمـات الدوليـة المعاصـرة» . مجلـة السياسـة الدوليـة . مركـز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية بالأهـرام . العـدد٩٠ . القاهـرة . ١٩٨٧ .

* عثمـان محمـد العربـي . «اتصـالات الأزمـة . مسـح وتقييـم للتطـورات النظريـة فيهـا» .

المجلـة لبحـوث الإعـلام . العـدد٥ . كليـة الإعـلام . جامعـة القاهـرة . يناير-أبريـل١٩٩٩ .

الهوامش

* تتناقض فكـرة (التنبـؤ بالأزمـات) مـع تعريـف الأزمـة بوصفهـا (حدثًـا مفاجئًـا وغيـر متوقـع)، لأن التنبـؤ بالأزمـة، ينفـي عنهـا سـمة المفاجـأة وعـدم التوقـع المميـزة لهـا، ويحولهـا إلـى مجـرد حـادث أو مشـكلة .

الأزمات الدولية وانعكاساتها النفسية على المجتمع العراقي

د. نور علي الكناني

الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات / علم نفس إعلامي

مستخلص:

كانت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ، اتسمت بإعادة بناء العديد من المفاهيم التي كانت متواجدة منذ قدم البشرية ومنحها الأولوية في القضايا الاجتماعية و النفسية لارتباطها بالأزمات الدولية ، ومن بين الكم الهائل من هذه المفاهيم نجد «مصطلح الأزمة « والذي يُعد من المصطلحات الأكثر استخداماً في عصرنا الحالي الذي يمكن وصفه بعصر الأزمات .

لم يشهد مجتمع انتقالي ولا انقلابي أزمات ومتغيرات كما شهدها هذا البلد، ولعل الازمات تُقرأ على أنها صدمات سياسية أو اجتماعية أو مادية، تزول وتنحسر بحكم القرارات أو التعّود أو الغزل السياسي، أو إيجاد ميكنزيمات لإستراتيجيات (تحويل الاهتمام)، فالعنف في العراق لم يهدأ ولم يستكن على وقع الراديكالية السياسية وأزمات الإرهاب وصناعة فوضى الشارع والخطاب الطائفي والمناطقي الذي عصف .

Abstract:

The end of the Cold War was considered a new era in the history of international relations, this era had characterized by the reconstruct of many concepts that had existed since the oldest of mankind. These new concepts have giving the priority in social and psychological issues due to their connection to international crises. Among the huge amount of these concepts, we find the term of "Crisis", which is one of the most frequently term used terms in our current era, this are can be described as the era of crises. No transitional or revolutionary society has witnessed crises and changes like this country has witnessed, I mean "Iraq". Crises perhaps can be read as a political, social, or material shocks that disappear and recede by virtue of decisions, habituation, or political flirtation, or finding mechanisms for strategies (changing the attention). Violence in Iraq has not subsided, and has not settleddown on the impact of political radicalism, the crises of terrorism, the creation of street chaos, and the sectarian, and regional discourse that blew up. It is like if Iraq has become daily filled with violence-breaking news.

مقدمة:

تعتبر الأزمات من الأحداث المهمة والمؤثرة في حياة الشعوب (أفرادا ومنظمات ومجتمع ودولة وحكومة) لأن الأزمة أصبحت جزءا مرتبطا بحياة الناس وتشكل مصدر قلق للقادة والمسؤولين والمواطنين على حد سواء، وذلك لصعوبة السيطرة عليها بسبب التغيرات الحادة والمفاجأة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و النفسية والتكنولوجية والقانونية من ناحية، وضعف الإدارات المسؤولة في القدرة على تبني نموذج إداري ملائم لتلك التغيرات من ناحية أخرى.

تُعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة.

إن كل أزمة تقريباً تحمل في طياتها مقومات نجاحها وكذلك أسباب فشلها، وإنها نقطة تحول ليس بالضرورة أن تتصف بأنها سيئة، أو أن جميعها شر مسيطر، ولكنها قد تصبح حافزاً على التقدم والتطور والمشاركة بفعالية وعمق، على الرغم مما تحمله من درجات المخاطرة وعدم التأكد، لذا نجد أن بعض المسؤولين يرون في الأزمات فرصاً لتعزيز أدوارهم أفرادا ومؤسسات، فالمشكلة الحقيقة تكمن في كيفية التعامل مع الأزمة و مواجهتها بشكل علمي ومسؤولية إدارية منظمة بحيث يكون التفاعل مع الأزمة تفاعلا إيجابيا يخفف من حدتها بدلا من تفاقم الأزمة و عدم التمكن من السيطرة عليها.

الأزمة مفهوماً

يعد «مصطلح الأزمة» من المصطلحات الأكثر استخداماً في عصرنا الحالي الذي يمكن وصفه بعصر الأزمات، فأزمات اليوم مست كل جوانب الحياة وأضحت متواجدة على كافة الأصعدة والمستويات، سواءً على المستوى الفردي بمواجهة الفرد لأزمات نفسي*ة

واجتماعية في حياته اليومية، أو على المستوى الوطني بمواجهة الحكومات والمؤسسات لأزمات سياسية واقتصادية، وكذلك على المستوى الدولي ببروز ما يُعرف اليوم بالأزمات الدولية.

كلمة أزمة ليست حديثة العهد، فقد عُرفت الكلمة منذ العهد الإغريقي في القرن الرابع قبل الميلاد، بمعنى نقطة التحول الحرجة في حياة المريض، واستخدمها العرب كذلك بنفس المعنى، في القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم استعمال المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء. (١)

تفيد كلمة الأزمة في اللغة العربية معنى الضيق والشدة، يقال أزَمَت عليهم السنة أي: اشتد قحطها، وتأزَم أي أصابته الأزمة. وكلمة أزمة باللغة الإنجليزية هي Asthma وتعني نفس المفهوم الطبي. وعلى الرغم من أن أدبيات بحوث السلام استخدمت كلمة Crisis إلا أن المعنى الطبي هو الغالب في التسمية من ناحية المضمون لا من ناحية الاسم،

ويعرف معجم ويبستر Webster الأزمة بأنها «نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ، وهي لحظة حاسمة، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة». (٢)

أما الأزمة دولياً فتعد الصورة الأكثر دراماتيكية** والأشد كثافة وتحولا وتكرارا للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي والتي تتوقف دون نقطة الحرب. وتوصف الأزمة، بأنها دولية، بالنظر لما يمكن أن يترتب عليها من آثار تنعكس ليس على أطرافها فحسب، إنما قد يتضرر من جرائها العديد من أعضاء المجتمع الدولي، فتعد نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يُهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول.

إن الاهتمام العلمي بالأزمات السياسية لا يعود إلى مجرد كونها ظاهرة متكررة في العلاقات الداخلية و الخارجية للبلد بل يعزى هذا الاهتمام أيضا إلى النتائج والتداعيات الهامة والخطيرة التي تؤدي اليها مثل هذه الأزمات سواء على سياسات ومواقف الأطراف المشتركة فيها أو على بيئة النظام الدولي ووحداته الأخرى. ينقسم علماء العلاقات الدولية في هذا الشأن إلى فريقين:

أولهما: ينظر إلى الأزمة الدولية من خلال منظور تحليل النسق، والتي ترى أن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في تطور النظام الدولي العام أو أحد نظمه الفرعية قد تؤثر فيه بالسلب أو الايجاب، وأنه يتزايد معها احتمالات نشوب الحرب واستخدام القوة العسكرية من قبل أطراف الأزمة.

وثانيهما: يتمحور حول تحليلات مدرسة صنع القرار التي ترى أن الأزمة الدولية هي موقف بين دولتين أو أكثر يتسم بخصائص ثلاث هي: (٣)

١. موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح للدول بحيث يدرك صناع القرار ذلك التهديد لمصالح دولهم.
٢. موقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه هو وقت قصير. ويستلزم ذلك سرعة فائقة وإلا فإن موقفا جديدا سوف ينشأ لا يجدي القرار المتأخر في معالجته.
٣. موقف مفاجئ، حيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار.

سمات الأزمات الدولية وأبعادها المجتمعية

تتعاظم تداعيات الأزمات الدولية على عديد الانعكاسات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن البعض يتصورها حبيسة الأروقة الحكومية أو متخذي القرارات إلا أنها تلقي بظلالها بشكل تدريجي على حراك المجتمعات وعلى طبيعة تواصله وحتى منجزه الحواري والنفسي والابداعي، وترتبط الأزمة نفسيا بالفرد باعتبارها ((موقفاً مفاجئاً يُهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية)). وبهذا المعنى تحدث الأزمة للفرد بما يهدد الأمن النفسي***، كما تحدث للدول والمجتمعات والمجموعات ومن ثم الفرد باعتباره كائنا يتلقى ويستشعر التهديدات ومناطق القلق الفردي والجمعي.

وتتسم الأزمة بعدة سمات، من أهمها: (٥)

١. نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية.

٢. موقف يتطلب عملاً عاجلاً، يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.

٣. موقف يهدد أولويات النظام القائم، أو يهدد النظام في وجوده، إذ تهدد المصالح العليا والأمن القومي للدولة.

٤. من المتوقع أن تقود إلى نتائج مهمة ذات آثار محورية على أطرافها تفرز مجموعة نتائج جديدة تماماً.

٥. قلة المعلومات الصحيحة المتاحة (وبالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج محاكاة الأزمات: منع الأزمة والتحذير من وقوعها وإدارة الأزمات)، أو برامج الإنذار المبكر للأزمات. (٦)

يتضح مما تقدم، أن الأزمة تؤثر على الموقف الناجم عن تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية لوحدة القرار السياسي، وتتشكل ملامح هذا الموقف لحظة حدوثه في مدركات صناع القرار، تلك السمات والخصائص تميل إلى في الأغلب إلى أن التأثيرات في الأغلب تتجه باتجاه الفرد – باعتباره كائنا أو صانعا للأزمة ضمن منطق السبب والنتيجة – كالتصريحات – القرارات الفردية – الأعمال الجسدية – الإرهاب – الحركات التي تنم عن نفور أو عدم رضا على مستوى العلاقات الدولية. . . . غيرها كثير. ولو تفحصنا مضمون

الفقرات المرتبطة بالسمات لوجدنا محورها الأساس يتمحور في البعد النفسي الانفعالي (عمل عاجل – تهديد–قلة المعلومات) وعنها ومنها ينتج التوتر والإرباك في التفاوض أو ترميم عناصر الأزمة بجانب يميل إلى الاضطراب والانفعال من أطراف الأزمة ذاتها أو من يلوحون بوسطها من الجماهير أو الأفراد. (٧)

أسباب نشوء الأزمات:

تتنوع أسباب نشوء الأزمات لاختلاف أنواعها ومجالاتها وأصنافها، فمنها من هو خارج عن قدرات الإنسان ويرجع إلى أسباب خارجية، وفيها ما يتعلق بالبيئة الداخلية التي تكون وفق إرادة الإنسان ونتيجة لتداخلاته، ومنها ما يتعلق بمجالات مختلفة أسباب فردية، اجتماعية ومن هذه الأسباب:

١. سوء الفهم: يمثل سوء الفهم أحد أهم أسباب نشوء الأزمات، وينشأ عادة سوء الفهم من خلال جانبين:

نقص المعلومات.

التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها.

٢. سوء الإدراك: يمثل الإدراك مرحلة استيعاب المعلومات التي تم الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور المعروضة، فإذا كان الإدراك غير سليم أو نجم عن تداخل في الرؤية والتشويش سواء المتعمد أو الطبيعي فإنه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه القائد الإداري.

٣. سوء التقدير والتقييم: وهي أكثر أسباب حدوث الأزمات، من خلال المغالاة والإفراط في الثقة بالنفس على مواجهة الطرف الآخر وسوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به واستصغاره والتقليل من شأنه. (٨)

٤. الإدارة العشوائية: وهذا النوع من الإدارة يعمل ليس كسبب وباعث للأزمات فقط بل كمدمر للكيان الإداري ومحطم لإمكانياته وقدراته ولاستعداده لمواجهة أي أزمة مهما كان حجمها صغيراً أو يمكن التغلب عليها، فالإدارة العشوائية تقوم على الجهل وتشجيع الانحراف والتسبب والاعتماد على التوجهات الشخصية للرؤساء وتقوم على أساليب الفعل واتخاذ القرار الذي عليه الموقف، القرارات فيها معدومة التأثير حيث يتراجع

متخذوها عنها ويعمدون إلى تغييرها كل لحظة والتنصل من مسؤوليتها . ولعل هذا يفسر لنا أسباب أزمات الكيانات الإدارية في دول العالم الثالث التي تفتقد إلى الرؤية المستقبلية العلمية والتي لا تستخدم التخطيط العلمي الرشيد في إدارة شؤونها .

٥ . اليأس : يعد اليأس في حد ذاته إحدى الأزمات النفسية والسلوكية والتي تشكل خطراً داهماً على متخذ القرار السياسي ، لذلك يُنظر إلى اليأس على أنه أحد بواعث الأزمات الدولية وأسبابها ذات ا لطبيعة الخاصة ، والأزمة التي يسببها هذا الباعث هي أزمة إحباط حيث يفقد متخذ القرار الرغبة والدافع على العمل والتطوير والتنمية ، وتتفاقم الأزمة لتصبح حالة اغتراب « بين الفرد والكيان و المجتمع الذي ينتمي إليه . (٩)

التأثير السيكولوجي للأزمات الدولية:

تعد الأزمات أمرا غير محبب للنفس و ذلك لأنها تشعرك بعدم الاستقرار و التغيير المفاجئ مما يشعر بالارتباك و القلق وربما اتخاذ القرارات الارتجالية و المتسرعة التي تزيد الأمر سوأ ، تنشأ من التأثيرات السيكولوجية الناجمة عن الأزمات السياسية والدولية و ما تخلفه من عنف وإرهاب دولي ويقترح تكوين مجموعات خاصة عالية الكفاءة للتدخل السريع ، وتصمم هذه المجموعات للتخفيف من حدة وآثار ونتائج الأزمات ، ويمكن أن تستمر عدة أيام لا سيما عند الحاجة إلى المتابعة ، وذلك باعتماد أنموذج يتكون من أربع مراحل وكما يأتي .

أ- المرحلة الأولى : تجميع الضحايا الذين تعرضوا إلى أزمة مشتركة من أجل إعادة تأسيس الشعور بالجماعة ، كضرورة أساسية في إعادة البناء واستعادة النشاط .

ب- المرحلة الثانية : استخدام المصادر الأكثر ملاءمة ومصداقية وذات سلطة ، لتوضيح الحقائق المتعلقة بالأزمة ، وبدون اختراق للسرية ، وأن يستلم الضحايا المعلومات الواقعية عن الأزمة للتغلب على الشائعات الهدامة والقلق المتوقع ، وإعادة الشعور بالسيطرة لدى الضحايا . ويساعد اختيار المتحدث المحترم العالي المصداقية في تعزيز فاعلية الرسالة المدركة ، وفي زيادة الاطمئنان للإجراءات المتخذة والدعم المقدم .

ج- المرحلة الثالثة : توفير أخصائيين ذوي مصداقية في العناية الصحية ، لمناقشة معظم ردود الأفعال العامة ، ومنها الإشارات المشتركة والعلامات العارضة للأسى والغضب .

د- المرحلة الرابعة: مناقشة استراتيجيات العناية بالذات Self-Care - - والتعامل الشخصي، والتي تكون ذات قيمة كبيرة في تخفيف حدة ردود الأفعال للأزمة كذلك مناقشة(استراتيجيات ادارة الإجهاد) ****-Stress Management- على أن تكون عملية بسيطة، تقديم الموارد اللازمة من المجتمع والمنظمة لتسهيل عملية استعادة النشاط. (١٠)

الانفرادية في اتخاذ القرار في الأزمة الدولية Unilateralism:

اعتبرت الولايات المتحدة وحلفاؤها لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية أن الشرعية الدولية لم تعد تسعفها في إدارة الأزمة العراقية، وهو ما مثّل نقلة نوعية في العلاقات الدولية وفي التنظيم الدولي عموماً، وكانت دراسات كثيرة عن الأزمة الدولية قد تنبأت بمثل هذه الانفرادية في اتخاذ القرار الدولي، لتنفيذ السلام الأمريكي على العالم من خلال وسائل الاستعمار القديم كروما وبريطانيا، وذلك من خلال السير في عدد من الاتجاهات بهدف السيطرة على العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخصوصاً بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتعرضت تلك الأفكار لانتقادات من جانب معارضي هذا التوجه من خلال تصويره بأنه يسعى إلى تكريس الانفرادية والتوجه العسكري والرئاسة الاستعمارية، في ظل الافتقاد إلى رؤية موضوعية للأمور. (١١)

١. استمرار أحادية القطبية (Polarity)المعنى المقصود بالقطبية Polarity هو تأثير الدولة المسيطرة على النظام الكوني على الأزمة الدولية، أي العلاقات الارتباطية القائمة بين عدد القوى الكبرى والعظمى في مركز صنع القرار في النظام الدولي عند انفجار الأزمة وإدارتها.

٢. التحويل Transformation: يعني التحويل تأجيل أو نقل وضع الأزمة إلى منطقة أخرى أو مجال آخر أو زمان آخر. وُيقصد به أنه لعجز بعض الدول عن إنهاء أو حل مشاكلها المحلية تتجه لتحويل صراعاتها لأزمات خارجية قد تتسبب في أزمة دولية. إن الانكفاء للخارج لتغطية مشاكل الداخل هو مبدأ معروف في علم السياسة منذ فترة طويلة، ولكن الجديد هو استخدامه خلال العقد الماضي بطريقة مكثفة. وهناك أزمات لا يشعر بها الطرف الآخر المقصود، خصوصاً إذا كانت دولة عظمى، فقد لا يهم مصالحها في شيء أن تتصاعد هذه الأزمة، وربما تستخدمها لأغراض أخرى تحولت إليها على الساحة

المحلية أو الدولية ، وهو ما يُطلق عليها أحياناً «الأزمة ذات الجانب الواحد» One- Sided Crisis ولاشك أن تحول الأنظار عن الفشل في «الحرب على الإرهاب» ، كما حدث في أفغانستان ونقل الأنظار إلى الحرب على العراق قد يقدم نموذجاً يمثل هذا التحول في السلوك المتعلق بالأزمة . (١٢)

تختلف إدارة الأزمة الدولية حسب عدة أبعاد ، من بينها نظام القطبية السائد ، والموقع الجغرافي ونوع النظام السياسي ونوع الصراع (ممتد أو غير ممتد) ، ولكن أهم هذه الأبعاد على الإطلاق هو حدة العنف المستخدم وكثافته عند تصعيد الأزمة إلى حرب . وما تجدر الإشارة إليه ، أن العلاقات الدولية المعاصرة تعيش أزمات متلاحقة على نحو جعل منها ظاهرة متكررة تفرض نفسها على كل من صناع السياسات الخارجية ومراقبي ومحللي العلاقات الدولية . فالاهتمام العلمي بالأزمة الدولية لا يعود إلى مجرد كونها ظاهرة متكررة في العلاقات الدولية المعاصرة فحسب ، بل يُعزى هذا الاهتمام أيضا إلى النتائج والتداعيات الهامة والخطيرة التي تؤدي إليها مثل هذه الأزمة سواء على سياسات ومواقف الأطراف المشتركة فيها أو على بيئة النظام الدولي ووحداته الأخرى .

سيكولوجيا إدارة الأزمة السياسية:

١ . إن إدراك الفرد لحدث ما أو موقف معين بأنه صعب الاحتمال Intolerable difficulty ويتجاوز أو يفوق ميكانيزمات المواجهة أو التوافق لدى الشخص و يستنفذ في نفس الوقت كل مصادر وأساليب المواجهة . و إذ لم يتم مساندة الشخص للتخلص أو التخفيف من الأزمة وإعادته إلى سابق حالته الانفعالية قبل الأزمة يمكن أن تسبب الأزمة خللاً أو عجز اً وظيفياً انفعالياً ، أو معرفياً سلوكياً « إدراك الحدث أو الموقف « أكثر من التأكيد على الحدث أو الموقف ذاته ، مما يجذب الانتباه إلى المعنى الكامل أو المتضمن في الحدث من وجهة نظر الشخص الذي يمر بالحدث أو يوجد في الموقف الصادم أو الضاغط ، إذ قد يتواجد الكثير من الناس أو يمرون بنفس الحدث أو الموقف و يستجيبون بصور مختلفة تماماً وذلك لأن استجاباتهم تعتمد بشكل أساسي على تصوراتهم و إدراكاتهم المختلفة لمعنى ودلالة الحدث أو الموقف بناءً على خصوصية البيئة النفسية والمزاجية و المعرفة السياسية لكل شخص ، حيث يجب أن لا يتم التعامل مع

الأحداث الصادمة Traumatic events من حيث القيمة أو الصيغة الشكلية لها بل مع ترجمتها إلى الدلالات النوعية الخاصة بالنسبة لإدراكات كل شخص لها على حدة. (١٣)

طبيعة الأزمات بالعراق ومراحلها السيكولوجية:

يعاني العراق نصيبا أكبر من الأزمات سواء كانت أزمات خارجية أم داخلية، فالعراق كسائر البلدان النامية مكان لتصريف الأزمات، إن طبيعة الأزمة بالعراق هي سياسية بامتياز وما يشهده العراق اليوم من مشاكل أو أزمات اقتصادية، أمنية، دستورية، فساد سياسي، تشكيل حكومة، صنع قرار وغيرها، ما هي إلا أعراض أو تداعيات للأزمة السياسية، وهي أزمة تكمن ببنية نظام الدولة السياسي، ومن ثم فهي أزمة اختلال بنيوي، أزمة تراكمية قوامها (المحاصصة والتوافقية).

١. إن أسباب الأزمات في البلد لا تعُزى لتكالب القوى والكتل السياسية في تأثيرها السياسي فقط، وإن كان ذلك العامل هو المؤثر والمحرك لكل الأزمات المتتالية، بل إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لها من التأثيرات المباشرة في خلق الأزمات الواحدة تلو الأخرى، فالبطالة المقنعة وانعدام فرص العمل وتزايد أعداد الخريجين وحملة الشهادات العليا كلها عوامل مؤثرة في تزايد الأزمات.

٢. الجوانب المجتمعية الأخرى المتمثلة في تزايد أعداد السكان مع عدم توافر متطلبات السكن الجيد والمناسب للعوائل وانخفاض القدرة الشرائية لهم أدت بالنتيجة إلى تضخم الأزمات مع عزم إيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع تلك المشاكل، وبالتالي عدم وجود استراتيجيات معتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة من أجل الحل الشامل للأزمات التي تعاني منها الدولة.

٣. تعد أزمات العراق مركبة، أي أن عوامل الأزمة (عناصرها) متعددة، وبالتالي تكون تداعياتها متعددة أيضا وتتوزع على مجالات عوامل وعناصر الأزمة. فإذا ما تأملنا في أزمات البلاد بعد عام ٢٠٠٣ نجد أن هناك عاملا قائدا للأزمة ويحرك عناصرها وهو العامل السياسي وهو من يحرك عوامل الأزمات الأخرى وأهمها الأمن الاجتماعي والاقتصادي. عليه يمكن القول إن السلطة والأحزاب والقوى السياسية المشتركة في إدارتها هي أساس المشكلة كونها بدون هدف ولا تنظر سوى الأمام

بأطر ضيقة على كافة المستويات وبما يخدم مصالحها الحزبية والشخصية . كذلك تنوع العوامل الإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والأمنية وتأثيرها على تعقيد الأزمات في العراق .

أما المراحل السيكولوجية في العراق فيمكن النظر إلى تاريخ هذا البلد المعبأ بالأزمات ، وخاصة في الجانب السياسي وعلاقته بنمط وطبيعة الحكام وشكل النظام السياسي والاجتماعي ، فمنذ الأربعينيات مر المجتمع العراقي بأزمات سياسية بعضها (مفاجئ) والأخر كأزمات مركبة امتدت حتى يومنا هذا ، فالمتغيرات في العهد الملكي ثم الجمهوري ثم حروب الثمانينيات ثم طبيعة وشكل أزمات النظام السابق مرورا بالإرهاب وداعش أزمات غاية العمق والتواصل والصدام الدائم في معترك الذاكرة العراقية وبالطبع – بعدها النفسي – والسيكولوجي – مما أنتج لنا فردا يتصف بمواصفات (فرد الأزمة) أو وليد الأزمة ، من صفاته بشكل عام في الجانب النفسي الآتي :

١ . متمرد

٢ . متقلب المزاج – حاد

٣ . لا يمتثل في الأغلب للأنظمة بحكم عدم ثقته بصناع الأزمات من الطبقة السياسية

٤ . يتماهى ويتصاعد شعوره في الأزمات الدولية – نتيجة ارتباطات العراق في محاور متعددة – بحسب الصورة النمطية –

٥ . لاتحل الأزمات إلا بضغط الوقت أو التظاهر الجماهيري وتصاعد الضغط الإعلامي

٦ . يتحسس القوانين والأنظمة التي تخرج من البرلمان بأبعاد عاطفية وذاتية – نتيجة لدوران الأزمات المركبة –

وبشكل عام تمر مراحل التأثير للأزمة على الأفراد عبر المراحل الآتية كضغوط تحسبيه انفعالية وكما يلي :

١ – التهديد : Threat وتمثل المرحلة الأولى من مراحل الأزمة السياسية ، هي مرحلة الإنذار المبكر لما قد يحدث مستقبلاً من مشكلات داخل الدولة إذا لم يتم التصدي لها تتحول إلى ضغوط ضارة وتقود إلى حدوث أزمة سياسية بالفعل . (أي أن التهديد شرط لازم لحدوث الأزمة ولكنه غير كافٍ)

٢- المشكلة Problem : وتمثل مرحلة من مراحل الأزمة السياسية، ولكنها لا تمثل الأزمة بجميع جوانبها . وهي في الغالب المرحلة الممهدة للأزمة أو ما يسمى (بمرحلة ما قبل الأزمة) إذ تزداد المشكلات حدة وشدة بحيث يفشل معها أساليب الفرد التكيفية، و التهدئة وتصبح كافة أساليبه المعتادة غير قادرة على مواجهة الموقف المشكل بتداعياته المحتملة والمفاجئة وغير المتوقعة، وبالتالي يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة السياسية المتوقعة إذا اتخذت مساراً حاداً، فالمشكلة تحتاج في التعامل معها إلى التفكير والجهد المنظم الاعتيادي، لكن الأزمة السياسية تحتاج إلى التفكير والجهد المنظم تحت ضغط الوقت نظراً لأن دورة الأزمة السياسية سريعة ومتلاحقة. (١٤)

٣- الضغط : stress يمثل الضغط الحمل الذي يقع على كاهل الفرد وما يتبعه من استجابات من جانبه ليتكيف أو يتوافق مع التغير الذي يواجهه، كما يمثل الضغط نوعاً من الانزعاج أو الألم أو الشعور بالاضطراب، ينتج من الحاجة إلى التحرر من التوتر أو السعي إلى التخلص من الانزعاج أو الضيق أو الألم، والضغط قد يكون قصير المدى يرافق ظهوره نتائج متوقعة إلى حد كبير، وقد يؤدي إلى حدوث أزمة وعلى الرغم من أن الضغط ليس بأزمة في حد ذاته، إلا أن الاحداث السياسية التي يمر بها البلد تكون ضغطا نفسيا على الفرد. في حالة وصول القلق المصاحب للضغط إلى درجة تتجاوز أو تفوق قدرة الفرد على التوافق أو المواجهة، مما قد يؤدي إلى حالة من الشلل Paralyzes أو التأثير السلبي الخطير على الأداء السلوكي الوظيفي العام للفرد الذي يشعر أن البلد يمر بأزمات سياسية متتابعة. (١٥)

مخطط يوضح تأثير الأزمات السياسية على المجتمع و لفرد.

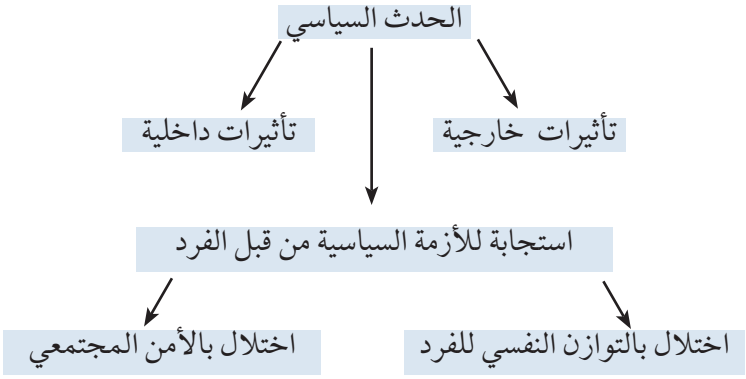

٤- النكبة (المأساة): Catastrophe هي أحداث مفاجئة تسبب دماراً ومعاناة كبيرة، ينتج عنها فقدان كامل للثقة بالحكومة، وللشعو ر بعدم (الطمأنينة الانفعالية)*****، كما تمثل فشلا في الوصول إلى شروط مع الأمن و الأمان النفسي لدرجة تسفر عن الانهيار والإحساس بمشاعر عدم الكفاية. (وهذا المفهوم على الرغم من كونه يركز على الحدث ونتائجه، ولا يتضمن الفرصة التي يمكن اغتنامها أثناء الأزمة، إلا أنه يعبر عن تلك اللحظات التي تنفجر فيها الأزمة السياسية و تأثيراتها النفسية على الفرد.

٥- الشائعات: تنتشر الشائعات أكثر في أوقات الأزمات أو الظروف الضاغطة أو المثيرة للقلق، ولقد وضع «ألبورت وبوستمان» Postman & Allport معادلة لانتشار الشائعات تقول إن انتشار الشائعات يعادل مدى أهمية موضوعها مضروباً في مدى الغموض المحيط به، يتم إطلاق الإشاعة من قبل أصحاب منحى التوجه نحو الإدارة بالأزمات عن طريق حقائق صادقة حدثت بالفعل وملموسة من عدد كبير إلى من يستمع لها مع إحاطتها بهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة، ويكون إعلانها في توقيت معين وفي مناخ وبيئة محيطة تم إعدادها بشكل معين ومن خلال استغلال حدث أو أحداث معينة لتنفجر الأزمة بدون إنذار. (١٦)

وعلى الرغم من الأزمات المتتالية التي طغت على أحداث العراق منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن، فإن البلد قادر على أن يفيق من سباتهِ وينهض من غفوته إذا اتخذ غالبية صنّاع القرار فيه إجراءات سريعة وقدموا مبادرات تستند إلى رؤية ومصلحة وطنية وابتعدوا عن

الصراعات السياسية الهدّامة وتنزهوا من أدوات تسقيط المنافسين .

فالخلاص من الأزمات لن يتمّ بين ليلةٍ وضحاها فهو يتطلب إرادة سياسية مخلصة وقرارات علمية وشجاعة من قيادة وطنية تعمل لأجل العراق وشعبه فقط ، لذا من الواجب على من يتصدر إدارة الدولة أن يتمسك بالعمل المؤسسي ولا ينحاز للتفرد في اتخاذ القرارات ، ولا ننسى الدور المهم للشعب في تقويم مسار عمل الحكومة من خلال المشاركة السياسية الفاعلة والواعية من أجل المساهمة في رسم مستقبل العراق ، فالشعب كلما كان أكثر وعياً وأعلى ثقافة فإنه لن يسمح للانتهازيين بحكمه واللعب بمصيره .

المساندة النفسية و الاجتماعية عند و قوع الأزمات الدولية:

وعلى الرغم من أن كل أزمة يتم التعايش معها على المستوى الفردي و الاجتماعي ، إذ إن لكل شخص أسلوبه الإدراكي والتوافقي المميز إلا أن معرفة الفرد بأن الآخرين يتفاعلون بنفس الكيفية مع الأزمة يقلل من التأثير الذي يقع عليه كونه ضحية لأزمات أو كوارث . على سبيل المثال يستفيد أبناء البلد الذين تعرضوا إلى أزمات دولية من تجارب البلدان التي تعرضت إلى نفس الأزمة .

٧ . يُشير «ويب» (Webb 1999) إلى أن الإحساس بالسند يمثل قيمة عظمى في حياة الإنسان خصوصاً في مواقف الأزمات الكبرى التي تقع على البلدان ، فإذ كانت المأساة تحب الصحبة company loves misery فإنه يُتوقع إذن أن تؤدي المشاركة في خبرات الأزمة إلى درجة من الراحة والدعم الذي يغيب بطبيعة الحال عندما يمر البلد بالأزمة الضاغطة بمفرده خاصة دون الدعم الدولي ، و أيضاً الاعتبارات المرتبطة بالمسؤولية . (١٧)

مع ذلك لا يؤدي شيوع الحدث الصادم ومشاركة الآخرين فيه بشكل آلي إلى تقوية الارتباط بين هؤلاء المشاركين فقد كشفت دراسة «تير» (Terr ٢٠١٠) التي تناولت الأحداث التي وقعت على العراق بعد عام ٢٠٠٣ و تأثيراتها على المراهقين

أن هؤلاء يميلون إلى تجنب التواصل فيما بينهم كما لو كانوا يتجنبون أية ذكريات مرتبطة بالحرب أو القتل أو التهجير إذ يحاول هؤلاء الاندماج في المجتمع والبقاء بعيداً عن زملائهم الذين يذكرونهم بهذه الخبرة المرعبة . ومن المتفق عليه أن تجنب

الـذكريات المرتبطـة بالحـدث الصـادم واحـد مـن الخصـائص الأساسـية للاضطرابات التاليـة(للصدمـة PTSD) .

و تأخذ المساندة النفسية و الاجتماعية عدة أشكال منها : (١٨)

- المسانـدة الانفعاليـة : support Emotional عـن طريـق تقـديم أشـكال الـدعم الانفعالـي مـن رعايـة و بـث وبنـاء الثقـة فـي الـذات .
- المسـاندة بالمعلومـات : support Informational عـن طريـق إسـداء وتقـديم النصائـح والمعلومـات الإرشـادية بمـا يقـود إلـى حـل مشـكلة أو موقـف ضاغـط
- المسـاندة بالوسـيلية support Instrumental عـن طريـق المسـاعدة فـي العمـل والمساعدة بالمـال أو عـن طريـق إتاحـة بعـض الوقـت للفـرد المتلقـي للخدمـة أو العون لأنشـطة مثـل الاسـترخاء أو الراحـة .
- مهـارات الاتصـال : Skills Communication اذي قوم الاتصـال غيـر الجيـد بتشـويه القـدرة علـى تجهيـز المعلومـات لصـعوبة فهـم المقصود مـن الاتصال .
- مهـارات إعـادة الطمأنينـة Skills Reassuring وقـد تأخـذ الشـكل الشـفهي لإعـادة طمأنـة المنكـوبين بهـدف بنـاء الثقـة وتقليـل تـأثير الضـغوط ، وهنـاك إرشـادات عامـة بخصـوص هـذه المهـارات منهـا ضـرورة الاعتمـاد علـى الخاصـية الإيجابيـة للمسـاعدة بإعـادة الطمأنينـة ، إن اسـتخدام فنيـة إعـادة الطمأنينـة كعامـل معـزز لتشـجيع اسـتمرار السـلوك . (٢٠)

الاستنتاجات والتوصيات:

١- الاستنتاجات

١ . تعـد الأزمـة مربكـة ، فهـي تهـدد الافتراضـات الرئيسـية التـي يقـوم عليهـا النظـام ، وتخلق حالـة مـن حـالات القلـق والتوتـر ، وعـدم اليقيـن فـي البدائـل المتاحـة ، خاصـة فـي ظـل نقـص المعلومـات الأمـر الـذي يضاعـف مـن صعوبـة اتخـاذ القـرار ، ويجعـل مـن أي قـرار ينطـوي علـى قـدر مـن المخاطـرة .

٢ . المفاجـأة ، فهـي غيـر متوقعـة ، حـدث سـريع وغامـض قـد يـؤدي إلـى خسـائر ماديـة أو

بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى الأمن المجتمعي والنفسي للفرد .

٣ . ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة ، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد ، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة ، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا ، حيث لا بد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط .

٤ . تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة المركبة وتطورها ، وتعارض مصالحها ، مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته ، وبعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية .

٥ . زعزعة استقرار بعض الأوضاع بهدف إحداث شيء من التغيير في ذلك النشاط لصالح مدبره ، وتمكن براعة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمات وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة .

ب : التوصيات :

١ . إصدار مجلة دورية تتضمن مختلف المعلومات والاتجاهات العلمية الجديدة ذات الصلة بفرق إدارة الأزمات وتداعياتها السيكولوجية ، وتدريب فرق خاصة على إدارة الأزمات بما يحقق الانتشار واتساع نطاق المعرفة العلمية في هذا المجال .

٢ . إيجاد آلية تشكيل هيأة وطنية لإدارة الأزمات بكل أشكالها وتتألف من متخصصين من علم النفس والعلوم السياسية والإعلام والتخصصات المقاربة .

٣ . العمل على وضع استراتيجية واضحة للحكومة المقبلة لمعالجة الأزمات المستدامة وخلال مدة مستقبلية لا تتجاوز ١٠ سنوات .

٤ . إجراء البحوث التجريبية والقياس النفسي والاجتماعي حول مدخلات ومخرجات التأثيرات المختلفة للأزمات السياسية وتأثيراتها على الفرد العراقي .

٥ . اجراء مؤتمر عربي حول تأثيرات الأزمات الدولية وتأثيراتها على الصعيد الداخلي و الخارجي و كيف مواجهة الأزمات المتوقعة الحدوث .

المراجع :

١ . إبراهيم ، أسـماء عبـد المـنعم . (٢٠٠١) المسـاندة الاجتماعية التقليدية و غير التقليدية فـي حـالات الثكـل (دراسـة ميدانية) ، المـؤتمر السـنوي الثـامن لمركز الإرشاد النفسي – جامعـة عيـن شـمس بعنوان الأسـرة فـي القـرن الحـادي والعشـرين (تحديات الواقـع وآفـاق المستقبل) في الفتـرة مـن ٤ . ٦٩-١٣ ، نوفمبر .

٢ . البحيـري ، ولاء «إدارة الأزمـة» ، ٢٠٠٨ ، بحـث منشـور فـي المركـز الدولـي للدراسـات المستقبلية والاسـتراتيجية ، مفاهيـم ، العـدد ٣٨ «مصـر» القاهـرة .

٣ . عبـد الرحمـن ، توفيـق(٢٠١١) إدارة الأزمـات : التخطيـط لمـا قـد يحـدث ، القاهـرة ، مركـز الخبـرات المهنيـة لـلإدارة ، (بميـك) .

٤ . الفضلـي ، شـهاب أحمـد (٢٠٠٩) العلاقـات العراقيـة ـ الأميركيـة . . . مـن علاقـات تفضيليـة إلـى القطـع .

٥ . هـلال ، محمـد عبـد الغنـي (١٩٩٦) مهـارات إدارة الأزمـات : الأزمـة بيـن الوقايـة منهـا والسـيطرة عليهـا . القاهـرة مركـز تطويـر الأداء والتنميـة .

6. CalSWEC. (2001): Crisis intervention, California Social Work Education Center, From http:// calswec.Berkeley.edu.

7. Mitroff, & Persone, C.: Programs frame work and services, center for Crisis management, 1991, P.1315-.

٨ . منصـور ، طلعـت (١٩٩٥) (دراسـة الآثـار النفسـة والاجتماعيـة للغـزو العراقـي لدولـة الكويـت ، الكويت ، سلسـلة عـالم المعرفـة ، العـدد ١٩٥ : عـدد . ٦٢٠-٥٦٩ .

٩ . عثمـــان ، فـاروق السـيد . (١٩٩٨) ســـيكولوجية التفـــاوض و إدارة الأزمـات ، الإسـكندرية ، منشـأة المعـارف .

10. Vilma Luoma - Aho and Piet Verhoeven, " Crisis responds strategies in Finland Spain". Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol 25, N.4, 2017, P: 223

11. Elaine,W; Randell,B.P.; Eggert,L,L.(1997): The Measure of Adolescent

Potential for Suicide (MAPS): A Tool for Assessment and Crisis Intervention. Reaching Today's Youth: The Community Circle of Caring Journal; 2,(1),2229-.

12. Richard, Buck, clutter (1993). international crisis and conflict, new York: martin's press.

13. Robert, Collier (1988). San Francisco Chronicle, Iraq, Global Security Firms, Fill in as Private, Corp Watch website, March 28th.

١٤ . عليوه، السيد (٢٠٠٤) إدارة الأزمات و الكوارث مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي . سلسلة دليل صنع القرار العدد ٢ القاهرة : دار الأمين للنشر و التوزيع .

١٥ . بكر، حسن، (٢٠٠٧) إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق (أسيوط : جامعة أسيوط، كلية التجارة، . عثمان، فاروق السيد (٢٠٠٤) التفاوض وإدارة الأزمات . القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع .

١٦ . جولمان، دانيل (٢٠٠٠) الذكاء العاطفي، ترجمة ليلى الجبالي، ومراجعة محمد يونس . الكويت : عالم المعرفة، عدد ٢٦٢ . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

١٧ . كوكس، داني، وهوفر، جون (٢٠٠٠) . « القيادة في الأزمات» . ترجمة هاني خلجة وريم سلطاوي . بيت الأفكار الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية .

18. Aguilera, D. C. (2012): Crisis intervention: Theory and methodology (8th ed.). St. Louis: Mosby-Year Book, Inc.

19. American psychiatric Association. (1994): Diagnostic and statistical manual of mental disorders. (4th ed.). Washington,DC: Author.

20. Shaded, Anthony (2006). Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War. New yourk, Henry Holt and company

الهوامش:

*- لا تشير الأزمة النفسية بالضرورة إلى حدث مأساوي أو خبرة حياتية بغيضة يتعرض لها الإنسان، بل ترتبط الأزمة النفسية من حيث تأثيراتها بأساليب أو استجابات الشخص للأحداث الصادمة أو الخبرات الحياتية المباغتة أو الفاجعة. يستخدم هذا التعبير في مجال الصحة النفسية للإشارة إلى ردود أفعال الإنسان لهذا الموقف أو ذلك الحادث. فقد يتأثر شخص ما بصورة عميقة جدًا بالحدث أو الموقف الصادم لدرجة الغرق التام في مشاعر التألم النفسي وما يقترن به من فقدان الاتزان النفسي، مع الارتباك دون رؤية أي فرص للتغلب عليه أو على الأقل الإدارة الإيجابية لتداعياته، بينما لا يتأثر شخص آخر بهذا المستوى بل يشحذ قوته وطاقاته لمواجهة هذا الموقف وتطويق تأثيراته وإدارته بطرق المواجهة الإيجابية واستراتيجيات التوافق الفعال.

- كلمة إغريقية معناها العمل محبكة ومعقدة ومتقلبة. لدراماتيكية «δρᾶμα**» نسبة إلى الدراما وهو نوع من النصوص الأدبية التي تؤدى تمثيلا في المسرح أو السينما أو المرناة (التلفزيون) أو الإذاعة.

***- الأمن النفسي هو حالة يشعر فيها الفرد بالسلامة والأمن وعدم التخوف، ويكون فيها إشباع الحاجات وإرضاؤها مكفولان، وهو اتجاه مركب من تملك النفس بالثقة بالذات والتيقن من أن المرء ينتمي إلى جماعات إنسانية لها قيمة.

****- «الحالة أو الشعور اللذان يصيبان الفرد عندما يدرك أن المتطلبات التي يواجهها في حياته، تزيد على قدراته التي يواجه بها هذه المتطلبات». هذه القدرات قد تكون وقتاً أو مصادر أو معرفة أو قرارا أو حكما معينا أو مهارات لإتقان عمل معين، وباختصار، فإن الإجهاد هو شعور الإنسان بفقدانه التحكم فيما يحدث حوله من أحداث. .

*****- الطمأنينة الانفعالية : مقدار ما يحتاج الفرد من الحماية النفسية ووقايتها من الظروف التي تشكل خطراً عليه، مثل تقلبات السياسية والأوبئة والأمراض والحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقليل من القلق المرتفع المصاحب للمستقبل المجهول »

أزمة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية (المرأة العراقية أنموذجا)

مفاز إبراهيم داود

باحثة في برنامج الدكتوراه- كلية العلوم السياسية- قسم النظم السياسية والسياسات العامة-جامعة النهرين

الملخص

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين ، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، فبالرغم من التحول نحول الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحة أو ناخبة إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمه حقيقيه للعزوف عن المشاركة ، لذلك فإن وسائل تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي والاقتصادي والسياسي ستسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتطور حركة التنمية بشكل عام.

Women's Reluctance Crisis in Political Participation (Iraqi Women Rodel)

Abstract:

Topic of Iraqi women's political participation considers one of the most concerning topics that attract the attention of many researchers. In fact, through this research, we have found that this crisis pertaining to social, economic, cultural and political factors,

despite the transformation towards democracy and the existence of a constitutional document and electoral systems that guarantee women's rights, especially the adoption of the quota principle to enhance Opportunities for women to be present in political life as a candidate or as a voter, but this has collided with many challenges on the legal, social, and economic level, which led to the creation of a real crisis of reluctance to participate. Therefore, the means of empowering women on the social, cultural, economic, and political level will contribute to strengthening political participation and the development of the movement development in general.

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ظاهرة حضارية ودليلا على وعي المجتمع وتطوره فضلا عن كونها ظاهرة ثقافية وسياسية ؛ لأن الديمقراطية تتطلب مشاركة أفراد المجتمع جميعهم بما فيها توافر آليات لتعزيز مشاركة المرأة بشكل أوسع لا سيما في الدول التي عانت ولا تزال تعاني من مشكلات عدم الاستقرار السياسي التي تكون فيها المرأة من أكبر ضحايا النزاعات ، وفيما يخص العراق فإن موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعد عام (٢٠٠٣) قد استحوذ على اهتمام الباحثين ولا سيما أن المجتمع العراقي قد توارثه الكثير من العادات والقيم التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من التحول نحو الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحه أو ناخبة ، إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمه حقيقية للعزوف عن المشاركة ، ومن هنا فإن تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية لا سيما في العراق بعد عام (٢٠٠٣) يستدعي العمل على وسائل تمكينية ، منها ما يختص بالجانب القانوني وتعزيز الضمانات اللازمة له ووسائل أخرى تختص بالجانب الاقتصادي وتمكينها معرفيا وصحيا وصولا إلى وسائل ثقافية واجتماعية .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام وفي العراق بعد عام (٢٠٠٣) بشكل خاص بما فيها التحديات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية التي أدت إلى إيجاد أزمة العزوف، وكذلك إيجاد سبل ووسائل من شأنها تعزيز مكانة المرأة العراقية في الحياة السياسية.

إشكالية البحث

تدور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة وقابلية النظام السياسي على إيجاد الأجواء الملائمة والضمانات الكافية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، ومن هنا تدور الإشكالية حول تساؤلات عده، أهمها:

١. ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟

٢. ما هو واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣؟

٣. ماهي أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٤. ماهي وسائل تمكين المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من توافر الدستور الديمقراطي الدائم وكفالته لحقوق المرأة في المشاركة وكذلك تطبيق مبدأ الكوتا، قد اعترتها العديد من المعوقات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الذي يستلزم تحقيق وسائل تمكينية على مختلف الأصعدة بغيه تعزيز دورها في الحياة السياسية.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمه ومبحثين فضلا عن خاتمة، إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها.

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن خلال الاطلاع على البحوث والتقارير نجد أن أغلبها تتحدث عن شيء مفقود وهو مساواة الرجل مع المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العراقية، فهي تواجه الكثير من المشاكل التي تعيق المشاركة الفعلية في الحياة العامة وذلك بسبب موقف المجتمع منها بسبب مغروساته المتوارثة من عادات وقيم وتقاليد والتراث الشعبي، وكذلك الأحداث التي حدثت في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية والتي ساهمت في إضافة عوامل جديدة لحجب دور المرأة الذي يجب أن تقوم به والمتمثل باتخاذ القرار في البناء الاجتماعي ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال دورها في بناء هذا البلد وتخليصه من التخلف وما يدور في داخله، وتساهم في تطوره وتقدمه والصعود به إلى مستوى الدول المتقدمة التي كان للمرأة دور كبير فيها من خلال الصعود إلى سدة الحكم، ومثال ذلك ملكة بريطانيا (اليزابيث)، ونرى أن حقيبة وزارة الخارجية الأمريكية كانت تديرها خلال فترتين من الحكم امرأتان (كوندليزا رايس، وهيلاري كلينتون)، وهذا منصب كبير من خلاله تتحدد هذه الدولة الكبيرة.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسيا وثقافيا، فارتفاع نسبة المشاركة السياسية في مجتمع ما يدل على نضجه ووعيه وتقدمه بحقوقه السياسية، كما يدل على نسبة عالية من الثقافة السياسية، وتمثل المشاركة السياسية أرقى أنواع الديمقراطية من خلال مساهمة مختلف أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالانتخاب أو الترشيح، وتتعدد أشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية

وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، كما تتأثر المشاركة السياسية بالبيئة المحيطة لنشأة الفرد، فنجد مجتمعات تشارك بفاعلية بسبب توفر الظروف المناسبة والمناخ الديمقراطي لها، بينما نجد مجتمعات أخرى فيها انعدام و ضعف واضح في مشاركة الأفراد لعدم توفر المناخ الديمقراطي(١).

تعرف المشاركة السياسية حسب رأي صموئيل هنتغتون (هو ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال).

وكذلك تعرف المشاركة السياسية على أنها (العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وأن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد بأن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع)(٢).

وعليه، ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على بعدين رئيسيين، هما الانتخاب والمجتمع المدني، وما يترتب على توافر مبدأ المشاركة السياسية في تعزيز الشرعية للأنظمة السياسية، عبر ما يأتي:

١- العملية الانتخابية: تعد الانتخابات من أهم سمات الأنظمة الديموقراطية التي تأتي من خلال اختيار المواطنين لمن يمثلهم بحرية تامة وبدون ضغوط تمارس عليهم، وذلك يسهم في اختيار صنّاع القرار والسياسات من قبل أفراد المجتمع من جهة، و توجيه المنع والانتقاد لهم وهي حالة (عدم فوزهم في الانتخابات) من جهة أخرى، وبناء على ذلك فإن العملية الانتخابية لا بد أن تتمتع بقدر من التنافسية، وهذا يعني أن الأحزاب السياسية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم ستتحول إلى معارضة برلمانية ويتمتع أعضاؤها بحرية الكلام والاجتماع والتعبير عن انتقاداتهم للحكومة، والحرية نفسها في طرحهم لبرامجهم الانتخابية ومرشحيهم البديلين، وتلك العوامل المتممة للأنظمة السياسية وفي عملية

المشاركة السياسية ستوفر مزيداً من فرص تحقيق الأمن الوطني عبر الابتعاد عن العمل السري ذات المديات العنيفة.

٢- مؤسسات المجتمع المدني: من مقومات الشرعية السياسية وجود مؤسسات المجتمع المدني لامتلاكها أدواراً في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة، وتعزيز إقرار الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتعمل على تخفيف حدة توتر المواقف العنيفة عبر التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون النظر إلى قوميتهم أو مذهبهم، ومن ثم ارتفاع معدل التضامن والحس المشترك، وكذلك تدريب الناشطين بما فيهم القادة السياسيون والاجتماعيون على تعزيز قيم الديمقراطية وأسلوب الحكم في نطاقها، فضلاً عن إرساء الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الثقافية الأخرى، وتلك العوامل برمتها تمثل فرصاً لتحسين المشاركة السياسية للمرأة(٣).

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

كانت هناك مشاركة سياسية واضحه للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إذ نجحت في أن تنافس الكتل والأحزاب حتى الإسلامية منها لتثبيت حقوقها السياسية واحتلال مواقع قيادية في الدولة العراقية.

إذ أظهرت الإدارة الأمريكية بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ اهتماما واسعا بقضية المرأة ومآسيها وقصص معاناتها، وكان الاهتمام مكثفا من خلال الدعوات الخاصة التي تم توجيهها إلى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الأبيض الأمريكي ووزارة الخارجية ومخاطبة الكونغرس، أعقبها القيام بجولات صحفيه في مختلف المدن الأمريكية، وكذلك عقد اللقاءات الصحفية وتقديمهن في برامج تلفزيونية، وكذلك تأسيس العديد من المنظمات النسوية وبدعم من القوات الأمريكية، وساهمت نساء عراقيات، منهن صفية السهيل، وباسكال ورده، وهما عضوتان في منظمة (ناعج) الخاصة بحقوق المرأة في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم ٩ تموز ٢٠٠٣ وبرعاية سلطة الائتلاف المؤقتة للحث على مساهمة المرأة في إعادة البناء في الوقت الذي هدمت القوات الأمريكية معظم البنى التحتية للعراق وتركت منشآت الدولة وأملاكها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضة للنهب والسلب والتخريب، وعملت منظمة (ناعج) على إقامة

مؤتمر سنوي في مدينة الحلة استضافت فيه العديد من النساء العراقيات بدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات، وعددهن ١٥٠ امرأه، على الديمقراطية وحقوق المرأة، وقامت هذه المنظمة بتقديم رسالة إلى الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر عام ٢٠٠٤ شرحت فيها مخاوفها من تصاعد المد الإسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة في العراق وناشدته للاهتمام بقضية المرأة وتهديد حقوقها ومعالجتها، وأكدوا أن المرأة العراقية تقف بجانب الحاكم المدني لتحقيق عراق ديمقراطي يسوده السلام(٤).

اتساقا مع ما سبق، نلحظ أنه بعد عام ٢٠٠٣ وصلت نسبة مشاركة المرأة العراقية إلى ٣٣٪ من عدد مقاعد البرلمان، في حين أن نسبة مشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان لم تتجاوز ١٢٪، والبريطانية داخل مجلس العموم ١٩٪، بينما في مصر ودول والخليج والأردن لم تتعدَ مشاركتها ٣٪، ثم جاء الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ ليحقق نسبة تمثيل النساء في البرلمان بأن لا يقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، فاصبح دور المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أكثر فاعلية عن طريق نظام الكوتا الذي سمح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة، ولكنها مازالت ليست كبيرة مقارنه بالرجل(٥).

إذ حصلت المرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠٠٥ على نسبة ٢٥٪ من المقاعد من أصل ٢٧٥ عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية، حيث تولت المرأة العراقية ٦ وزارات من أصل ٣٦ حقيبة وزارية، أما في انتخابات مجلس النواب بدورته الثانية عام ٢٠١٠ فبلغ عددهن أكثر من ٢٠٠٠ امرأة من أصل ٦٥٣٩ مرشحا في عموم الدائرة الانتخابية في البلاد، وتنافس على ٣٢٥ مقعدا، وقد حصلت النساء على ٨٠ مقعدا في البرلمان(٦).

وفي الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ وصلت ٢٢ امرأة إلى البرلمان العراقي من إجمالي ٣٢٨ من دون الحاجه إلى الكوتا خلافا للانتخابات التشريعية عام ٢٠١٠، إذ وصلت امرأة واحدة فقط خارج نظام الكوتا، أما في انتخابات ٢٠١٨ فبلغ عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية ١٩٨٣ مرشحة، حصلت فيها المرأة على ٨٤ مقعدا من مجموع ٣٢٩ مقعدا في مجلس النواب العراقي، وهي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة، أما في انتخابات ٢٠٢١ فأقر قانون جديد للانتخابات تم إصداره عام ٢٠١٩ وهو قانون مغاير لجميع القوانين التي صدرت في العراق منذ عام ٢٠٠٣، فبدلا من اعتماد البلاد دائرة

انتخابيه واحدة مثلما حصل في الانتخابات السابقة عام ٢٠٠٥ أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الـ (١٨) دائرة انتخابية كما حصل في الانتخابات الثلاثية اللاحقة فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى ٨٣ دائرة انتخابية على عدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب العراقي، ومما يشار إليه في هذا القانون أنه يسمح بالترشيح الفردي، ويحق للمرشح الاحتفاظ بالأصوات التي حصل عليها من دون أن تذهب إلى الكتلة التي رشُح عنها هذا المرشح، وبلغ عدد المرشحات ٩٥١ مرشحة من مجموع ٣٥٥٢ مرشحا، وهي نسبة منخفضة بالنسبة إلى مشاركة المرأة مقارنة مع انتخابات عام ٢٠١٨، وعزت الأسباب إلى تعرض النساء للضغوط، مما يجعلهن إقل حظا في السياسة من الرجال(٧).

ولكن مع هذه النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في انتخابات ٢٠٢١ تمكنت المرأة العراقية من تخطي عدد مقاعد الكوتا المخصصة لهن، وهي ٢٥٪ من إجمالي مقاعد البرلمان، أي ما يعادل ٨٣ مقعدا، حيث بلغ عدد الفائزات هذه المرة ٩٧ امرأة، بزيادة ١٤ مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء، من بينهن فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت النتائج فوز ٥٧ امرأه بقوتها التصويتية من دون الحاجه إلى الكوتا. (٨)

ومن خلال استعراضنا لدور المرأة العراقية في مشاركتها البرلمانية نلحظ أن تلك النسبة التي أقرتها الكوتا لا ينسجم مع العدد النسبي للنساء في العراق، فهي تعد قليلة مقارنة مع أعدادهن، وذلك بسبب تحديات عديدة أدت إلى عزوفها عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية العراقية، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة العراقية عن الحياة السياسية كأن تكون أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو أسباب ذاتية تخص المرأة نفسها، إذ احتل العراق عام ٢٠٢٠ المرتبة ٧٠ عالميا من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعده العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرقي آسيا (الأسكوا) والمعهد العراقي(٩). وللتطرق إلى أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية ووسائل التمكين سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني: وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

المطلب الأول : أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

١-الأوضاع السياسية : إن الأوضاع التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٤ شهدت وتيرة من العنف والنزاعات المسلحة ، إن هذه الأوضاع تخلف رد فعل نفسي لدى المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسة ، فدخول داعش وسيطرته في الأنبار والموصل(ما قبل تحريرها) ونظرته للمرأة كان له تأثير كبير على المرأة ، إذ أصدر هذا التنظيم عام ٢٠١٤ وثيقة توضح واجبات ومسؤوليات المرأة في ظل ما يسمى (بالدولة الإسلامية) صدرت عن كتائب الخنساء وهو الجناح النسائي لداعش في سوريا والعراق ، هذه الوثيقة حملت عنوان (المرأة في الدولة الإسلامية) ، وأبرز ما جاء في هذه الوثيقة هو تحديد السن الشرعي لزواج الفتاة ٩-١٧عاما ، كما شدد على المهام الرئيسة لها ، وهي القيام بواجباتها الزوجية والتربية وأن مكانها البيت ، وإذا استلزم الأمر للخروج فيكون في حالات استثنائية ، وهي الجهاد في حال عدم وجود الرجل أو لدراسة الدين ، إن هذه الأمور تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي(١٠) .

٢- طبيعة النظام السياسي : إن طبيعة النظام السياسي وعدم وجود الأفكار التي تدعم المرأة العراقية كله سبّب عزوف المرأة عن الحياة السياسية(١١) . ويمكن أن يقسم إلى :

أ- الإطار الدستوري : نص الدستور العراقي في المادة (١٤) (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الواقع الاقتصادي أو الاجتماعي)(١٢) . ، ولكن مازالت المرأة تعاني من تحديات تعوق مشاركتها السياسية ، فعلى الرغم من نظام الكوتا المعتمد ما يزال تمثيل المرأة في البرلمان العراقي غير متناسب مع نسبة عدد النساء في العراق ، صحيح أن نظام الكوتا جاء ليمثل المرأة في البرلمان إلا أن هذا النظام وتلك النسبة التي اقترحها الدستور تبقى غير كافية ، و من الصعب على امرأة أن تفوز بأحد المقاعد خارج نظام الكوتا ، وصفت الكوتا بأنه نظام يحول القضية إلى مفهومها السوسيولوجي دون الدور الاجتماعي .

يمتد التمييز ليشمل النائبات داخل البرلمان وضد توليهن المناصب العامة ، فمثلا لا تحتوي بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الأمن والدفاع على امرأة واحدة بالإضافة الى

عـدم حصـول المـرأة علـى إحـدى الرئاسـات الثـلاث، أو تمثيـل العـراق خارجيـا مـن خـلال وزارة الخارجيـة(١٣).

وأيضـا نـرى داخـل البرلمـان أنـه علـى الرغـم مـن وجـود النائبـات إلا أن الكتل وقـادة الأحـزاب تهيمـن علـى النسـاء إلـى حـد عمـدت تلـك الجهـات إلـى إجهـاض تشـكيل كتـل نسـائية، وهـو سـبب فشـل الحركـة النسـوية داخـل المجلـس، بـل أكثـر مـن ذلـك فقـد أعطـوا الرجـال مهـام إدارة الهيئـات المسـتقلة فيمـا كلفـت النسـاء بمهـام ثانويـة خلـف الكواليـس، وعلـى مسـتوى المحافظـات تربـع الرجـال علـى رئاسـة مجالـس المحافظـات(١٤).

كمـا أن نسـبة الكوتـا والمـادة (٤٩) قـد حـددت إطـار مشـاركة المـرأة فـي البرلمـان فقـط، ولـم تكـن هنـاك تشـريعات أو نصـوص دسـتورية تفـرض التمثيـل النسـبي فـي باقـي السـلطات الأخـرى (القضائيـة، مجلـس الرئاسـة)، كذلـك لـم يحـدد الدسـتور نسـبة تمثيـل المـرأة فـي مجالـس المحافظـات والأقضيـة والنواحـي، أي أن الدسـتور أغفـل حـق المشـاركة السياسـية بشـكل صريـح(١٥).

إن قضيـة التمثيـل النسـبي للمـرأة واجـه جـدلا واسـعا، فعندمـا تـم كتابـه الدسـتور العراقـي عبـرت المسـودة الأولـى مـن الدسـتور التـي تسـربت عـن وجـود توجهـات تتجاهـل مشـاركة المـرأة العراقيـة بسـبب وجـود تعـارض بيـن نظـام الكوتـا مـع مبـدأ المسـاواة فـي الدسـتور، ولكـن بعـد قيـام الحركـة النسـوية بالتصـدي لذلـك التوجـه مـن خـلال حمـلات الضغـط الواسـعة علـى اللجنـة المكلفـة بإعـداد الدسـتور وعلـى القـادة السياسـيين نجحـت مـن خلالهـا تثبيـت الكوتـا فـي الدسـتور، إن اللجنـة المعنيـة بكتابـة الدسـتور المؤلفـة مـن ٥٥ عضـوا، ضمـت ٩ نسـاء فقـط، أمـا لجنـة تعديـل الدسـتور فقـد ضمـت ٣ نسـاء مـن أصـل ٢٥ عضـوا، فهـذه الأرقـام هـي تقـل عـن التمثيـل النسـبي الـذي أقـره الدسـتور العراقـي(١٦).

ومـن أبـرز صـور التهميـش هـو عندمـا افتتحـت الجلسـة الأولـى لمجلـس النـواب عـام ٢٠١٠ وتولـى أسـامة النجيفـي رئاسـة المجلـس، وقصـي السـهيل منصـب النائـب الأول وعاطـف طيفـور النائـب الثانـي أبـدت النائبـة حنـان الفتلاوي اسـتغرابها مـن عـدم وجـود المـرأة فـي هيئـة رئاسـة البرلمـان، وطالبـت بـأن يتـم إنصافهـن كنائبـات عـن طريـق اللجـان الدائمـة فـي البرلمـان، ولـم يكـن هنـاك أي تمثيـل للمـرأة بيـن المحافظيـن ومسـاعديهم، وكان هنـاك تغييـب واضـح للمـرأة عـن مفاوضـات تشـكيل حكومـة الشـراكة الوطنيـة، ولـم تحضـر المـرأة مفاوضـات الجمعيـة الوطنيـة عـام(١٧)٢٠١٠.

وبعد أن تشكلت حكومة المالكي عام٢٠١٠ والتي ضمت ٤١ وزارة لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة، وهو أمر مخالف لنظام الكوتا الذي يمنح المرأة ١٠ وزارات من مجموع ٤١ وزارة، وقد صرحت النائبة آلا طالباني بالقول (اليوم قد وئدت الديمقراطية في العراق) وكذلك كانت القوانين عام ٢٠١٠ عددها ٦٠٠ قانون ولم يكن من بينها قانون يخص المرأة. (١٨)

ب – النظام الانتخابي: على الرغم من وجود الكوتا إلا أنه جاء بتركيبه لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي للبلد، لذلك كان هناك نوع من التهميش والإقصاء لدور المرأة في مواضع صنع القرار(١٩). ، جاء في المادة (١١) (يجب أن يكون هناك اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين، ثم يتوجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين اسم امرأتين، وهكذا حتى نهاية القائمة) بالرغم مما اشترطته المادة (١١) جاء في المادة (١٤) (إذا فقد عضو مجلس النواب مقعده لأي سبب يحل محله المرشح الثاني في قائمته، ولكن إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يُشترط فيها أن تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثرا على نسبة التمثيل)(٢٠).

أما قانون الانتخابات عام ٢٠٠٨ الخاص بمجالس المحافظات والأقضية فلم يتم تحديد النسبة التي ينبغي تحقيقها لتمثيل النساء (هذه النصوص تعد انتهاكا صريحا لحقوق المرأة)

٣– العامل الاقتصادي: إن انتشار الفقر وانعكاسه على المرأة في المرتبة الأولى وعدم استطاعتها توفير المال الكافي لحملاتها الانتخابية(٢١)، فضلا عن الحروب الطويلة التي مر بها العراق، كانت عائقا أمام المرأة في المشاركة السياسية.

٤– التنشئة الأسرية: إن للتنشئة الأسرية دورا كبيرا في تنشئة الفرد، فهي تحدد سلوكه واتجاهاته نحو مجتمعه، ففي العراق هناك بعض الأسر التي تسيطر عليها السلطة الأبوية، كما أن توحيد الأطفال مع الوالدين من الجنس نفسه في سن مبكر له تأثير على شخصية الفرد، فيتشبه الأولاد بسلوك آبائهم، والفتيات بسلوك أمهاتهن، وهذا يؤثر على دور ووعي الفئات عند الكبر تجاه مشاركتهم السياسية.

٥– المواريث الاجتماعية والثقافية: إن طبيعة المجتمع العراقي وما يحمله من عادات وتقاليد وثقافة عشائرية أثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي بعض المناطق

يقتصر دور المرأة لديهم على تربية الأولاد والأعمال المنزلية فقط ، فنجد أن سمة من سمات المجتمع العراقي هي سيطرة الرجل على المرأة ، أما الموروث الثقافي فله تأثير على مشاركة المرأة لا سيما الفهم الخاطئ للدين لمنع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية ، ويذهب البعض الآخر إلى أكثر من ذلك من خلال التفسير الخاطئ لبعض الآيات القرآنية ، كما جاء في القرآن الكريم (الرجال قوامون على النساء) وبحسب تفسيرهم فإن الرجل له سلطة على المرأة ، و يستخدمون هذا الفهم لحرمان المرأة من المشاركة السياسية(٢٢) .

٦-التطرف الديني : يؤدي التطرف الديني الذي تزايد بعد عام ٢٠٠٣ لا سيما مع ظهور جماعات الراديكالية المتشددة دورا سلبيا تجاه المشاركة السياسية للمرأة ، إذ لا تعترف تلك الجماعات بجميع حقوق المرأة فضلا عن حقها في المشاركة السياسية ، ومنها النشاطات التابعة لمنظمات المجتمع المدني ، إذ أشارت التقارير بهذا الصدد إلى تعرض العديد من النساء الناشطات للقتل في بعض الأحيان .

٧- معوقات ذاتية : هي عدم وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة السياسية بسبب التربية التي تلقينها ، كما إن المرأة بطبيعتها تميل إلى السلوك المحافظ أكثر من الرجل ، وهي بعيدة عن الارتباط الحزبي ، كذلك لم يسن قانون للأحزاب السياسية في العراق ، الأمر الذي جعل الحياة الحزبية في العراقي غير واضحة(٢٣) .

نستنتج مما تقدم أن كل هذه العوائق كانت سببا في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني : وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

ظهر مفهوم تمكين المرأة في ثمانينيات القرن الماضي ، وأضحى من المفاهيم المحورية في الدراسات الاجتماعية ، والذي أفضى إلى جعل مفاهيم التنمية ليست مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما يمكن للمرأة امتلاك عناصر القوة العملية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية واعتمادها على نفسها في تحسين أوضاعها المعيشية إضافة إلى تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها وحياة عائلتها .

هناك العديد من الوسائل التي ينبغي العمل عليها من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، أهمها ما يأتي :

١ . القوانين والتشريعات : ضرورة تحديث قوانين الأسرة والتشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة وزيادة تواجد المرأة في جميع المؤسسات عن طريق صياغة قانون خاص يتعلق بالمساواة وإصلاح قانون الانتخابات وتطبيق هذه القوانين بفاعلية .

٢ . آليات التمكين : من خلال رفع كفاءة النساء عبر التعليم واكتساب المهارات مثل مهارة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة ، ومهارة إدارة الوقت ، وأيضا التوعية السياسية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس المرأة ودعم قدراتها في المجال الاقتصادي ، وإنشاء الشركات وإبرام العقود ، وكذلك التركيز الإعلامي على التوعية بدور المرأة

٣ . الثقافة والتنشئة : من خلال العمل على تغيير الثقافة السياسية لدى النساء وتشجيعهن على المشاركة السياسية وإعادة تنشئة الرجال والأولاد على الذكورية الإيجابية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة ، ومشاركة الرجل في تحمل الأعباء المنزلية والأسرية مع النساء ، وضرورة القضاء على مفاهيم تكريس الصور النمطية لتغليب الرجل على المرأة من خلال تفعيل قانون التعليم الإلزامي واتخاذ إجراءات قانونية بحق العوائل التي تتلكأ في إرسال بناتهن للدراسة(٢٤) .

٤ . تبني برامج خاصة : من خلال تعزيز الدور السياسي للمرأة في كل المؤسسات واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوطات والتهديد ، وكذلك نشر حملات توعية للنساء أنفسهن للتأكيد على أهمية دورهن السياسي وفتح مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية وفي مناطق النزوح وإعادة أعمال المؤسسات التعليمية عبر زيادة الإنفاق الحكومي لإعادة تأهيل تلك المؤسسات في المناطق المحررة . (٢٥)

٥ . وسائل التمكين الاقتصادية والصحية : من خلال زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات والإيجارات ، ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الإغاثية الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك تحسين الخدمات الصحية عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية لا سيما مراكز تنظيم الأسرة والطفل(٢٦) .

٦ . التمكين الذاتي : والذي يكون في مستويات عدة ، ومنها على المستوى الفردي

عبر تعزيز قدرتها للسيطرة على حياتها وإحساسها بقيمتها وقدراتها على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه، أما المستوى الجماعي فيعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن ضمن العمل الجماعي وقوتهن في تجمعهن، وهذا يمكن تنفيذه من خلال اجتماعهن في النوادي الفكرية والاجتماعية التي تختص بشؤون المرأة وتمكينها.

الخاتمة

لاشك أن المشاركة السياسية للمرأة لها دور إيجابي بوصفها نصف المجتمع، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، إذ اتضح من خلال دراستنا حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة ومساهمتها الإيجابية في الحياة السياسية وحركة التنمية التي تنعكس بشكل إيجابي على الانتاج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لذا فإن وسائل التمكين على المستوى القانوني فيما يخص إيجاد تشريعات للحد من التمييز بين المرأة والرجل، و على المستوى المعرفي من خلال تمكين مهاراتها علميا وعمليا، و على المستوى الثقافي التي تختص بنشر الثقافة الديمقراطية والمساواة، أما وعلى المستوى الاقتصادي فمن خلال توفير الدولة الضمانات الاجتماعية وتوافر فرص العمل، وتلك الوسائل من شأنها أن تسهم في تعزيز مشاركة المرأة من جهة والتنمية من جهة أخرى.

قائمة المصادر

١. حسن عبد الله العايد، المشاركة السياسية، متاح على الرابط الآتي .www ammonnews.net

٢. أحمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.

٣. علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ ــ دراسة في البنية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة: النجف، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٨)، ص ١٣٨.

٤. بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة

العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص٢٣٨ــ٢٤١.

٥. تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية، للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد٢٠١٩، ٤٣، ص١٧١٩.

٦. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية ٢٠٠٣-٢٠١٧، المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٨، ص٥٣.

٧. شذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز، ٢٠١٢، متاح على الرابط الآتي www.independentarabia.com.

٨. في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا٢٠٢٠، متاح على الرابط الآتي، skynewsarabia.com.

٩. تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق العقبات وسبل التغلب عليها، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠.

١٠. لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٦.

١١. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

١٢. الدستور العراقي الصادر والنافذ عام ٢٠٠٥.

١٣. آيات مظفر نوري، طريق المرأة العراقية إلى البرلمان ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي، www.washingtoninstitute.org.

١٤. منار الزبيدي، العراقيات في العملية السياسية، أرقام دون جدوى، ضعف في الأداء والمشاركة، متاح على الرابط الآتي، www.goethe.de.

١٥. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره.

١٦ . المصدر نفسه ، ص ٦٣-٧٢ .

١٧ . أزهـار محمـد عيـلان ، المشـاركة السياسـية للمـرأة العراقيـة فـي انتخابـات عـام ٢٠١٤ الواقـع والتحديـات ، مجلـة جامعـة بغـداد ، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة ، العـدد٦٢ ، ٢٠١٥ ، ص٨٢ .

١٨ . المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

١٩ . منار الزبيدي ، مصدر سبق ذكره .

٢٠ . للمزيد ينظر قانون الانتخابات العراقي الصادر ٢٠٠٥ ، المادة(١١)(١٤) .

٢١ . مـوزه المالكـي ، بعـض المعوقـات التـي تسـبب تأخـر المشـاركة السياسـية للمـرأة العربيـة ، ٢٠٠٨ ، متـاح علـى الرابـط الآتـي araa.sa .

٢٢ . لقاء ياسين حسن ، مصدر سبق ذكره .

٢٣ . بدرية صالح عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧ .

٢٤ . مجموعـة باحثيـن ، المشـاركة السياسـية للمـرأة ، مؤسسـة فريـدش ايبـرت ، مصـر ، ٢٠١٧ ، ص٩٦-٩٧ .

٢٥ . مجموعـة باحثيـن ، دور المـرأة فـي الحيـاة السياسـية ، دراسـة مقارنـة للمشـاركة السياسـية للمـرأة العربيـة والغربيـة ، المركـز الديمقراطـي العربـي ، مصـر ، ٢٠١٧ .

٢٦ . محمـد محـي محمـد ، زيـدون سـلمان محمـد ، وسـائل تمكيـن الشـباب والمـرأة فـي المناطـق المتأثـرة بالنـزاع بعـد العـام ٢٠١٤ وانعكاسـاته علـى الاسـتقرار السياسـي ، مجلـة قضايـا سياسـية ، العـدد٦١ ، كليـة العلـوم السياسـية ، جامعـة النهريـن ، ٢٠٢٠ ، ص٣٤٩أعلـى النمـوذج . أسـفل النمـوذج

الهوامش

١ حسن عبد الله العايد، المشاركة السياسية، متاح على الرابط الآتي www . ammonnews . net .

٢ محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢

٣ علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ ــ دراسة في البنية السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، ٢٠١٨، ص ١٣٨ .

٤ بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص٢٣٨ــ ٢٤١ .

٥ تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الأساسية، للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد٢٠١٩، ٤٣، ص١٧١٩ .

٦ ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية ٢٠٠٣-٢٠١٧ المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير (غير منشوره)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٨، ص٥٣ .

٧ شذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز، ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي www . independentarabia . com .

٨ في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي، skynewsarabia . com .

٩ تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق العقبات وسبل التغلب عليها، الآمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠

١٠ لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥ .

١١ ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ .

١٢ الدستور العراقي الصادر والنافذ عام ٢٠٠٥ المادة(١٤).

١٣ ايات مظفر نوري، طريق المرأة العراقية إلى البرلمان ٢٠٢١، متاح على الرابط الآتي، www. washingtoninstitute . org .

١٤ منار الزبيدي، العراقيات في العملية السياسية، أرقام دون جدوى، ضعف في الأداء والمشاركة، متاح على الرابط الآتي، www . goethe . de .

١٥ ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره،

١٦ المصدر نفسه، ص ٦٣-٧٢ .

١٧ أزهـار محمـد عيـلان، المشـاركة السياسـية للمـرأة العراقيـة في انتخابـات عـام ٢٠١٤ الواقـع والتحديـات، مجلـة جامعـة بغـداد، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة، العـدد٦٢، ٢٠١٥، ص٨٢.

١٨ المصدر نفسه، ص ٨٣.

١٩ منار الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

٢٠ للمزيد ينظر الى قانون الانتخابات العراقي الصادر ٢٠٠٥، المادة(١١)(١٤).

٢١ مـوزه المالكـي، بعـض معوقـات التـي تسـبب تأخـر المشـاركة السياسـية للمـرأة العربيـة، ٢٠٠٨، متـاح علـى الرابـط الآتـي araa . sa .

٢٢ لقاء ياسين حسن، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢٣ بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

٢٤ مجموعة باحثين، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدش ايبرت، مصر، ٢٠١٧، ص٩٦-٩٧.

٢٥ مجموعـة باحثـين، دور المـرأة في الحيـاة السياسـية، دراسـة مقارنـة للمشـاركة السياسـية للمـرأة العربيـة والغربيـة، المركـز الديمقراطـي العربـي، مصـر، ٢٠١٧، ص٦.

٢٦ محمـد محيـي محمـد، زيـدون سـلمان محمـد، وسـائل تمكـين الشـباب والمـرأة في المناطـق المتأثـرة بالنـزاع بعـد العـام ٢٠١٤ وانعكاسـاته علـى الاسـتقرار السياسـي، مجلـة قضايـا سياسـية، العـدد٦١، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة النهريـن، ٢٠٢٠، ص٣٤٩.

أبعاد أزمة تدخلات الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية وتداعياتها

(صراع أرمينيا وأذربيجان أنموذجاً)

أ.د. قاسم حسين السعدي

كلية الآداب/ جامعة بابل

الملخص

يُعد الصراع(Conflict) حول إقليم (ناغورني قره باغ) أحد أبرز امثلة على الصراعات الإقليمية القائمة على خلفيات الاختلاف العرقي- الثقافي والذي يتم إذكاؤه بالتدخلات الخارجية بسبب تقاطعات المصالح الدولية، فقد أعاد اندلاع الصراع بين أذربيجان وأرمينيا في أيلول من العام ٢٠٢٠، إلى الأذهان خريطة التحالفات الإقليمية والدعم الدولي المقدم لكل منهما، خصوصاً أنه يتزامن مع تطورات إقليمية ودولية مهمة، في ظل تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩ المستجد).

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الصراع بين أذربيجان وأرمينيا من منظور التدخلات الدولية المتصلة بهذا الصراع، خاصةً على المحورين: تركيا - أذربيجان و روسيا - أرمينيا وانعكاسات حالة التصعيد على التوتر بين موسكو وانقرة العاصمتين الأكثر خصومةً على مر التاريخ، وبالنسبة لأبعاد تدخل روسيا وتركيا بالصراع الأرميني الأذري بوصفه البؤرة الأكثر ترجيحاً لاشتعال النزاع بين الخصمين، تضع الدراسة ثلاثة سيناريوهات: سيناريو المواجهة العسكرية، سيناريو المفاوضات والحلول، سيناريو الحرب بالوكالة.

الكلمـات المفتاحيـة : التدخـل الدولـي ، الصراعـات الإقليميـة ، إقليـم ناغورنـي قـره بـاغ ، أرمينيـا ، أذربيجـان ، تركيـا ، روسـيا .

Dimensions of the Crisis of International Poles' Interventions in Regional Conflicts and Their Repercussions

Abstract:

Conflict around the Nagorno-Karabakh region is one of the most prominent examples of regional conflicts based on the ethnic-cultural background, which are being fed by external interference due to the intersects of international interests. The conflict between Azerbaijan and Armenia in September of 2020 re-ignited the map of regional alliances and international support. Introduced each of them, especially as it coincides with important regional and international developments, in light of the outbreak of the new Corona pandemic "Covid-19".

The study aims to shed a light on the conflict between Azerbaijan and Armenia from the perspective of international interventions related to this conflict, especially on the two axes: Turkey - Azerbaijan, and Russia - Armenia, and the implications of the escalation situation on the tensions between Moscow and Ankara.

As for the extent of Russia and Turkey's intervention in the conflict, the study sets out three scenarios: first, the scenario of military confrontation, second, the scenario of negotiations and solutions, third, and the scenario of proxy war.

Keywords: international intervention, regional conflicts, Armenia, Azerbaijan, Turkey, Russia.

المقدمة

تُعد الصراعات الإقليمية(Regional conflicts) أحد السياقات العامة التي تدور حولها العلاقات بين الدول، وتتمثل الصراعات الإقليمية في السياق العام التي تدور حولها صور الصراع بين الدول في الإقليم نفسه الذي تنتمي له الدول أطراف الصراع بعضها وبعض، إذ يعُد الصراع الإقليمي شكلاً من أشكال العلاقات بين الدول، وما حدث تاريخياً بعد أن نشأت التجمعات البشرية المتجاورة كان الصراع والتعاون هو بداية نشأة هذه التجمعات، ومع ظهور الدول والكيانات السياسية في الإقليم الواحد كانت الدول القوية تستولي على الدول الأضعف منها وتخضعها لسيطرتها، وهو ما أدى لظهور الكيانات الإمبراطورية والدول الكبيرة التي كانت تحتل أو تستعمر الدول الأضعف منها وتستنزف خيرات شعبها، ومع ظهور الدولة القومية ظهر تفسير مختلف للعلاقات الدولية تضمنت أشكالا من التعاون بين الدول وفي نفس الوقت صورا أخرى من الصراع.

ويُعد الصراع بين أرمينيا وأذربيجان إنموذجاً لصراع إقليمي نشأ عن هذا الصراع تدخل دولي، فهو من الصراعات الإقليمية الأكثر سخونة في العالم، وتتصارع فيه الدولتان حول إقليم ناغورني قره باغ المثير للتوترات الإقليمية، ذلك الإقليم الجبلي الذي يقع في منطقة ساخنة من العالم هي منطقة جنوب القوقاز، وهو ما استدعى تدخلا دولياً متعدد الأطراف، وقد تكررت المواجهات المسلحة بين أرمينيا وأذربيجان منذ تفكك الاتحاد السوفيتي (حينها) وتحديداً منذ عام ١٩٩٢ ولحد الآن، إذ يدور الصراع بالأساس حول محاولة أذربيجان استعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي احتلتها القوات الأرمينية في حرب قرة باغ، وتلعب روسيا أدواراً متنوعة في الصراع، وغالباً ما تكون متناقضة، فمن خلال العلاقات الثنائية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، توفر موسكو لأرمينيا ضمانات أمنية، لكنها لا تمتد إلى منطقة القتال في ناغورني قره باغ، المعترف بها دولياً كجزء من أذربيجان، كما تزود موسكو الأسلحة للطرفين وهي أحد الاطراف المشاركين لمجموعة مينسك التي تتوسط ذلك الصراع.

وبالنسبة لتركيا فهي تقدم دعماً تقليديا دبلوماسياً ومعنويا لدولة أذربيجان الشريك الجيوستراتيجي لها والمشابهة لها عرقياً في كون سكانها من العنصر التركي، وقد تكثفت اللقاءات بين مسؤولين عسكريين من البلدين في أعقاب اشتباكات أيلول من العام ٢٠٢٠، التي أعقبها إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، . ومنذ اندلاع القتال الأخير،

أعلنت تركيا دعمها غير المشروط لأذربيجان، ويبدو أنها تواصل تزويد أذربيجان بمختلف القدرات العسكرية.

من جدير بالذكر أن الموقف الروسي والتركي من الصراع يتم صياغة مقارباته وفقاً لمحددات عدة مرتبطة بتاريخية الأحداث وتداعياتها الحالية، وربطاً بالتحالفات الإقليمية ومع تقييم التطورات الحالية، يمكن الركون إلى سيناريوهات عدة فيما يتعلق بتأثير حالة التصعيد الحالية على التدخل التركي-الروسي في صميم الصراع.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تحسس الباحث مشكلة الدراسة إثر تعرضه عن طريق وسائل الإعلام الرقمي(digital media) إلى الأخبار والتحقيقات التي تتناول في مضمونها العلاقة الدولية والدبلوماسية بين أذربيجان وأرمينيا خاصةً في منتصف عام ٢٠٢٠ التي تميزت بمواجهة دبلوماسية تمسكت فيها الدولتان بمواقفهما المتشددة حول إقليم ناغورني قره باغ، وتبادلا استعمال خطاب سياسي ذات لغة عدوانية في الحرب الدعائية بينهما التي مهدت الطريق نحو الاشتباكات العسكرية بالأسلحة الثقيلة في أيلول عام ٢٠٢٠ بمنطقة الشمال من الحدود الدولية لكلا البلدين.

ومما أعطى المشكلة بعداً أكبر هو التدخل من قبل أطراف دولية خارجية في هذا الصراع الإقليمي خاصةً روسيا وتركيا، وقطعاً أن هذا التدخل له أهداف ومصالح ترتبط بالأمن القومي لكلا البلدين وله تداعياته المستقبلية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة حول أبعاد التدخل الدولي في الصراعات الإقليمية وتداعياتها المستقبلية، و طبيعة هذا التدخل الدولي وفي آثاره على الأطراف الإقليمية والدولية التي تتصل بالصراع خاصة التدخل الروسي والتركي.

وتأسيساً على ما ذكر تطرح الدراسة سؤالاً رئيساً مفاده: ما طبيعة وأبعاد التدخل الروسي والتركي في الصراع بين أرمينيا واذربيجان؟ وما التداعيات المستقبلية لهذا التدخل؟ ويقود الإجابة عن هذه الإشكالية إلى عرض الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الأُطر والمقاربات المفاهمية للتدخل الدولي؟
- كيف تحدد الاتفاقيات الإقليمية مسارات التدخل الدولي؟

– ما جدلية العلاقة بين التدخل الدولي وسيادة الدولة؟

– كيف نشأ وتطور الصراع الإقليمي بين أرمينيا وأذربيجان؟

– كيف ستؤثر التدخلات الدولية في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان على العلاقات الإقليمية في المنطقة؟

أهداف الدراسة:

– للخروج بنتائج حول طبيعة وأبعاد التدخل الدولي(International intervention) في الصراعات الإقليمية وتداعيات هذا في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورني قره باغ.

– معرفة تأثير التدخل الدولي في الصراع على أطرافه، وكيف تؤثر هذه العوامل على طبيعة الصراع في إقليم ناغورني قره باغ.

– معرفة أهم السيناريوهات الممكنة كنتيجة للتدخل الدولي الروسي والتركي في الصراع وما مدى تأثيرها في منطقة البلقان والقوقاز.

منهج الدراسة:

استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقدرة هذا المنهج على تحليل المعلومات المتاحة عن ظاهرة الدراسة ووصفها بشكل علمي ومحايد واستخلاص النتائج منها بموضوعية. (١)

كما استعمل الباحث المنهج التاريخي ويتميز المنهج التاريخي بأنه يساعد الباحث على تتبع الأحداث التاريخية التي حدثت في الماضي وإسقاطها على الحاضر بما يمكن الباحث من استشراف المستقبل(٢).

ولما كانت دراستنا تسعى في النهاية لرسم سيناريوهات مستقبلية(Future scenarios) لأبعاد التدخل الدولي (الروسي والتركي) في الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان، فإننا استعملنا منهجية (بناء السيناريوهات)، مستعينين بتقنية أساسية ضمن هذا المنهج تتمثل بـ(سيناريو الاتجاهات العامة الممكنة)(٣)، إذ نحاول الانطلاق من الماضي والحاضر

إلى المستقبل، مستعرضين السيناريوهات التي من الممكن أن تأخذها، وهي: المواجهة العسكرية أو المفاوضات والحلول أو الحرب بالوكالة مستقبلاً.

المبحث الأول: التدخل الدولي في الصراعات الإقليمية(توسيع التأزم)

المطلب الأول: التدخل الدولي في ضوء الاتفاقيات الإقليمية(Regional agreements)

المنظمات الدولية هي إحدى الأدوات الدولية التي صنعتها الدول وما زالت تصنعها، وتوافق الدول على استعمال هذه الأدوات لتطوير التعاون فيما بينها في مجالات شتى، لذلك تبرز أهمية اللوائح المنظمة لعمل هذه المنظمات، بين بعضها البعض والدول الأعضاء التي انضمت إلى عضويتها، أو بين الدول الأخرى والمنظمات الأخرى، وبالمثل، من حيث الأهداف، لن تنحرف المنظمات الدولية من حيث التطبيق عن المنظمات السياسية أو المنظمات المهنية، مثل المنظمات العالمية أو الإقليمية. (٤)

تنبع أهمية معالجة طبيعة وشرعية التدخل الدولي في إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية من حقيقة أنه في معظم الحالات، يزداد التعاون الإقليمي بسبب حاجة المنطقة لمقاومة التأثيرات الخارجية، ويتم التعاون الإقليمي في النظام السياسي كما يتزايد التعاون بين البلدان ذات الخلفيات الثقافية والاقتصادية المتشابهة وبين البلدان، يكمل كل منهما الآخر، بما أن التجانس هو مصدر مهم لقوة المنظمات الإقليمية، فإن بعض هذه المنظمات تتميز بقوة وفعالية أكبر، كلما زاد التجانس، زادت قوة التنظيم الإقليمي، مما سيؤثر على الحد من النزاع المسلح، كما أنها تمكنها من التوصل إلى اتفاق على مبدأ عدم التدخل الدولي بشكل أكثر فاعلية، خاصة إذا أتيحت لها الفرصة للهروب من هيمنة الدول الكبرى والتدخل الأجنبي. (٥)

تنص المنظمات الإقليمية على مبدأ عدم التدخل غير الدولي في شؤون الدول الأخرى، والذي يمكن تناوله في المقدمة التالية:

أولاً: ميثاق منظمة الدول الأمريكية: تخضع منظمة الدول الأمريكية في ميثاقها للتدخل الدولي عن طريق المادة «١٥» التي تنص على أنه: « لا يحق لأي دولة أو مجموعة دول التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى لأي سبب من الأسباب. ، لا يحظر المبدأ السابق استخدام القوة فحسب، بل يحظر أيضاً أي

شكل من أشكال التدخل أو محاولة مهاجمة طبيعة البلد أو تشكل أحد العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية للبلد.»، وتنص المادة «١٦» من ميثاق المنظمة الأمريكية على حظر التدخل: «لا يجوز لأي دولة تنفيذ أو الاستعداد لاستخدام أي وسيلة ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية لإكراه دولة أخرى والحصول على أي نوع من الامتيازات من ذلك البلد.»(٦)

كما ذكرت لجنة القانون المشترك لأمريكا اللاتينية أن الدول الأمريكية قد لا تتخذ إجراءات معينة ضد دول أخرى لأنها غير قانونية: (٧)

أ ـ السماح بتهريب الأسلحة وأدوات الحرب التي يُقصد بها إثارة القلاقل والاضطرابات والفتن، وتشجيع أو تغذية الحروب الأهلية في دول أمريكية.

ب ـ التزويد لأي سبب سابق بالأسلحة أو قطع الغيار لأشخاص أو جماعات أخرى، ويكون بقصد توجيهها للأعمال السابق ذكرها.

ج ـ تشجيع حركات الانفصال أو التمرد في دولة أمريكية، حتى ولو كانت ضد حكومة غير معترف بها.

د ـ الأعمال التي من شأنها الاعتراض على تشكيل حكومة من دولة أخرى، سواء تم ذلك الاعتراض بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

على الرغم من هذا التقدم، لا يوجد تعريف شامل للتدخل الدولي في ميثاق بوغوتا (ميثاق منظمة الدول الأمريكية)، مما قد يؤثر على إمكانية النظر السياسي للتدخل، وهذا ما أكدته الأحداث والواقع، نيكاراغوا عام ١٩٨٤- دعم الحكومة المركزية المعارضة وتدخلها في هايتي عام ١٩٩٤ لإعادة نظام الرئيس «أريستيد» وعزله عن الجيش. (٨)

ليس لدى دولة أمريكية متسع من الوقت للشكوى من تدخل دولة أمريكية أخرى في شؤونها. على العكس من ذلك، فقد هزت التغييرات السياسية العسكرية المتتالية الحياة السياسية للقارة الأمريكية، وتأثيراتها أكبر بكثير من تلك التي أعدتها الدول المجاورة التي تخطط لشن انقلاب. وبهذه الطريقة وضعوا جانبًا مبدأ عدم التدخل الذي يُقصد به أن يكون العمود الفقري للعلاقات الدولية بين الدول الأمريكية. (٩)

ثانياً: ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية: يقدم ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ عدم التدخل، وتنص المادة «٣/ ٢» على أن: «أحد المبادئ التي تقوم عليها المنظمة هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء». بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة «٣/ ٣»

على أنه «يجب احترام كل شيء يتعلق بسيادة دولة، وسلامة أراضيها وحقها غير القابل للتصرف في العيش بشكل مستقل.''، وكذلك المادة «٣/ ٥ « وبالمثل، أشارت «٣/ ٥»: «يجب أن ندين بحزم الاغتيالات السياسية بمختلف أشكالها، وكذلك الأنشطة التخريبية التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دولة أخرى''. (١٠)

أصدرت المنظمة القرار رقم ٢٧ في قمة «أكرا» الثانية في أكتوبر ١٩٦٥، بشأن بعض الصور والأنشطة التخريبية، وربط الميثاق بعدم التدخل، لأن القرار أعلاه أكد خمسة أنواع من التشويش، تشمل الأنشطة التشجيع والتحريض على الفرقة، باستعمال الاختلافات القائمة على الدين أو العرق أو اللغة، وتعميق الاختلافات المذكورة أعلاه، يمكننا حل النزاعات الداخلية في البلدان الأفريقية، وخلصت القمة إلى أن هذه الأعمال غير قانونية على أساس أنها تتدخل في شؤون الدول الأخرى. (١١)

ثالثاً: ميثاق جامعة الدول العربية: ينص ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في القاهرة عام ١٩٤٥ بحسب المادة «٨» على أنْ: «تحترم جميع الدول المشاركة في الجامعة الأنظمة الحكومية الحالية لدول التحالف الأخرى، وتعتبر ذلك حقاً لهذه الدول. (١٢)

من خلال النظر في أحكام الميثاق، وجدنا أنه لم يتعامل صراحة مع المادة ٢/ ٧ الأكثر شيوعًا من ميثاق الأمم المتحدة أو المادة «٣» من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو ميثاق منظمة الدول الأمريكية المادة «١٥» مبدأ عدم التدخل الدولي، لأنه ينص على مشروعية التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الأخرى.

ولأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يتطرق بشكل مباشر لمبدأ عدم التدخل الدولي من خلال المادة «٨» لأنه يؤكد أن التدخل غير مسموح به لتغيير نظام الحكم في الدول العربية، وهذا في الواقع أحد أشكال التدخل، كما أكد الميثاق أنه لا يمكن لأي دولة عربية اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينها وبين الدول العربية الأخرى، كما يلزم كل دولة عربية باحترام أنظمة الحكم القائمة في الدول الأخرى ومعاملتها مثل هذه الدول، ومن الحقوق وعد بعدم اتخاذ إجراء لتغيير النظام. (١٣)

إلا أن دولة عربية ما زالت تشكو من شؤون دولة عربية أخرى، بل إن البعض استنكر علناً مبدأ عدم التدخل في العالم العربي، لأن الايدولوجية العربية تتطلب دولاً عربية

وبعض التدخلات المستمرة خارج الحدود السياسية، والحكومات المحلية، تحقيقاً للإرادة الشعبية العربية. (١٤)

رابعاً: ميثاق حلف وارشو: أكدت المادة الرابعة على تطبيق حلف وارشو ضمن الدول الأوروبيّة، فإذا تعرضت أي دولة من الدول الأعضاء أو أكثر من دولة إلى عدوان مسلّح يجب على جميع الدول المشاركة في الحلف توفير المساعدات المناسبة والضروريّة. (١٥)

وتشمل المواد الأولى، والثالثة، والسابعة، والثامنة، والعاشرة، وهي الاتفاقيات المُشتركة بين الدول الأعضاء على تجنب استعمال أي قوّة أو أدوات عسكريّة للوصول إلى حلول للنزاعات الدوليّة، والحرص على الاعتماد على استعمال المشاورة عند ظهور أي تهديدات خارجيّة ضد أحد الدول الأعضاء في الحلف، وتعهُّد جميع دول الحلف على عدم الالتزام بأيّ التزامات تتعارض مع الحلف، والحرص على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الثقافيّة والاقتصاديّة. (١٦)

خامساً: ميثاق حلف شمال الأطلسي: الحلف الأطلسي هو أحد التحالفات العسكرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد واجه «حلف وارسو» بقيادة الاتحاد السوفياتي (حينها)، ورغم أن الطابع العسكري يهيمن على تنظيم الحلف، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، فإن التحالف يضم أيضاً بعض دول أوروبا الغربية. ، أسس في ١٤ أبريل ١٩٤٩ ونص ميثاق الحلف في «م ٢» من معاهدة تأسيسها على عدم السماح لها بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، امتثل التحالف بشكل أساسي منذ تأسيسه حتى عام ١٩٩٠. (١٧)

لكن مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠، بدأ الحلف في توسيع نفوذه على حساب «حلف وارشو»، وانهارت المعاهدة بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبدأ الحلف في التخلي عن العاهدة التي أنشأت المعاهدة. المحتوى، أصدر قادة التحالف والدول المشاركة عدة بيانات، وعلى وجه الخصوص، أكد «إعلان روما بشأن السلام والتعاون الدولي» الصادر عن قادة الناتو في نوفمبر ١٩٩١، وأن التحديات والمخاطر الأمنية التي يواجهها الحلف تختلف عن تلك التي كانت في الماضي، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة، خاصةً النزاعات العرقية التي تواجهها العديد من الدول في وسط وشرق أوروبا، وعلى الرغم من أن هذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء الناتو، إلا أن هذه التوترات قد تؤدي إلى أزمات خطيرة، وتهدد استقرار أوروبا، وقد

تتطور إلى إشراك الحلفاء في الصراعات المسلحة بين القوى الداخلية والخارجية، وقد يؤثر ذلك على أمن التحالف. (١٨)

تتزايد أهمية هذه القضية، خاصةً وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٢٣٩ بشأن أزمة كوسوفو الصادر في ١٤ مايو ١٩٩٩، وفي ضوء استمرار الضربات العسكرية لحلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا، يتم التأكيد على حماية اللاجئين، وأهمية المساعدة الإنسانية لأهل كوسوفو، لم يذكر العمليات العسكرية ونطاق شرعيتها بسبب خطورة ما حدث في كوسوفو وأعمال الناتو، هناك خلاف بين الدولة والفقه القانوني حول شرعية هذا التدخل، لذلك عندما تعارض بعض الدول الأوروبية الفكرة الجديدة لعمل الولايات المتحدة للتحالف، خاصةً في القوات المسلحة. في النزاع، يمتد هذا الخلاف إلى دول التحالف نفسها. دوليا وجدنا أن هناك خلافات في اجتماع وزراء خارجية الناتو الذي عقد في بروكسل في المدة من ٨ إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨، مما دفع بعض الدول الأوروبية في الحلف إلى المطالبة بإنشاء قوة عسكرية أوروبية لحماية أوروبا عندما تتعارض مواقفها مع الولايات المتحدة من المسؤولين الألمان والفرنسيين إلى الحكومة البريطانية التي قلما خرجت عن تأييد السياسة الأمريكية. (١٩)

المطلب الثاني: التدخل الدولي في ضوء الاتفاقيات الثنائية(Industrial agreements)

تعتبر الدول في العلاقات الثنائية أكثر حساسية لمسألة التدخل لأنها تعتقد أن التدخل يشمل: التعبير عن الآراء أو انتقاد تصرفات السلطات الوطنية أو تلك التي تعبر عن رغباتها في المجتمع الدولي، أو محاولة التأثير على قرارات سلطاتها بأي شكل من الأشكال، من ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بداية استعمال القوة، وعلى ذلك، فإن تدخل الدولة في شؤون الدول الأخرى قد يتخذ أشكالاً متنوعة منها: (٢٠)

أ ـ قيام دولة تعسفاً بمد نطاق تطبيق قانونها الداخلي، على أوضاع تدخل أساساً في اختصاص دولة أخرى.

ب ـ محاولة إعاقة دولة أخرى عن إقرار وتطبيق ما اختارته من نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو تعديله.

ج ـ انتهاك العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ومحاولة فرض اتجاهات وتفسيرات معينة على تصرفات الدولة.

د ـ المساس بالتكامل الإقليمي لدولة أو دول أخرى .

وأكدت معظم الدول الـ ١٠٩ هذا المفهوم في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصةً في القرار(٢١٣١) الذي وافقت عليه الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول ١٩٦٥ ، وبحسب المبادئ التالية : (٢١)

١ـ ليس من حق أي دولة أن تتدخل بالأسلوب المباشر أو غير المباشر في شؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى .

٢ـ لا يحق لأي بلد استعمال أو تشجيع أي وسيلة سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الوسائل القسرية لجعل دولة أخرى تتخلى عن سيادتها أو تتخلى عن حقوق معينة .

٣ـ لا يحق لأي بلد تنظيم أو دعم أو إصلاح أو التحريض أو السماح بأي تخريب أو إرهاب أو أنشطة عسكرية للإطاحة بالنظام الحاكم في بلد آخر بالقوة أو التدخل في الاضطرابات المدنية في بلد آخر .

٤ـ إن استخدام القوة لحرمان الشعوب من تأكيد ذاتها الوطنية ، يشكل انتهاكاً لحقوقها واعتداءً على مبدأ حظر التدخل .

٥ـ ويكون لكل دولة الحق في أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي ، من دون تدخل من الخارج .

٦ـ تتعهد جميع الدول باحترام حق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب ، وعدم التعرض لأي شكل من أشكال الضغط الخارجي ، والاحترام المطلق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، لذلك يجب على جميع الدول المشاركة في القضاء على التمييز العنصري وجميع مظاهر الحكم الاستعماري .

أولاً : التدخل الدولي وإشكالية سيادة الدولة : كوحدة سياسية ذات سيادة ، تتميز الدولة باحتكار السلطة المادية ، وتتمتع بوظائف سياسية تهدف الحفاظ على النظام والسلام ودعم المنظمات الاجتماعية والاقتصادية ، وأي انتهاك لهذه الأوامر سوف يعاقب عليه ، أما الخارج فيعني أنه لا يخضع لأي رقابة أو تدخل من أي دولة أو منظمة دولية أخرى ، وهناك فرق بين دولة ذات سيادة كاملة ودولة بلا سيادة . (٢٢)

توصلت الدول الأوروبية إلى إجماع على مبدأ السيادة الإقليمية في مؤتمر ويستفاليا

عام ١٦٤٨ م لتحقيق السلام الدولي، وكنتيجة ثانوية لهذا المبدأ، فإن الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع الأفراد الذين يعيشون في أراضيها هي شؤون داخلية، على الرغم من وجود استثناءات منذ المؤتمر، لم تصبح حقوق الإنسان جزءاً من السياسة الدولية. ويستفاليا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد قبلت الدول هذا المبدأ لأنها رأت فيه إفادة في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. (٢٣)

السيادة، كمفهوم قانوني، لا يمكن أن تعكس الواقع بدقة، لأن أحد معانيه أن الحقائق نسبية، لذلك فإن العلاقة بين المفاهيم القانونية والعلاقات الاجتماعية المؤثرة واستقلالها النسبي تؤدي إلى أن تنفصل المفاهيم عن الحقائق وتصبح مستقلة تمامًا عن الحقائق، لذا تُعد السيادة مفهومًا شكليًا محضًا للسيادة، في حالة السلطة التشريعية، قوة العملة، تحقيق المحتوى القضائي والسيادة الأخرى، هذا الحق تأريخي ومشروط، ولا يمكن تحديده، ومن المستحيل وضع قائمة بالقدرات التي يجب أن تتحملها دولة ذات سيادة، لأن هذه القدرات كانت على مر التأريخ يتغيرون. (٢٤)

يُستعمل مبدأ السيادة (The principle of sovereignty) كأداة لتحقيق الاستقرار في نظام الدولة القومية، فبعد التوقيع على معاهدة ويستفاليان، يحق لكل دولة التمتع بسيادتها الإقليمية وتحقيق مصالحها من دون تدمير بعضها البعض أو التعدي على القارة الأوروبية أو النظام الدولي المركزي، الاعتراف بفكرة جعل الدول المستقلة وذات السيادة وحدات رئيسية في النظام، وأن جميع الدول متساوية أمام القانون، وتتعهد بالحفاظ على النظام المدني في أراضيها، والسعي لإقامة علاقات جيدة مع الدول الأخرى. (٢٥)

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر الأفراد كوحدات قانونية تتمتع بالحقوق العامة والخاصة، مما شكل تحدياً للمبادئ التقليدية للسيادة الوطنية، بما أن حقوق الإنسان أصبحت مصدر قلق للمجتمع الدولي والقانون الدولي، ولم تعد مرتبطة بالمجتمع الوطني ويحكمها القانون المحلي، لم يعد بإمكان صانعي السياسات انتهاك حقوق الإنسان في ظل حماية مبدأ السيادة الوطنية، لأن حجته قد تم كسرها، أن يمثل البلد أو يطيع أعلى رتبة في البلاد.

حتى الأجانب في بلد ما أو الأجانب الذين لا ينتمون إلى البلد لا ينبغي حرمانهم منه، ويُعد مبدأ حماية حقوق الإنسان قاعدة قانونية في جوانب القانون الدولي الثلاثة وهي الاتفاقيات الدولية والأعراف الدولية ومبادئ العدالة. (٢٦)

علاوة على ذلك، إذا افترض مبدأ السيادة أن العلاقة بين الدولة وموضوعها لا تندرج في نطاق العلاقات الدولية، فإن الاعتراف بوجود حقوق الإنسان الدولية يعني بوضوح أن أحد المجالات السياسية للولاية الوطنية المطلقة قد تعرض للتدخل من قبل القانون الدولي، وهذه المشكلة ليس من السهل القبول بها، لأن هذا من الأسس التي يعترف القانون الدولي بالسيادة الوطنية، وهذا يعني أن مبدأ السيادة لا يزال يعيق التزام المنظمات الدولية بتطوير أنظمة أكثر فعالية للدفاع عن حقوق الإنسان.

على الرغم من أن مبدأ السيادة هو أحد المبادئ الأساسية لتكوين الدولة، إلا أنه لا يزال حجر الزاوية في هيكل القانون الدولي، إلا أن التغييرات والمتغيرات الدولية أدت إلى تغييرات في مفاهيمه التقليدية وإبراز الاختلافات بين مفاهيم القانون السيادي، يقوم المفهوم السياسي على أساس المساواة القانونية والاستقلال بين الدول والحق في إدارة شؤونها بحرية في الداخل والخارج، ويقوم المفهوم السياسي على أساس الممارسة الفعلية لأداء السيادة للقدرات الوطنية التي يوفرها التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يعني أن هناك دولاً كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة.

لذلك تراجعت فكرة السيادة من شكلها المطلق إلى شكل نسبي، بحيث أصبحت وسيلة وليست غاية، وهي مكرسة لتحقيق المصالح العامة الداخلية والدولية التي يجب أن تحترم حقوق الإنسان. (٢٧)

ثانياً: مشروعية التدخل الإقليمي بدعوى لصالح الإنسانية: تُعد نظرية التدخل لصالح البشرية من السمات البارزة للعلاقات غير المتكافئة التي سادت من نهاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. من ناحية أخرى، من بين شعوب الدول الأخرى في العالم، تستعمل الدول الغربية هذه النظرية لتفضيل فعلياً أطراف النزاعات الداخلية. (٢٨)

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية التدخل لإفادة البشرية أكثر من ٦٠ مرة بين عامي ١٨١٢ و ١٩٣٢ لحماية أرواح وممتلكات المواطنين الأمريكيين في الصين وأمريكا اللاتينية، وفي عملية استعمال بعض الأمريكيين لنظرية التدخل لصالح البشرية، الولايات المتحدة حماية التجارة الأمريكية. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فاختفت هذه الصورة تدريجياً في إطار العلاقات بين الدول الغربية ودول أخرى في العالم، فمثلاً احتجاج الولايات المتحدة بهذه النظرية عام ١٩٤٨ لإجلاء المواطنين الأمريكيين في قبرص لم

يؤد إلى احتلال وقبرص، لكن هذه الصورة تركت بصماتها على العديد من الاستعمالات الحديثة. نظرية التدخل لصالح البشرية. (٢٩)

تضع المنهجية الغربية ثلاثة شروط لفعالية التدخل بما يلبي مصالح البشرية: الأول أن الدولة التي تستدعي النظرية قد حصلت على موافقة الدولة التي تجري العمليات العسكرية، والثاني أن العمليات العسكرية لا تتجاوز الأهداف الإنسانية، تم اتخاذ تدابير التدخل اللازمة. (٣٠)

المبحث الثاني: أثر التدخل الروسي والتركي في صراع أرمينيا وأذربيجان وآفاقه المستقبلية

المطلب الأول: تاريخ الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورني قره باغ

تعود جذور الصراع إلى القرن التاسع عشر عندما أُبرمت معاهدة جولستان عام ١٨١٣ للسلام ومعاهدة تركمانشاي عام ١٨٢٨ للسلام بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية الفارسية واللتان بموجبهما تم توطين جماعي سريع للأرمن من إيران وتركيا في المنطقة، وبالتالي تغير التكوين العرقي في المنطقة تماماً، ثم تأسست جمهورية أذربيجان الديموقراطية وجمهورية أرمينيا عام ١٩١٨، وكان إقليم قره باغ تابعاً لجمهورية أذربيجان الديموقراطية آنذاك.. (٣١)

وفي عام ١٩٢١ ألحقت السلطات السوفيتية منطقة ناغورني قره باغ رسمياً بأذربيجان، ووفقاً للسياسة السوفيتية التي تسعى إلى إثارة الصراع بين الأرمن والأذريين، لضمان قتالهم ضد بعضهم وليس ضد السوفييت، أنشِئ أقليم ناغورني قره باغ المستقل عام ١٩٢٣، وكان ٩٤٪ من سكانه من الأرمن وذلك لغاية استراتيجية. (٣٢)

وفي عام ١٩٦٣ وبعد وفاة «ستالين»، عاد التعبير عن السخط الأرمني للظهور، إذ وقع حوالي ٢٥٠٠ من أرمن قره باغ عريضةً تدعو إلى وضعه تحت السيطرة الأرمينية أو نقلها إلى روسيا، على إثرها وقعت اشتباكات عنيفة في ستيباناكيرت، ما أدى إلى مقتل ١٨ أرمني، و في عامي ١٩٦٥ و١٩٧٧، كانت هناك مظاهرات كبيرة في يريفان، والتي دعت أيضاً إلى توحيد قره باغ مع أرمينيا، وفي عام ١٩٨٥ وبعد وصول «غورباتشوف» للسلطة بدأ في تنفيذ خططه لإصلاح الإتحاد السوفيتي، تضمنت هذه الخطط في

سياستين: البيروسترويكا والغلاسنوست، إذ إن البيريسترويكا كان لها علاقة أكبر بالإصلاح الاقتصادي، فقد منح الغلاسنوست أو الانفتاح حريةً محدودة للمواطنين السوفييت للتعبير عن المظالم بشأن النظام السوفييتي نفسه وقادته، بناءً على هذه السياسة الجديدة لموسكو، قرر قادة مجلس السوفيات الإقليمي لقره باغ التصويت لصالح توحيد منطقة الحكم الذاتي مع أرمينيا في عام (٣٣)١٩٨٨، اتفق المثقفون الأذريون والأرمن أن القرار كان تطبيقًا لمبدأ «فرق تَسُد» من قبل الاتحاد السوفيتي (حينها).

ولكن بعد أن تفتت العقد السوفيتي وبعد أن استقلت جمهورية أذربيجان اقدمت في عام ١٩٩١ على إلغاء حكمها الذاتي وخاضت حرباً مع الجماعات الأرمينية الانفصالية، وتوسعت في الحرب مع أرمينيا، ففي عام ١٩٩٢ حاولت القوات الأذربيجانية استعادة السيطرة على مناطق سبق أن احتلتها القوات الأرمينية في حرب قره باغ وادعاء أرمينيا بأن تلك المنطقة ملكاً لها معللة ذلك بأغلبية سكانها الأرمن، إذ أسفر ذلك الصراع إلى نزوح مئات الآلاف من الأرمن من أذربيجان إلى أرمينيا ونزوح مئات الآلاف من الأذريين من أرمينيا إلى أذربيجان، في المدة ١٩٩٢-١٩٩٤.

نتيجة للحرب المستمرة منذ عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٤، فقدت أذربيجان المنطقة فضلاً عن المناطق الست الأخرى التي كانت تحت سيطرتها، ومقتل ٣٠ ألف شخص وتشريد ما يقرب من مليون شخص من المناطق المجاورة. بعضهم أذربيجانيون. (٣٤)

بل توالت الاعتداءات الأرمينية من عمليات القتل والإبادة الجماعية ضد المواطنين الأذربيجانيين الأبرياء، كما دمُرت وأُحرقت العديد من المقدسات الإسلامية والمدارس والمساجد والآثار التاريخية التي تشهد على أصالة وعراقة الشعب الأذربيجاني، ووقعت في هذه المرحلة العصيبة من التاريخ الأذري، عدة مذابح بحق الشعب الأذربيجاني على يد الأرمن مدعوماً من السوفييت، منها مذبحة خوجالي التي ارتكبها الأرمن في فبراير عام ١٩٩٢، كانت حلقةً في سلسلة الانتهاكات الأرمينية لكل القيم الإنسانية والمواثيق والأعراف الدولية، وجرى الهجوم المسلح من جانب أرمينيا في فبراير عام ١٩٩٢، إذ اجتاحت قواتها العسكرية مدينة (خوجالي) بجمهورية أذربيجان، وارتكبت مذبحة لم يكن لها نظير قط، فقتلت ٧١٢ مدنياً من بينهم ١٠٦ نساء، ٣٦ طفلاً و٧٠ من كبار السن، وجرح ألف شخص وأُسر ١٢٧٥، بينما لم يزل ١٥٠ شخصاً في عداد المفقودين، منذ تاريخ تلك الأحداث. (٣٥)

واتخذ المجتمع الدولي سلسلة من القرارات الدولية التي تدعو فيها أرمينيا لتسوية الصراع مع أذربيجان على أساس مبادئ القانون الدولي الذي يحترم وحدة أراضي الدول، وحصانة حدودها الدولية المعترف بها، إلا أن هذه القرارات جوبهت بالتجاهل من قبل الجانب الأرميني الذي اعتمد على الحلول المبنية على سياسة الأمر الواقع وهو ما يعكس عدم وجود حسن النية، أو رغبة صادقة في التوصل لحل دائم يستند إلى معايير ومبادئ القانون الدولي، (٣٦) بل إن مجلس الأمن أصدر أربعة قرارات خلال عام واحد وتحديداً عام ١٩٩٣ بعد الاستيلاء المسلح على الأراضي الأذربيجانية، وهي القرارت: ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤ التي تدين استعمال القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها و إعادة التأكيد على سيادة ووحدة أراضي أذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. (٣٧)

وانتهى القتال بين أذربيجان وأرمينيا على ناغورني قره باغ عام ١٩٩٤، عندما تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، وما زال الجانبان رسمياً في حالة حرب لأنهما لم يوقعا على معاهدة سلام، وفي عام ٢٠٠٦، أقر أرمن الإقليم الوليد دستوراً كرسه باعتباره «جمهورية» مستقلة ومنفصلة عن أذربيجان، واختاروا مدينة «إستبانا كريت» عاصمة لهم، وفي حزيران ٢٠١١، عقد الرئيسان الأرميني «سيرج سركسيان» والأذربيجاني «إلهام علييف» محادثات في مدينة قازان الروسية برعاية من الرئيس الروسي آنذاك «ديمتري ميدفيديف»، ولكن هذا الاجتماع باء بالفشل في التوصل الى تسوية لحل الصراع بين الطرفين، وفي تموز ٢٠١٥، أعلنت أذربيجان تمكن قواتها العسكرية من إسقاط طائرتين من دون طيار تابعتين للجيش الأرميني، قالت إنها اكتشفتهما لدى قيامهما بجولات استطلاع فوق المواقع الأذرية بمنطقة «ترتر» على خط الجبهة بين البلدين، وتكثفت الاشتباكات في الأشهر التالية لذلك، إلى درجة دفعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا « مينسك» إلى التحذير من «أن الوضع القائم لم يعد محتملا»، وأدى تطور الأحداث إلى استعمال أذربيجان في كانون الأول ٢٠١٥، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، دبابات ضد مواقع الانفصاليين في ناغورني قره باغ. (٣٨)

في نيسان ٢٠١٦، تصاعد الصراع بين أذربيجان وأرمينيا في المنطقة، ، إذ تبادل الطرفان اتهامات بانتهاك وقف إطلاق النار على خط التماس، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا، وهدد باشتعال الحرب بينهما، لكن وزارة الدفاع الأذرية أعلنت لاحقاً وقف إطلاق النار من جانب واحد، مهددة بالرد في حال تعرض قواتها للهجوم مجدداً. (٣٩)

وعلى الرغم من انتهاء المواجهات العسكرية الاخيرة بين أذربيجان وأرمينيا التي نشبت في نيسان من عام ٢٠١٦ ، إلا ان السلام لم يتحقق بين البلدين المتصارعين حتى بعد أن اعتبرت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة أن أرمينيا دولة محتلة لأراض أذرية ، كما أنشأت منظمة الأمن والتعاون الأوربية (OSCE) (٤٠) مجموعة «مينيسك « بعضوية كل من أمريكا وروسيا وفرنسا لمتابعة جهود حل مشكلة الإقليم المتصارع عليه ولكن بدون التوصل إلى أي حلول تذكر ، وعليه تجدد الصراع أكثر من مرة ، آخرها في ٢٧ أيلول من عام ٢٠٢٠ كأعنف عمليات قتالية بين البلدين منذ المعارك التي اشتعلت بينهما في حقبة التسعينيات من القرن الماضي حول الإقليم ذاته وراح ضحيتها نحو ٣٠ ألف شخص . (٤١)

المطلب الثاني: الموقف التركي تجاه الصراع (ايقاد الأزمة المركبة)

إن الموقف التركي تجاه الصراع يقوم على أساس نظام الدين والتاريخ والعوامل العرقية ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وأهمها :

١ . تَعد العلاقة مع أذربيجان جوهرية وحساسة بسبب الخصائص المشتركة للدين واللغة والعرق . (٤٢)

٢ . الإمبراطورية العثمانية عليها مسؤولية تارخية وأخلاقية تجاه الشعب الأذري .

٣ . من الناحية الجغرافية والجيوسياسية ، تشكل أذربيجان المخرج من عنق الزجاجة بالنسبة لتركيا في ظل وجود الخصوم الثلاثي (روسيا – أرمينيا – إيران) المحيطين بها .

٤ . ترى تركيا أن أي ضبط وخلق توازن إقليمي ضد أرمينيا يأتي من خلال دعم أذربيجان ، لأن علاقة أرمينيا مع تركيا لا تزال عدائية ، خاصة بسبب أحداث عام ١٩١٥ ، إذ طلبت أرمينيا وأرمن الشتات الموافقة على تسميتها «محرقة» . هذا هو سبب اعتبار «أحمد داود أوغلو» المهندس ورئيس الوزراء الاسبق للسياسة الخارجية لتركيا على مدار خمسة عشر عاماً ، احتلت أرمينيا خُمس أراضي أذربيجان في الحرب . «هذه واحدة من أهم الخسائر الاستراتيجية التي تكبدتها تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة» . (٤٣)

٥ . إن الوضع الحالي في منطقة ناغورني قره باغ مثير للجدل إلى حد كبير ، مما يؤثر على سياسة تركيا في البلقان والقوقاز ، لأنه يحد بشكل مباشر من فعاليتها في حوض

البحـر الأدرياتيكـي وبحـر قزويـن، لأن حـل المشـاكل فـي المنطقـة وإزالـة حواجـز أرمينيـا سـيمكنها مـن التواصـل عبـر منطقـة ناخيفـان، مـع أذربيجـان وجمهوريـات آسـيا الوسـطى بمـا يصنـع منهـا قـوة إقليميـة كبـرى. (٤٤)

٦. حققـت تركيـا الترابـط والتكامـل بيـن سياسـات البلقـان والقوقـاز والشـرق الأوسـط، أو بيـن مـا يسـميه أحمـد داود أوغلـو «مناطـق الأراضـي المغلقـة»، يشـكل نفـط أذربيجـان ومـوارد الميـاه فـي الأناضـول والمـوارد النفطيـة لشـمال العـراق قطاعـاً جيو-اقتصاديـاً متكامـلاً. (٤٥) وهـذا يشـكل هدفـا جيوسياسـيا مهمـا بالنسـبة لتركيـا.

٧. فيمـا يتعلـق بعلاقـة الديـن بالدولـة، فـإن أذربيجـان لديهـا أغلبيـة شـيعية، وهـي نمـوذج مختلـف عـن النمـوذج الإيرانـي، لذلـك تضـع تركيـا علاقتهـا بالدولـة والدعـم الـذي تقدمـه علـى أسـاس تنافسـها وتوازنهـا مـع إيـران. داخـل الإطـار. (٤٦)

٨. اقتصادياً، فإن العلاقة بين تركيا وأذربيجان وثيقة جداً، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بيـن البلديـن ٣,٥ مليـار دولار أمريكـي فـي عـام ٢٠١٥، ولـدى تركيـا ٢٦٦٥ شـركة تسـتثمر فـي أذربيجـان، فضـلاً عـن أن تركيـا قدمـت لأذربيجـان أكثـر مـن ٣٢٠ مليـون دولار أمريكـي منـذ عـام ٢٠٠٤. ويجمـع البلـدان بيـن أطـر اقتصاديـة متعـددة، مـن أهمهـا اللجنـة الإقتصاديـة المشـتركة والمجلـس الأعلـى للتعـاون الاسـتراتيجي.

٩. اسـتراتيجياً، فـان العلاقـة بيـن تركيـا وأذربيجـان مهمـة جـداً للطرفيـن، فـكلا البلـدان يشـتركان بمشـاريع اسـتراتيجية إقليميـة يجعـل مـن أمـن الطاقـة فـي تركيـا مرتبطـاً بأذربيجـان، وخيـر دليـل هـو إنشـاء خـط أنابيـب الـنفط «باكـو- تبليسـي - جيهـان»، الـذي لعـب دوراً كبيـراً فـي جعـل تركيـا مركـزاً لنقـل الطاقـة، وكذلـك بنـاء خـط أنابيـب الغـاز «باكـو - أرضـروم» وفتـح خـط السـكة الحديديـة «بـاكو - تبليسـي - قارس» الذي يربط مدن أذربيجان بجورجيا وتركيا، فضـلاً عـن ذلـك فـان تركيـا أهم مسـتثمر فـي المجـالات غيـر النفطيـة لاقتصـاد أذربيجـان. (٤٧)

١٠. عسـكرياً، دعـم تركيـا للتشـكيل العسـكري الأذربيجانـي فـي منطقـة الحكـم الذاتـي ناخيفـان الـذي تـم تنظيمـه تحـت اسـم القـوات الخاصـة المشـتركة، وقـد توالـت الاجتماعـات الدوريـة المشـتركة لـوزراء دفـاع تركيـا وأذربيجـان منـذ عـام ٢٠١٤. (٤٨)

المطلب الثالث: الموقف الروسي تجاه الصراع

بالنسبة لروسيا، ترسم أيضًا مقاربتها نحو الصراع على وفق محددات عدَّة، أهمها:

١. الإرث التاريخي لروسيا بالسيطرة على المنطقة في عهدي روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي.

٢. يُعد جنوب القوقاز الروسي (أذربيجان – أرمينيا- جورجيا) موقعاً استراتيجياً وحديقة خلفية، لا يمكن تجاهل استقرارها وأمنها.

٣. التنافس الدولي على أحواض الغاز الطبيعي في بحر قزوين، وخطوط مروره إلى أوروبا.

٤. تعتبر روسيا أرمينيا شريكا لها من الناحية العسكرية خاصةً في ظل حضورها العسكري القوي جنوب القوقاز لمنع القوى الدولية بالذات أمريكا وقوى من الاتحاد الاوروبي من أن يكون لها نفوذ وحضور عسكري، إذ عدت روسيا سطوتها العسكرية على المنطقة هي ضمانة للجميع خاصةً للتوازن المفترض بين المتصارعين. (٤٩)

٥. أرمينيا عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم عدداً من الجمهوريات السوفيتية (انسحبت أذربيجان وجورجيا من المنظمة في عام ١٩٩٩)، وانضمت إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في عام ٢٠١٤.

٦. روسيا هي الضامن للأمن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز وحوض بحر قزوين، وهي قوة عسكرية كبرى، ودولة تسيطر تاريخياً على المنطقة، كما أنها مصدر مهم للأسلحة لأرمينيا وأذربيجان، ربما يفسر ذلك السرعة التي دعمت بها ودعمت اتفاق وقف إطلاق النار في غضون ثلاثة أيام فقط بعد اندلاع الصراع في نيسان ٢٠١٦. (٥٠)

٧. للأرمن تأثير كبير داخل روسيا، لأن الإحصاء الروسي لعام ٢٠٠٢ قدر أن عدد الأرمن كان ١,٣ مليون، بينما يتجاوز عددهم وفق بعض الدراسات الحديثة المليونين، هذا يجعل الجالية الأرمنية في روسيا هي الأكبر بين المجتمعات الأرمنية الأخرى.

٨. يُعد النفوذ الروسي في جنوب القوقاز توازناً مهماً بين دور تركيا وحلفائها في الولايات المتحدة وأوروبا، كما أنه يعيق التبادلات بين تركيا وجمهورية آسيا الوسطى التركية. (٥١)

٩ . تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية على الأراضي الأرمينية في منطقتي أربوني «Erebuni» وغيومري «Gyumri» القريبة من الحدود التركية ، كما تسيطر طائراتها على المجال الجوي الأرميني (٥٢) ، وقد وقعت أرمينيا وروسيا اتفاقية تضمنت توحيد منظومات الدفاع الجوي للبلدين تحت «القيادة المشتركة» في ديسمبر . ٢٠١٥ .

١٠ . يتكامل الوجود العسكري الروسي في أرمينيا مع وجودها العسكري في جورجيا والعلاقة الإستراتيجية المتطورة مع إيران داخل النظام الجيوسياسي لموسكو . (٥٣)

١١ . حاولت روسيا ردع ومنع أرمينيا من المصالحة مع الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وشاركت أرمينيا وحلف شمال الأطلسي في مهمة الحفاظ على الأمن في أفغانستان والبلقان ، ونشط اللوبي الأرميني في واشنطن وبروكسل . (عاصمة الاتحاد الأوروبي والناتو) ، لذلك ، يمكن فهم بيع موسكو للأسلحة إلى أذربيجان على أنه ضغط على يريفان والحفاظ على احتياجاتها في مجال التسلح . (٥٤)

وتأسيساً على كل ما ذكر ، وما بين قوسين هو استخلاص الباحث «كان كاسابوغلو» من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، بحسب الباحث فإنه من الناحية الفنية ، «كانت أذربيجان وأرمينيا في حالة حرب منذ مدة طويلة قبل اندلاع العمليات العدائية الأخيرة ، وقد سعت كل من موسكو وأنقرة بنشاط إلى تأمين مصالحهما في الصراع» . (٥٥)

المطلب الثالث: سيناريوهات إدارة الأزمة في التدخل التركي والروسي

استناداً إلى الأحداث التاريخية وتأثيرها الحالي ، جنباً إلى جنب مع التحالفات الإقليمية المذكورة أعلاه وما تسعى إليه انقره وموسكو من مكاسب سواء آنية أومستقبلية ، وبعد تقييم التطورات الأخيرة ، يمكن رصد ثلاثة سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بتأثير الوضع المتصاعد الحالي على التدخل التركي الروسي في الصراع الأرميني- الأذري :

أولاً : سيناريو المواجهة العسكرية(Military confrontation) : المواجهة الحالية خارجة عن السيطرة ، بل بالعكس تضطر الدولتان إلى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة ، ووفقاً للمادتين الخامسة والسادسة من النظام الأساسي ، قد تتطور الى مواجهة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي . (٥٦)

إن احتمال حدوث هذا الوضع يدعمه التحالف الموجود بالفعل على المحور الروسي

الأرميني من جهة وتركيا – أذربيجان من جهة أخرى، إذ إن المجموعة الثنائية الأولى هي عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بينما المجموعة الثنائية الثانية تجمعها الاتفاقيات التي تنتمي إلى إطار المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي، تفرض هذه التحالفات «دعماً» على الدولة التي تتعرض للهجوم، على الرغم من أن الاتفاقية المبرمة لا تحدد بشكل كامل شكل الدعم المقدم، كما أنها لا تنص على أنه دعم عسكري، على الرغم من أنها تشمل الدعم بشكل عام. (٥٧)

وما يزيد من فرص هذا السيناريو هو استمرارية التوترات الدولية بين تركيا وروسيا خاصة بعد إسقاط الطائرة المقاتلة الروسية، أو استعمال موسكو اتفاقها مع انقرة حول الصفقة العسكرية المتمثلة بالمنظومة «اس٤٠٠» الدفاعية، كورقة ضغط ملمّحة إلى أنها ستتراجع عن الصفقة، (٥٨) أو تصريحات الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» التي استنكرت وبشدة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا واعتبره عملا غير شرعي. (٥٩)

ويتصاعد هذا التوتر خلال المشهد السوري والليبي، فمعروف أن موسكو تدعم نظام الرئيس «بشار الأسد» سياسياً وعسكرياً، بينما تلقي أنقرة بثقلها في صالح المعارضة السورية. ذات الأمر ينطبق على ليبيا، إذ تقاتل جماعات مسلحة بدعم روسي لصالح المشير «خليفة حفتر»، بينما أرسلت تركيا خبراء وتدعم القوات الأمنية للدفاع عن حكومة «فائز السراج» المعترف بها دوليا. (٦٠) وهو ما يعني أن الطرفين في مواجهة غير مباشرة في ليبيا.

لكن من غير المرجح أن يحدث هذا المشهد لأن وتركيا وحلفاءها من الناتو حريصون في عدم الدخول في مواجهة مباشرة لعدة أسباب: أهمها الثمن الباهظ لأي مواجهة عسكرية بين موسكو وأنقرة، ومدى ومستوى وحدود المشاركة أو الممانعة الأمريكية والأطلسية للمواجهة، مما سيؤثر سلبياً على خطوط نقل الطاقة في المنطقة، وتتوزع جهود روسيا وتركيزها على المواجهة مع الناتو في عدة جبهات منها سوريا وليبيا وأوكرانيا وجورجيا، والإجماع الأمريكي الروسي الذي تم التوصل إليه في الأرشيف على طريق التسوية السياسية في سوريا، والركود الاقتصادي الروسي، وافتقار تركيا لأنظمة الصواريخ الدفاعية، فضلاً عن حالة الحرب الباردة شبه الروتينية التي تحولت إليها الاشتباكات الأذرية الأرمينية التي اندلعت منذ عقود طويلة. (٦١)

ثانيًا: المفاوضات والحلول(Negotiations and solutions): إن إضافة قضية ناغورني قره باغ إلى صفوف المواجهة الروسية التركية والروسية الأطلسية قد يفتح الطريق أمام مساومة للتوصل إلى اتفاق. العلاقة الخاصة بين روسيا وأرمينيا قد تؤهل الأولى للعب دور الوسيط أو إجبار بريفان على تقديم تنازلات. ، بدلاً من ذلك، وقد تنضم تركيا إلى منظمة مينسك التي ترعى الحلول في المنطقة، خاصةً إذا طلبت منها روسيا أن تلعب دوراً أو تمارس الضغط على باكو. (٦٢) وهذا المشهد يتجسد في الوقف الكامل لإطلاق النار الذي جرى بين أرمينيا وأذربيجان.

وهنا تجدر الإشارة إلى اتفاق الوقف الكامل لإطلاق النار الذي جرى بين أرمينيا وأذربيجان بعد القتال والمعارك التي شهدتها في أواخر أيلول من العام ٢٠٢٠، وقد لعبت المفاوضات التي تمت بوساطة روسية دوراً هاماً في التعجيل بعقد الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ بعد ستة أسابيع من القتال وتحديداً يوم الاثنين الموافق ١٠/ ١١/ ٢٠٢٠، وأبرز ما جاء بالاتفاق هو:

- إعلان وقف كامل لإطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العدائية في منطقة ناغورني قره باغ.

- يتوقف الجيشان في مواقعهما ويتعهدان بتبادل الأسرى.

- يجب على أرمينيا إعادة منطقة كيليجار إلى أذربيجان بحلول ١٥ / ١١/ ٢٠٢٠، ومنطقة لاتشين بحلول

الأول من كانون الأول من العام ٢٠٢٠.

- بحلول٢٠/ ١١/ ٢٠٢٠، يجب على بريفان تسليم باكو منطقة أغدام وجزء من منطقة غازاخ الأذربيجانية التي احتلتها. (٦٣)

- نشر قوات حفظ سلام روسية بأسلحتهم النارية ومعداتهم العسكرية على طول خط التماس في قرة باغ وعلى طول ممر لاتشين لمراقبة وقف إطلاق النار. (٦٤)

- تتعهد أرمينيا بضمان النقل في المناطق الغربية لأذربيجان وجمهورية ناخيتشيان ذاتية الحكم.

- وضع خطة لبناء طريق مرور جديد على طول ممر لاتشين لتوفير وضمان الاتصال

بين أرمينيا وستيباناكيرت، في الوقت نفسه تضمن أذربيجان سلامة خطوط النقل على طول ممر لاتشين. (٦٥)

ويبقى السؤال المطروح: ما المكاسب الآنية والمستقبلية التي حققتها تركيا وروسيا من اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا؟

على الرغم أن اتفاق وقف إطلاق النار جرى بوساطة روسيا إلا أن الخطوط العريضة للاتفاق وضعت بالتوافق بين الرئيسين «اردوغان» و«بوتين» قبل يوم واحد من توقيع الاتفاق، ثم جرى بعده لقاء بين وزيري خارجية البلدين، وهو ما أكده القيادي في حزب العدالة والتنمية « رسول طوسون» في لقائه الصحفي مع موقع الجزيرة نت. (٦٦) وهنا نؤشر أبرز المكاسب التركية من الاتفاق بالآتي:

– استمرارية ضمان التواجد العسكري التركي في جنوب القوقاز عبر مشاركة القوات التركية في حفظ السلام مع القوات الروسية وسيكون هناك ضباط أتراك في مركز مراقبة وقف إطلاق النار.

– إيجاد ممر بري يربط أذربيجان بإقليم ناخيتشيفان (٦٧)، مما سيعني ارتباط تركيا بأذربيجان برياً ولأول مرة، وهو ما يُعد مكسبا جيواستراتيجيا مهما لتركيا، فقد جرى خلال لقاء سابق بين وزير الدفاع التركي ووفد أذري عسكري رفيع إعداد وثائق مهمة للغاية بين باكو وأنقرة، وناقش الجانبان مسألة إنشاء قاعدة عسكرية تركية في ناخيتشيفان، معقل أذربيجان المتاخم لتركيا، وعلى طول الطريق بين تركيا وناخيتشيفان وأذربيجان– توجد سكة حديدية قيد الإنشاء ستتيح إمكانية نقل أنواع مختلفة من البضائع الإستراتيجية.

وما يعزز ذلك تصريح سابق لخبير مجلس الشؤون الدولية الروسي «كيريل سيميونوف»، قال فيه رداً على حدوث قصف أرميني على إقليم ناخيتشيفان خلال الأزمة في إقليم قره باغ «يمكن أن تغير هذه الهجمات طبيعة الصراع بأكمله»، وأضاف: »في حال امتدت الأعمال العدائية بالفعل إلى ناخيتشيفان، يمكن لأنقرة نقل وحداتها إلى هناك، باستعمال البنية التحتية العسكرية الأذربيجانية الموجودة هناك بالفعل». (٦٨)

– سمح الاتفاق لتركيا بأن تصبح قوة مؤثرة في جنوب القوقاز، وأن يكون لها رأي اقوى في قضايا الطاقة، خاصةً وأن أذربيجان مهمة لتركيا في قضية أمن الطاقة. (٦٩)

– وإن تطبيق الاتفاق سيفتح قنوات تواصل اقتصادي بين تركيا وأذربيجان، وأيضاً مع

أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وصولا إلى طاجيكستان وأفغانستان وباكستان، وكل ذلك بدون المرور عبر إيران.

وبالنسبة للمكاسب الروسية من اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا، يمكن ايجازها بالآتي:

– عززت روسيا موقعها العسكري في جنوب القوقاز، وأوجدت لقواتها تواجد فعلياً على الأراضي الأذربيجانية ولأول مرة(٧٠)، وهذا ما كانت تسعى إليه موسكو منذ عام ١٩٩٤.

– استعادة روسيا تبعية أرمينيا إليها بشكل كامل خاصة بعد الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بحليفها القوي رئيس الوزراء السابق «سيرج سركسيان» في عام ٢٠١٨، والتي جاءت برئيس الوزراء الحالي «نيكول باشينيان». (٧١) المعروف بعلاقته الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– إيجاد حدود برية متصلة مع حليفتها إيران بفضل نشر قوات لها في مناطق شاسعة في الإقليم.

– حققت روسيا تقدماً على تركيا في ظل التنافس الجيوسياسي من خلال الحد من إمكانية وجود تركي أقوى في منطقة تعدها موسكو استراتيجية للدفاع عن جناحها الجنوبي، إذ يقول «الكسندر جابويف» الزميل الباحث في مركز كارنيجي بموسكو: «صفقة اليوم تعالج في أكثر من جانب مصالح روسية أساسية في الصراع وربما كانت أفضل نتيجة يمكن أن تحصل عليها موسكو على الأقل في الأجل القصير». (٧٢)

وحتى الآن، لم تتمكن «مينسك» الثلاثية من تطوير حل دائم للأزمة، مما فتح الباب للاعتراضات والاقتراحات بشأن هيكلها وعضويتها، قد يؤدي هذا إلى فكرة انضمام تركيا إليها كعضو أو محاور، على سبيل المثال، لأن روسيا انضمت إلى أرمينيا وهي منحازة ضد أرمينيا، انتقدت تركيا مؤخراً فشلها في التوصل إلى اتفاق نهائي، فضلاً عن بعض التدخلات الأوروبية ومقترحات المساعدة.

من غير المرجح أن يستمر هذا المشهد في المستقبل المنظور لعدة أسباب، أهمها: تقييم روسيا للأزمة، لأنها تقع في جوارها المباشر، لا يمكن أن يخل بتوازنها من خلال الدور التركي النشط، وفي موسكو علاقات هشة لا تزال قائمة على محور أنقرة، هناك

خلل في التوازن العسكري والاستراتيجي بينهما، وأرمينيا - باستثناء روسيا - تعارض مشاركة تركيا في أي وساطة أو حوار مع مجموعة «مينسك» على أساسٍ مبدأ المساواة، ولدى الأذربيجانيين فرص حقيقية على أساس تفوقهم العسكري، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية لاستعادة الأراضي المحتلة. (٧٣)

وإن الأحداث السياسية تخبرنا أن جميع المفاوضات التي انتهت بوقف إطلاق النار بين الطرفين قد باءت بالفشل بسبب انتهاك وقف إطلاق النار وتجدد المعارك بينهما بل حتى الاتفاق الأخير تسبب في غضب جماهيري أرميني اندلعت على أساسه مظاهرات عارمة، إذ هاجم المتظاهرون مقر الحكومة الأرمينية في العاصمة بريفان وقد تطور الأمر إلى إعلان جهاز الأمن عن إحباط محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأرميني «نيكول باشينيان»، وهو ما سيعني أن انهيار الاتفاق قد يحدث في أي لحظة (٧٤)، كما هو الحال بالاتفاقيات الثلاث التي سبقته.

ثالثًا: سيناريو الحرب بالوكالة(Proxy war): يمكن أن يستمر الصراع بين الطرفين في ظل الدعم المقدم من تركيا وروسيا وما حققاه من مكاسب آنية ومستقبلية، واحتمال أن يتوصل الفرقاء الإقليميون إلى حل توافقي، دون الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين داعميهما الدوليين، وهو سيناريو يتضمن أيضاً تراجع حدة الاقتتال لحين توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار (كما أشرنا إليه سابقاً) قبل أن تعود لسابق وتيرتها في وقت لاحق على المستقبل القريب أو المتوسط، لكن التصعيد في النزاع بين الأطراف الداعمة لن يكون قائمًا على الصراع أو الاتفاق.

وما يدعم فرضية هذا المشهد مع الأخذ بالاعتبارات السابقة، أن المواجهة العسكرية غير مرغوبة فيها ولا توجد إمكانية على تحمل تكاليفها الكارثية على الصعيد الإقليمي والدولي، وكون أن ملف هذه الأزمة هو أقل أهمية من أخرى لاتزال عالقة بين الخصمين التاريخيين روسيا وتركيا ومن ورائهما الأوروبي وتنتظر تسوية شاملة لم يحن أوانها بعد، لتكون أزمة الإقليم ملفا ثانويا على أجندة التنافس بين موسكو وأنقره، ويتأثر بانعكاسات الأزمة السورية والليبية والأزمات في كل من أوكرانيا وجورجيا ودول أخرى. (٧٥)

واستناداً إلى هذا المشهد، فإن الوضع سيستمر بالتطور في اتجاهين مستقبلاً، إذ يمكن أن يتطور الاقتتال الإقليمي إلى مواجهات دولية في حال حصول تطورات غير محسوبة،

أما نتائج التصعيد الحالي قد توصل الفرقاء إلى قناعة بضرورة التهدئة والحل التوافقي. (٧٦)

في جميع الحالات الثلاث، فإن دفع الأمر إلى مواجهة عسكرية مباشرة، أو تطور الأمر إلى اتفاق أو بقائه كما هو، سيحدد مسار الحدث بشكل أساسي فيما يتعلق بإمكانية حدوث تغييرات كبيرة أو غير متوقعة في متغيرات إقليمية معينة النطاق (إيجابي أو سلبي) دولي، أهمها الملفان السوري والليبي والأزمة الاقتصادية الروسية والانتخابات الرئاسية الأمريكية في ظل فوز المرشح الديمقراطي «جوبايدن».

الخاتمة

إن المواجهة الحالية في المنطقة المتنازع عليها لها سمات صراع ما بعد الحرب الباردة، خاصة بسبب تشابك العلاقات والمصالح والمنافسة، والتدخل الخارجي لأطراف عدة، فقد تبين أن محور هذه العوامل الخارجية، وهو محور التوتر بين روسيا وتركيا، كواحد من أهم المؤثرات على مجرى الأحداث، وربما (أكبر من العوامل الأخرى) يتأثر بمسار تطور الجبهة الأرمنية – الأذرية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، نبرز أهمها بالآتي:

– تبين أن الموقف الروسي والتركي من الصراع تم صياغة مقارباته وفقاً لمحددات عدة مرتبطة بتاريخية الأحداث وتداعياته الحالية فضلاً عن المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للطرفين.

– فالموقف التركي اتجاه أذربيجان مبني على الخصائص المشتركة، والمسؤولية التاريخية، والمصالح الجيوسياسية، وإن أذربيجان تُعد نقطة توازن وضبط إقليمي ضد أرمينيا، وبوابة للعبور نحو آسيا الوسطى، واعتبرها قطاعاً حيوياً اقتصادياً خاصةً النفط وحجم التبادل التجاري، فضلاً عن خلق التوازن والمنافسة مع إيران، وتشكل أذربيجان مصدرا حيوياً للطاقة التركية، وعسكرياً تضمن التواجد التركي في منطقة القوقاز، وهو ما يسهم في جعل تركيا قوة أقليمية كبرى.

– وبالنسبة للموقف الروسي فنصوغ مقارباته نحو الصراع على أساس الإرث التاريخي لروسيا القيصرية في السيطرة على منطقة الجنوب القوقازي، ورفع بورصة روسيا في سوق

الغـاز الطبيعـي فـي ظـل التنافـس الدولـي تحقيـاً لأمنهـا فـي مجـال الطاقـة، فـرض حضورهـا العسـكري والأمنـي فـي المنطقـة، وخلـق التـوازن الإقليمـي فـي ظـل الـدور التركـي وحلفائهـا، فضـلاً عـن إيجـاد جـدار عـازل بيـن تركيـا وجمهوريـات آسـيا الوسـطى، ومحصلـة هـذا الموقـف هـو اسـتثمار روسـيا للصـراع لتعزيـز مكانتهـا إقليميـاً وعالميـاً.

– واسـتنتجت الدراسـة أن تركيـا حققـت مكاسـب مهمـة مـن وقـف إطـلاق النـار الـذي تـم بيـن أرمينيـا وأذربيجـان فـي ١٠/ ١١/ ٢٠٢٠ أبرزهـا: ضمـان تواجدهـا العسـكري فـي جنـوب القوقـاز وجعلهـا قـوة مؤثـره، ارتباطهـا بأذربيجـان بريـاً «مكسـب جيواسـتراتيجي»، أمّـن لهـا أكبـر كميـة مـن الغـاز الطبيعـي، فضـلاً عـن أن الاتفـاق سـيفتح الطريـق لتركيـا نحـو جمهوريـات آسـيا الوسـطى خاصـةً الـدول المسـلمة مثـل أوزبكسـتان، كازاخسـتان، تراكمسـتان، مـن دون المـرور بإيـران الحليـف لروسـيا.

– وبالنسـبة للمكاسـب الروسـية مـن اتفـاق وقـف إطـلاق النـار، فقـد تمكنـت روسـيا ولأول مـرة مـن فـرض تواجدهـا العسـكري علـى الأراضـي الآذريـة وعـززت مـن موقعهـا العسـكري بالقوقـاز، وأحـرزت تقدمـاً جيوسياسـيا علـى تركيـا مـن خـلال الحـد مـن تواجـد أقـوى لهـا فـي المنطقـة، فضـلاً عـن إيجـاد حـدود بريـة متصلـة مـع حليفتهـا إيـران.

– وتوصلـت الدراسـة الـى رسـم ثلاثـة سـيناريوهات لصياغـة الأبعـاد المسـتقبلية للتدخـل التركـي والروسـي فـي الصـراع اسـتناداً إلـى الأحـداث السياسـية التاريخيـة، جنبـاً إلـى جنـب مـع التحالفـات الدوليـة والإقليميـة التـي أثمـرت عـن تحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية للخصميـن التاريخييـن تمثلـت فـي: سـيناريو المواجهـة العسـكرية، سـيناريو المفاوضـات والحلـول، وأخيـراً سـيناريو الحـرب بالوكالـة.

– وقـد خلصنـا مـن خـلال هـذ السـيناريوهات إلـى أن الصـراع قـد يسـتمر إلـى حـد مـا لأسـباب معينـة، والسـبب الرئيسـي هـو أن الصـراع لـم يشـكل تهديـداً مباشـراً للـدول الداعمـة لـه خاصـة تركيـا وروسـيا، وهنـاك عـدم توافـق فـي الآراء يمكـن لجميـع الأطـراف الوصـول إليـه علـى خلفيـة الحـل السياسـي وشـروطه، كمـا هـو الحـال مـع معظـم الصراعـات الإقليميـة مـن هـذا النـوع، علـى الرغـم مـن عـدم إمكانيـة التوصـل إلـى نتيجـة، فمـن غيـر المرجـح أن تحـدث مواجهـة عسـكرية دوليـة فـي أي وقـت قـد تنحـرف فيـه حالـة المواجهـة الإقليميـة تلقائيـاً أو مـن خـلال أحـد أطـراف التخطيـط عـن حدودهـا المرسـومة.

الهوامش والمصادر

Endnotes

١ محمد عبد الحميد، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ط٣، دار النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١٤

٢ المصدر نفسه، ص ١٢٢

٣ منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٥٢.

٤ محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٢٢.

٥ محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة، المنظمات الدولية المعاصرة، مصدر سابق، ص ١٢٥.

٦ محمد مصطفى يونس، قانون التنظيم الدولي: الجزء الأول ـ الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٦.

٧ المصدر نفسه، ص ص ٤٧-٤٨.

٨ نجلاء سعيد مكاوي، الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٩١.

٩ المصدر نفسه، ص ص ١٩٢-١٩٣.

١٠ منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، بالفرنسية Organisation de l›unité africaine، تأسست في ٢٥ مايو ١٩٦٣ في أديس أبابا، إثيوبيا، بتوقيع ٣٢ حكومة، حُلت في ٩ يوليو ٢٠٠٢ وكان آخر رؤساها الرئيس الجنوب أفريقي «ثابو مبيكي»، وحل محلها الاتحاد الأفريقي، تهدف إلى تحرير القارة نهائيا من الاستعمار، القضاء على التخلف الاقتصادي، توطيد دعائم التضامن الأفريقي، الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية. للمزيد ينظر: عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي: رؤية مستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٦-١٢.

١١ بطرس غالي، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٨ ـ ٩.

١٢ جامعة الدول العربية هي منظمة دولية أسست في ٢٢ آذار ١٩٤٥ من قبل سبعة دول عربية، ويبلغ الدول الأعضاء فيها ٢٢ دولة عربية تضم دولا في الشرق الأوسط وأفريقيا، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، من ضمها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الإجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية هي العاصمة المصرية مدينة القاهرة وأمينها الحالي هو أحمد أبو الغيط. للمزيد ينظر: كمال الغالي، ميثاق جامعة الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٤٨،

١٣ عباس عبود سالم، جامعة الدول العربية ودورها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٤٧.

١٤ مسعد عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، رسالة دكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠٨.

١٥ الموسوعة السياسية، حلف وارسو، الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الزيارة: ١/ ١١/ ٢٠٢١.

١٦ حلف وارسو The Warsaw Pact عبارة عن معاهدة تم التوقيع عليها في ١٤ ايار ١٩٥٥، بمثابة التعاون بين دول أوروبا الشرقية وقد كان له أهمية سياسية وعسكرية كبيرة للاتحاد السوفيتي (حينها) تتمثل في بسط النفوذ السوفيتي في دول أوروبا الشرقية والحد من النفوذ الصيني فيها فضلاً عن استعمال هذه الدول كجدار آمن للرد على التهديدات الخارجية عبر بناء التحالفات، وأعلن عن نهاية حلف وارشو رسمياً عام ١٩٩١ على إثر خروج ألمانيا الشرقية من الحلف وهو ما شجع خروج العديد من دول أوربا الشرقية من الحلف بل انضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي تباعاً. للمزيد ينظر: سيرغي قرة مورزا، الإتحاد السوفيتي من النشوء إلى السقوط، ترجمة: شوكت يوسف، سلسلة العلوم الإنسانية ٢، وزارة الثقافة: الهيئة العامة السورية للكتاب، مكتبة الأسد، دمشق، ٢٠١٨، ص ص ١٧٠-١٧٣.

١٧ مصطفى أبو الخير، القانون الدولي المعاصر، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧، ص ٤٦٤.

١٨ محسن حساني العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ص ٨٢-٨٤.

١٩ المصدر نفسه، ص ص ٧٧-٧٨.

٢٠ المصدر نفسه، ص ص ١٢٠-١٢١.

٢١ أدوارد ماكويني، قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د-٢٠) المؤرخ في ٢١/ كانون الأول/ ١٩٦٥، الموقع: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga/ga-٢١٣١/ga-٢١٣١xx__a.pdf-xx__، تاريخ الزيارة: ٢/ ١١/ ٢٠٢١.

٢٢ بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل إلى عالم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١

٢٣ مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٦٤.

٢٤ أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

٢٥ المصدر نفسه، ص ص ٣٥-٣٦.

٢٦ أحمد صدقي الدجاني، الدولة التعددية وحق تقرير المصير في عصرنا، أعمال ندوة: رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الترابية والوطنية، تحرير عبد الهادي بوطالب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، المغرب، ١٩٩٤، ص ص ٧٤ ـ ٧٥

٢٧ جين لويتر، ميشيل باستاندونوا، التدخل الدولي وسيادة الدولة ومستقبل المجتمع الدولي، ترجمة: محمد جلال عباس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد١٣٨، اليونسكو، ١٩٩٣، ص ص٨٠ـ٨١.

٢٨ محمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٣٥.

٢٩ مورتمر سيلرز، النظام العالمي الجديد: حدود السيادة، ترجمة: صادق إبراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٢٠.

٣٠ محمد علي مخادمة، واجب التدخل الإنساني، دار المتنبي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ١١٦.

٣١ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: المسلمون في الإمبراطورية الروسية، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٦٤.

٣٢ محمد ناصر العبودي، جمهورية أذربيجان، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٩٣، ص ١٤٨.

٣٣ إن قرار توحيد منطقة الحكم الذاتي مع أرمينيا في ٢٠ فبراير ١٩٨٨ نص على: « ترحيباً برغبات عمال منطقة ناغورني قرة باغ المتمتعة بالحكم الذاتي في مطالبة مجلس السوفييت الأعلى في جمهورية أذربيجان الإشتراكية السوفيتية وجمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية بإظهار شعور بالفهم العميق لتطلعات السكان الأرمن في ناغورني قرة باغ وحل مسألة نقل منطقة ناغورني قرة باغ المتمتعة بالحكم الذاتي من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية، وفي ذات الوقت للتوسط مع مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للتوصل إلى حل إيجابي بشأن مسألة نقل المنطقة من جمهورية أذربيجان الإشتراكية السوفياتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية «. ينظر:

MartinA Gilbert, History of the Twentieth Century: The Concise Edition of the Acclaimed World History. New York: Harper Collins,2001.p.91.

٣٤ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠، ص ١٥٣.

٣٥ إميل رحيموف اذربيجان ومئوية التأسيس، عرض: محمد سلامة، الموقع: https://ednews.net/ar/news/culture/٣٣٨٠٨٣-، تاريخ الزيارة ٣/ ١١/ ٢٠٢١.

٣٦ فقد أصدرت العديد من المنظمات الدولية قرارات أكدت حق أذربيجان في أراضيها، وألزمت أرمينيا بالانسحاب من دون شرط، كما هو الحال في قرار الأمم المتحدة في ١٤ آذار ٢٠٠٨، كما خرجت منظمة العمل الإسلامي في جلستها ٣٧ عام ٢٠١٠ بمجموعة من القرارات تستنكر فيه بأقوى العبارات وبكل وضوح، عدوان جمهورية أرمينيا على أراضي أذربيجان، مطالبة أرمينيا بسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة، وعلى الخطى نفسها سارت حركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري الذي استضافته مصر عام ٢٠١٢. المصدر نفسه.

٣٧ عبد اللطيف دحية، محمد مقيرش، سلطة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم و الأمن الدوليين في ظل المستجدات الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٠، ص ٧٤.

٣٨ موقع الجزيرة نت: إقليم ناغورني قره باغ. . .قنبلة موقوتة في قلب القوقاز، الموقع: https://www.aljazeera.net/news/politics، تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢١.

٣٩ المصدر نفسه.

٤٠ جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: محمد صفوت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢٢٩.

٤١ قالت أرمينيا إن أذربيجان شنّت هجوما عسكريا موسّعًا في إقليم ناغورني قره باغ المتنازَع عليه. ويتبادل الطرفان الاتهامات بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه. وأكد الطرفان أن عمليات القتال استمرت طوال الليل. وقال كل طرف إنه كبّد الآخر خسائر فادحة، واتهمت أذربيجان أرمينيا بقصف مقابر في مدينة تَرتَر يوم الخميس أثناء تشييع جنازة، مما أسفر عن سقوط أربعة قتلى في صفوف المشيعين. قناة BBC العربية،

أرمينيا واذربيجان: تجدد القتال وسط خسائر فادحة بين الطرفين، ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

42 Turkey and Azerbaijan: one nation two states in affairs, Hurriyet Dailynews, 1 December 2010, ((accessed: 18 April 2016):http://goo.gl/X5Ca8E

43 Stanford, J.Shaw: Historis of the Ottoman Empire And modern Turkey, Cambridge, 2005,p.54.

٤٤ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

٤٥ المصدر نفسه، ص ١٥٤.

٤٦ ولعل البعض يتساءل عن سبب وقوف إيران بجانب أرمينيا المسيحية على حساب أذربيجان المسلمة ذات الاغلبية الشيعية، عكس توجهات إيران حيال العراق، لبنان، اليمن؟ قطعاً إن الروابط التاريخية والوقائع السياسية تختلف بشكل كبير في تعامل إيران مع دول الجوار، فضلاً عن انعدام الروابط المذهبية مع أذربيجان ذات الانتماء القومي وليس المذهبي الذي يجعل من الشعب الأذري أكثر تعاطفاً وميولاً نحو تركيا على حساب إيران، ومن جانب جيواستراتيجي فإن إيران ترى في أرمينيا جدارا عازلا بين الشرق الإسلامي والغرب الإسلامي التي تحاول تركيا هدم هذا الجدار والانفتاح نحو جمهوريات آسيا الوسطى خاصةً الدول المسلمة منها، وهو ما يشكل خطراً على إيران العدو التاريخي لتركيا الذي يهدد كيانها، وأخيراً تبقى الخلافات السياسية والتاريخية بين أذربيجان وإيران حاضرة في رسم المشهد السياسي، إذ تقول أذربيجان إن شمال أيران الحالي ما هو إلا أراض أذربيجانية وإيران ترى أن أذربيجان هي أرض إيرانية وما هم إلا انفصاليون متمردون. ينظر: جبار عودة صراع القيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية، المكتب العربي للمعارف، مصر، ٢٠١٧، ص ص ٩٠-٩٢.

٤٧ تُعد أذربيجان من أهم مصدري الغاز الطبيعي وتعتمد على جهود أذربيجان لتقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي والإيراني، وتستورد أنقرة ٥٥٪ من طلبها على الغاز الطبيعي من روسيا و ١٦٪ من إيران. استوردت أذربيجان ١٣ ٪. بالإضافة إلى كونه ممر غاز لبحر قزوين إلى الدول الأوروبية، فإن مشاريع مد خط أنابيب الغاز الأذربيجاني تلبي أيضاً احتياجات الغاز لتركيا. ينظر: كمال قاسيموف، دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية نزاع قره باغ الجبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية، ٢٠١٦، ص ص ٢١-٢٢.

٤٨ وخلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ نظمت تركيا وأذربيجان التمرين الجوي «Eagle Tooraz٢٧ Toraz Kartali»، ثم نظمت «Toraz Shahini» (صقر طراز). أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦، ص ٥٥٨-٦٠٠.

٤٩ رستم محمود، روسيا وأرمينيا، ٥/ ١٠/ ٢٠٢٠، موقع: www.alhurra.com، تاريخ الزيارة: ٢٥/ ١١/ ٢٠٢١.

50 About Community, Armenian Embassy to the Ruyssian Federation, ((accessed: 18 April 2016): http://russia.mfa.am/en/community-overview.

٥١ أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٩٩، ص١١٩.

٥٢ وقد زادت روسيا عدد المقاتلين والجنود في القواعد الأرمينية، وخاصة قاعدة كيومري القريبة من تركيا، في ديسمبر ٢٠١٥ لزيادة النمو والتنمية منذ عام ٢٠١٠. وتشمل هذه المقاتلات MiG-٢٩ و Sukhoi SS-٢٦،

والتي يمكن نظرياً استهداف الفرق العسكرية التركية في شرق الأناضول، بالإضافة إلى انتهاك معاهدة القوات النووية متوسطة المدى للولايات المتحدة. للمزيد ينظر:

Jeffrey Mankoff, Why Russia and Turkey Fight – A History of Antagonism, Foreign Affairs, 24 February 2016 ((accessed: 18 April 2016.pp.4446-.

٥٣ سامر العاصي، روسيا من ثورة إلى ثورة، الآن ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٩، ص ٤١٤.

٥٤ Robert A. Saunders, Vlad Struko, Historical dictionary of the Russian Federation, (Scarecrow Press, 2010), p. 50.

٥٥ تقرير إخباري حول الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، الموقع: https: / /mena-monitor.org/ ، تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢١.

56 Russia to beef up military presence in former Soviet space, The Telegraph, 25 April 2016, ((accessed: 18 April 2016): http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/russia/7952433/Russia-to-beef-up-military-presence-in-former-Soviet-space.html

٥٧ النظام الأساسي لحلف شمال الأطلسي، موقع حلف شمال الأطلسي: http: / /goo.gl/yexT٦، تاريخ الزيارة: ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١.

٥٨ ترك برس، ما حقيقة التوتر بين تركيا وروسيا بشأن صواريخ «إس-٤٠٠» وأوكرانيا؟، الموقع: https: // www.turkpress.co /node/ ٤٠٤٨٤، تاريخ الزيارة: ٢٤/ ١١/ ٢٠٢١.

٥٩ وأوضح «اردوغان» خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأوكراني الرئيس السابق «بيترو بوروشينكو»، أن تركيا ستواصل دعمها لسيادة الأراضي الأوكرانية ووحدة أراضيها بما فيها القرم ووحدتها السياسية، مؤكّدا أن تركيا لم ولن تعترف بضم القرم غير الشرعي من قبل روسيا.

وأضاف أردوغان: «نشعر بالامتنان من دعم أوكرانيا لتتار القرم الذين أثبتوا ولاءهم لها. وسنواصل متابعة وضع أبناء جلدتنا عن كثب، و سنواصل إبقاء هذه المسألة على جدول أعمال المجتمع الدولي. نولي أهمية للخطوات المتخذة في الأطر الدبلوماسية والقانونية بخصوص الوضع غير الشرعي في القرم. سنواصل العمل في هذا الصدد بالتنسيق مع أوكرانيا». قناة الجزيرة مباشر، المؤتمر الصحفي للرئيس التركي أردوغان والرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو، ٩/ ١٠/ ٢٠١٧، الموقع: ، تاريخ الزيارة ٢٥/ ١١/ ٢٠٢١.

٦٠ قناة الحرة الفضائية، توتر متزايد». . العلاقات الروسية التركية إلى أين تتجه؟، الموقع: https: //www. alhurra.com /turkey/ ٢، تاريخ الزيارة: ٢٦/ ١١/ ٢٠٢١.

٦١ سعيد الحاج، ناغورني قره باغ: ساحة صراع جديدة بين روسيا وتركيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ص ٧-٨.

٦٢ الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٤ -٢٤٦.

٦٣ قناة روسيا اليوم، أبرز بنود اتفاق روسيا وأرمينيا وأذربيجان بشأن قره باغ، ١٠/ ١١/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

٦٤ وبحسب الموقع الرسمي للكرملين فإن القوات الروسية (حفظ السلام) تضم ١٩٦٠ جندياً مسلحاً و٩٠ مركبة مدرعة و٣٨٠ مركبة آلية ووحدة من المعدات الخاصة وهذا يعد مكسبا استراتيجيا مهما لروسيا لأنه يعني أن ٦٠٪ من الأراضي التي تحتلها أرمينيا سوف تذهب إلى روسيا وهو ما يعني استبدال لص صغير مقدور عليه بلص كبير وخطير يصعب التغلب عليه. الموقع الرسمي للكرملين، http://en.kremlin.ru/ ، تاريخ الزيارة ٢٦/ ١١/ ٢٠٢١.

٦٥ قناة فرانس ٢٤، أبرز بنود اتفاق وقف إطلاق النار في ناغورني قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان، ١١/ ١١/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

٦٦ زاهر البيك، اتفاق قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا.. هذا دور تركيا وهذه مكاسبها، الموقع: https://www.aljazeera.net/news، تاريخ الزيارة: ٢٧/ ١١/ ٢٠٢١.

٦٧ وإقليم ناخيتشيفان (نَخجَوان) منطقة تابعة لأذربيجان، ويتمتع بحكم ذاتي ويقع بين أرمينيا وإيران وتركيا على الهضبة الواقعة جنوب منطقة القوقاز، وتحمل عاصمته نفس الاسم، ويعد الإقليم من أكثر أجزاء الاتحاد السوفياتي (حينها) عزلة، ونادراً ما يزوره السياح. وتبلغ مساحته نحو ٥٣٦٣ كيلومترا مربعا، وهو منفصل جغرافياً عن باقي أذربيجان، لكنه تابع لها، ويبلغ تعداد سكانه ٤٥٠ ألف نسمة، ومن أشهر أبنائه «حيدر علييف» الرئيس السابق لأذربيجان، و«إلهام علييف» الرئيس الحالي، وكذلك عديد من قادة الجمهورية الحاليين. وقبل الاتفاق، كان الوصول إلى إقليم ناخيتشيفان يتطلب المرور إما عبر إيران أو من خلال أرمينيا، لكن بعد استعادته سيتيح الإقليم لأذربيجان الاتصال الجغرافي مع تركيا من خلال شريط حدودي فاصل بطول ٢٣ كيلومترا، ونافذة عرضها ٨ كيلومترات. قناة الجزيرة، تقرير إخباري: اتفاق وقف نار شامل في إقليم قره باغ، ١١/ ١١/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

٦٨ زاهر البيك، اتفاق قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، مصدر سابق.

٦٩ جدير بالذكر، أن بحلول عام ٢٠٢٦ سوف ترتفع حصة تركيا من ٧ مليارات متر مكعب حاليًا إلى ٣١ مليار متر مكعب نتيجة الاتفاقية مع أذربيجان حول مشروع «تاناب» الذي سيزود تركيا بالغاز الطبيعي الأذربيجاني ويمرره عبر أوروبا. سيعني وضع المشروع في الإنتاج والإنتاج أن اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي سينخفض، وسعره العالمي سيتراجع أكثر، وهذان التطوران يضران بشدة بأمن الطاقة في روسيا ودور أرمينيا في خطوط الكهرباء. لهذا السبب يعتقد «جوركانكومبار أوغلو»، رئيس الاتحاد الدولي لاقتصاد الطاقة، أنه بالمقارنة مع ترقية خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، فإن التحسينات المتعلقة بالمنطقة نفسها مستمرة منذ عدة سنوات. محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠٢٠، ص ص ٥٤-٥٦

٧٠ ساكو اريان، اتفاق لوقف إطلاق النار في ناغورني قره باغ برعاية روسيا، مقابلة تلفزيونية، قناة سكاي نيوز، ١٠/ ١١/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

٧١ إذ أكد الجنرال الروسي «سيرغي رونسكي» في بيان له نحو وصول ٤٠٠ جندي روسي إلى أرمينيا من أصل ١٩٦٠ جندياً يفترض أن ينتشروا بين الأرمن والاذربيجانيين في الأيام القادمة. وكالة عين الاخبارية، قرة باغ: مكاسب روسية، ١٢/ ١١/ ٢٠٢٠، الموقع: https://al-ain.com/article/karabakh-armenian-russian، تاريخ الزيارة: ٢٩/ ١١/ ٢٠٢١.

٧٢ وقال «أوزغور أونلوهيسارجيكلي» مدير صندوق مارشال الألماني، وهو مؤسسة بحثية في أنقرة، إن «الوجود الروسي في المنطقة عامل سلبي لتركيا وأذربيجان لكن الموقف الأذري أقوى بكثير الآن مما كان قبل ستة أسابيع».

وأضاف «أذربيجان حققت نجاحاً عظيماً في الميدان ويعزز وقف إطلاق النار ذلك». موقع ميدل ايست أون لاين الإخباري، بوتين يقطع الطريق على نفوذ أوسع في القوقاز، ١١/ ١١/ ٢٠٢٠، الموقع: https: / /middle-east-online.com/ ، تاريخ الزيارة: ٢٩/ ١١/ ٢٠٢١.

٧٣ سعيد الحاج، ناغورني قره باغ: ساحة صراع جديدة بين روسيا وتركيا، مصدر سابق، ص ٨.

٧٤ قناة العربية، محاولة اغتيال رئيس وزراء أرمينيا، ١٥/ ١١/ ٢٠٢٠، إنصات شخصي.

75 Military power comparison results for Azerbaijan vs. Armenia, Global Fire Power, Last Updated 21 January 2020, http://goo.gl/IpVP9x.

76 haffer, Fightnig in the Caucasus: ?mplicaitons for the Wider Region, The Washington ?nstitute, 7 April 2016, ((accessed: 18 April 2016) http://goo.gl/WtWwRj

المشروطية المتبادلة للمؤسسات المالية الدولية: العراق بعد عام (2003) أنموذجًا

د. صلاح نوري عبد الحسن

المستخلص

شكّلت المؤسسات المالية الدولية وما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية لدول عالم الجنوب مركز استقطاب مهم ، إذ نلاحظ استمرارية تصعيد الاهتمام والتأثير في تلك الملفات من قبل القوى العظمى ، وعلى هذا الأساس اقتضت الضرورة دراسة الموضوع بشكل علمي ممنهج ليتسنى لنا معرفة طبيعة المشروطية المتقاطعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والمنح والقروض ، فقد عمدت تلك المؤسسات ومن خلال صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبارهما مؤسسة نقدية في بادئ الأمر إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية ، إذ أخذ صندوق النقد الدولي ينادي بضرورة الالتزام بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتي ترتكز على معالجة السياسات المالية والنقدية ، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الحزم الاقتصادية التي يشترطها صندوق النقد الدولي على الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والقروض لإنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي ، وذلك في إطار ما أطلق علية بقاعدة المشروطية ؛ أما البنك الدولي فقد كانت سياساته تتركز على المساعدة لإعمار وتنمية الدول الأعضاء عن طريق استثمار رؤوس الأموال في الاستثمارات الإنتاجية ، والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وركز البنك الدولي في بادئ الأمر على التمويل المشروعي «Project Finance» ؛ إلا أن التحول اللافت في سياسات البنك الدولي ظهر في ثمانينيات القرن العشرين مع اندلاع أزمة المديونية لدول عالم الجنوب ، إذ أخذ البنك الدولي بتبني برامج التكييف الهيكلي ، والتي تُعد استكمالاً لبرامج التثبيت الاقتصادي التي يركز عليها صندوق النقد الدولي ، وبالتالي أصبح هناك تعاون فعال بين صندوق النقد والبنك الدوليين ، فعند لجوء أي دولة

ما إلى صندوق الدولي من أجل الحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض أو المنح الائتمانية فإن إدارة صندوق النقد تشترط أن توافق تلك الدولة على شروط وإجراءات البنك الدولي حتى يمكن لصندوق النقد الدولي أن يمنح تلك القروض والتسهيلات الائتمانية، ونفس الأمر ينسحب على البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: المشروطية، المؤسسات، المالية، الإصلاحات، الاقتصادية.

The Mutual Conditionality of International Financial Institutions: Iraq's Model After 2003

Abstract:

The international financial institutions and their loans and credit facilities to the countries of the South have formed an important center of polarization, while noting the continued escalation of interest and influence in these files by the great powers, and on this basis it was necessary to study the subject scientifically systematically so that we can know the nature of the cross conditionality imposed by international financial institutions on the countries receiving credit facilities, grants and loans, These institutions, through the IMF and the World Bank as a monetary institution, initially adopted a series of economic measures, as the IMF began to advocate the need to adhere to the implementation of economic stabilization policies based on the treatment of fiscal and monetary policies, by carrying out a set of economic packages required by the International Monetary Fund (IMF) to recipient countries of credit facilities and loans to complete the process of economic reform. In the context of what has been called a conditionality rule, the World Bank's policies have been focused on helping to rebuild and develop member states by investing capital in productive investments, encouraging foreign investment, and the World Bank initially focused on project finance, but the remarkable shift in World Bank policies emerged in the 1980s with the outbreak of

the debt crisis for the countries of the South. If the World Bank adopts structural adjustment programs, which are a continuation of the IMF›s economic stabilization programs, and therefore there is effective cooperation between the IMF and the World Bank, when any country resorts to the International Fund for credit facilities, loans or credit grants, the IMF administration requires that the imf agree to the terms and procedures of the World Bank so that the IMF can grant those loans and credit facilities. The same applies to the World Bank.

Keywords: Conditionality, Institutions, Finance, Reforms, Economic

المقدمة

في ضوء ما تشكله المؤسسات المالية الدولية من أهمية بالغة في سياق العمل على تقديم القروض ، والمنح ، والتسهيلات الائتمانية للدول عالم الجنوب التي تعاني من اختلالات في موازين المدفوعات ، فضلًا عن تفاقم مشكلة المديونية لتلك الدول برزت على الساحة السياسية الدولية وبشكل لافت مصطلح المشروطية المتبادلة ، إذ أخذت عملية الترابط والتلازم تتضح وبشكل لا لبسَ فيه بين المشكلات التنموية والاقتصادية . والقضايا السياسية مثل قضايا حقوقً الإنسان والانتقال الديمقراطي ، فأخذت عمليات الإقراض للمؤسسات المالية الدولية بعدًا واسعًا في المجالات المختلفة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ، فالتحولات التي طرأت على النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وانحسار الأفكار الاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن العشرين ، وتراجع دور الصراع الإيديولوجي الذي كان بين الشرق والغرب كل ذلك ألقى بظلاله على دور المؤسسات المالية الدولية في عمليات الإقراض والتسهيلات الائتمانية من حيث انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على جميع المنظمات والمؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليان ، وقبل أن نتناول موضوع البحث لا بُدَّ من بيان النقاط الآتية : -

أولًا . أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يتطرق إلى موضوعات مهمة مثلت الأسس والأبعاد للسياسات القوى المتحكمة بالمؤسسات المالية الدولية فهي تشكل جوهر أي تفاعلات أو علاقات ليست على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى الإنساني بشكل عام بما تحمله من آليات وأبعاد خاصة بعد اتساع تطبيق برامج المؤسسات المالية الدولية ذات الصبغة الانكماشية .

ثانيًا . إشكاليّة البحث

تتمحور إشكاليّة البحث حول ارتباط مفهوم المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية بصورة خاصة في عملية تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الإصلاحات السياسية وفقًا لشروط معينة تفرض على الدول المستهدفة ، و وفقًا لذلك يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

١ . ماهية البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية؟ .

٢ . ما المقصود بالمشروطية المتبادلة للمؤسسات المالية الدولية؟ .

٣ . ما هي مقاربة المؤسسات المالية الدولية لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي؟ .

٤ . ماهية طبيعة علاقة العراق بالمؤسسات المالية الدولية بعد عام (٢٠٠٣)؟ .

ثالثًا . فرضية البحث

بُني البحث على فرضية قوامها أن المؤسسات المالية الدولية ، ومن خلال المشروطية التي تضعها لإقراض دول عالم الجنوب فإنها تتدخل في عملية صنع السياسة العامة للدول المقترضة، وذلك من خلال وضع برامج وسياسات تحمل طابعا انكماشيا .

رابعًا . مناهج البحث

طبيعة البحث استلزمت توظيف أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، إذ جرى الاستعانة بمنهج التحليل النظمي، وكذلك الاستعانة بمنهج التحليل الوصفي .

خامسًا . هيكلية البحث

انطلاقًا من إشكاليّة البحث وفرضيته اقتضى موضوع البحث تقسيمه إلى مبحثين مسبوقين بمقدمة وتليهما خاتمة كالآتي: -

المبحث الأول : ماهية المشروطية المتبادلة وأبعادها .

المبحث الثاني : البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية .

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

المبحث الأول

ماهية المشروطية المتبادلة وأبعادها

تقديم المؤسسات المالية الدولية مساعدتها لدول عالم الجنوب عبر منح التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الخاصة بالإصلاح الهيكلي إلا أن جميع تلك التسهيلات تخضع لشروط معينة وفقًا لمقاربة تلك المؤسسات لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وعلى الرغم من اختلاف شروط البنك الدولي عن شروط صندوق النقد الدولي إلا أن الدولة المتلقية للمنح والمساعدات لا تستطيع الحصول على تلك المنح والمساعدات من دون تحقيق شروط صندوق النقد والبنك الدوليين مجتمعين ومن حق أي طرف من تلك الأطراف وضع فيتو على منح دولة ما للمنح والتسهيلات الائتمانية كونها لم تفِ بشروط إحدى المؤسسات المعنية، ومن أجل معرفة ماهية المشروطية المتبادلة وأهم أبعادها كان لازمًا علينا دراسة مقاربة المؤسسات المالية الدولية لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي في دول عالم الجنوب .

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية ومقاربتها لعملية الإصلاح الاقتصادي

كانت الأوضاع الاقتصادية في دول عالم الجنوب خلال الربع الأخير من القرن العشرين تتصف بسمة عدم الاستقرار، إذ تعرضت هذه الدول خلال تلك المدة إلى سلسلة من الصدمات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي ، وكانت الميزة الأهم لتلك الاقتصادات هي الاختلالات الاقتصادية فالبطالة، والتضخم ، وتقلب أسعار

الصرف للعملات الوطنية والمديونية الخارجية كانت من أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الاختلالات والصدمات، وسرعان ما اتضح لدول عالم الجنوب أن عجلة النمو الاقتصادي التي تسارعت خطاها في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين قد أصبحت أكثر بطئًا، وتراجعت بالفعل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأصبح جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي يذهب للخارج سدادًا لقروض، فهي لم تضف شيئًا للتنمية ومسيرتها بقدر ما كانت قيدًا على التنمية بفعل عوامل عدة، لعل من أبرزها تنامي الاتجاه الاستهلاكي للدول والأفراد فضلًا عن انخفاض الطاقة الاستيعابية للاستثمار وتنامي ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري((١)).

فمعظم دول عالم الجنوب كانت قد عانت في أوائل ثمانينيات القرن العشرين من ثلاثة أشكال من الصدمات وهي: انخفاض أسعار التصدير الأساسية، ازدياد أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وازدياد تكلفة الاقتراض وتفاقم ندرة العملات الأجنبية في الاقتصاديات المحلية، إذ إن بعض دول عالم الجنوب كانت تعاني فعلًا من ارتفاع التضخم ومعدلاته لمستويات قياسية نتيجة التمويل التضخمي للعجز العام، وبالتالي دخلت معظم تلك الدول بدين خارجي كبير نتيجة لاقتراضها الخارجي الكبير في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وأصبحت في حاجة للوصول إلى توازن جديد قابل للاستمرار لأُصولها الخارجية يسمح لها باستعادة جدارتها الائتمانية.

وانطلاقًا من هذه الأسباب فإن دول عالم الجنوب وجدت نفسها في مواجهة أزمات اقتصادية عدة يحتاج حلها إلى المزيد من الاقتراض الخارجي، وبالتالي لم يكن أمام تلك الدول من حلول سوى الرجوع إلى المؤسسات المالية الدولية كملجأ أخير للحصول على الأموال اللازمة لإعادة التوازن والاستقرار إلى اقتصادياتها المختلة والعمل على وضعها في مسار النمو الاقتصادي المستديم((٢))، وبالتالي فإن هذا اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية قد دفع دول عالم الجنوب إلى تبني سياستها والمتمثلة بالتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وقد ربطت المؤسسات المالية الدولية قبولها بإعطاء القروض والتسهيلات المالية أو إعادة جدولة الديون بتنفيذ إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيلكي، والتي هي جوهر المشروطية الاقتصادية ((٣)).

فعملية الموافقة على التمويل المطلوب أصبحت تتوقف على تنفيذ شروط معينة تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة، وقامت المؤسسات المالية

الدولية وبالتحديد من خلال صندوق النقد الدولي باتباع أسلوب لتضليل الرأي العام العالمي حيث جرى إلزام حكومات الدول المقترضة بإصدار خطاب النوايا(Letter of Intent) تعرب فيه عن التزامها بتحقيق أهداف محددة بما يتعلق بسلامة المركز الخارجي ، والاستقرار المالي والنقدي ، والنمو القابل للاستمرار ، وسعيها للتحكم في مشاكل ميزان المدفوعات ، ومن خلال هذا الإجراء فإن المؤسسات المالية الدولية قد أعطت انطباعا بأن الدول المتعثرة هي الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات الواردة في خطاب النوايا مموهًا بأن الطرف المقترض هو نفسه الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات((٤)).

وقد تطورت تلك المشروطية الاقتصادية لاحقًا حيث اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع ما سُمي بـ(المشروطية المتبادلة)، والتي أصبحت تمثل شرطًا إضافيًا تُفرض على المقترض سواء أكان من صندوق النقد الدولي أم البنك الدولي، وجوهر هذه المشروطية المتبادلة تتمثل في أن يكون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حق النقض الفيتو على منح القروض من إحدى المنظمتين لأي مقترض، وامتناع أي من المؤسستين من التعامل مع أي مقترض إلا بعد استحصال موافقة المؤسسة الأخرى حتى إذا كانت العلاقة الإقراضية قائمة فعلًا مع إحداهما ، أي يكون من حق الآخر طلب إيقاف القروض الممنوحة للبلد المقترض، وكذلك اشترطت المؤسستان أن يبدأ التنفيذ لمجمل الشروط المرافقة للقروض قبل وضع القرض موضع التنفيذ وذلك من خلال توقيع خطاب النوايا((٥))، فالمؤسسات المالية الدولية عند لجوء الدول المتعثرة إليها بهدف الحصول على القروض اللازمة لتجاوز أزماتها الاقتصادية والمالية فإنها تواجهه بحزم من المقترحات ، والتي عُدت شروطًا واجبة التطبيق إذا كانت الدول راغبة في الحصول على التسهيلات والقروض ، ومن جملة هذه الشروط إصلاح أوضاع الدولة الداخلية من خلال اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية، ومعارضتها لأي نوع من أنواع التدخل الحكومي، ومن وجهة نظر تلك المؤسستين أن رأس المال الخاص أي عملية الخصخصة للقطاع الخاص هي القائد لعملية التطور لأنه وبحسب رؤية المؤسستين أن سبب الأزمات المالية والاقتصادية في دول عالم الجنوب هو التدخل الموسع للدولة في القطاع العام، وفي تزايد دور الدولة الاقتصادي المباشر في طريقة علاج عجز الموازنات، ونمو العجز بوتائر متزايدة في ميزان المدفوعات ، وتزايد حجم البطالة، وضعف الإنتاجية والنمو الاقتصادي((٦)).

إن هـدف المؤسسـات الماليـة الدوليـة ، وبالتحديـد صنـدوق النقـد الدولـي مـن جعـل معالجـة التضخـم مـن ضمـن مهـام حكومـات الـدول المقترضـة كجـزء مـن مجموعـة الشـروط المرافقـة لقروضـه لتحققـه مـن أن التضخـم سـيؤدي إلـى تخفيـض القيمـة الحقيقيـة لعوائـد الميزانيـة التـي تتخـذ مـن الدخـول الثابتـة، وأسـعار المحروقـات، وعوائـد المنتجيـن المصـدر الأهـم للتمويـل فـي معظـم دول عالـم الجنـوب باسـتثناء الـدول النفطيـة، وبمـا أن القـروض المحليـة عـن طريـق سـندات الخزينـة أو الإصـدار النقـدي الجديـد غيـر ممكنـة فـي ظـل شـروط مديونيتهـا للصنـدوق النقـد الدولـي، ممـا جعـل تلـك الحكومـات عاجـزة عـن الإيفـاء بالتزاماتهـا فـي مجـال الاسـتمرار بالإنفـاق المحلـي وتسـديد خدمـات قروضهـا مـن الصنـدوق فـي آجالهـا المحـدودة وبالتالـي دفـع بهـا إلـى طلـب إعـادة جدولـة ديونهـا مـع طلـب المزيـد مـن القـروض الإضافيـة ليـس مـن المؤسسـات الماليـة الدوليـة بـل مـن مؤسسـات أخـرى مثـل نـادي باريـس والـذي تتطلـب قروضـه تزكيـة خاصـة مـن صنـدوق النقـد الدولـي للبلـد المقتـرض((٧)).

لقـد واجهـت دول عالـم الجنـوب خيـارات صعبـة أمـام اقتصاديتهـا المتعثـرة ، وكان مـن أشـد هـذه الخيـارات خلافيـة الخيـار الـذي يركـز علـى سـرعة إجـراء الإصـلاح الاقتصـادي، إذ إن صنـدوق النقـد الدولـي كان يؤكـد علـى ضـرورة التحـول إلـى القطـاع الخـاص بصـورة سـريعة مـن منطـق أن الأسـواق سـوف تنشـط بسـرعة لتلبيـة جميـع الاحتياجـات ، فـي حيـن أكـدَّ بعـض خبـراء البنـك الدولـي أن عمليـة التحـول إلـى اقتصـاد السـوق يمكـن إدارتهـا بطريقـة أفضـل مـن خـلال السـير بسـرعة معقولـة وبشـكل منتظـم ومتعاقـب ، فالإصلاحـات إذا حدثـت بشـكل سـريع قـد تـؤدي إلـى إخفاقـات اقتصاديـة، وتتفاقـم الأزمـات الماليـة والاقتصاديـة بسـبب الفسـاد المالـي والإداري والسياسـي، وقـد سـمي النـوع الأول بــ (عـلاج بالصدمـة) فـي حيـن سـمي الآخـر بــ (العـلاج تدريجيًـا))((٨)).

فالواقـع لقـد انطلقـت وجهـة النظـر مـن اختـلاف واضـح فـي الفلسـفة والسـبل والأهـداف ، ففـي الوقـت الـذي طرحـت المؤسسـات الماليـة الدوليـة شـروطًا ظاهرهـا اقتصـادي بحـت ؛ إلا أن جزئياتهـا تتضـح أنهـا ذات طابـع إيديولوجـي يدعـو للنظـام الرأسـمالي، والمتمثلـة في شـروط ومسـتلزمات دخـول دول عالـم الجنـوب إلـى اقتصـاد السـوق الحـر، فـي حيـن كانـت وجهـة نظـر دول عالـم الجنـوب تسـعى إلـى تثبيـت قواعـد عامـة للتنميـة المسـتقلة، معتمـدة علـى الإمكانـات الذاتيـة وبمـا يعـزز موقـع هـذه الـدول فـي النظـام الدولـي الجديـد.

المطلب الثاني : المؤسسات المالية الدولية ومقاربتها لعملية الإصلاح السياسي

إن آليات النظام الدولي الجديد وطروحاته التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة وبما تتضمنه تلك الطروحات من آليات تتركز في محاور ثلاثة رئيسية هي : الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، واقتصاد السوق ، والعمل على دفع المجتمعات المتأخرة إلى الانخراط في عملية التحولات الديمقراطية وبما فيها عملية الإصلاح السياسي((٩)) .

إلا أن دول عالم الجنوب لا تستطيع الحصول على شهادة حسن السير والسلوك وتطبيق الإصلاحات إلا في حالة تطبيق سياسات المؤسسات المالية الدولية ، إذ طرحت فكرة المشروطية السياسية في بداية تسعينيات القرن العشرين ، وتمثل هذه الفكرة الجيل الثاني من المشروطية ، إذ أعقبت الجيل الأول والمتمثل بالمشروطية الاقتصادية ، ووفقًا للمشروطية السياسية قامت المؤسسات المالية الدولية بممارسة الضغوط السياسية على دول عالم الجنوب لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد مشروعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب ، فالمشروطية السياسية بما تحمله من تطبيق آني وسريع للسياسات الاقتصادية الكلية والانكماشية وتطبيق السياسات الإصلاحية ، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستثمارات الحكومية فضلاً عن التحول الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات ، فإنها غير معنية بنتائج هذا الامتزاج في تحسين الظروف الاقتصادية الموضوعية للاستمرار في التطور الاقتصادي والتكيف مع المشكلات المرتبطة بذلك ، وعلى هذا الأساس عملت الدول الغربية على التأثير في مزايا الاقتصاد السياسي لدول عالم الجنوب من خلال ممارسة النفوذ السياسي الخارجي وتوظيف القروض والمساعدات التي تقدمها من خلال المؤسسات المالية الدولية((١٠)) .

واقترنت المشروطية السياسية بالمشروطية الاقتصادية وأُطلق عليها تسمية (التكييف الهيكلي السياسي) ، فأصبحت المساعدات والمعونات مرتبطة بمبادئ الحكم الرشيد ، فالمؤسسات المالية الدولية ومن خلال ما تطرحه وما تمارسه من سياسات وما تمثله من أداة لتطبيق سياسات الدول المهيمنة على مركز القرار في تلك المؤسسات تمارس تأثيرًا على سياسات دول الجنوب ؛ وذلك من خلال دفعها نحو التحول الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي ، فكانت عملية التحول في مفهوم السيادة من أبرز الإجراءات التي أثّرت على دول عالم الجنوب ، حيث بدأ مفهوم الدولة القومية بالانحسار في دول عالم الجنوب ، مع بروز تأثير المؤسسات المالية الدولية ، فقلّت قدرة الدولة على السيطرة على الاقتصاد

والمجتمع تحقيقًا لمصالح تلك المؤسسات ، وازداد هذا الاتجاه بشكل مضطرد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، فنزعة التشتت الاجتماعي أفقدت الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي وتشتت سلطانها الداخلي فضلاً عن ذلك فإن نزعة التمركز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة المؤسسات أفقدت الدولة وظيفة الرفاه الاقتصادي التي كانت أولى مهام الدولة القومية((١١)).

و قد أخذت عملية التلازم والترابط بين مشاكل التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان بعدًا واسعًا في قرارات مؤسسات «بريتون وودز»، فعملية إصدار القرارات الإقراضية وفقًا لمقتضيات النهوض بالعملية التنموية والديمقراطية، وحقوق الإنسان باتت على نحو تشابكي، فالقوى المتحكمة في إدارة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي سعت باتجاه عملية توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجوانب الاقتصادية لتحقيق مصالحها الحيوية على حساب الطرف الآخر((١٢)).

فالقواعد التنظيمية والتنفيذية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحكمها مجالس تنفيذية تتألف من ممثلي حكومات الدول الأعضاء، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتمتع بتمثيل متساو، إذ يلحظ على تشكيل مجلس الإدارة للمؤسسات المالية الدولية أنها تعبّر عن واقع تركيبة يغلب عليها الطابع السياسي من حيث أعضاؤه، والمقصود بذلك المديرون التنفيذيون فهم من غير العاملين بصفتهم الشخصية ، بل بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم، وهذا الشيء بطبيعة الحال له محاذيره السياسية، والتي من شأنها أن تعرقل عمل تلك المؤسسات، فمن غير الراجح أن يخالف المديرون التنفيذيون بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم تعليمات الدول التي يمثلونها ؛ وإلا فإنهم سوف يسحبون من تلك المؤسسات أو أنه لن يعاد انتخابهم، وبالتالي فإن اعتبارات الكفاءة والخبرة المفترضة في عمل المؤسسات المالية الدولية لن يصبح لها وجود أمام ما قد يتيحه تحول مجلس الإدارة إلى مجلس حكومي من إمكانية الانحراف عن الأهداف المرسومة في قوانينه وحمل المديرين التنفيذيين على التفاعل مع الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان من وحي الإيديولوجيات والقناعات السياسية لحكوماتهم((١٣)).

وبالتالي فإن غلبة الطابع الحكومي على مجلس المديرين التنفيذيين في المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يضعف من شروط الولاء الدولي لتلك المؤسسات الدولية، ومن هذا الاتجاه فإن مؤسسات «بريتون وودز» تقوم بالعمل على تحقيق مصالح الدول

الرأسمالية التي تسيطر على الهيكل التنظيمي لتلك المؤسسات وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب القوة التصويتية التي تتمتع بها ، فهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بامتلاك حق النقض الفيتو ، فلا يمكن تمرير أي قرار دون موافقتها ، فضلًا عن ذلك فإن وجود مقر صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن قد سهلَ من عملية التقارب بين سياسات تلك المؤسسات ومتطلبات تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك والشركات الأمريكية، إذ أتاح هذا التقارب للولايات المتحدة الأمريكية فرصة العمل على تحقيق مصالحها حيث إن المدير التنفيذي وسلطة التصويت في داخل مجلس الإدارة تكون محكومة ومقيدة بتعليمات وزير الخزانة الأمريكية ، والذي يجتمع بالمدير التنفيذي لتلك المؤسسات بصورة شبه دورية فيجري من خلال تلك اللقاءات الدورية إعطاء المشورة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي بشأن الأمور السياسية المرتبطة بعمل صندوق النقد والبنك الدوليين((١٤))، وتبعًا لذلك حاول «ستروم ثاكر Strom Thacker»، ومن خلال تحليل إحصائي وضع مقاربة للقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي ، والمعاملة الخاصة من جانب تلك المؤسسة لدول معينة دون دولة أخرى ، وتوصل «Thacker» إلى أن تلك المعاملة الخاصة تعود إلى عوامل سياسية أكثر مما هي عوامل اقتصادية، ولقياس ذلك وضع «Thacker « نموذجًا ماكرو-اقتصاديًا لاختبار فرضيتين حول التأثير السياسي بما يتعلق بالقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدول عالم الجنوب للمدة من عام (١٩٨٥) إلى عام (١٩٩٤)، ووفقًا لافتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، فالفرضية الأولى ترى أن صندوق النقد الدولي يقدم القروض لأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لمبدأ القرب السياسي (Political Proximity)؛ أما الفرضية الثانية فترى أن استخدام قروض صندوق النقد الدولي تتم وفقًا لمكافأة المبادرات الودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحجبها عند معاقبة السلوك غير الودي أو العدائي أي فرضية الاصطفاف السياسي (The Political Movement Hypothesis)، وقام «Thacker» باختبار هذه العوامل بطريقة الاقتصاد القياسي مستندًا إلى أنماط التصويت (Voting Patterns)) خلال عملية تصويت مؤثرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمقياس للانحياز السياسي((١٥)).

وقد جاءت النتائج لتؤكد تقدم فرضية الاصطفاف السياسي حيث إن الانحياز إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يحسّن من فرص أي دولة ما في الحصول على القروض والتسهيلات المالية بغض النظر عن موقعه أكثر من فرضية القرب السياسي

على الأقل حتى نهاية الحرب الباردة، ومنذ نهاية الحرب الباردة وبحسب «Thacker» فإن الفرضيتين معًا أثبتت صحتهما حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور الانحياز بفعالية أكبر من أي وقت مضى وعمدت إلى مكافأة الذين يقون عن مقربة منها حتى وإن لم يقتربوا منها كثيرًا((١٦)).

مما تقدم يتبين لنا أن هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية مما قد يتسبب بنوع من الحرج السياسي لتلك المؤسسات انطلاقًا من كونها تقع بين مطرقة رضا وقبول الطرف الأقوى ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها وسندان الحفاظ على مصداقيتها واستقلاليتها كونها مؤسسات تقنية بحتة ذات اختصاص مالي ، وبالتالي و لكي تكون فعالة يجب أن ينظر إليها من طرف الدول الأعضاء على أنها مؤسسات تتمتع بالمشروعية وتسعى إلى تحقيق أهداف دولية محددة بالأُطر المالية والاقتصادية بطريقة قانونية، وهذا الشيء يحتاج اعترافا لها من قبل أعضائها بالمصداقية والخبرة في مجال السياسة الاقتصادية، ولكي تتمتع بالشرعية فهي بحاجة إلى درجة من الاستقلال السياسي عن أي تدخل أمريكي أو أي قوة أخرى مثل الاتحاد الأوربي.

المبحث الثاني

البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية

سوف نتناول في هذا المبحث الإجراءات الواجبة من الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والمنح والقروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وتلك الإجراءات تتركز في الجانب الاقتصادي والسياسي وبالتالي تعد مكملة للمشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الاول: الإجراءات في الجانب الاقتصادي

تبنت المؤسسات المالية الدولية الأفكار الاقتصادية النيوليبرالية في مواجهة مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في دول عالم الجنوب لا سيَّما الأقل نموًا منها ، وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسسات المالية الدولية في إطار المهمات الوظيفية لكل منها حيث اهتم صندوق النقد الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته ، في حين

اختص البنك الدولي بآراء التكيف الهيكلي وإجراءاته، وسوف نتناول تلك الإجراءات بشكل مختصر.

أولًا : التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization): عُدّت برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي ، وترتكز في متضمانتها النظرية على الأفكار (النيو كلاسيكية) لميزان المدفوعات وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها، والإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات، وهي مسائل ترتبط بإجراءات على المدى القصير((١٧)).

واعتمد صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير عملية الاختلال لميزان المدفوعات من خلال معرفة العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء عملية التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، من منطلق أن حجم السيولة المحلية هو ذات دلالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي، وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال((١٨)).

أي بمعنى أن عملية زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي سوف يترتب عليه ارتفاع في الطلب الكلي وهذا الأمر سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الموازنة العامة)، والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب والناتج من الإفراط بقدر أو آخر في الاستهلاك والاستثمار الكلي، فعملية التثبيت الاقتصادية ترتبط بمفاهيم المدى القصير ، وبالتالي فإن تأثيراتها الانكماشية تُعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي، وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية، وتؤدي المحصلة الإيجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار عملية تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الإسمية فضلًا عن زيادة الضرائب غير المباشرة((١٩))، فالإجراءات الواجب تنفيذها من قبل الدول المقترضة في الجانب الاقتصادي تتمثل في ثلاثة محاور أساسية وهي السياسات المالية – وتستعمل لتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الحكومية ، السياسات النقدية – وتستهدف هذه السياسات التأثير على عرض النقود والطلب الكلي وتشمل تقييد الائتمان من الجهاز المصرفي بصفة عامة ، واستخدام السقوف الائتمانية بالنسبة للحكومة والقطاع العام، وسياسات

جانب العرض(Supply-Side Policy) – تهدف هذه العملية إلى تدعيم النمو من خلال رفع كفاءة استخدام وتخصيص الموارد، وتشمل عددا من السياسات التي تؤدي إلى هيكلة الاقتصاد

ثانيًا : التكييف الهيلكي (Structural Adjustment): يعبر التكييف الهيكلي عن السياسات التي تعمد إلى تغيير هيكل الحوافز والمؤسسات، وضمن نطاق واسع من الإصلاحات الاقتصادية التي تطور اقتصاد البلد المعني، والعمل على إجراء إصلاحات مالية، وذلك التوجيه يجري بالتنسيق مع البنك الدولي((٢٠))، ويستند البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية (النيو كلاسيكية)، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق، وتقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من المتغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة، والطويلة وتهتم برامج التكييف الهيلكي بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استعمال الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تمتاز بارتفاع معدل العائد في الاقتصادات النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة((٢١)).

وتركز اهتمام برامج البنك الدولي في اقتصادات دول عالم الجنوب باتجاه معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الاقتصادات غير التنافسية، وترتبط استجابة هذه الاقتصادات للتغيرات الهيكلية بصفة أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغير الهيكلي، وهذه الاستجابة تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي ، وفاعلية السوق في توزيع الموارد فكلما تقدمت مراحل التطور والنمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، وأدى ذلك إلى تزايد الاستجابة للبيئة الاقتصادية لحوافز التغيير في هيكل الإنتاج ، ولا يعتمد عملية البطء أو السرعة في التغيرات الهيكلية في هذه الدول التي تسعى إلى الإصلاح الاقتصادي على المتضمنات المحلية فحسب ؛ بل تعتمد أيضًا على مقابلها الخارجي في مقدمة المحددات التي تقيد الوصول إلى التغيرات الهيكلية التي تعيد الاقتصادات المذكورة إلى الأوضاع التوازنية وفي مقدمتها القيود الخارجية، ارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح المعدل التجاري في غير صالح اقتصادات دول عالم الجنوب خلال مرحلة التحول

إلى اقتصاد السوق وهي مدة تتراوح وبحسب خبراء البنك الدولي بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات أو أكثر على أقل تقدير((٢٢)).

وتعتمد برامج التكييف الهيكلي على العديد من المتضمنات الاقتصادية فعلى الدولة المقترضة أن تعمل على تحقيق تلك المتضمنات وفي مقدمتها تحرير الأسعار، إذ يسود التباين والاختلاف بين الاقتصادات المتحكمة، وتلك التي تعتمد آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي بشأن نمط تحرير الأسعار الجزئية (Micro Price) ففي حين تتحدد أسعار الموارد والسلع النهائية والعلاقات النسبية لهذه الأسعار من خلال تدخل الدولة في الاقتصادات المتحكمة فإن هذه النمط من الأسعار وعلاقاتها تحدده قوى السوق في الاقتصادات المتنافسة((٢٣))، وتستهدف برامج التكييف الهيكلي أيضًا التحول من ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالتالي يفترض أن تعمل الوحدات الاقتصادية طبقًا لاقتصاديات السوق الحر، وبعيدًا عن الإجراءات التحكمية التي تكون برعاية الدولة، ويعني ذلك في مضمونه ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية إلى القطاع الخاص وضرورة أن يتبع ذلك تغير في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع لعوائد عناصر الإنتاج وتؤدي محصلة هذه المتغيرات إلى صياغة فلسفة اقتصادية جديدة للدولة، كما أن من ضمن الإجراءات الواجبة على الدول المقترضة من البنك الدولي والحاصلة على التسهيلات الائتمانية أن تقوم بتحرير التجارة مستهدفة إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية((٢٤)).

المطلب الثاني: الإجراءات في الجانب السياسي والإداري

مع بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت المؤسسات المالية الدولية بممارسة الضغوط السياسية على دول عالم الجنوب لإقامة نظام ديمقراطي تعددي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها في تحقيق هذا الهدف هو التهديد بإيقاف القروض والتسهيلات الائتمانية بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي وهو ما عرف فيما بعد بالمشروطية السياسية((٢٥))، وقد ارتبطت سياسات المشروطية خلال تلك المرحلة بعدد من الاعتبارات الأساسية ومنها: التحولات والتغيرات السياسية

التي شهدها العالم خلال تلك المدة في أوربا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية، أيضًا فإن الفشل في تطبيق المشروطية الاقتصادية أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى إرجاع إخفاق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي إلى عوامل سياسية في الدول المستقبلة للمعونات، فضلاً عن ذلك فإن المؤسسات المالية الدولية أرادت تبرير استمرار مساعدتها لدول عالم الجنوب أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة فلم تجد سوى مبررات دفع المبادئ الديمقراطية، فالمشروطية السياسية كانت أقرب لأداة إيديولوجية تفرضها الرأسمالية الليبرالية محلاً للاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساسًا من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية((٢٦))، وعلى هذا الأساس سعت الدول المانحة للمساعدات إلى فرض شروطها السياسية على دول عالم الجنوب أما عن طريق استغلال المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى بحكم مشاركتها الأكبر في التمويل، أو من خلال فرض هذه الشروط مباشرة في إطار سياسات هذه الدول الخارجية لمنح المساعدات((٢٧))، ومن ثم أصبحت المساعدات والقروض والتسهيلات الائتمانية مشروطة بالوصول إلى الحكم الرشيد ، ففي عام (١٩٨٩) قدم البنك الدولي تقريرًا عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان (أفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدامة) ، إذ تم وصف الأزمة في المنطقة كونها أزمة حكم حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية((٢٨)).

وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين تم التركيز على فعالية المساعدات مما أدى للمطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي والذي كان بمثابة العودة إلى دور الدولة، كما اقترحت المؤسسات المالية الدولية على الدول المقترضة تدابير خاصة من خلال إنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطارا يمكن التنبؤ به وشفاف لتصريف الشؤون العامة ويقدم المسؤولين للمحاسبة، وقد وصف البنك الدولي آنذاك الحكم الرشيد بأنه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة ، وعلى أثر ذلك شاع استعمال مفهوم الحكم الرشيد في تسعينيات القرن الماضي ((٢٩))، وتبعًا لذلك عمد البنك الدولي إلى وضع تعريف للحكم الرشيد حيث عرفه بأنه (ممارسة السلطة باسم الشعب بأساليب تحترم استقامة وحقوق وحاجات جميع المقيمين ضمن حدود الدولة ويرتكز على قيمتين جوهريتين هما التضمينية والمساءلة)((٣٠)).

وقد وضع باحثو البنك الدولي ثلاثة محاور أساسية للحكم الرشيد وكل محور يتضمن مؤشرين اثنين، وتتضمن هذه المحاور مجموعة من المؤشرات الرئيسية، لعل من أبرزها مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة الأطر التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

وفيما يتعلق بالجانب الإداري فقد كان الاهتمام بإصلاح الإدارة العامة في بادئ الأمر ضعيفا، واتجه التركيز إلى إصلاح القطاع الاقتصادي على نحو خاص؛ إلا أنه مع مرور الوقت ومع فشل السياسات الاقتصادية، أدركت المؤسسات المالية الدولية أن عملية التنمية لا يمكن أن تحدث في بلد ما من دون وجود نظام إدارة جيد وفعال، وأصبحت حزمة برامج الحكم الرشيد وسياساته بمثابة نقطة ارتكاز الجهات المانحة وتدخلاتها التمويلية في دول عالم الجنوب((٣١))، وانطلاقًا من هذه المبادئ وغيرها التي وضعتها مؤسسات «بريتون وودز» فإن عدم تنفيذ أي دولة للشروط السياسية التي تضعها تلك المؤسسات سوف يعرضها لوقف الإمدادت والمساعدات المالية بحجة أنها تفتقد المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع عملية النمو الاقتصادي ويُمكّن الدولة من تسديد التزاماتها المالية((٣٢)).

وقد تعرضت هذه السياسات لانتقادات مختلفة تكشف عن آثار هذه السياسات من الناحية الفعلية، كما تكشف عن المقاصد الحقيقية من وراء فرض تلك الشروط، ومن أبرز تلك الانتقادات أن المشروطية المتبادلة تعمل على تقييد التحول الديمقراطي؛ لأن مسؤولية النظام في دول عالم الجنوب أمام الجهات المانحة سوف تتعارض مع المحاسبة الديمقراطية، والتي من المنطقي أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين في داخل الدولة، وبالتالي فإن تقييم النظام من قبل الأطراف الخارجية قد يضع تقييمًا مخالفًا لما يراه المواطنون في الداخل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشروطية سوف تؤدي إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة على اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية((٣٣)).

فالمؤسسات المالية الدولية تتبع معايير مزدوجة عند تطبيق قواعد المشروطية على دول عالم الجنوب فهي تتخذ موقفين متعارضين من قضية ذات طبيعة واحدة في بلدين مختلفين طبقًا لارتباط هذا البلد بمصالحها((٣٤))، فالجهات المانحة يهمها تطبيق برامج التكيف الهيكلي بشقها الاقتصادي باعتبارها من وجهة نظر تلك الجهات المخرج الوحيد

لدول عالم الجنوب من أزمتها الاقتصادية أكثر من حرصها على تطبيق المشرطية السياسية حتى وإن كانت تلك الجهات تعلن تمسكها بالإصلاحات السياسية التي توفر مناخًا ملائمًا لدفع عملية التنمية الاقتصادية((٣٥)).

المبحث الثالث

دور المؤسسات المالية الدولية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

سنتناول في هذا المبحث لَمْحَة عامة عن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية، وما مرت به تلك العلاقة من مراحل مختلفة التوجهات، ومن ثم نتناول أبرز القروض التي منحتها المؤسسات المالية الدولية للعراق وكيف تم فرض المشروطية بصورتها المتبادلة من قبل تلك المؤسسات على العراق، ووفقًا لذلك قمنا بتقسيم المبحث على مطلبين وفقًا للآتي: -

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

عمدت الحكومة العراقية بعد التَغْيير السياسي إلى مفاتحة صندوق النقد الدولي بقصد عقد اتفاقيات من شأنها أن تَخَفَّف من عِبْء الديون عن العراق((٣٦)*)، والبالغة (١٢٠) مليار دولار، وهذه الدَيَّون موزعة على ثلاث جهات دائنة منها (٣٩) مليار دولار تعود إلى الدول الأعضاء في نادي باريس، وهناك ما يقارب من (٦٠) مليار دولار لبعض الدول العربية وأغلبها تعود إلى الكويت والسعودية، و(٢١) مليار يمثل الديون لشركات ومؤسسات غير حكومية، و الواقع أن الجُزْء الأكبر من قيمة الديون يمثل حجم الفوائد المتراكمة خلال (٢٣) عامًا ((٣٧)).

ووفقًا لذلك عَقَد العراق مع صندوق النقد الدولي بعد عام (٢٠٠٣) مجموعة من الاتفاقيات التي ترمي إلى رَفْد الاقتصاد العراقي ، وتعزيزه للتحول باتجاه اقتصاد السوق، لا سيَّما بعد موافقة العراق على الالتزام بشروط ومتطلبات صندوق النقد الدولي، ومن هذا الأساس جرى عقد عدة اتفاقيات مهمة مع صندوق النقد الدولي وسوف نتناول باختصار أبرز تلك الاتفاقيات.

أولًا . اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (Emergency post conflictAssistance EPCA):

في نهاية أيلول من عام (٢٠٠٤) وقع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي بعد إعلان العراق عن نيته للتعاون مع صندوق النقد الدولي ، والعمل على تطبيق الشروط الإصلاحية لصندوق النقد الدولي عبر تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية ، و وضع العراق على اللبنات الأولى لطريق التَحَوُّل إلى اقتصاد السوق ، فكانت الأولويات الحكومية قد انعكست بشكل مفصل في خطاب النوايا المؤرخ في (٢٤ أيلول ٢٠٠٤) ، إذ عبرت فيها الحكومة العراقية المؤقتة((٣٨)*) آنذاك عن نيتها باتباع سياسات تتماشى مع سياسات صندوق النقد الدولي ، ووضحت الفقرة (٢١) من خطاب النوايا بأن الحكومة العراقية قد وضعت الخطط المناسبة لإحداث الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العامة((٣٩)) .

ووفقًا لذلك صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بإقراض العراق مبلغ (٢٩٧,١) مليون من حقوق السحب الخاص ضمن اتفاقية (EPCA) ، وذلك لرَفْد إعادة بناء العراق وتحقيق تغييرات جوهرية في الاقتصاد العراقي عبر الدعم المالي ، ويهدف هذا القرض بالدرجة الأساسية إلى إعادة جدولة الديون العراقية((٤٠)) ؛ إن تطبيق اتفاقية EPCA)) مع صندوق النقد الدولي هي إحدى الشروط المسبقة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة على العراق ، ومنها ديون الدول الأعضاء في نادي باريس ، وديون دول خارج نادي باريس ، وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي((٤١)) ، مقابل ذلك يجب على العراق الالتزام بالشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي لتنفيذ البرامج الإصلاحية .

ثانيًا . اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand-by Arrangement) (SBA)((٤٢)*) : بعد عام (٢٠٠٣) بدأ صندوق النقد الدولي يتعامل مع العراق بوصفه عضوا مهما وفعالا ، فأخذ يتعاون معه من ناحية القروض و المساعدات ، وإبداء المشورة الاقتصادية ، وتكللت نتيجة ذلك بأن صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني أو (المساندة) في (٢٣ كانون الأول ٢٠٠٥) ، إذ أقرّت بمبلغ (٦٨٥) مليون دولار كمبلغ تحوطي للسلطات العراقية أي ما يعادل (٤٧٥,٣٦) مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي نسبة (٤٠٪) من حصة العراق في صندوق النقد الدولي ، وأمد هذه الاتفاقية كان خمسة عشر شهرًا ، حيث انتهت في (٢٨ كانون الأول ٢٠٠٧) ، وبموجب هذه الاتفاقية

جرى تخفيض دَين العراق الخارجي بنسبة (٣٠٪) من الدين الكلي و(٣٠٪) عند توقيع الاتفاقية مع الصندوق و (٢٠٪) عند الانتهاء من تنفيذ هذه الاتفاقية والتزام العراق بكافة شروطها((٤٣))، إذ اعتبرت المصادقة على الاتفاقية شرطًا للمرحلة الثانية من تخفيض الدين الذي اتفق عليه مع نادي باريس، وعلى أساس نجاح السلطات العراقية في تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي ولينتج عن ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ((٤٤))، وقد كان لاتفاقية(SBA) دور في إعداد موازنة عام (٢٠٠٦)، وفي هيكلة أسعار المشتقات النفطية ،والتي جرى الإشارة إليها في موازنة عام (٢٠٠٥) بوصفها جزءًا من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية (EPCA) إلا أن هنالك ثلاثة شروط مهمة كانت يجب أن تنفذ قبل دخول اتفاقية (SBA) حيز النفاذ((٤٥)*).

ومن أهم الاشتراطات الحيوية في اتفاقية SBA)) هي احتواء المصروفات ضمن إطار الإيرادات والتمويل المتاح عن طريق وضع الأولويات للإنفاق ، وبتنظيم ضبط الأجور والرواتب التقاعدية وخفض الدعم، والعمل على إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في السوق المحلية، وتدعيم شبكة الضمان الاجتماعي، وقد جرى رفع الأسعار للمشتقات النفطية في الوقت الذي تحتاج فيه الإصلاحات الهيكلية لتدابير تعزّز كفاءة وشفافية الإدارة المالية ، وتعيد هيكلة المصارف الحكومية مع قيام البنك المركزي بنصب نظام حديث للمدفوعات، وتطبيق أُطر عمل رقابية حديثة نقدية وسياسية، و تسهيل عمل أسواق النقد، والنقد الأجنبي((٤٦)).

تلك الظروف والأوضاع كانت دافعًا محوريًا للحكومة العراقية إلى الدخول في عملية تفاوضية جديدة مع صندوق النقد الدولي في نهاية عام (٢٠١٥) للحصول على قرض وفق اتفاقية الاستعداد الائتماني(SBA) وهي الاتفاقية الرابعة من نوعها بين العراق وصندوق النقد الدولي، وفي (٧ تموز ٢٠١٦) وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) مع العراق وبقيمة (٣,٨٣١) مليار وحدة سحب خاص أي حوالي (٥,٣٤) مليار دولار أي ما يعادل (٢٣٠٪) من حصة العراق لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا القرض يعد دفعة أولية ، أي بمعنى أنه جزء من قرض قيمته (١٣) مليار دولار على أن يسدد القرض في مدة خمس سنوات وبفائدة قدرها (١,٥٪)((٤٧))، وضمن إطار مشاورات المادة الرابعة بين العراق وصندوق النقد الدولي رحب المديرون التنفيذيون بإدراك الحكومة العراقية لضرورة الحفاظ على زخم إعادة

هيكلة الاقتصاد بالرغم من المصاعب التي تواجه العراق، وشددوا على أهمية استمرار الالتزام بالاشتراطات المتبادلة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وضرورة تنويع الاقتصاد العراقي، وتحسين صلابة الاقتصاد ونموه وجعله أكثر احتواء لشرائح المجتمع وأيدوا التركيز على تقوية المؤسسات العامة المملوكة للدولة، وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة وسوق العمل((٤٨))، في الواقع أن إحكام اتفاقية (SBA) تحتاج من الحكومة العراقية الالتزام بقواعد معيارية مهمة تسمى بـ (القواعد المعيارية الهيكلية) مما يستوجب على الحكومة العراقية القيام بجملة من الإجراءات ، وتنفيذ حزمة من الإصلاحات((٤٩)*)، لقد شكلت الاتفاقيتان (EPCA) و(SBA) مع صندوق النقد الدولي نقطة تحول بارزة في علاقة العراق بالمؤسسات المالية الدولية، وبالتحديد صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

تعود علاقة العراق بالبنك الدولي إلى بدايات تأسيسه عام (١٩٤٤)، إذ كان العراق إحدى الدول الأعضاء المؤسسة لكل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية(IFC)، فالحكومة العراقية كانت قد حصلت على ستة قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ما بين الأعوام (١٩٥٠ -١٩٧٣)، وجرى تخصيص تلك القروض لقطاعات الزراعة ،التعليم، المياه، الاتصالات والنقل، وإن آخر قرض للبنك الدولي للعراق إبان الحقبة السابقة كان في عام (١٩٧٩)((٥٠))، وبعد عام (٢٠٠٣) عادت العلاقات بين العراق والبنك الدولي، إذ جرى بواسطة البنك الدولي إعداد تقييم للاحتياجات الطارئة للعراق عبر التعاون مع الأمم المتحدة، وشرع البنك الدولي عام (٢٠٠٤) بتأسيس صندوق إعادة الإعمار الدولي الخاص بالعراق، وذلك من أجل مساعدة الدول والجهات المانحة في توجيه مواردهم، وقام البنك الدولي بإدارة صندوق ائتمان العراق (TF) لغاية شهر كانون الثاني من عام (٢٠١٤)، وتكفل البنك الدولي أيضًا بتقديم التمويل الخاص للعراق، وذلك من خلال تخصيص مالي استثنائي من قبل مؤسسة التنمية الدولية (IDA) بمبلغ مقداره (٥٠٨,٥) مليون دولار فضلاً عن قرض بقيمة (٢٥٠) مليون دولار من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فعملية التمويل المقدمة من قبل (TF) و(IDA) كانت لغرض تمويل مشاريع الإعمار ، وإعادة التأهيل التي يجري تنفيذها من قبل المؤسسات المالية الدولية في العراق((٥١)).

وفي المدة ما بين عام (٢٠٠٦) لغاية عام (٢٠٠٧) كانت برامج البنك الدولي في العراق تتمحور وفقًا لخطة إستراتيجية مرحلية ترتكز على أربعة أسس((٥٢)*)، وعمد البنك الدولي إلى مساندة الحكومة العراقية للارتقاء بتنفيذ الموازنة العامة، إذ اعتمدت وزارة المالية خطة الإصلاح المالي لعام (٢٠٠٨) بمساعدة البنك الدولي ((٥٣))، وتلخصت إستراتيجية البنك الدولي في العراق خلال المدة من (٢٠٠٩ – ٢٠١١) في العمل باتجاه مساعدة العراق في استعمال موارده بفعالية، وتوظيفها بصورة سليمة، وصولًا إلى تحقيق التنمية المستدامة، والذي يؤدي فيها القطاع الخاص الدور الأساسي مع ضرورة إيصال وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وفي عام (٢٠١٢) وصف البنك الدولي العراق بأنه دولة واقعة تحت سطوة الصراعات والنزاعات بصورة فعلية، مما يعني وجود حالة من عدم الاستقرار، و أَرْجع البنك الدولي جزءًا مهما من حالة عدم الاستقرار في العراق إلى الاقتصاد العراقي الذي يتصف بسيادة وسيطرة القطاع العام فضلًا عن الصفة الأبرز ألا وهي مركزية السلطات والقرارات، ومن هذا الأساس فإن إستراتيجية البنك الدولي خلال تلك المدة ركزت على استمرار تحسين آليات الحكم الرشيد، والاندماج الاجتماعي، ودعم التنوع الاقتصادي وصولًا إلى رفع وتقارب المستويات المعاشية مع التركيز بشكل خاص على تعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد، وزيادة فرص الاندماج المتاحة((٥٤)).

ويركز البنك الدولي في برنامجه الإصلاحي في العراق على تطوير مشروعات البنى التحتية، والتعليم والصحة والكهرباء والماء، وغيرها من المشروعات التي تركز على تطوير المجتمع، وبحسب البنك الدولي فإنه ساهم في تقديم المنح والقروض للحكومة العراقية وتقديم الخبرة والاستشارات، إلا أن الحكومة العراقية ووفقًا لخبراء في البنك الدولي وفي أحيانٍ كثيرة لم تستطيع الاستفادة من القروض والمنح، وإكمال المشاريع، ومما تجب الإشارة إليه هو أن البنك الدولي قدم مئة مليون دولار إلى الحكومة العراقية لغرض بناء المدارس، وجرى سحب هذه المنحة من قبل البنك الدولي في (كانون الأول ٢٠١٣) بسبب فشل الحكومة العراقية في استثمار تلك المنح، فضلًا عن ذلك دعم البنك الدولي الحكومة العراقية ماليًا بمبلغ مئتين وخمسون مليون دولار، وتعد هذه العملية جزءًا من حزمة مساندة واسعة النطاق ضمن شراكة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك قدمت وزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الخزانة الأمريكية مبالغ لغرض تمويل وإعداد الموازنة((٥٥))، وفي عام (٢٠١٣٩ وقّع البنك الدولي مع العراق أول إطار للشراكة مع العراق لإدارة الأنشطة في البلد من عام (٢٠١٣٩ إلى عام (٢٠١٦)

، فإطار الشراكة المذكور يقوم على ثلاثة من المرتكزات الأساسية((٥٦)*)، وكانت الحكومة العراقية قد وضعت في عام (٢٠١٠) خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)، وهي إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل تستهدف توفير إطار عمل للتنمية المستدامة في العراق ، فإطار الشراكة المذكور آنفًا يعكس، وبصورة واضحة جوهر خطة التنمية الوطنية، ويمنح الحكومة من خلال دَعم البنك الدولي إمكانية الاستجابة للتحديات ، والفرص المتاحة((٥٧)).

إن من أهم برامج البنك الدولي لتحقيق إطار الشراكة المذكور تتمثل في تطوير أداء مؤسسات الدولة وتعزيزها، وتنمية القطاع الخاص وتطويره، وتوفير الخدمات الأساسية، وقد رصد البنك الدولي لبرنامج إطار الشراكة قرضا يقدر بنحو تسعمئة مليون دولار ، وقد خصَّص هذا القرض لدعم العراق على مدار السنوات (٢٠١٣- ٢٠١٦)، ووفقًا للبنك الدولي فإن هذا القرض قد جرى توجيهه بالدرجة الأساسية نحو خلق الوظائف ، وفرص العمل، الاندماج المجتمعي، بناء مؤسسات دولة فاعلة ومؤثرة، مساعدة الحكومة العراقية في إدارة مواردها بكفاءة وفاعلية أعلى، والعمل على تَعْزيز تنوع الاقتصاد ونُموّ القطاع الخاص، وضمن إطار الشراكة ،وبحسب البنك الدولي فإنه يهتم بأخذ رأي المجتمع المدني والمحلي بشأن المشاريع التي يقوم بتمويلها في العراق، إذ يجري القيام بذلك في مرحلة الإعداد للمشاريع ، ويتم من خلالها تنفيذ عمليات تَقْييم وتقدير للتأثيرات البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال قنوات اتصال مختلفة مع المجتمع المحلي((٥٨)).

وفي الإطار نفسه أعلن البنك الدولي في (تشرين الثاني ٢٠١٧) عن موافقته على تمويل منحة إضافية للعراق بقيمة أربعمئة مليون دولار للمساعدة في إعادة إعمار البُنى التحتية في بعض المناطق التي جرى تحريرها من تنظيم داعش ، وبحسب البنك الدولي فإنه سيعمل على تمويل بعض الدراسات حول كيفية إشراك القطاع الخاص في إعادة بناء مطار الموصل ، وترميم محطات للنقل العام ، وأجزاء شبكة سكك الحديد، وأضاف البنك الدولي بأن هذه الحزمة من المنحة تمثل تمويلاً إضافيًا لعملية طوارئ العراق لمشروع التنمية، وفي (تموز ٢٠١٥) جرى بموجب تلك المنحة تَقْديم ثلاثمئة وخمسين مليون دولار للعراق ، ووفقًا للبنك الدولي فإن هناك العديد من المشاريع التنموية التي يقوم بتمويلها البنك الدولي في العراق لتَحْسين الأوضاع المعيشية وإعادة إعْمار البنى التحتية، ومن تلك المشاريع المشروع الطارئ للتنمية وتصل كلفة المشروع حوالي سبعمائة

وخمسين مليون دولار حيث بدأ المشروع في (تموز من عام ٢٠١٥)، ومن المؤمل أن ينتهي في (كانون الأول من عام ٢٠٢٢) ، ويدعم هذا المشروع جهود إعادة إعمار وتأهيل المرافق والبُنى التحتية ذات الأولوية، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين ، وتسهيل عودة النازحين داخل العراق إلى ديارهم، فضلاً عن ذلك المشروع هناك مشروع ممرات النقل، والذي رصد له البنك الدولي مبلغ ثلاثمئة وخمسة وخمسين مليون دولار، وبدأ العمل به في (كانون الأول من عام ٢٠١٣) ، وتأريخ انتهاء العمل بالمشروع (كانون الأول ٢٠١٩)، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين شبكات النقل البري ، ومتطلبات سلامة الطرق الممتدة من شمال العراق إلى جنوبه((٥٩)).

أما ما يتعلق بشبكة الحماية الاجتماعية فإنه وبحسب البنك الدولي جرى رصد مبلغ مئتي مليون دولار في (نيسان من عام ٢٠١٨) بهدف تمويل هذا المشروع ، ويستمر لغاية (نيسان من عام ٢٠٢١)، إذ يستهدف هذا المشروع تحسين سبل كسب العيش لأكثر من مليون مواطن عراقي في المدن المحررة من تنظيم داعش، وذلك من خلال تقديم مساعدات نقدية ، وتوفير فرص عمل قصيرة الأمد وغيرها من وسائل الدعم الاجتماعي ، لا سيَّما للفئات الأوْلى بالرعاية، وفيما يخص مساندة الاستقرار المالي ، وإصلاح مناخ الاستثمار قام البنك الدولي بتمويل مشروع تَحْدِيث نظم الإدارة المالية العامة ، وبمبلغ مقداره (٤١,٥) مليون دولار، ولمدة خمس سنوات بدأت في (كانون الأول من عام ٢٠١٦)، وتنتهي في (تشرين الثاني من عام ٢٠٢١) حيث يدعم هذا المشروع بناء القدرات ، وتعزيز الأنظمة والإجراءات لتَحْسين إدارة وشفافية المعلومات المالية والإدارة النقدية، وإدارة الاستثمارات العامة، وتَحْدِيث نظام المشتريات العامة ضمن هيئات محددة على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات في العراق، فضلاً عن ذلك فإن البنك الدولي قام بتقديم منح وقروض للعراق ضمن إطار محفظة البنك الدولي في العراق لدعم ، ومساندة عملية التحول الديمقراطي في العراق، والقطاعات الحيوية مثل البنى التحتية ، والحماية الاجتماعية، والوظائف، والحوكمة ، والدعم المالي((٦٠)).

وعلى الرغم من تَوَسع نطاق لجوء العراق للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بعد عام (٢٠٠٣) فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاقتراض من هاتين المؤسستين هو الاختيار الأول للعراق ، فكما سبقت الإشارة فإن الدول لا تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية إلا في أوقات الأزمات ، «أي أن تلك المؤسسات تعمل بوصفها مقرضا

أخيرا حين يتعذر على أي دولة تدبير احتياجتها التمويلية من أسواق المال العالمية ، فمن وجهة النظر التمويلية الخالصة تكمن الميزة الوحيدة للقروض المؤسسات المالية الدولية في انخفاض معدلات الفائدة عليها بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى سواء أكانت داخلية أم خارجية ، وتتعاظم أهمية هذه الميزة في أوقات الأزمة المالية ، والاضطرابات السياسية والاقتصادية ، إذ ترتفع في هذه الحالة مخاطر الإقراض ، وتزداد معها بالضرورة تكلفة التمويل من المصادر التقليدية ، لا سيَّما الخارجية منها ، وفضلًا عن تلك الميزة السعرية للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ، فإن اللجوء إلى المصادر التمويلية لا تخلو من ميزة سياسية ، إذ إن التعاون مع تلك المؤسسات يرسل إشارات اطمئنان للأسواق المالية العالمية ، ويكون بمثابة شهادة ضمان يمكن أن تقدمها الدولة للمصادر الاقتراض الخارجية الأخرى لاستكمال احتياجاتها التمويلية بشروط أفضل»((٦١)) .

وفي الجانب السياسي فإن عملية الإصلاح السياسي في العراق كانت نتاج مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ، وقد تباينت هذه المتغيرات ، ومدى قوتها وتأثيرها في تحقيق عملية الإصلاح السياسي ، وانطلاقًا من مبدأ التكييف الهيكلي السياسي عمل البنك الدولي على تعزيز عملية الإصلاح السياسي عبر اشتراطات كانت تنص على ضرورة توافر آليات الحكم الرشيد ، مقابل منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل صندوق النقد الدولي ، ودعم المشاريع التنموية من قبل البنك الدولي ، فضلًا عن ذلك فإن عملية الإصلاح السياسي يجب أن تمر عبر طرق عمل جديدة ، وتجري وفق رؤى حديثة تقوم على أسس تشريعية ، وقانونية ، ودستورية رصينة ، فالعراق يعاني من أزمة تنمية حقيقية في كافة الجوانب ، فالحكم الرشيد في العراق لا يزال في مراحله الأولى ، كما أن تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد في العراق ارتبط بصورة كبيرة بالتغيير الذي طرأ على النظام السياسي ، والذي بات يعكس وظائف ، وميكانيزمات المؤسسات المالية الدولية .

نستخلص مما سبق أن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية قد شابها الكثير من الأحداث والتطورات بسبب ما مرَّ به العراق من ظروف اقتصادية صعبة ، وبعد عملية التغيير السياسي كانت العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية أقرب إلى علاقة تعاون ، وكما رأينا ومن خلال الاتفاقيات الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي فإن هذا الأخير كان جُلّ تركيزه هو على الاقتصاد الكلي في العراق ، وضرورة تحقيق الحكومة العراقية الالتزامات المالية والاقتصادية المترتبة في إطار الاتفاقيات المبرمة

لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، وعلى الرغم من أن الأسس النظرية للسياسات الإصلاح الاقتصادية التي يتبعها صندوق النقد الدولي موضع جدل كثير من الاقتصاديين فإن - ومن وجهة نظر علمية خالصة - فاعلية هذه الحزمة من السياسات لا زالت تفتقر إلى تأييد العديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت لعدم جدوى هذه السياسات في علاج الأزمات الاقتصادية في العديد من الدول التي جرى تطبيقها فيها، ففي الواقع أن هذه السياسات تعالج أعراض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، ولا تعالج المشكلات نفسها، بمعنى آخر فإن هذه السياسات قد تكون ذات جدوى في حالة صلابة، وتنوع الهيكل الاقتصادي للدولة، وانخفاض معدلات البطالة، فضلاً عن وجود الإرادة السياسية لتحقيق تلك البرامج الإصلاحية؛ أما في ظل غياب هذه المقوِّمات كما في حالة العراق، فإن حزمة سياسيات صندوق النقد لا تعدو في حالة نجاحها في تخفيض عجز الموازنة، وميزان المدفوعات كونها مسكنات ذات مفعول مؤقت، ولها من الآثار الجانبية ما يزيد من تغلغل الأمراض الاقتصادية((٦٢))؛ أما ما يتعلق بالبنك الدولي فقد حثَّ الحكومة العراقية على الأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي عبر التحول نحو اقتصاديات السوق؛ وذلك من خلال توفير مستلزمات التنمية وإيجاد وتطوير البنى التحتية، وإعادة تأهيل مصادر الموارد الاقتصادية وتحسين آليات الحكم الرشيد، فالمتتبع للسلوك التمويلي للبنك الدولي سوف يستنتج بوضوح أنه موجه إداريًا وتقنيًا توجيهًا رأسماليًا ليبراليًا، إذ انعكست هذه الصورة على آليات الإقراض واشتراطاته المتبادلة مع صندوق النقد الدولي، والتي جاءت داعمة لنهج الاقتصاد الرأسمالي، وأظهرته في أحيان عدّة قريبًا من سياسات الدول المهيمنة على الأجهزة التنفيذية في تلك المؤسسات أكثر من كونه إطارًا للتعاون الدولي، و الذي من المفترض أن يبتعد عن ذلك المفهوم ولا ينطلق منه.

الخاتمة

لم يكن ما سبق إلا مخرجًا من مخرجات تغير النظام الدولي في عام (١٩٩١)، إذ اتسع نطاق العجز في موازين المدفوعات فضلًا عن اتساع وتفاقم المديونية لدول عالم الجنوب، وبالتالي كل ذلك أدى إلى لجوء دول عالم الجنوب للمؤسسات المالية الدولية بوصفها مقرضا أخيرا، فالمشروطية الاقتصادية كانت إحدى أهم أدوات المؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهدافها في الدول المستهدفة قبل أن تتطور لاحقًا تلك المشروطية، إذ اتفق صندوق النقد والبنك الدوليان على وضع المشروطية المتبادلة، وبالتالي أصبحت من الشروط الإضافية التي تفرض على المقترض سواء من البنك الدولي أم صندوق النقد الدولي، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من أدوات إقراضية في المؤسسات المالية الدولية إلى المزج بين التوجه الواقعي الذي يقدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والاعتبارات القيمية والإنسانية، فالولايات المتحدة الأمريكية اتجهت لاستعمال القرارات الإقراضية من المؤسسات المالية الدولية في تدعيم أدواتها التدخلية ضد الأنظمة التي تعتقد وفق مقاييسها أنها لا تلتزم بالمعايير الديمقراطية، وعلى الرغم من حيوية ما تقدم إلا أنه يبقى حقيقة فاعلة مفادها أن الالتزام بالمعايير الديمقراطية يُعد من معطيات القواعد الأساسية التي ترتكز عليها الأنظمة الديمقراطية، وأن الانتقال الديمقراطي وتطور الأنظمة السياسية يرتبط بمدى تحقيق هذه المبادئ.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أبرزها الآتي:

١. هناك تنسيق ذو فعالية بين برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي، فعندما تلجأ دولة ما إلى البنك الدولي من أجل الاقتراض أو الحصول على المنح الائتمانية لحل مشاكلها الاقتصادية، فإن إدارة البنك الدولي تشترط أن توافق تلك الدولة الطالبة للمنح والقروض في البدء بتطبيق شروط وإجراءات صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح تلك القروض والتسهيلات الائتمانية.

٢. إن المتتبع للسلوك التمويلي للمؤسسات المالية الدولية يرى بوضوح أن تلك المؤسسات موجهة إداريًا وتقنيًا توجهًا ليبراليًا راسماليًا، وبالتالي انعكس ذلك على آليات الإقراض وشروطها، والتي جاءت داعمة لنهج عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وقد أظهر ذلك السلوك المؤسسات المالية الدولية في أحيانٍ كثيرة قريبة من منطق البنوك التجارية الربحية أكثر من كونها إطارًا للتعامل الدولي.

٣. إن الدول الرافضة للموافقة على تطبيق شروط المؤسسات المالية الدولية سوف تواجه بمجموعة من الصعوبات سواء في إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية جديدة، وذلك بسبب الإشارات السلبية التي سوف يرسلها صندوق النقد والبنك الدوليان إلى نادي باريس ولندن فضلًا عن المستثمرين الأجانب.

٤. إن مشروطية التسهيلات الائتمانية والمنح والقروض للمؤسسات المالية الدولية تُعد مصدرًا لتذبذ تلك المنح والقروض في حالة عدم تحقيق مجموعة من الشروط المرتبطة بمنح تلك التسهيلات الائتمانية والمنح خاصة في ظل البرامج التقشفية للمؤسسات المالية الدولية فاتباع مؤشرات الأداء لتقييم المساعدات يعُد أداة غير فعّالة في حالة غياب تبني الدول المستفيدة من تلك التسهيلات الائتمانية والمنح للسياسات التي تقترحها الدول المانحة، وبالتالي فإنها قد تكون سببًا في عدم فعالية المنح والقروض في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الجهات المانحة.

٥. إن المؤسسات المالية الدولية ــ ومن خلال الشروط التي تضعها ــ تتدخل في عملية صنع السياسات العامة للدول المتلقية لتلك التسهيلات الائتمانية والمنح والقروض، فمن خلال الشروط والبرامج الانكماشية وذات الطابع التقشفي فضلًا عن تدخل المؤسسات المالية الدولية في عملية إعداد الموازنة العامة للدول المقترضة تكون قد شاركت بصورة أو بأُخرى في عملية إعداد صنع السياسات العامة لتلك الدول، وهذا الشيء يعد من صميم السيادة الوطنية.

٦. إن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية كانت علاقة يمتد أمدها إلى زمن طويل، وإن تلك العلاقة قد شابها الكثير من الأحداث والتطورات بسبب ما مرَّ به العراق من ظروف اقتصادية، وبعد عملية التغيير السياسي تغيّرت العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية إلى علاقة تعاون، فالاتفاقيات الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي كان جُلّ تركيزها على الاقتصاد الكُلي، وضرورة تحقيق الالتزامات المالية والاقتصادية المترتبة في إطار الاتفاقيات المبرمة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، أما ما يتعلق بالبنك الدولي فقد حث الحكومة العراقية على الأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي عبر التحول نحو اقتصاديات السوق، وذلك من خلال توفير مستلزمات التنمية وإيجاد وتطوير البنى التحتية، وإعادة تأهيل مصادر الموارد الاقتصادية وتحسين آليات الحكم الرشيد.

الهوامش

١ . ينظر: جميل حميد أحمد، جمال داود سلمان، الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين (١٩٧٠- ١٩٩٠)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٣٢، ٢٠٠٠، ص٩ ص١٠.

٢ . ينظر: مارسيلو سيلوفيسكي، التكييف في الثمانينيات: استعراض للقضايا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جنيف، مجلد ٢٤، رقم ٢، حزيران ١٩٨٧، ص١١.

٣ . جاك ج. بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: علاقة متغيرة، القاهرة، الدار العربية للاستثمارات الثقافية، ط١، ١٩٩٩، ص٢٧ ص٢٨.

٤ . ينظر: أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، نيسان ٢٠١٦، ص٣٤.

٥ . ينظر: خميس محمد حسن، افتخار محمد مناحي الرفيعي، قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية معونة اقتصادية أم آلية للتدخل والهيمنة، مجلة كلية المأمون الجامعة، ٢٠١٢، العدد ٢٠، ص١٤٠ ص١٤١.

6 Egon Gorgens، IMF and World Bank Development Strategies From development Policy Dirigismics، vol 57، 1998، p 118.

٧ . ينظر: محمود خالد المسافر، العولمة هيمنة الشمال على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط١، ب. ت، ص١٥٢.

٨ . مجدي صبحي، روسيا أزمة يضاعفها عدم الاستقرار، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد ١٣٧، ٢٠٠٠، ص٢٧٢.

٩ . ثامر كامل محمد، التحولات العالمية وإشكاليّة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٦، ٢٠٠٦، ص٢٨.

١٠ . ينظر: صلاح نوري عبد الحسن، أثر المصالح الوطنية والدولية في قضايا حقوق الإنسان: تونس ومصر بعد عام (٢٠١٠) أنموذجا، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص٥٩ ص٦١.

١١ . ينظر: مسعود موسى الربضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص١١٣.

١٢ . محمد فهيم يوسف، مكانة حقوق الإنسان في قرارات البنك الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٦٣، ٢٠٠١، ص٤٢.

١٣ . المصدر السابق، ص٤٥ ص٤٦.

١٤ . ينظر: حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، العدد ١٢٧، كانون الثاني، ١٩٩٧، ص١١٩.

١٥ . ينظر: مجموعة مؤلفين، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المتعددة

الأطراف، ترجمة: أحمد حالي، الطيب غوردو، إصدارات أي كتب، لندن، كانون الأول ٢٠١٦، ط١، ص٢١١ ص٢١٢.

١٦. المصدر نفسه، ص٢١٢.

١٧. رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التنمية البشرية، في مجموعة باحثين: التنمية البشرية في الوطن العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥، ص٢١٠.

١٨. ينظر: عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد والبنك العالمي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية، مجلة اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٩، خريف ١٩٩٧، ص١٣ ص١٤.

١٩. ينظر: هدى السيد، آثار برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد٩، خريف ١٩٩٧، ص١٢١ ص١٢٢.

٢٠. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية، دار الشروق القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩١، ص٢٨.

٢١. ينظر: سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠٨.

٢٢. رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاستها على أوضاع التنمية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧ ص٢٠٨.

٢٣. ينظر: سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

٢٤. المصدر السابق، ص١١٠.

٢٥. ينظر: رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة آفاق، بغداد، العراق، ط١، ص١٧٦.

26. Olav Stokke، Aid and Political Conditionality، Core Issues، London، Frank cass،1995، p12.

٢٧. ينظر: محمد نور السيد، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، تشرين الأول ١٩٨٦، العدد ٨٦، ص١٨٥.

٢٨. سلوى شوادي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليّات نظرية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩، ص١٠٨.

٢٩. ينظر: أماني قنديل، المؤسسة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيأة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٨، ص١٥٥.

٣٠. ينظر: عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، في مجموعة باحثين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالقاهرة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص١٦٥.

٣١. ينظر: موسى علاية، فاعلية السياسات التنموية الخارجية في إصلاح القطاع العام في البلدان النامية ما بين متلازمة المعرفة المحلية والهندسة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٤٦٠، حزيران ٢٠١٧، ص٦٢.

32. Shahana S.ahmed، Globalization:Towards aLiberalized or a Re-colonized world، African Political and Economic Monthly Vol.13، No1، March 2000، p 44.

33. Nicolas Van Dewalle، Globalization and African Democracy، in: Richard Joseph، state،Conflict and Democracy in African (London:Lynne Rienner publishers،1999)، p ١٠٨.

34. Frank Holmquist، Michael ford، Kenyan politics: Toward a Second transition، Africa today، Vol، 54، No، 2، April-June 1998، p 246.

٣٥. ينظر: رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦

ص٧٧.

٣٦ في الواقع مع انهيار مؤسسات الدولة العراقية، ومنها الاقتصادية في عام (٢٠٠٣)، وتحول عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي بيد سلطات الاحتلال تحولت مسألة الديون الخارجية من الناحية الظاهرية من كونها مشكلة داخلية يعاني منها الاقتصاد العراقي إلى مشكلة دولية، إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسؤولية تدويل قضية الديون، وإدراتها مع دائني العراق في مختلف دول العالم من خلال تعيين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) منسقًا لشؤون الديون وإدارة الحوار الدولي بشأنها، فيما تولاها من الجانب العراقي البنك المركزي العراقي باعتباره المسؤول عن السياسة النقدية في العراق، وبمساعدة وزارة المالية.

٣٧ مهدي الحافظ، العراق: نبوءات الأمل، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، بغداد/ العراق، ط١، ٢٠١٣، ص١٥٢.

٣٨(*) جرى إعلان الحكومة العراقية المؤقتة في (٢٨ حزيران من عام) ٢٠٠٤، وكانت برئاسة (إياد علاوي) وتولى (غازي عجيل الياور) رئاسة الجمهورية، وشُكلت هذه الحكومة وفق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وكان لها دور في عملية التفاوض حول جدولة الديون الخارجية للعراق برئاسة وزير المالية آنذاك (عادل عبد المهدي)، و وزير التخطيط والتعاون الإنمائي آنذاك (مهدي الحافظ)، وبمساعدة محافظ البنك المركزي العراقي آنذاك (سنان الشبيبي)، وقد أدت تلك الحكومة دورًا فاعلاً وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في عودة العراق إلى المؤسسات المالية الدولية من خلال توقيع اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة مع صندوق النقد الدولي.

٣٩ جوستن اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط، وزارة النفط، ٢٦ آيار ٢٠٠٥، ص٢٠.

٤٠. International monetary fund. Developments in the (IMF). April ، ١٥، ٢٠٠٥، p ٢٠.)

٤١ سرمد عباس النجار، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠٠٨، ص١٣.

٤٢

٤٣ علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية: الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ١٤، العدد ١١، ٢٠٠٨، ص٩٥.

٤٤ طيب عثمان عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

٤٥ (*) وتتمثل تلك الشروط بالآتي: ١. تعديل أسعار المشتقات النفطية؛ ٢. ضرورة تمكين القطاع الخاص أن يدخل في الصناعة النفطية، وينهي احتكار استيراد المشتقات النفطية من قبل وزارة النفط؛ ٣. ضرورة تعهد البنك المركزي العراقي بأن يستمر في تدقيق حساباته السنوية وفقًا لمقاييس التدقيق المعروفة دوليًا.

٤٦ طيب عثمان عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

٤٧ أحمد سامي مرهون المعموري، قرض صندوق النقد الدولي للعراق (اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة ٢٠١٥) وآثره على العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد ١٣، ٢٠١٧، ص٢٢٨.

٤٨ صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم (٣٨٢/ ١٥، ١٨ آب ٢٠١٥)، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW. imf. org /external /Arabic /index. htm. تأريخ زيارة الموقع (١٢ تشرين الأول ٢٠١٨).

٤٩ (*) وتتلخص تلك الإجراءات بالآتي: ١. إجراء مسح للمتاخرات المحلية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري غير النفطي. ٢. إعداد قائمة بكل الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية، وجميع الوحدات الحسابية. ٣. إصلاح النظام المصرفي من خلال تعيين مدقق خارجي لمصرفي الرشيد والرافدين لغرض تدقيق البيانات المالية. ٤. السعي لتحصيل إيرادات غير نفطية لا تقل عن (٤, ٧) تريليون دينار من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وذلك من خلال زيادة الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل الشخصي. ٥. احتواء الإنفاق الأولي غير النفطي عن طريق تخفيض فاتورة الأجور من خلال التناقص الطبيعي للعمالة، وتأخير تعيين موظفين جدد، وتخفيض الامتيازات وتعديل رواتب المنتسبين في الأجهزة الأمنية والعسكرية والمدنية وخفض مدفوعات التقاعد من خلال إنفاذ القواعد القائمة التي تحظر الحصول على معاشات تقاعدية. ٦. خفض النفقات الاستثمارية غير النفطية للمشاريع التي بدأت بالفعل والتركيز على أهم المشاريع الجديدة، وتأجيل المشاريع الأخرى لسنوات لاحقة. ٧. إعادة تأهيل أو هيكلة الشركات الممولة ذاتيًا. ٨. تعزيز وتطوير عمل هيأة النزاهة الوطنية وحوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما فيها الشراء غير المشروع، والرشوة، وعرقلة سير العدالة. ٩. إخضاع كامل الراتب والمخصصات لكبار موظفي الدولة والدرجات العليا والخاصة لضريبة الدخل وتتراوح ما بين (٥، ٧٪) و (١٥٪) من إجمالي الراتب والمخصصات. للمزيد ينظر: صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم (٣٢١/ ١٦، ٧ تموز ٢٠١٦)، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW. imf. org /external /arabic /index. htm تأريخ زيارة الموقع (١٢ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٠ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW. Worldbank. org/iq تأريخ زيارة الموقع (١٢ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥١ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW. Worldbank. org / iq. تأريخ زيارة الموقع (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٢ وتتمثل تلك الأسس بالآتي: - أ. إصلاح آليات تقديم الخدمات العامة الأساسية. ب. إيجاد الإمكانات

لتطوير القطاع الخاص. ت. تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية؛ ث. تحسين آليات الحكم الرشيد. للمزيد ينظر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي WWW.Worldbank.org/iq تأريخ زيارة الموقع (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٣ للمزيد ينظر: البنك الدولي، تحسين مستويات الكفاءة في نظام المالية العامة في العراق، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW.Worldbank.org/iq تأريخ زيارة الموقع (١٢ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٤ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: www.worldbank.org/news/press-release/٨/١٢/٢٠١٢ تأريخ زيارة الموقع (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٥ البنك الدولي، مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي WWW.Worldbank.org/iq تأريخ زيارة الموقع (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٦ (*) وتتمحور تلك المرتكزات على الآتي: أ. العمل على تحسين آليات الحكم الرشيد أو الحكم المؤسسي. ب. العمل باتجاه تحسين الاندماج الاجتماعي وتقليل الفقر. ت. تدعيم التنوع الاقتصادي لغرض تعزيز رفاهية المجتمع. ينظر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: WWW. Worldbank. org /iq

٥٧ خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠- ٢٠١٤)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠١٠، ص١٨ ص١٩.

٥٨ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: Worldbank. org /menaext /iraqextn /paqepk: p http ١٤: / / تأريخ زيارة الموقع (١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٥٩ شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: www. Worldbank. org /iq تأريخ زيارة الموقع (١٤ تشرين الثاني ٢٠١٨).

٦٠ المصدر نفسه.

٦١ محمد لبيب شقير، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٢، وقارن مع: يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص٣٠ ص٣٢.

٦٢ حنان عبد الخضر هاشم، الإجراءات التطبيقية لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وانعكاساتها على الاقتصادات النامية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثامن، العدد٢، ٢٠٠٦، ص١٢٦ ص١٢٧. قارن مع: عمرو عادلي، صندوق النقد لا هو المشكلة ولا الحل، صحيفة الصباح الجديد، بغداد، ١٢ أذار ٢٠١٨، العدد٣٨٩٨.

تحديات المناهج التعليمية في العراق بعد عام 2003

د. مهند عبد الوهاب مرموص

وزارة الشباب والرياضة.

المستخلص

أدركت المؤسسة التربوية والتعليمية بعد عام ٢٠٠٣ أهمية المناهج في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي لدى النشء فعملت على أحداث تغييرات مهمة جداً في طبيعة المناهج التي كانت تنسجم وتتوافق مع آيديولوجية النظام السابق، إذ كانت المناهج تعبر عن طبيعة النظام السياسي آنذاك وتوجهاته والتي بطبيعة الحال – المناهج التعليمية – شكلت وعياً قائماً على أساس تمجيد شخص الحاكم بعيداً عن الأسس الديمقراطية وذلك يأتي من طبيعة النظام القائم على الفردانية في الحكم. وبذلك فإن عملية الانتقال الديمقراطي التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فرضت على النظام السياسي الجديد تبني مناهج تعليمية تنسجم مع هذا الانتقال والتحول. إلا أن الترتيبات لم تخلُ من التحديات.

Educational Curriculum's Challenges in Iraq post- 2003

Abstract:

After 2003, the educational and educational institutions had realized the importance of curricula in shaping the social and political awareness of young people, Thus, these institutions worked to bring about very important changes in the kind of curricula, due to they were consistent and designed based on the previous regime's ideology "Ba'ath Regime" since the curricula expressed on the nature of the political regime at that time and its trends, which of course - educational curricula It formed a consciousness based on the glorification of the person of the ruler, away from democratic basics, and this comes from the nature of the system based on individualism in the ruling. Thus, the process of democratic transition that took place in Iraq after 2003, imposed on the new political regime to adopt educational curricula consistent with this transition. However, the arrangements weren't processed without challenges.

المقدمة

تباعاً لمرحلة ما بعد غزو العراق، هناك تعديلات أدت إلى إلغاء الهوية البعثية من ضمن المناهج العراقية، كذلك الزيادة في رواتب المدرسين والمدربين المهمشين في مدة حكم النظام السابق نظراً لقلة الدعم للتعليم في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، ظهر أن ما يقارب الـ ٨٠٪ من نسبة المدارس العراقية (١٥٠٠٠ مدرسة) بحاجة لإصلاح و دعم للمنشآت الصحية الموجودة فيها، كذلك قلة المكتبات والمختبرات العلمية في هذه المدارس.

إن قطاع التعليم يعاني الكثير من التحديات والمشاكل التي تحولت إلى عائق أمام المنهج في الوصول إلى أهدافه، لذا سيركز المبحث على إشكالات المؤسسة التعليمية والمدرسة والمعلم وأخيرا الطالب من أجل إعطاء فكرة كاملة حول مشكلات التربية والتعليم.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس وهو (ما مدى مساهمة المناهج التعلمية في التأثير على التنشئة الاجتماعية – السياسية لدى الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة؟)

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها أن المناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تضمنت مفاهيم عدة واضحة وصريحة من شأنها أن تعزز قيم التسامح والمواطنة والولاء للبلد في المراحل الدراسية المختلفة، وأن مدى تأثيرها على سلوك الطلبة كان واضحاً نوعاً ما إلا أنه ليس بالمستوى المطلوب وهذا الأمر طبيعي في بلد يعاني من معوقات في عملية التحول الديمقراطي، وما يدلل على ذلك التأثير أن المدراس والجامعات كان لها موقف واضح وصريح في عدة قضايا سياسية كان آخرها الحراك الإحتجاجي وهذا ينم عن بلورة وعي نسبي اتجاه قضايا البلد.

لذلك ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب وكما يأتي: المطلب الأول: التحديات المؤسسية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المطلب الثاني: التحديات الإدارية والتنظيمية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول: التحديات المؤسسية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

تعد المؤسسة التربوية والتعليمية هي إحدى المؤسسات الرئيسة والمهمة في بناء وتنشئة الأطفال وإعدادهم للحياة وتزويدهم بالمعارف اللازمة((١)). وتشكل المؤسسات التربوية والتعليمية بما فيها (المدارس– المعاهد والكليات) على اختلاف تنوعاتها واختصاصاتها مصدراً جوهرياً من مصادر التنشئة السياسية((٢)).

إذ تمثل المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي توظفها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى الصغار النشء، ففي معظم النظم السياسية– في الدول النامية بصفة خاصة– يُناط بهذه المؤسسة غرس القيم والاتجاهات التي تراها مُلائِمة لأهدافها، من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها للنشء، وتكتسب المدرسة أهمية خاصة في ذلك لاعتبارات عديدة منها، طول الفترة التي يُمضيها الفرد في التعليم، وارتباط النظام

المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية((٣)). كما يأخذ الطفل بانتظام اجتماعي مبني على أساس تنظيم النشاطات المختلفة وإنجازها، ويتبين للطفل في هذه المرحلة المبكرة ولأول مرة في حياته الفرق بين السلطة وبين من يُمارسها من خلال شخص ودور المعلم الأمر الذي يبدد الصورة القديمة في ذهنه عن السلطة في العائلة((٤)).

إن عملية تأثر التعليم بأيديولوجية النظام السياسي هو أمر واقع وحقيقة لا يمكن إنكارها سابقا وحاليا وليس في العراق وحده بل في أغلب دول العالم وذلك كون التعليم يوجه عملية التنشئة السياسية وبذلك فإن النظام السياسي سيحدد نوع التنشئة التي تتلاءم مع النظام السياسي والاقتصادي والثقافي، فعلاً هذه معضلة ومشكلة، لأن العراق ما زال في مرحلة انتقالية ولم يتبلور إلى الآن شكل الدولة وما زال التماهي بين السلطة والدولة قائماً.

ويورد عدد من الباحثين أن مشكلة التعليم وسلطوية التعليم وهيمنة توجهات النظام السياسي في عملية التعليم في النظام التربوي العراقي حاله حال الأنظمة التربوية العربية يشوبه إشكالية أزلية وقديمة فالسلطوية المتمثلة بالبعد المؤسسي ظاهرة تتفشى في كثير من الأنظمة التربوية والتعليم في الوطن العربي فتعمل على الحد من كفاءتها وفاعليتها وتسهم في إعاقة تحقيقها لأهدافها والجو الذي يسيطر على عدد كبير من المؤسسات التربوية هو جو الكبت الفكري الذي يعمل على تعطيل طاقات النمو، ويؤدي أحيانا إلى رفض الطالب للمؤسسات التربوية والتعليمية وللعلم بشكل عام، وأن التربية في بنيتها وتوجهاتها وأساليبها التي تعمل في كثير من الأحيان على تكريس مناخ السلطوية((٥)).

إن هذه السلبيات لا تعني عدم وجود إيجابيات في هذه الفترة، فقد أُدخلت مقررات دراسية جديدة للتدريس لم تكن موجودة سابقاً، كمادة (حقوق الإنسان) ((٦))، كما تقرر إضافة مادة (الديمقراطية) للتدريس تحقيقاً لنفس الأهداف.

لقد افتقد النظام التعليمي ومنذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ لرؤية استراتيجية واضحة، من مدياتها الزمنية، وبرامجها وآلياتها وأهدافها. إن حفظ الطوارئ غالباً ما تكون خارج دائرة التفكير الاستراتيجي ويخضع لتوجهات شخصية وتفتقر إلى الشفافية، وتسعى لخلق مبررات للفشل أكثر مما تسعى للتذليل على النجاح. إن أي تعلم بسيط يدرك التعليم لا توجهه خبرة هذا المسؤول أو ذاك، بل الأصح أن توجهه الخبرات التي تراكمت عبر مسيرة النظام بغض النظر عن الأشخاص. من جانب آخر، لا بد من

ملاحظة أن النظام التعليمي لا ينفصل عن النظم الأخرى، لكننا بملاحظة سريعة ندرك أن ذلك النظام متلكئ وغير مبادر لبناء علاقات مؤثرة بينه وبين العائلة والمجتمع المحلي، والمؤسسات والمراكز البحثية، ومنظمات المجتمع المدني، وأنه يعاني من مظاهر خلل عديدة((٧)).

هذه تمثل كلها تحديات للمؤسسة التربوية في العراق كمؤسسة تربوية وعلمية ومؤسسة تنشئة فضلا عن أن غياب الرؤية الوطنية الواضحة واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي يجعل من الصعوبة الوصول إلى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية، التي باتت بحاجة ملحة إلى التطوير والتغيير في مختلف المراحل الدراسية على أن يتم هذا التغيير في إطار التنمية البشرية وبما يتناسب مع الأهداف التنموية ومتطلبات سوق العمل((٨)).

ويعد موضوع تقاسم السلطة ومحاصصتها أحد عوامل الضعف المؤسسي العام وضعف السياسة التعليمية ومؤسستها بصورة خاصة كون سلطة رئاسة الوزراء على المجلس ستكون نسبية كون الوزير يقع بين سلطة الحزب وسلطة رئيس الوزراء، فضلا عن أن وزراء التربية لم يتدرجوا في المناصب الإدارية لوزارة التربية ولم يكونوا جزءًا من المؤسسة، بالتالي فهم غير قادرين ومدركين لمشاكل التعليم، بالتالي فإن أولى خطوات تصحيح مسارات المؤسسة التعليمية هي اختيار القادة التربويين من رحم المؤسسة التربوية ليكونوا قادرين على فهم واستيعاب المشاكل الموجودة وبالتالي وضع السياسات الكفيلة لحل هذه المشاكل. أما على مستوى استقلال الجامعات في إدارة شؤونها الذاتية، فإن هذا الحق لا يزال بعيد المنال، ولا زالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تمارس من الناحية الواقعية سياسة (مركزية) قريبة من السياسات السابقة في إدارة الجامعات وتوجهها. ((٩)).

ومن جانب آخر فإن معوقات المؤسسة التعليمية في العراق كثيرة وتحتاج الكثير من الوعي والفهم لمحاولة حلها، فمشكلة البنى الأساسية وأهمها المباني المدرسية تعد إحدى المشاكل المهمة إذ إن المبنى المدرسي واتساعه وإمكانياته وما يحويه من مواد وأجهزة إحدى عوامل نجاح المنهج في بث الرؤى وترسيخها، والمباني الرئيسية للتعليم هي من الأسس التي كان لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط للمنهج وأهدافه وهي أسس ترتكز عليها السياسة التعليمية((١٠)). ويعد بناء وتأهيل الأبنية المدرسية جزءاً من عقلانية ورشادة صانع السياسة العامة داخل النظام في وذلك باستخدام أفضل الأساليب

لتحقيق الأهداف، وهذا يستلزم تحديد ما ينفق من موارد الدولة على السياسة التعليمية وأولويته، وإن محدودية الموارد في العراق لتلبية احتياجات السياسة التعليمية يفرض قيدا على صانع السياسة التعليمية ويؤثر في نجاح السياسة التعليمية في الوصول إلى المخرجات المرجوة((١١)).

ولقد مثل ضعف الميزانية والتخصيصات المالية الخاصة بالسياسة التعليمية مشاكل كبيرة في السياسة التعليمية في البناء العلمي والفكري، وإن شروط نجاح المنهج في إيصال الأهداف والقيم يتطلب العديد من المستلزمات والمتطلبات، أهمها((١٢)):

١. ضرورة وجود المدرسة خارج التجمعات السكنية المكتظة و كبر مساحة المدرسة وتوافر الشروط الصحية الأساسية المتمثلة بوجود دورة المياه ومراعاة التصميم المعماري للمدرسة والتنبه لطبيعة المواد المستخدمة في البناء من ناحية ملاءمتها لسلامة التلاميذ، ومراعاة شروط معمارية كنسبة المساحة الفارغة المخصصة كـ(ملاعب وحدائق) تتلاءم مع المساحة المبنية وعدد التلاميذ.

٢. توفر المستلزمات الأساسية كالرحلات والسبورات والمختبرات والمكتبة ووسائل التوضيح والخارطة بما يساعد الأستاذ على الشرح والطالب على الفهم.

كما تتمثل مشاكل نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي وشحة وانعدام أجهزة التبريد والتدفئة داخل الصفوف من المشاكل التعليمية في العراق الأمر الذي يجعل الصف المدرسي حارا بالصيف باردا في الشتاء وهي من معوقات السياسة التعليمية((١٣)).

فضلا عن أن كثيرا من العلاقات في النظام التعليمي يشوبها شوائب تسلطية، فأسلوب التلقين والتعليم المباشر والموجه من السلطة إلى المتلقي وهيمنة المدراء وبقائهم لأعوام متعددة في الإدارة وعدم إتاحة الفرصة لغيرهم لأسباب مختلفة وفرض المناهج على الأساتذة... الخ، فضلا عن كون المعلم بصفة عامة هو سلطة والسلطة هي قسر بحد ذاتها ومن العوائق التي لا بد من لحظها ومراعاتها من قبل التربويين، من أجل النهوض بالتعليم والتنشئة((١٤)).

وقد قامت وزارة التربية بتشخيص هذه المعوقات وعملت على معالجتها من خلال نشر التعليم بكل فروعه وربطه بشكل مخطط ومتناسق بأهداف التنمية بما يضمن تنشئة إنسان متكامل لبناء علمي وتربوي وصحي، في إطار مبدأ الديمقراطية في التعليم وتوافر

فرص التعليم للمواطنين جميعهم دون تمييز أو تحيز للجنس أو الدين أو الطائفة أو القومية وتشجيع التفوق والإبداع في مجالات الحياة الفكرية والعلمية والفنية وايلاء العناية لسكان المناطق الريفية والنائية وتيسير التحاق المتعلمين بالمؤسسات التربوية وتعزيز دور التربية في ترسيخ روح التعاون والتفاهم والسلام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية((١٥)).

مما تقدم يرى الباحث أنه لا بد من وجود فلسفة ثابتة وآيديولوجية واضحة للتعليم لكي يستطيع التعليم العمل من خلالها، فتعدد الآيديولوجيات بتغيير الأنظمة أو الوزراء أو المسؤولين عن تنفيذ العملية التعليمية يؤدي إلى التقليل من قدرة السياسة التعليمية على التعليم والتنشئة في آن واحد.

المطلب الثاني: التحديات الإدارية والتنظيمية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

إن مبدأ التعليم الإلزامي يعني إلزام المواطنين بالإقبال على التعليم، وبالمقابل التزام الدولة بتأمين التعليم للمواطنين، فعندما يعد التعليم خدمة مجانية واجبة على الدولة لرعاياها (المواطنين) فمن الطبيعي أن يتعاون المواطنون - بوساطة الدولة - على تأمين تكاليفه، ولكن مبدأ إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية لا يكفي لجعل المواطن عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع، إذ يعد مبدأ تمهيديا فقط، فالفرد في المرحلة الثانوية - المتوسطة والإعدادية - (وهو في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة)، ينمو لديه الاهتمام بالسياسة وذلك من واقع تجربة الفرد/ الطالب وتفاعله مع النظم القائمة في المجتمع والمدرسة، فضلاً عن ما يتلقاه من مناهج دراسية تساعد في تكوين الاتجاهات الاجتماعية والسياسة لديه((١٦)).

ثمة مشكلة أخرى لا تتعلق بالمناهج فحسب، وإنما من يقومون بتقديم هذه المناهج. إذن يكون السؤال عن كيفية التعلم ومن يعلم؟. إن الخطأ الشائع الذي تقع فيه الأنظمة التربوية هو الفصل بين الطريقة أو الأسلوب ومن يقوم بتنفيذها، وإن استيراد طرائق ونماذج مبتكرة للتعليم وتصورها على أنها العلاج الناجح لكل المشكلات التربوية والتعليمية، والنتائج التي تأتي في أغلب الأحيان مخيبة للآمال((١٧)).

إن بعض معلمي الجامعة يمارسون عملهم بنحو تقليدي تلقيني، في حين إنه لم يعد دور الأستاذ الجامعي أو أعضاء الهيأة التدريسية مخزنيين أو (ملقنين وناقلين) للمعلومات والمعارف الإنسانية والعلمية أو مجيبين عن الاسئلة تحت شعار (أنت تسأل ونحن

نجيب)، بل المدرس موجه وملهم ومثير لأفكار الطلبة يوجههم إلى البحث والتنقيب والتقصي((١٨)).

وإن كان هناك قلة من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد العليا تتوافر لديها القدرة على التحديث واستيعاب الجديد من الطرائق والأساليب التدريسية، إلا أن التحدي الذي يواجه هذه القلة المتمثل في زيادة أعداد الطلبة ونقص أعداد هيأة التدريس يمثل حجر عثرة في طريق تحسين أدائهم((١٩)).

إن العراق بحاجة إلى نهضة وخطوات أكثر جدية من لأجل الوصول إلى مرحلة دولة المؤسسات فضلا عن حل معضلة الأكراد والمشكلة التعليمية للمناهج التعليمية فيها والنظام السياسي وأثره على واقع ومستقبل السياسة التعليمية، ولا بد لأن لا نغفل موضوعة إقليم كردستان ودراستها وفهمها من أجل الوقوف على هذا البعد بجوانبه كافة((٢٠)).

إن هذا الاستنتاج يجد مصداقيته من خلال البحث الذي أعدته دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي إذ أورد الأسباب التي تقف وراء تخلف وتراجع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بـ((٢١)):

١. آثار تغيير نيسان ٢٠٠٣ والظروف التي أعقبت هذا التغيير واستمرار تداعياته السياسية والاجتماعية والأمنية.

٢. تأثر بعض المناخات الجامعية بعوامل التسيس الحزبي والطائفي التي أثرت بشكل كبير على مستوى التعليم والتعليم العالي، إذ فقد التعليم بسبب هذه العوامل هيبته وحيادته.

٣. عدم كفاءة ورصانة التعليم الأساسي، التعليم الابتدائي، المتوسط، الإعدادي، الذي يعاني هو الآخر من مشاكل وتحديات على مستوى المناهج الدراسية والأبنية المدرسية، ضعف الملاكات الدراسية... الخ.

ومن أجل تلافي تدهور التعليم وتأثره بالعمل السياسي، قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي بوضع إستراتيجية للتعليم في العراق، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وضع الاستراتيجية ليس هدفا لذاته بل هو وسيلة لتحقيق الأهداف التربوية (تدريب الطلبة على التفكير الصحيح ليتفهموا معنى الحكم الديمقراطي ويعرفوا حقوقهم وواجباتهم سعيا لبناء المواطن الصالح وتنمية حرية الفكر والرأي واحترام آراء

الآخرين، و تعزيز مفاهيم الانتماء الوطني في المناهج والكتب المدرسية أثناء مراجعتها لإعدادها للطباعة وبخاصة كتب (التاريخ والإسلامية)) ((٢٢)).

وهذه الأخيرة تحتاج إلى الإرادة السياسية أولا وإلى توافر متطلبات التنفيذ من موارد مالية ومستلزمات التعليم ومدارس لائقة وكافية ومجهزة بالشكل الذي يجعلها أداة جذب للطلبة ولا سيما على مستوى التعليم الابتدائي، و يتطلب من بين مستلزمات كثيرة أخرى ــ العدد الكافي من المعلمين المدرسين الذين تم تدريبهم وإعدادهم بالمستوى المنافس للأهداف التي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها وإن غياب الرؤية الوطنية واستمرار حالة عدم التوافق السياسي يجعل من الصعوبة الوصول إلى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية التي باتت بحاجة إلى التطوير والتغيير لمختلف المراحل الدراسية((٢٣)).

إن المحاصصة السياسية الطائفية والضغوطات السياسية من خلال محاولات بعض الأطراف السياسية إعاقة عمل المؤسسة التعليمية من خلال التغطية على المفسدين وضعف الإدارات وعدم وجود استراتيجية فاعلة فضلا عن هجرة العلماء العراقيين والأكاديميين والأطباء والتربويين وتعرضهم للقتل أو الخطف والاغتيالات المنظمة مستغلين ضعف الاستقرار السياسي الذي أدى إلى ضعف أمني مما أدى إلى تجفيف منابع الكفاءات العراقية وهجرتهم إلى الخارج. ((٢٤))

وضمن السياق نفسه، تبرز أمامنا مشكلة أخرى أكثر خطورة تتمثل في التدخل السلبي في مجال اختيار قيادات الجامعة أو التأثير في أوضاعها، وهذا الأمر يقتضي أولاً إخراج وزارة التعليم العالي وكذلك وزارة التربية من الحصص الطائفية والحزبية، إذ تكون وزارة عراقية حقيقية، وإعادة النظر في القرارات والتعليمات التي تشوبها ملابسات تشير إلى أنها كانت تسير في ظل مقاصد حزبية وطائفية، وتغيير كل الآثار التي ترتبت على هذا الأساس، كما إن على الجامعات أن تجلس جلسة مصارحة شجاعة بين الإدارة والأساتذة والطلبة وفي ظل جو منتظم وعلمي وديمقراطي بعيد عن القهر والتنكيل والإقصاء، ويتم الوقوف على حالة التدخل وأسبابها وأرضيتها وآثارها ومن المسؤول عنها، ثم الخروج باتفاقات يقر بها الجميع ويلتزم بها، وتكون نظاماً داخلياً يحدد كل الفعاليات الجامعية بهذا الخصوص((٢٥)).

وفي ضوء ما تقدم، فإن الأستاذ الجامعي المعاصر عانى، بل المؤسسة الجامعية برمتها من جملة قيود تضغط بقوة، ليس على حريته الأكاديمية فحسب، وإنما على

عمله الاعتيادي والاستثنائي مما يحول بينه وبين الإبداع والابتكار. فقد تعرضت بعض الجامعات إلى ضغوط سياسية واجتماعية من لدن القوى السياسية التي يرى كل فريق منها أن الجامعة ينبغي ان تأخذ بأفكاره ومعتقداته، مما أدى في المحصلة إلى نشوب صرعات ونزاعات ذات طابع سياسي وحزبي بألوان طائفية وعرقية ومناطقية، وكانت حصيلتها وللأسف الشديد سلبية على الدولة والمجتمع والجامعة.

إن التغييرات السياسية التي مرّ بها العراق عبر تاريخه المعاصر لا سيما في مرحلتنا الحالية لها تأثير سلبي كبير سببه التدخل المشوه والقسري الذي جاء به أصحاب السياسة والأحزاب المتناحرة، والتنوع الآيديولوجي مقحمين بجهالة كبيرة أسوار الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم، مقدمين المصلحة الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة، وجاعلين هذه الجامعات وسطاً مثالياً ونموذجياً لهذه التيارات السياسية، ما حرف المسار العلمي والتربوي للجامعات إلى مستويات مؤلمة((٢٦)).

ولكن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق من معوقات على الصعيد التقني هو:-

١- عدم كفاية البنية التحتية والتسهيلات، كالمختبرات والمكتبات.

٢- عدم كفاية المعدات، في كليات الهندسة والعلوم والمعاهد الفنية.

٣- الحاجة إلى إنشاء قنوات اتصال بين الكليات في العراق والجامعات الأجنبية.

٤-ضعف العلاقة بين التعليم العالي وخريجيه وسوق العمل. ((٢٧))

وتشير الدراسات إلى ضعف منظومة التربية والتعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ للأسباب الآتية: ((٢٨)).

١- ضعف كفاءة العملية التعليمية المتأصلة في النظام التعليمي في العراق كونه دولة نامية، مقارنةً بالدول المتقدمة.

٢- التساهل مع فاقد العملية التعليمية الكبير فمعدلات التسرب من التعليم عالية ونلحظ هنا أن الضوابط التي تستخدمها الأنظمة مع المتسربين من التعليم هي ضوابط شكلية وخالية من المضمون والعقوبات.

٣-تفشي البيروقراطية في النظام التعليمي وهذه المشكلة كانت ولا زالت تلقي بظلالها ومساوئها على التعليم وتحد من قدرته على الإبداع والتطور السريع .

٤- معدل محو الأمية للبالغين ولا سيما بين الإناث منخفض في كثير من الدول العربية .

٥-انعكاس التباين في مدخولات الأسر على العناية بتعليم أبنائها أي أن سوء الأحوال الاقتصادية التي تعاني منها الأسر هي أحد الأسباب التي تؤدي بدورها إلى عدم إرسال الأبناء لتلقي التعليم .

٦- الإخفاق في تحفيز الطالب على التعلم ، إذ مازال الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي متدنيا جدا .

٧- تدني مستوى التعليم مقارنة بالدول المتقدمة ونلحظ ذلك من خلال الدرجات المنخفضة نسبيا التي تسجل في الاختبارات الدولية .

٨- تواضع تمويل التعليم الخاص في أكثر هذه الدول .

فأغلب المؤسسات الحكومية في العراق ، ومن ضمنها المؤسسة التعليمية تعاني من قدم أدواتها ، وعدم وجود خطوات فاعلة لإصلاحها وإدخال الوسائل المتقدمة في عملها ، وتلكؤ إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية((٢٩)) .

كما يعاني البحث العلمي في العراق عدد من المشكلات ، أهمها عدم الارتباط الواضح لسياسة البحث العلمي والتطور التكنلوجي بأهداف خطة وبرامج التنمية وعدم وجود آليات فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي بجهات الإنتاج المختلفة وعدم تحقيق الربط بين المخرجات الدراسات العليا في الجامعات العراقية واحتياجات المجتمع والتطوير التكنلوجي في المجالات ذات الأولوية . وإذا كان البحث العلمي يشكل عنصرا هاما وشرطا ضروريا لتقدم أي مجتمع فإن الحاجة له تبدو أكثر إلحاحا في العراق وذلك نظرا للتقدم الهائل للعلوم والتكنلوجيا الذي يشهده عالمنا المعاصر مما يحتم على المؤسسة الجامعية الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير آلياته في ظل الحاجة المتزايدة في عصر المعلوماتية . ((٣٠))

فالجامعات العراقية في المرحلة الراهنة ما زالت تعمل ضمن قواعد تقليدية قديمة لا تتلاءم مع المعطيات المتطورة لمبادئ التعليم الحديث ونظرياته ، وتفتقد للمقومات

الأساسية المميزة للجامعة المعاصرة المتمثلة بنظم التعليم الجديدة لتطوير المناهج والمساهمة في عملية الخلق والإبداع عند الطلبة، وتوفير أساليب التعليم الحديثة الموازية لمتطلبات العصر، وخلق المناخ الدراسي عبر توفير الأثاث والمكتبات وأساليب التوثيق الحديثة ووسائل الإيضاح كالصور وأفلام الفيديو والأجهزة العارضة (Overhead projectors) وبرنامج (Power point) والمختبرات العلمية والأجهزة الحديثة وكيفية استعمالها وصيانتها، وليس التلقين السائد حالياً وتضييق مدارك الإنسان أو تسييس أو أدلجة مراكز التعليم واستقطاع حصص التدريس للخروج في مظاهرة أو الاحتفال بمناسبة ما، والاتكالية في العمل كثقافة سائدة عند الطلبة والملاك التدريسي على السواء. ((٣١))

ومن جانب آخر تعد المادة الثانية من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى المواد التي أثارت الجدل بين السياسيين والمختصين في علم التربية والقانون فيما إذا كان الدستور ينتهج المنهج الديمقراطي أم هو مستند إلى ثوابت الإسلام، إن عملية الانتقال من نظام شمولي إلى نظام تعددية الأحزاب بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وإعداد الدستور وضع أمام الباحثين رؤى مختلفة خاصة بالنص السابق إذ يرى اصحاب الرؤيا الأولى أن إعداد الدستور والبرامج التعليمية يهدف إلى ربط المجتمعات (بأنماط الثقافة الأمريكية) من خلال معاصرة نظم التربية لتستنبط العقل العربي في اتجاه المصالح الأمريكية وصنع الصورة المثلى في الديمقراطية ونظام الحكم ((٣٢)).

اما الرؤيا الثانية فتورد مسألة المزج بين المبادئ الإسلامية والديمقراطية إلى مسألة التمايز الاجتماعي في العراق، وخلق مبادئ ومناخ (قبول الآخر) بدلا من الانصهار الثقافي وهو بديل (للقهر) وهذا الأمر يتطلب دستوراً مرناً قائما على فكرة الحوار المؤدي إلى الوحدة الأمر الذي يجعل التنوع عاملا مساعدا للتماسك ويصبح عامل التنوع عامل أثراء، وهذا الأمر يتطلب إصلاح المنظومة الحزبية في إعادة صياغة الفلسفة والأسس والأهداف والهياكل التنظيمية الصحيحة لإعادة بناء المجتمع العراقي على أساس حضاري ديمقراطي اسلامي والمزج المتباين الذي يؤدي للوصول إلى الغايات (بناء مجتمع متماسك وقوي وحضاري) ومن خلال دستور قوي وفلسفة تعليمية تؤدي إلى الغرض المنشود ((٣٣))

إن نظرة المشرعين لعملية المزج الدستوري القائم بين القيم الإسلامية والديمقراطية يستند إلى أن الإسلام (نظام كلي في الحياة يعترف بالإنسان كقيمة عليا وهذا الاعتراف

حق من حقوق الإنسان) وهذا يستلزم أنظمة لها القدرة على فهم فلسفة الإسلام ومحاولة إدخالها على الواقع التربوي والسياسي التي تساعد على بناء مجتمع متماسك بعيد عن التعصب والعنصرية والتطرف. ((٣٤))

أما الإشكالية الدستورية الثانية التي تتعلق بالسياسة التعليمية ترتبط بالمادة ٤ (د) والمادة (١١٤)، فالمادة٤(د) تنص على: « فتح المدارس باللغتين وفق الضوابط التربوية» (والمادة (١١٤) «رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم» ((٣٥)).

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمناهج التعليمية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بالرغم من الثروات الطائلة التي حبانا بها الله تعالى إلا أن العراق ما زال يعاني فيه الفرد من ضعف القدرة الشرائية، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفقراء والجائعين، فالجائع والفقير يمكن أن يذهب إلى أي أسلوب يداوي به جراحه ويسد رمقه ويشبع حاجاته الأساسية، ومن هنا تستدل وتبحث القيادات الإرهابية عن هؤلاء العاطلين وممن لا يمتلكون رصيداً معرفياً أو تعليمياً جيداً، لذلك يصبحون سهلي الانقياد وبالتالي الانخراط مع المجاميع الإرهابية لتحقيق أهدافهم الخاصة على حساب مصلحة الوطن والمجتمع((٣٦)).

إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، أثرت بشكل سلبي على قطاع التعليم، إذ تشير(البيانات الصادرة عن الحكومة العراقية ومنظمة اليونسكو على مدى السنوات القليلة الماضية، تؤكد بأن مالا يقل عن خمسة ملايين شخص من سكان البلاد البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة أميون وأن ١٤ ٪ من هؤلاء هم أطفال، أما تركوا دراستهم لتوفير الغذاء لأسرهم أو يعانون من النزوح أو لا يستطيعون الحصول على تعليم مناسب) ((٣٧)). فقد تأثر التعليم العالي في العراق بعوامل كثيرة وقفت عقبة في التنشئة ومنها عدم وضوح الرؤية، وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية في العراق، وتحول بعض الجامعات العراقية إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، كذلك يعاني بعض أعضاء هيأة التدريس في بعض الجامعات العراقية من انخفاض حاد في مردودات البحث العلمي((٣٨)).

إن ضعف التلاحم والوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي تعود في أسبابها إلى ضعف شعور الإنسان العراقي بالمواطنة الحقيقية، لأن المناهج السابقة كانت تعمل على تمجيد القائد الرمز دون الاهتمام بعملية بناء المواطن والجيل الجديد، لأنه سيكلف بمسؤولياته تجاه وطنه((٣٩)).

فالمشكلة التي نعانيها في العمق هي تربوية، وإن الجيل الحالي يعاني من حصار ثقافي من جميع الجهات في سبيل تنشئةٍ على الارتباط بالمكونات الفرعية، لذلك لا بد من (أنسنة الثقافة) من أجل تنشئة جيل جديد يتجاوز كل القيود، والانقسامات، ويحافظ على قيمه الدينية والثقافية، وولائه وانتمائه للوطن الواحد ((٤٠)).

ومن هنا يتطلب ثبوت وبلورة الفلسفة السياسية للدولة وما ينتج عنها من فلسفة اقتصادية واجتماعية وتربوية، ولا سيما الأخيرة، لأنها الوجه الثاني للفلسفة السياسية، فنحن لا زلنا نتخبط ما بين المركزية، والفدرالية، وبين الدولة الإسلامية والدولة العلمانية، فالدستور العراقي عليه اختلاف وجدل بين المكونات السياسية، فثبات الفلسفة السياسية للدولة يعني ثبات الفلسفة التربوية التي تعمل كل مؤسسات الدولة والمجتمع على تنفيذها ((٤١)).

إضافة إلى ذلك عانت الهيئات والكوادر الاكاديمية كثيراً من القيود والضغوط الشديدة في العهود الأربعة للحكم الجمهوري في العراق، فإن الحال لم يتغير كثيراً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ استمر التسرب من العلماء العراقيين لأسباب سياسية بالإضافة إلى حالة الفوضى والفلتان الأمني رغم تحسن الجانب المالي بعد صدور قانون الخدمة الجامعية في شباط ٢٠٠٥ وتنفيذه في تموز ٢٠٠٥، حتى وصل الأمر بالكثير من الأساتذة إلى الخوف من تواصله لأداء رسالته العلمية، وهروبه عن الوطن خوفاً من المجهول، وغياب سلطة القانون إلى جانب ما حصل من الفوضى السياسية، شيوع ظاهرة السلب والنهب، مع الفساد الإداري بعد إعادة تأهيل مؤسسات الدولة، ومنها التعليم العالي والجامعات((٤٢)).

وقد حذرت أوساط جامعية من النتائج الخطيرة على إطلاق العمل السياسي في الجامعات والمعاهد لعموم المجتمع الأكاديمي داخل أسوار الجامعات التي عصفت بالعديد منها لمواجهات في بغداد والمدن العراقية الأخرى، منذرة بعواقب وخيمة على مستقبل التعليم الجامعي برمته. وتزامنت تلك التحذيرات مع بلوغ حمى التنافس بطرح

الأفكار والشعارات مراحل متقدمة وعلى نحو غير مسبوق، أفضى إلى وقوع مواجهات دامية، واعتصامات غير مسوغة، فضلاً عن تجاوزات طالت العديد من الأساتذة وعمداء الكليات في عدد من الجامعات العراقية((٤٣)).

فيما طالبت الكثير من الأوساط العراقية وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان جميع الأطراف المعنية في المجتمع الأكاديمي وخارجها إلى عدم الخوض في أي نوع من الصراعات المعلنة واحترام القوانين الجامعية، واستثمار الأجواء الدراسية داخل الحرم الجامعي، في ظل التوترات الناجمة عن استمرار الاضطراب السياسي التي تعانيها البلاد، التي تحاكي انفعالات الشارع العراقي((٤٤)).

ومن جانب آخر يؤدي الفقر والعوز في المجتمع إلى تدني المستويات التعليمية كما يكون الفقر مصحوباً في الغالب بمستويات عالية من الأمية، ومستوى منخفض من التعليم والثقافة، إذ إن الدخول المنخفضة تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، فتتجه الأسرة أو الفرد إلى البحث عن متطلبات الحياة الضرورية الرئيسة، فيحرمه في أغلب الأحوال من التعليم، مما يفضي إلى شيوع الأمية والجهل، الأمر الذي لا يؤهله لأن يكون مواطناً مشاركاً في الحياة السياسية والثقافية، فالإسهام يحتاج إلى مستوى من التعليم والوعي والثقافة السياسية((٤٥)).

إن ضعف الاقتصاد والآيديولوجية الفكرية الاقتصادية للنظام ودمار القطاعات الزراعية والصناعية بعد عام ٢٠٠٣ وظهور الفقر والفساد والأزمات المتتالية شكلت أكبر الأعباء على السياسة التعليمية كون أن البعد الاقتصادي يشكل إطارا مهما من أطر صنع السياسة التعليمية الناجحة الذي يتضمن موارد الدولة وطبيعتها وتوزيعها وميزانية التعليم وفي العراق تؤثر المحددات الاقتصادية على صنع السياسة التعليمية من خلال الميزانية الموضوعة لها وحسن استثمار الميزانيات في بناء البنى التحتية للمؤسسة التعليمية وما تحتاجه من مستلزمات متعددة للقيام بواجباتها والوصول إلى المخرجات التعليمية المرغوب بها كالمعرفة والعلم والتحصين الفكري ضد التطرف وبناء الفكر السليم، وإن قلة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها والوضع السياسي والاقتصادي القائم أدى إلى محدودية في تلبية متطلبات السياسة التعليمية وأدى إلى فرض قيود على صانعي السياسة التعليمية التي شملت كافة السلاسل والمستويات كالمديريات والمدارس وصولا إلى المدراء والمعلمين مما يلقي بظلاله على الطلبة ومخرجات السياسة التعليمية(٤٦).

إن عملية تحقيق التنمية الشاملة في العراق هي هدف طويل الأمد بشرط أن تسير السياسات في بيئة وآيديولوجية سليمة وإن إعادة صياغة الرؤية الاقتصادية للدولة بما يتفق مع حاجات المجتمع والسياسات العامة السليمة وبمقدمتها السياسة التعليمية وسياسات التشغيل هي بوابة لإعادة البناء المجتمعي الذي يتم من خلال إعادة تبويب الميزانيات وإعطاء السياسة التعليمية على السياسات الأمنية وغيرها من السياسات الأولوية كون أن السياسة التعليمية هي الأساس في بناء الفكر السليم للمجتمع في محاربة التطرف وفكره كونه اللبنة الأساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك((٤٧)).

ومن العوامل الاقتصادية التي من الممكن أن تساعد السياسة التعليمية في الوصول إلى المخرجات المرجوة منها هي إعادة بناء البنى التحتية وخصوصا البنى الخاصة بالسياسات التعليمية فوزارة التربية تؤكد على حاجتها لأكثر من (٦٠٠٠) مدرسة نتيجة لتعرض بعض المدارس للقدم والأخرى للسقوط والتدمير أضف إليها مخرجات الطائفية ومرحلة دخول تنظيم (داعش) الإرهابي، وما أفرزته من تأثير على البنى التحتية الأساسية للسياسة التعليمية وباقي مؤسسات ومرافق الدولة، وهذا يستلزم تفعيل الشركات الحكومية القادرة على إعادة بناء تلك البنى و دعم الشركات الأهلية الخاصة وهذا سيعمل على التعامل بالعملة المحلية بالنسبة للشركات من جهة وتوفير فرص عمل كثيرة والابتعاد عن جشع الشركات الإقليمية والعالمية، وأن بناء الشركات الوطنية سواء الحكومية أو الأهلية أو الشراكة المختلطة يعد أساسا لبناء اقتصادي صحيح يمكن من خلاله تحقيق تنمية حقيقية فضلا عن كونه أساسا في التقليل من حدة البطالة والفقر((٤٨)).

ويعمل الاقتصاد على دعم السياسة التعليمية من خلال إعادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي كون أن الفقر هو وجه الأمية الثاني فبوجود الفقر سينتج عزوف عن التعليم وبحثا عن العمل مما يخلق جيلا كاملا من الأميين والفقراء، وهذا يستلزم سياسات تستهدف إعادة الاهتمام بالزراعة وتوسيع الإنتاج الزراعي للأراضي الزراعية المهملة ذات المردود المرتفع والتشجيع على الزراعة وإيقاف جزئي لاستيراد المواد الزراعية وتطوير البنى التحتية له وتوفير شبكات الزراعة وإعادة ربط الزراعة بالصناعة وتشجيع الصناعات الزراعية المحلية كالتمور والزيوت وغيرها فضلا عن تشجيع إعادة المعامل الصناعية الخاصة بالجلود والألبسة وغيرها لما لها من أهمية للحد من الفقر والبطالة وتحقيق الحد الأدنى للرفاهية للمجتمع ويتبعها سياسات قانونية ملزمة تخص التهرب من التعليم فضلا

عـن محـو الأميـة((٤٩)).

ونظـراً لكـون الحكومـة لـم تلتفـت إلـى وضـع حـد أدنـى للفقـر ولمتطلبـات المعيشـة عنـد وضـع الأجـور، فبـات أغلـب التدريسـيين منشـغلا فـي أغلـب الوقـت بمسـائل تهيـأة مسـتلزمات الحـد الأدنـى مـن العيـش الكريـم. وللخلـل السـابق، فـلا زالـت نظـرة أغلـب التدريسـيين إلـى وظائفهـم نظـرة سـطحية تتعلـق بوصـف الشـهادة مصـدر الوظيفـة وكسـب المـال وليـس حافـزاً للعمـل. ويترابـط مـع أعـلاه مشـكلة القـدرة علـى التكيـف مـع القصـور فـي الخدمـات التـي تقدمهـا الحكومـة، وأهمهـا قصـور متطلبـات الحيـاة اليوميـة مـن توافر الخدمـات (مـاء، كهربـاء، أمـن، أسـواق، خدمـات صحيـة)، التـي تجعـل الحيـاة علـى التدريسـي صعبـة ومكلفـة، ولا يسـتطيع تنسـيق وقتـه العلمـي بسـببها((٥٠)).

إذ تأخـذ الأميـة دوراً هداماً للوحـدة الوطنيـة فـي أي بلـد، فانتشـار الجهـل بيـن فئـات كبيـرة مـن المجتمـع نتيجـة السياسـات الاسـتعمارية التـي سـادت العديـد مـن دول العالـم الثالـث، أو الإهمـال والتقصيـر لـدى بعـض الحكومـات تجـاه الأفـراد فـي مجتمعاتهـم، أدى بالنتيجـة إلـى وجـود أغلبيـة أميـة وجاهلـة فـي هـذه المجتمعـات، وهـذه الأغلبيـة تمثـل عائقـاً اقتصاديـاً أمـام تحقيـق التنميـة داخـل البلـدان مـن ناحيـة، وتكـون هـذه الفئـة أرضـاً خصبـة لنمـو التطـرف مـن ناحيـة أخـرى، ولذلـك تسـعى البلـدان جاهـدة لمحاولـة اتبـاع سياسـات متعـددة عـن طريـق برامـج محـددة ثقافيـة وإعلاميـة للحـد مـن هـذه الظاهـرة التـي تعـد مـن أخطـر الآفـات التـي تحـد مـن تقـدم الـدول((٥١)).

أمـا التحديـات الأمنيـة فـإن العامـل الأمنـي يشـكل تحديـا لقطـاع التربيـة والتعليـم فـي العـراق إذ إن التحـدي الأكبـر الـذي يواجـه النظـام التعليمـي يتمثـل فـي عـدم اسـتقرار الأوضـاع الأمنيـة واسـتمرار الصراعـات السياسـية الـذي أدى إلـى غيـاب رؤيـة وطنيـة مشـتركة لمسـتقبل التعليـم وتحديـد أهـداف اسـتراتيجية واضحـة. تتفـق عليهـا القـوى السياسـية كافـة تقـود إلـى بنـاء اسـتراتيجية وطنيـة مرتبطـة بتوقعـات زمنيـة لتحقيـق هـذه الأهـداف((٥٢)).

فتزايـد إعـداد الضحايـا فـي مرحلـة الطائفيـة ومـا تبعهـا مـن هجمـات إرهابيـة بالسـيارات المفخخـة والقتـل والخطـف والأحزمـة الناسـفة، وفـي خضـم التجاذبـات والصراعـات السياسـية بيـن الأحـزاب فـي محاولـة منهـا للوصـول إلـى السـلطة، بـرزت تيـارات تدعـو إلـى التسـييس الطائفـي، وذلـك مـن خـلال إلبـاس الطائفـة حلـة سياسـية، لتحقيـق بعـض المكاسـب السياسـية لتيـارات وشـخصيات سياسـية، وفـي نطـاق هـذا الحضـور المكثـف للعامـل الطائفـي بـدأت

المشاهد المتعلقة بالسلوك الإنساني تتأثر بالطائفية والفئوية ((٥٣))، لأنها تعد شكلا من أشكال المواقع التي يتحصن بها الأفراد المنتمون إليها دفاعا عن مصالحهم، عندما تغيب دولة القانون والمؤسسات القائمة على أساس التعاقد ورعاية المصالح لجميع الأفراد المنتمين إليها، وبذلك ظهرت العديد من الأحزاب والكيانات السياسية بمظهر الناطق باسم هذه الطائفة أو تلك، من أجل استمالة أفرادها، لأنها تنظر إلى المجتمع بكونه مؤلفا من مجموعة من الطوائف وهذا فيه تضليل متعمد يهدف إلى اختزال الأفراد في جماعات لسلب حقهم في الاختيار و ربط وجودهم ومصالحهم بهذه التيارات والأحزاب الطائفية.

وقد قدر عدد الشهداء منذ احتلال العراق ووصولا إلى نهاية مرحلة الطائفية إلى نحو مليون شهيد بين عمليات عسكرية وصراعات طائفية وعمليات القصف المتبادل بين القوات العراقية والأمريكية من جهة والمتطرفين من جهة أخرى، أما عدد المعاقين فقد بلغ ٢٥٠ ألف معاق للفترة نفسها، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وخصوصا بنى المؤسسة التعليمية من مدارس ومديريات((٥٤)).

إن الرؤية السياسية وتماسك السلطة سواء أكان شخصا أم جماعة تكون هي صاحبة الفلسفة وبزوالها تزول الفلسفة وبهذا فإن عدم استقلال المؤسسة التعليمية عن الأحزاب السياسية سينعكس بشكل أو بآخر على المناهج، فإذا كان توجه الأحزاب دينيا فيكون لديك نظام ديني. . . الخ.

إن العراق شأنه شأن الدول العربية، إذ تتصف سياساته التعليمية بعدم مواكبة التطور العلمي ولا تخضع في الغالب للتطوير والتحديث والتغيير، بالرغم من الإيجابيات الكثيرة في بعض المناهج التعليمية بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن هذا لا يكفي لمواكبة التحديث والتطور العلمي، ومن هنا نلحظ أن صناعة التغيير لا تحدث في الغالب نتيجة لاعتبارات استراتيجية أو فلسفية، وإنما تأتي استجابة لمتغير طارئ أو حدث عالمي أو رغبة أو اجتهاد أو رؤية شخصية للقيادة العليا في الهرم الإداري، وما أن تتغير هذه القيادة حتى يتلاشى الإصلاح او التغيير، لارتباطه بشخص، أكثر من ارتباطه باستراتيجية أو توجه مؤسسي نابع من حوار وطني تشارك فيه القوى الحية وذات الرؤى والرؤية داخل المجتمع((٥٥)).

و نجد ظهور بعض الإشكاليات في بعض المناهج التعليمية في العراق ومنها كتاب الإسلامية للمرحلة الابتدائية والمراحل اللاحقة وكتاب التاريخ وما يتضمنه من شرح للأحداث والوقائع التي مر بها العراق والعرب في الأعم بدءا من صدر الرسالة الإسلامية

ومـرورا بالمراحـل اللاحقـة ، إن وجـود أكثـر مـن ديـن وأكثـر مـن طائفـة يقودنـا إلـى أهميـة معالجـة هـذه الإشـكالية بالطريقـة الأسـلم التـي تتماشـى مـع التطلعـات الجديـدة التـي شـكلت علامـات المشـهد السياسـي وغيـره فـي العـراق((٥٦)).

إن مـا حـدث بعـد دخـول (تنظيـم داعـش الإرهابـي) فـي ٢٠١٤م ونـزوح العوائـل مـن المحافظـات أحدثـت آثـارا ناجمـة عـن تغييـر فـي حجـم السـكان وتغييـر التوزيـع الديموغرافـي وآثـارا ماليـة وسياسـية علـى الدولـة و حتـى أثـارا أمنيـة وآثـارا تعليميـة تمثلـت بتـرك النازحيـن لمدراسـهم ومعاهدهـم وكلياتهـم ومراكزهـم التعليميـة التـي كانـوا فيهـا والنـزوح إلـى مناطـق أخـرى أدى إلـى عـدم وجـود الفـرص لأغلبهـم لإكمـال دراسـتهم والآثـار الصحيـة نتيجـة السـكن فـي منـازل مـن القصديـر(التنـك) وقسـم آخـر فـي الخيـام تعـرض العديـد منهـم لأمـراض ناجمـة عـن حـرارة الشـمس المرتفعـة أو البـرد أو الميـاه غيـر الصالحـة للشـرب وانخفـاض مسـتوى المعيشـة وارتفـاع معـدلات البطالـة والفقـر وهـذا بـدوره يمثـل تحديـا أمنيـا واجتماعيـا علـى المؤسسـات التعليميـة ، وأضعـف ذلـك أيضـا الروابـط الاجتماعيـة بيـن العوائـل التـي كانـت تسـكن فتـرة طويلـة معـاً . ((٥٧))

الخاتمة

ممـا تقـدم نسـتنتج أن العمليـة التعليميـة تواجـه عـدة تحديـات مختلفـة بمسـتوى التأثيـر ، إلا أنهـا فـي المجمـل تشـكل عائقـاً أمـام العمليـة التعليميـة وتطورهـا وأهمهـا عـدم الاسـتقرار السياسـي ومـدى انعـكاس ذلـك علـى جعـل التعليـم كأولويـة فـي البرنامـج الحكومـي ، وكذلـك ضعـف المسـتوى المعيشـي والتسـرب مـن الـدوام ، بالإضافـة إلـى التحديـات التـي سـبق ذكرهـا أعـلاه ، إلا أن هـذا العائـق وعمليـة تجـاوزه ليـس مسـتحيلاً ، إذا مـا توافـرت الإرادة السياسـية الحقيقيـة فـي تذليـل العقبـات والانطـلاق باسـتراتيجية تعليميـة وطنيـة شـاملة قائمـة علـى أسـاس تبنـي خطـاب أن المؤسسـة والمناهـج التعليميـة يمكـن أن تمثـل ركيـزة أساسـية فـي عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة – السياسـية الحقيقيـة التـي تسـتند إلـى الإيمـان بضـرورة التمسـك بالهويـة الوطنيـة العراقيـة وتعزيـز قيـم الحقـوق والحريـات ، فضـلاً عـن تبنـي لغـة السـلام ونبـذ العنـف والتطرف .

المصادر/

١ . خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ١٩٩١ .

٢ . صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، ط٢ ، ١٩٩٠ .

٣ . سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم، مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، ابتراك للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٤ .

٤ . عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، ٢٠٠٤ .

٥ . عامر حسن فياض، أثر تدريس مادة حقوق الإنسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق، مجلة أوراق عراقية، العدد ١ ، ٢٠٠٥ .

٦ . كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق)، مجلة بيت الحكمة للدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١ .

٧ . التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤ .

٨ . خضر عباس عطوان و علي سلمان الصايل، جودة التعليم العالي في العراق ومتطلبات النهوض، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٥ ، ٢٠١٠ .

٩ . فكري ريان، التدريس: أهدافه – أسسه – أساليبه، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٨ .

١٠ . منار بغدادي، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩ .

١١ . حسن ظاهر، إدارة النشاط المدرسي وإشكالياته، دار المؤلف، بيروت، ٢٠١٩ .

١٢ . جودة أحمد سعادة وعبد الله محمد، المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٣، ١٩٩٧ .

١٣ . ناصيف نصار، في التربية والسياسة (متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ .

١٤ . محمد كريم، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥ .

١٥ . عايش زيتونة، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٢ .

١٦ . خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠٩ .

١٧ . علي عباس رضيو، التراجع العلمي والتربوي في العراق (الأسباب والآثار)، مجلس النواب، دائرة البحوث ٢٠١٣ .

١٨ . سامي عبد المهدي، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، ٢٠١٣ .

١٩ . ستار الجابري وستار جبار علاي وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبرة للطباعة، ٢٠٠٨ .

٢٠ . طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٩ .

٢١ . نعمة العبادي، موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٤، ٢٠١٠ .

٢٢ . عبد السلام إبراهيم بغدادي، جامعة المستقبل المحددات العلمية والآفاق الوطنية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٤، ٢٠١٠ .

٢٣ . عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية

والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٤. داخل حسن جريو، المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ، ٢٠١١.

٢٥. حيدر علي عبد الله الجشعمي، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر، بغداد، ٢٠١٤.

٢٦. وصال نجيب العزاوي، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، عدد خاص، ٢٠٠٥.

٢٧. نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي ـــ حاجات العراق الجديد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٨. حامد عمار، ١١/ سبتمبر / ٢٠٠١، وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٩. مجموعة باحثين، حقوق الإنسان والرؤى العالمية الإسلامية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١، ٢٠٠٧.

٣٠. الحارث عبد الحميد، الإرهاب والسلوك الإرهابي في العراق، لماذا؟ كيف وإلى أين؟ – دراسة وصفية تحليلية – مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٦)، ٢٠٠٦.

٣١. محمد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات العدد (٣)، ٢٠٠٩.

٣٢. للمزيد ينظر: حسن علوان الربيعي، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت.

٣٣. إبراهيم الجعفري، مؤتمر الأمناء العامين العرب للتربية، مجلة نون والقلم، المديرية العامة للإعلام التربوي في وزارة التربية، العدد ١٦، ٢٠١٢.

٣٤. ماجدة إبراهيم علي، المشروع الاستراتيجي للتعليم في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، العراق، ٢٠١١.

٣٥. عبد الحسين شعبان، العلماء الأكاديميون العراقيون مخاوف وتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٣٦. سرحان غلام العباسي، الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية من الاضطراب السياسي إلى الانفلات الأمني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، عدد خاص، ٢٠٠٥.

٣٧. روبرت دال: مقدمة إلى الديموقراطية الاقتصادية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٨. كذلك ينظر: رضا الظاهر، اقتحام السماء تأملات في الحراك الشعبي، دار المزدهرة، بغداد.

٣٩. حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٣، ٢٠١٢.

٤٠. عاطف قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، في العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٤١. حسن لطيف وحيدر نعمة وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠٩.

٤٢. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٤٣. رياض غازي فارس، سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق – دراسة في الانتخابات النيابية ٢٠١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.

٤٤. علي أحمد الديري، خارج الطائفة، مدارك، دبي، ٢٠١١.

٤٥. إشكالية المناهج التعليمية في مجتمع متنوع، شبكة النبأ المعلوماتية، الخميس/ ١٧/ كانون الأول/ ٢٠٠٩، ٢٩ ذي الحجة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط:

٤٦ . 1430/90/2/Http://www.annabaa.org.banews2009.

٤٧ . عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العراق، مراصد، كراسات علمية، العدد (٤٢)، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ٢٠١٥.

الهوامش

١ . خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ١٩٩١، ، ص١٢٧ .

٢ . صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد, ط٢, ١٩٩٠، ص٣٦٣ .

٣ . سمير الخطاب، التنشئة السياسية والقيم، مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، ابتراك للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٤، ص٥٠ .

٤ . صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٣ .

٥ . عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، ٢٠٠٤، ص٢٢٤ .

٦ (١) عامر حسن فياض، أثر تدريس مادة حقوق الإنسان في تعزيز الفكر الليبرالي في العراق، مجلة أوراق عراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص٣٠ .

٧ (٢) كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق)، مجلة بيت الحكمة للدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٢١ .

٨ . التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص٣٧٦ .

٩ (١) للمزيد ينظر: خضر عباس عطوان و علي سلمان الصايل، جودة التعليم العالي في العراق ومتطلبات النهوض، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد١٥، ٢٠١٠، ص٩٨ .

١٠ . فكري ريان، التدريس: أهدافه - أسسه - أساليبه، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٣٤ .

١١ . منار بغدادي، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٦-٢٧ .

١٢ . حسن ظاهر، إدارة النشاط المدرسي وإشكالياته، دار المؤلف، بيروت، ٢٠١٩، ص١٤٥ .

١٣ . جودة أحمد سعادة وعبد الله محمد، المنهج المدرسي في القرن الحادي والعشرين، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٣، ١٩٩٧، ص١٣٩ .

١٤ . عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥ .

١٥ . المديرة العامة للمنهاج الفلسفة التربوية وأهدافها، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

١٦)) ناصيف نصار، في التربية والسياسة (متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٨٨ .

١٧ (٣) محمد كريم، التعليم العالي في العراق هل يستطيع مسايرة التغير وتحديات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص ١٦١-١٦٢ .

١٨ (٣) عايش زيتونة، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٢، ص ١٧ .

١٩(٤) محمد كريم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢ .

٢٠ . خيري عبد الرزاق وعبد الستار جبار، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠٩، ص١٠٢ .

٢١ . علي عباس رضيو، التراجع العلمي والتربوي في العراق (الأسباب والآثار)، مجلس النواب، دائرة البحوث ٢٠١٣، ص٥٢ .

٢٢ . سامي عبد المهدي، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للبحوث والدراسات التربوية، ٢٠١٣، ص٣.

٢٣ . التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص٧٥-٧٦ .

٢٤) ستار الجابري وستار جبار علاي وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبرة للطباعة، ٢٠٠٨، ص٢٣٠ . كذلك ينظر: طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٩، ص ١١٤ .

٢٥(١) نعمة العبادي، موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٤، ٢٠١٠، ص ١٢٦-١٢٧ .

٢٦(١) عبد السلام ابراهيم بغدادي، جامعة المستقبل المحددات العلمية والآفاق الوطنية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٤، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦ .

٢٧(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والآسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٣٣ .

٢٨ . داخل حسن جريو، المعرفة والتنمية البشرية المستدامة، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ، ٢٠١١، ص٣٧.

٢٩)) حيدر علي عبد الله الجشعمي، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية للنشر، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٠٢ .

٣٠) وصال نجيب العزاوي، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، عدد خاص، ٢٠٠٥، ص١٢٤ .

٣١) نجاح كاظم، التعليم والبحث العلمي ـــ حاجات العراق الجديد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧ .

٣٢. حامد عمار، ١١/ سبتمبر / ٢٠٠١، وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١١٠ .

٣٣. عبد الوهاب حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

٣٤. مجموعة باحثين، حقوق الإنسان والرؤى العالمية الإسلامية العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١، ٢٠٠٧، ص ١٢١ .

٣٥. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة ٤ (د) والمادة (١١٤).

٣٦)) الحارث عبد الحميد، الإرهاب والسلوك الإرهابي في العراق، لماذا؟ كيف وإلى أين؟ - دراسة وصفية تحليلية - مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٦)، ٢٠٠٦، ص٣٥ - ٣٦.

٣٧(٤) نقلا عن: عبد الأمير متى دنحا، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٣٨. محمد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات العدد (٣)، ٢٠٠٩، ص١٢٩.

٣٩. للمزيد ينظر: حسن علوان الربيعي، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠٩، ص١٨.

٤٠. إبراهيم الجعفري، مؤتمر الأمناء العامين العرب للتربية، مجلة نون والقلم، المديرية العامة للإعلام التربوي في وزارة التربية، العدد ١٦، ٢٠١٢، ص ٨.

٤١. ماجدة إبراهيم علي، المشروع الاستراتيجي للتعليم في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، العراق، ٢٠١١، ص١٩٥-١٩٦.

٤٢(١) عبد الحسين شعبان، العلماء الأكاديميون العراقيون مخاوف وتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٩.

٤٣(٢) سرحان غلام العباسي، الحرية الأكاديمية في الجامعات العراقية من الاضطراب السياسي إلى الانفلات الأمني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، عدد خاص، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

٤٤(٣) نقلا عن: سرحان غلام العباسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

٤٥)) للمزيد ينظر: روبرت دال: مقدمة إلى الديموقراطية الاقتصادية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٧-٨٨. كذلك ينظر: رضا الظاهر، اقتحام السماء تأملات في الحراك الشعبي، دار المزدهرة، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٠-١١.

٤٦. منار بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦-٢٧.

٤٧. حسين أحمد دخيل، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٣، ٢٠١٢، ص١٨٠.

٤٨. عاطف قبرصي وعلي قادري، إعادة بناء العراق استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، في العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٥٢.

٤٩. حسن لطيف وحيدر نعمة وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والآثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص١٢٣-١٢٤.

٥٠(١) خضر عباس عطوان وعلي سلمان الصايل، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٥١)) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٢٥.

٥٢. التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٥.

٥٣ . ريـاض غـازي فـارس، سوسـيولوجية السـلوك الانتخابـي في العـراق - دراسـة في الانتخابـات النيابيـة ٢٠١٤، أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، جامعـة بغـداد، كليـة العلـوم السياسـية، ٢٠١٦، ص ١٦٨ . كذلـك ينظـر: علـي أحمـد الديـري، خـارج الطائفـة، مـدارك، دبـي، ٢٠١١، ص ١٩ .

٥٤ . ياسين الزبيدي، الفتنة الطائفية أيام الخوف العراقية، بلا، ٢٠٠٩، ص٥٢ .

٥٥ . عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠ .

٥٦ . إشـكالية المناهـج التعليميـة في مجتمـع متنـوع، شـبكة النبـأ المعلوماتيـة، الخميـس/ ١٧/ كانـون الأول/ ٢٠٠٩، ٢٩ ذي الحجـة، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت)، علـى الرابـط:

.Http://www.annabaa.org.banews2009/2/90/1430

٥٧ . للمزيـد ينظـر: ينظـر: عبـد الحسـين شـعبان، التطـرف والإرهـاب: إشـكاليات نظريـة وتحديـات عمليـة مـع إشـارة خاصـة إلـى العـراق، مراصـد، كراسـات علميـة، العـدد (٤٢)، مكتبـة الاسـكندرية، القاهـرة، ٢٠١٥، ص١١ .

السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع

م. م. محمد محي محمد

كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

المستخلص

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام ٢٠١٤، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات ثقافية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع، وهذا يعني أن مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، الذي لحقه دمار واسع كشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح، فضلاً عن الانتقال بالمجتمع نحو المساهمة الفعالة، وتحسين جودة التعليم، إرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن إعادة إحياء التراث الثقافي ولا سّيما في المناطق المحررة بعد أحداث عام ٢٠١٤.

Cultural Policies for Rehabilitating Iraqi Society in the Post-Conflict Phase

Abstract:

Communities in post-2014, specifically in Iraqi liberated areas looking to start a new phase of construction, rehabilitation, and restore

the situation before, rather than the status quo. This tackling through cultural rehabilitation, and use it as an opportunity to reorganize the state and society affected by the conflict. The concept of rehabilitation does not depend on the economic side, which has suffered extensive destruction, water, electricity, and other facilities. It means the majority of Iraqi individuals affected by this conflict, the wounded and the family of the deceased, the refugees, and the displaced. In order to establish a culture of non-violence within the Iraqi society, as well as, to revive the cultural heritage, especially in the liberated areas after the events of 2014

المقدمة

انتقلت النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي من حروب بين الدول، إلى نزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ولم تعد تجري الحروب الحديثة داخل ساحات القتال فحسب، بل يستعر أتونها داخل المدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة في أغلب الاحيان، لغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأيديولوجية للأطراف المتنازعة داخلياً، تفجرها في الغالب نزاعات دينية وعرقية تعيشها شعوب تلك البلدان.

وفي العراق فإنَّ النزاعات الداخلية، ولاسّيما بعد العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ واحتلال التنظيمات الإرهابية لمدن وقرى عديدة، أتت على كل شيء، فقتلت وهجرت الإنسان، ودمرت بناه التحتية ورأس ماله المجتمعي (المدارس، المستشفيات، الطرق والجسور والسدود، المحطات والمطارات)، ناهيك عن تدمير بناه الفوقية (التشريعات والأنظمة والقوانين)، والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة التي حكمت عمل البنى التحتية، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من (٩٠٪) من ضحايا حروب اليوم هم المدنيين في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، مع شبه انهيار كامل للبنى التحتية، ترافق ذلك مع أزمة غير مسبوقة في الحراك السكاني، نتيجة التهجير القسري للمواطنين جراء الحروب.

وفي كل الأحوال، وبعد أن وضعت النزاعات أوزارها، تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد انتكاسة عام ٢٠١٤، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة التأهيل الثقافي بوصفه فرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة الفعلية والحقيقية لوضع سياسات ناجعة لإعادة تأهيل المجتمعات في المناطق المحررة بعد عام ٢٠١٤ في العراق، وما توفره هذه السياسات من سبل في تحقيق الاستقرار لهذه المناطق للارتقاء بها، ومن ثم انعكاسها على الاستقرار في العراق بشكله العام، بما يمكننا من إيفاد الجهات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على إعادة تأهيل تلك المناطق من الاعتماد على تلك السياسات وتطبيقها، كما إنها تعد مطلباً مهماً ينبغي السعي إلى إتمامه، لأن إعادة تأهيل هذه المناطق ثقافياً سيوفر لها الجو والبيئة اللازمة والحقيقية للأمن والاستثمار والتنمية الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية وصولاً إلى الاستقرار السياسي، وهو ما يتطلع إليه أي نظام سياسي قائم أو حكومة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من مدى قدرة وقابلية الحكومات العراقية المتعاقبة بكونها الفرع التنفيذي في النظام السياسي القائم على إعداد وتنفيذ سياسات ناجعة علمية ومدروسة على الصعيد الثقافي لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة بعد النزاع لتحقيق الاستقرار السياسي، وعليه فإن إشكالية الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية؟

١ ـ ما واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي ما بعد عام ٢٠٠٣؟

٢ ـ ما هي السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة ما بعد النزاع؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من أن استقرار أي مجتمع من المجتمعات بعد مرحلة الحروب والنزاعات يعتمد على قدرة الحكومات نفسها بكونها الجهاز التنفيذي في النظام السياسي القائم ودرجة قابليتها على تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، عبر احتواء التحديات الثقافية، بواسطة سياسات ثقافية شاملة وتطويعها لخدمة ذلك المجتمع وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور في وصف الظاهرة موضوعة البحث وتحديد واقعها ومحدداتها وتحليلها وصولاً إلى النتائج المتوخاة.

هيكلية الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى مطلبين ومقدمة وخاتمة واستنتاجات، فضلاً عن مقترحات لصياغة سياسة عامة ذات أبعاد ثقافية، وتم استخدام العديد من الهوامش التعريفية للمصطلحات والمفاهيم عوضاً عن الإطار النظري، بُغية إيلاء الجانب العملي من الدراسة الأهمية القصوى، إذ تناول المطلب الأول واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي، فيما تناول المطلب الثاني سياسات إعادة التأهيل الثقافي لمرحلة ما بعد النزاع.

المطلب الأول: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي

الثقافة هي عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية ونظرة إلى الحياة وطريقة تفكير، وإن لكل مجتمع خصوصيته التي تعكسها الثقافة السائدة بين أبنائه، وتلك الثقافة تعلب الدور الرئيس في تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف، التي اكتسبها المجتمع عبر ميراثه التأريخي وواقعه الجغرافي، والتركيبة الاجتماعية وطبيعة النظام الإقتصادي والسياسي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة.

وتشير التوقعات إلى إنَّ تغيير النظام السياسي يؤدي إلى تتغير نمطية التفكير والسلوك الذي حكم المجتمع لمدة طويلة من الزمن بأسلوب القوة والخضوع والهيمنة، إلا إنَّ نمط الثقافة السابقة في العراق حافظ على استمراريته، بسبب سلوك المتنافسين على السلطة الذي أسهم في تحديد مواقفهم وتوجهاتهم، إذ حكمت الثقافة العراقية بعد مرحلة (٢٠٠٣) توجهات ومواقف عديدة، عبرت عن وجودها بقوة على الساحة السياسية، وانقسمت هذه التوجهات ما بين ثقافة مشاركة وأخرى تقليدية، فضلاً عن ثقافة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافية اثنية ضيقة، وأدى واقع المجتمع المتأزم إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراعات بين الثقافات، والذي عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي، والتي انعكست بدورها على الاستقرار الداخلي((١)).

وقاد الواقع الثقافي مجموعة من الأسباب والتي عملت كإحدى محددات سياسات

إعـادة تأهيـل المجتمـع العراقـي مـا بعـد النـزاع وهـي :

أولاً- الثقافة التقليدية للمجتمع العراقي:

ورث العـراق منـذ تأسيس الدولـة الحديثـة فـي عشـرينيات القـرن الماضـي حالـة مـن التراجـع فـي المجـالات المختلفـة ، بمـا فيهـا المجـال الثقافـي ، وسـادت قيـم ومعتقـدات لعبـت دوراً رئيسـياً فـي تكريـس حالـة التخلـف ، وذلـك لأسـباب عـدة ولعـل أهمهمـا ، خضـوع العـراق علـى مـر التأريـخ لحالـة مـن عـدم الاسـتقرار ، بسـبب احتـلال وهيمنـة قـوى أجنبيـة وتدخـلات خارجيـة ، ناهيـك عـن طبيعـة المجتمـع العراقـي الـذي اتصـف غالبيتـه بالقيـم القبليـة والعصبيـة والاحتـكام إلـى الأعـراف العشـائرية ، وكنتيجـة لشـيوع هـذه القيم والتـي أدت إلى ثقافـة اللاوعي بالدولـة ، برفضهـا فـي إدراكات وقيـم وعواطـف الأفـراد عنـد غالبيـة المجتمـع العراقـي ، بسـبب طـول عهـد الاسـتبداد ، واسـتمرت آثارهـا بقـدر كبيـر إلـى هـذه اللحظـة((٢)) .

يشـير الواقـع إلـى أنَّ ثقافـة الخضـوع هـي السـائدة فـي المجتمـع العراقـي ، والتـي كانـت أهـم العوائـق بعـد التغييـر فـي عـام (٢٠٠٣) ، لـذا كان التحـدي الأبـرز هـو التحـول بالثقافـة العراقيـة نحـو ثقافـة المسـاهمة ، وعلـى الرغـم مـن محـاولات القائميـن علـى إدارة البـلاد بعـد ٢٠٠٣ ، التحـوُل بالثقافـة السياسـية العراقيـة عبـر إجـراءات عـدة : إجـراء انتخابـات متكـررة ، تأسـيس دسـتور دائـم ، وإعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة العراقيـة الجديـدة ، لكـن الواقـع أثبـت أن هـذه المحـاولات لـم تكـن جـادة ، نتيجـة لإخفـاق مؤسسـات الدولـة فـي ممارسـة مهامهـا ، وتوافـر أدنـى مسـتلزمات الحيـاة بسـبب المحاصصـة ، فضـلاً عـن اسـتفحال العنـف المجتمعـي ، وكلهـا شـواهد غيـر إيجابيـة تـدل علـى أن ثقافـة المسـاهمة لـم تكـن سـوى شـعارات ، لـم يلمـس المواطـن العراقـي نتائجهـا الإيجابيـة عبـر عـدة ممارسـات انتخابيـة((٣)) .

وعليـه فـإنَّ عمليـة الانتقـال بالمجتمـع العراقـي مـن ثقافـة الخضـوع إلـى ثقافـة مسـاهمة (ديمقراطيـة) فعالـة ، اعترتهـا محـددات عـدة أدت دوراً سـلبياً فـي إعـادة تأهيـل المجتمـع العراقـي بعـد النـزاع ، وهـي((٤)) :

١- حـركات الإسـلام السياسـي ودورهـا فـي السـاحة السياسـية العراقيـة بعـد عـام (٢٠٠٣) ، إذ وظفـت هـذه الحـركات الديـن فـي عملهـا السياسـي واعتمـدت علـى الاسـتنفار الأيديولوجـي الدينـي فـي مقارعتهـا للقـوى المناوئـة لهـا ، الأمـر الـذي أضعـف مـن قدرتهـا علـى فتـح خطابهـا الحزبـي علـى آفـاق وطنيـة واسـعة ، وضيـق مـن إمكاناتهـا فـي بنـاء علاقـات تعتمـد الحـوار ،

ناهيك عن إخفاق هذه الحركات بتأدية دور إيجابي في التنشئة الاجتماعية والثقافية، وعدم تحمل الأحزاب والحركات الأخرى المشاركة بالعملية السياسية مسؤولياتها الوطنية في إيجاد سياسات إجماع وطني.

٢- ضعف دور منظمات المجتمع المدني وإخفاقها بتنشئة وتدريب المواطن العراقي على أسلوب النقد البناء وليس الهدام.

٣- الحرب الأمريكية على العراق التي تركت تأثيرات عديدة، حجم التدمير الواسع، تفكيك أجهزة الدولة ومؤسساتها، شيوع الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي... الخ.

٤- تدني مستوى وجودة التعليم((٥)*) وارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي السياسي، ومشكلات البطالة والفقر والإرهاب والنزوح والتهجير، بددت القيم والمفاهيم ذات الطابع الديمقراطي، الذي يسهم في خلق ثقافة المشاركة الصحيحة((٦)).

ثانياً- التدني في جودة التعليم:

يُعد التعليم اللاعب الأساسي في تنفيذ البرنامج الايديولوجي لأي نظام سياسي، فكل الأنظمة السياسية تنظر إلى التعليم على أنه الوسيلة التي يستعين بها لتنشئة أفراد المجتمع على القيم والصفات والاتجاهات، التي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام القائم، والعمل على تحقيق أهدافه والوفاء بمتطلباته، وذلك عن طريق تربية وتعليم يتسمان بطابع سياسي معين، يتشكل بدوره وفقاً لاتجاهات الأنظمة السياسية المعينة وفلسفتها وعقيدتها وآيديولوجيتها((٧)).

إذ شهد التعليم في العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية إلى سقوط النظام السياسي في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ عدة مراحل وتحديات، وكل مرحلة تسير في اتجاهات معينة تتناسب في عمقها ومداها مع سياسات المستحوذين على السطلة حينذاك وتوجهاتها، الإ أنَّ سياسة (البعث) في التربية والتعليم تناغمت مع فلسفة المرحلة، المتجسدة بالحزب الواحد وتمجيد القائد((٨)).

كما شهد التعليم في العراق لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ تحولات عميقة، بعد سلسلة من الأزمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد، جعلتها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، وبات تدني

مستوى وجودة التعليم، أهم محددات سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، تبعاً للآتي:

١- التراجع الأمني الذي أدى إلى فقدان الكثير من الأطفال فرصة الحصول على تعليم جيد، وتفشي الأمية التي سهلت لحركات الفكر الضال من غسل أدمغتهم، وتوظيفهم في الأعمال العسكرية((٩)).

٢- انخفاض الإنفاق الحكومي والعجز الواضح بميزانية المؤسسات التعليمية، والتي انعكست سلباً في نوعية وكفاءة التعليم، ومن ثم أسهمت في إضعاف دور المؤسسة التعليمية باستثمار المعرفة لتحقيق أهدافها الرامية لإعادة تأهيل المجتمع الجديد((١٠)).

٣- ارتفاع مستويات الفقر أسهم في عدم اهتمام العديد من الأسر بالتعليم كأحد الضروريات في الحياة، مما اضطر الكثير من الفتيان ترك أو عدم الالتحاق بالدراسة لإعالة أسرهم، ومن ثم أسهم الفقر في ارتفاع درجة الأمية في المجتمع العراقي((١١)).

٤- عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وهو ما يعكسه انخفاض معدل التحاق الإناث بالمؤسسات التعليمية بعد مرحلة ٢٠٠٣، بسبب التراجع الأمني والنقص في مؤسسات التعليم.

٥- فاقمت أزمة النزوح الداخلي بانخفاض جودة التعليم، ولا سّيما بعد عام ٢٠١٤، والتي أفضت إلى عدم التحاق ما يقدر بـ(٣) ملايين بين طفل وصبي إلى التعليم، ناهيك عن المشكلات النفسية والاجتماعية لتلك الشرائح، وعدم قدرة الجهات الحكومية على توفير أجواء دراسية، بسبب تدمير العديد من الأبنية المدرسية والمؤسسات التعليمية جراء العمليات الإرهابية التي طالت تلك المناطق((١٢)).

ثالثاً- الضعف في دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى:

إنَّ المثقف هو ضمير المجتمع، في محدد يتجاوز علاقته بالفكر والثقافة، ولا تتحقق هذه الأهلية دون تكامل وظيفته المعرفية مع وظيفته الاجتماعية، وتكتمل صورة المثقف بشرط خروج وظيفته الاجتماعية من فرديتها المعرفية إلى كينونة اجتماعية فاعلة، فالدور المحوري الذي يضطلع به المثقف اجتماعياً مهم جداً، لما يملكه من وعي اجتماعي يمنحه رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة، وما له من دور اجتماعي ينهض فيه

ويغرس القيم السليمة والإيجابية في المجتمع بدلاً من تلك السلبية، فإنَّ دور النُخب المثقفة في تحريك الراكد، وزحزحة الجامد يحتاج إلى ظروف تتهيأ لهم من خلاله فرص مزاولة سلوكها الثقافي المنتج، وما شهدته أوضاع العراق من ضبابية المشهد الثقافي وتنامي ظاهرة انتساب أشباه المثقفين إلى دوائر الفعل، لم يساعد على أداء رسالة المثقف الحقيقي بالصورة المطلوبة((١٣)).

ويمكننا في هذا الصدد أن نبين أهم الأسباب التي أدت لضعف دور النخب الثقافية، والتي عملت كإحدى المحددات في إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع وكما يأتي((١٤)):

١- ترسبات القمع السياسي للنخب المثقفة داخل المجتمع، نتيجة تهميشها سياسياً، أسهمت بما لا يقبل الشك في ضعف دور الطبقة المثقفة ونخبها الواعية في أداء مهامها تجاه المجتمع، مما كان له الأثر البالغ في قلة الإنتاج المعرفي، الإ في حدود دعم برامج النظام السياسي وأيديولوجيته.

٢- أنتج التهميش السياسي السلطوي تهميشا اجتماعيا لدور النخب الثقافية، واعتياد المجتمع على أن السياسة هي المحور الأساسي في التغيير الاجتماعي، ولذا عُد الحاكم هو المركز وما سواه هم الأطراف.

٣- انشغال العديد من النخب الثقافية وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بإشباع الحاجات الرئيسة وتوافر كفايتها وتحولهم اجتماعياً وإدارياً إلى مجرد موظفين يتلقون مخصصاتهم من الدولة.

٤- صعوبة تشكيل الخطاب الثقافي مع صعوبة تكوين هوية المثقف في مجتمع يعني عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في ظل فوضى سياسية وإرهاب متفش، وعدم تبلور تكتل نخبوي يشكل جماعات ضغط ذات قيم وأهداف مشتركة تساهم فيً إحداث التغيير المطلوب((١٥)).

٥- تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة في أغلب الأحيان، وقلة تفاعل المثقف مع ما يحدث في الواقع من حراك مدني، والذي أفرز خفوت الإبداع وتراجعه وبروز الثقافة السطحية وظاهرة الادّعاء الثقافي، وهو ما يفسر حالة العسر في ظهور مبدعين جدد((١٦)).

أما على صعيد الطبقة الوسطى، والتي تُعد خميرة الديمقراطية وصاحبة الدور الرئيس بتمدن ودمقرطة المجتمع، كونها (مستنيرة) و(ميسورة)، وهاتان الخصلتان من شأنهما تنظيم جمعيات وحركات سياسية تشكل قوى ضغط وجماعات مصالح لمنع احتكار السلطة لفئات معينة ((١٧)).

فالطبقة الوسطى في العراق قد جرى سحقها بسبب سياسات النظم المتعاقبة، وما بقي منها فقد استقلاليته وأضحى راضخاً لتلكم النظم مطواعاً أو قسراً، نتيجة الظروف الأمنية المتردية والوضع الاقتصادي الراكد والنشاط التجاري الذي توسع كثيراً لصالح الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي، والتي أدى دوراً رئيساً في هشاشة وضعف ودور هذه الطبقة في المجتمع العراقي((١٨)).

رابعاً- ضعف دور الاعلام ونخبه:

ألفت الساحة العراقية الفعالية الإعلامية منذ وقت ليس بالقصير، وتعود بداياتها الأولى إلى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تتمكن من أداء الأدوار التي يُفترض القيام بها، والمتُمثلة بتنمية ثقافة التغيير في المجتمع، وظل الدور الإعلامي بأشكاله المرئية والمسموعة والمكتوبة كافة ضيقاً في المجالين السياسي والاقتصادي، وخجولاً في الإطار الاجتماعي، أما وظائفه الثقافية فكانت حبيسة الجوانب الأدبية، دون أن تمتد إلى الثقافة السائدة التي هي أحوج ما تكون إلى التغيير من غيرها لارتباطها بنمط التفكير العلمي((١٩)).

وعليه، تعرض الإعلام العراقي لعدة تحديات في أداء دوره على الصعيد الثقافي، والتي عملت كإحدى محددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، وهي:

١- صلادة الثقافة السائدة خلال العقود الماضية وأثرها في القائمين على المؤسسات الإعلامية، وإن القائمين على تلك المؤسسات لم يولوا العامل الثقافي الاهتمام الذي يستحق، واقتصر دورهم في تشكيل ثقافة تتوافق مع طبيعة الآيديولوجية الحاكمة، الأمر الذي أنتج ثقافة أحادية افتقدت للآليات التي تتيح لها الرسوخ العميق في عقول الجماهير أو الانشغال بما يرونه أكثر أهمية أو الجهل بأثاره، ناهيك عن حالة الانغلاق جراء الحروب والحصار وتدهور علاقات العراق مع المجتمع الدولي، والتي لم تتح للمؤسسات الإعلامية مواكبة النمط الثقافي المتجدد في العالم، والذي حال دون أن تتشرب تلك

المؤسسات للمفاهيم الحديثة التي تولدت نتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنلوجية التي شهدها العالم((٢٠)).

٢- هشاشة المنظومة الإعلامية: إذ لا بد من توافر الملاكات ذات الخبرة في المجال الإعلامي والمؤهلة، بما يتناسب مع الوظائف المهمة التي يقوم بها الإعلام، وذلك لأنَّ الخبرة والمهارة تؤدي دوراً حيوياً في جعل الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية وتأثيراً، إذ شكل الطارئون على هذه المهنة في العراق نسبة كبيرة، كما أنَّ العديد من الجهات السياسية أنشأت مؤسسات إعلامية (قنوات فضائية) مثلاً، أريد منها التسويق السياسي والتأثير في صنع القرار ((٢١)).

٣- تراجع دور النخب الإعلامية: بدا من الواضح وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أنَّ الأدوار التي تقوم بها النخب الإعلامية العراقية شهدت تراجعاً كبيراً، ولأسباب تتعلق بطبيعة البيئة العراقية التي تعاني أزمة سياسية، مما أزاح النخب الإعلامية المهمة والمؤثرة، ولم يُعد سهلاً إعادة دورها للارتقاء بثقافة المجتمع وتمكينه ((٢٢)).

٤- ضعف فاعلية الرسالة الإعلامية في إحداث الأثر المطلوب، نتيجة الفشل في الأسلوب والرمزية المؤثرة. ((٢٣)). والإخفاق في بلورة رأي عام مستنير إزاء قضايا مهمة ومفصلية مر بها المجتمع العراقي مثل الطائفية والنزاعات الداخلية((٢٤)).

٥- غياب الضوابط الإعلامية: لقد استخدمت القوى السياسية والثقافية المتصارعة في العراق أنماطاً اتصالية مختلفة، مستثمرة أجواء التشظي الإعلامي، الذي غابت عنه التشريعات الضابطة للعمل الإعلامي في العراق، الأمر الذي جعل المتلقي (الجماهير) أمام وسائل إعلامية تعمل على ضوء أجندات خاصة تروج لثقافات تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية تارة، وإعلاء شأن ثقافات فئوية ضيقة على حساب الولاء الوطني تارة أخرى، الأمر الذي إنعكس سلباً على وحدة النسيج الاجتماعي((٢٥)).

٦- مع أن التعددية الإعلامية تعد واحدة من مظاهر الديمقراطية، وتتيح حق الاتصال تجسيداً فعلياً، لكنها مع تدني مستوى ثقافة القائم بالاتصال عززت بشكل أو بآخر تفعيل وترسيخ ثقافات فرعية ضيقة، الأمر الذي جعل هذه الثقافات في آحيان كثيرة عقبة إزاء تشكيل ثقافة وطنية شاملة توحد أفراد المجتمع العراقي، ولا سّيما أن عمليات التغيير على اختلاف أشكالها لن تتحقق من دون هذه الثقافة((٢٦)).

المطلب الثاني: سياسات إعادة التأهيل الثقافي

شهد العراق تراجعًا وانحساراً حادً للثقافة الوطنية، وسادت بدلاً عنها ثقافة التشظي والانعزال الطائفي، وازدهرت النزعات العرقية وانتعشت الأفكار الظلامية، مما زاد من مظاهر الجهل والتخلف والفقر الثقافي والطائفية السياسية، ولا ريب أنَّ هذا التراجع والنكوص الثقافي والإبداعي يعود إلى تدهور الوعي الوطني وانحسار قوى التقدم في المجتمع مقابل صعود القوى الطائفية السياسية والنظام الطائفي والعودة للقبيلة والعشيرة، عدا الانتهاكات ضد حرية الفكر والتعبير.

وعليه ينبغي إعداد سياسيات عامة على الصعيد الثقافي لإعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد نزاعات وصراعات عانى منها، ولا سّيما في المناطق المحررة، وكما يأتي:

أولاً- الانتقال بالمجتمع نحو ثقافة المساهمة - المشاركة:

تُعد الثقافة نتاجا بشريا لا يخضع للوراثة بل عبر اكتسابه، لذلك توجد عدة عوامل تؤثر في اكتساب الفرد لثقافته، ولا سّيما التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتي تعمل على رفع السياسي وجعله عاملاً مؤثراً في مخرجات النظام السياسي من جهة، وأن يكون أكثر وعياً بتأثير السياسات الحكومية تجاهه من جهة أخرى، لذا ستفضي ثقافة المساهمة إلى تكوين المعارف السياسية لدى أفراد المجتمع وتسهم في تنامي مهارات الحوار والمناقشة في حل المشاكل، وأكثر استعداداً في التأثير والتأثر بالواقع السياسي((٢٧)).

وعليه لا بد من توافر جملة من المتطلبات بُغية الانتقال بالمجتمع العراقي نحو ثقافة المشاركة والمساهمة ورفع مستواه الثقافي إلى حد التأثير في عملية إعادة البناء والتأهيل، وهي كما يأتي((٢٨)):

١- الاهتمام الجدي في عملية التنشئة الاجتماعية- السياسية، بدءًا من دور الأسرة والمدرسة وصولاً للجامعة، عبر عملية تلقين وتثقيف للفرد العراقي على قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية، تُفضي إلى التزامه واعتزازه بقيم (الوطن المواطن الوطنية)، والتمسك بها، ومن ثم الدفاع عنها ضد محاولات الثقافة المضادة التي ترمي إلى تفتيت هذه القيم.

٢- توسيع المشاركة السياسية وانفتاح الأُفق السياسي، عبر توافر الحريات المدنية

والسياسية وضمانات ممارستها للجميع ، وذلك سيُفضي إلى تعميق روح المبادرة والعمل الجماعي خلال مشاركة أفراد المجتمع في عملية صنع القرارات السياسية في الدولة العراقية .

٣- العمل على تعزيز شرعية النظام السياسي العراقي وهي من المرتكزات الأساسية في شعور أفراد المجتمع بالرضا والقبول الطوعي عبر تحسين خدمات النظام للشعب ، فشرعية النظام لا تتجسد في الانتخابات ووجود دستور فحسب ، بل تحتاج الى ما يسمى (شرعية الإنجاز) ((٢٩)) .

٤- السعي نحو الرخاء الاقتصادي الذي يحد من مستوى البطالة وتحسين مستوى معيشة الفرد الأمر الذي سيشجع على أهمية تغيير الثقافة السياسية من ثقافة سلبية إلى ثقافة إيجابية ، التي تعد العامل الأساسي والمحوري لعملية الانتقال بالمجتمع نحو ثقافة المشاركة - المساهمة .

٥- استيعاب مطالب الأفراد وتحويلها إلى قرارات (مخرجات) تهتم بالشأن العام ، مما يُفضي إلى زرع الشعور بعامل الولاء وتعزيزه من جانب الأفراد تجاه النظام السياسي .

إنَّ الانتقال بالمجتمع العراقي من حالة الثقافة التقليدية إلى الثقافة السياسية المشاركة - المساهمة ، من شأنه الارتقاء بالمستوى السياسي للفرد ، الأمر الذي سيعزز من امتثاله لقرارات السلطة السياسية ، والتي يجب أن تُمثل المصلحة العامة من جهة ، وانفتاح السلطة السياسية على المجتمع من جهة أخرى ، وهو ما يجعل العلاقة بينهما (المجتمع والسلطة) أكثر تفاعلاً وتعاوناً وأعمق نضجاً((٣٠)) .

ثانياً- تحسين جودة التعليم:

يُعد التعليم المحرك الأساسي في تطور البلاد وبناءً الحضارة ، و لاسّيما إنَّ ما أصاب البلد من تشتت وتشرذم وصراعات وعلى رأسها الإرهاب ، ناتج عن أخطاء فظيعة في التربية والتعليم وتدني جودتهما ، فضلاً عما خلفه إرهاب (داعش) من خراب وأزمات على المستويات جميعها ، فلا خروج من مأزقنا الوطني دون ربط بناء الوطن بإعادة بناء الانسان كمبدأ أعلى يستحقه العراقيون ، إذ لا خلاص من الأزمات دون تربية الفرد بروح التسامح والمحبة ، ولا حرية دون التعليم الصحيح ، فهما في أي مجتمع يجب أن يكونا متوازيين((٣١)) .

وعلى أساس ما تقدم، فإنَّ التعليم في الدول التي عانت من الحروب والصراعات يؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق درجة عالية من التعافي الاجتماعي، لذا ينبغي وضع السياسة والمناهج التعليمية ضمن خطة شاملة لإصلاح النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وتشمل((٣٢)):

١- لغة التعليم: مما لا شك فيه أنَّ استخدام لغة وطنية موحدة في التعليم، يساعد على الشعور بالانتماء إلى هوية وثقافة مشتركة، ولكن من جانب آخر، فإنَّ إهمال اللغات المحلية الأخرى تماماً، لاسّيما في المراحل الأولى من التعليم، يساعد على الإحساس بالتهميش. لذا فإن التوازن مطلوب. كما لا بد من التأكيد على قيم السلام الإنساني، وتلك القيم هي المفاهيم المحورية التي ينبغي قيام المناهج المدرسية عليها لتفعيلها في سلوك الطلبة، ولتُسهمَ في ترميم العلاقات المفكّكة وبناء علاقات قائمة على قيم نبيلةً. لكلٍّ حقّه في أن يكونَ على دينه أو قومتيه ومذهبه، ولكن من غير المسموح به أنَّ يكون (لا إنسانياً) في تعامله مع الآخرين، وديننُا يزخر بالمئات من القيم النبيلة، التي تنتظر من يُعرّف الناس بها ويتُمثلها إيماناً وسلوكاً.

٢- المعلم: هو أهم عنصر من عناصر العملية التعليمية والتربوية، ومقومٌ أساس من مقومات نجاحها، إذ يؤدي دوراً مهماً ووظيفة أساسية في إيجاد المناخ الملائم، إذ تؤثر شخصية المعلم وثقافتُه وخبرته وأساليب تعامله ونوع علاقاته مع طلابه بدرجة كبيرة في سلوكيات الطلاب وأخلاقهم وتصرفاتهم مستقبلاً، مما يجعل المعلم مساهماً محورياً وفاعلاً أساسياً في تعزيز السِّلم والتعايش المجتمعي ولا سّيما في مرحلة ما بعد النزاع، عبر تمسكه بأخلاقيات مهنته والنهوض بأعباء مسؤولياتِه.

لذلك لا بد من أن يكون المعلم هو القدوة الحسنة لطلابه، وألا يُسمح في المدارس والمؤسسات التعليمية بالمحسوبية والعنصرية والتفاضل على أسس غير موضوعية، أو النزوع إلى استخدام العنف اللفظي أو الجسدي لإنهاء المشاكل، وتحويل اختلاف الرأي إلى خلاف شخصي، والمنافسة الأنانية القائمة على تضييق فرص الآخرين بدلاً من التعاون معهم.

٣- العملية التعليمية والمناهج كمًّا وكيفاً، وتشمل:

أ- جودة ونوعية التعليم: ينبغي أن يخلق التعليم لدى الطالب مستوى عاليا من القدرة

التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وأن يرتبط بسوق العمل والنمو الاقتصادي للدولة، كي يوفر فرص عمل للطلاب بعد التخرج، ويمكّنهم من القدرة على التعلم الذاتي المستمر من أجل التطور الوظيفي، والمساهمة في إعادة بناء الوطن، فإنّ العديد من النزاعات ترتبط بشكل أو بآخر بالوضع الاقتصادي والفقر والبطالة وعدم وجود الفرص في المستقبل((٣٣)).

ب- كيفية التعليم: ينبغي العمل أن يكون التعليم أسلوب حياة، ومهارات للتفكير وبناء للقيم، أي أن التعليم ليس منهجاً أو كتباً فحسب، بل ممارسة وخبرة أيضاً، وهي أهم بكثير من محتوى المنهج والتعلم ذاته. ولتحقيق ذلك لا بد من العمل على((٣٤)):

(١) - زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والأبحاث العلمية وإعادة تأهيل البنى التحتية في المؤسسات التربوية والتعليمية التي تعرضت للدمار وإعادة بناء المدارس والجامعات في المناطق المحررة وتوافر المستلزمات الضرورية لضمان تحسين جودة التعليم مثل المكتبات والمختبرات.

(٢) - إعادة صياغة المناهج الإنسانية لتعزيز الثقة بالنفس، وإشاعة المحبة واحترام كرامة الإنسان وتربية الطالب بثقافة الاعتراف بالآخر وبالقيم الديمقراطية والتأكيد على أهمية القوانين واحترامها وبعدم مخالفتها وبحرمة ممتلكات الدولة وأموالها، وتعريفه على حقوقه وواجباته على أساس المواطنة.

(٣) - ضمان المساواة في التعليم لردم الفجوة بين الجنسين، عبر مراجعة المناهج وأساليب التدريس مع ضرورة مراعاة توافر التعليم للنازحين في المجتمعات المضيفة والنازحين العائدين للمناطق المحررة، ووضعهم في بيئة آمنة توفر لهم الوعي بحقوقهم وكيفية التوافق مع الوضع الجديد بعيداً عن العنف والحقد وتنمية ثقافة السلام لديهم، عبر التأكيد على ثقافة الحوار والتسامح وتفعيلها بشكل تدريبي داخل المؤسسة التعلمية.

(٤) - تدريس مواد الفلسفة وعلم الاجتماع وتأريخ الأديان المقارن، وتفعيل ممارستها للمعلمين أيضاً، عبر برامج تدريبية خاصة بما يتناسب وتطوير مهاراتهم للتعامل مع الظروف الطارئة التي تعرض لها الأطفال في مناطق النزاع، والذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، لأن هذه العلوم في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان من شأنها إزالة

التعصب وزرع روح التسامح وتعليمهم التأريخ المشرق لتلك الحضارة والمشترك بين مكوناتها كافة ومن مختلف الأديان والأعراق((٣٥)).

إنَّ تحسين جودة التعليم في مجتمعات ما بعد النزاع سيُفضي إلى تعزيز السلم المجتمعي عبر إشاعة ثقافة السلام والتعايش وقبول الآخر، وتعاضد الجهود وتظافر المواهب والقدرات لخدمة المجتمع والوطن.

ثالثاً- إرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع:

لا شك أنَّ ما تعرض له مجتمعنا من هزات وحروب وكوارث طبيعة وبشرية، كالاحتلال الأجنبي وشيوع الجريمة والفساد والنزاعات ولاّ سيما في المناطق العراقية التي شهدت احتلالاً من قوى الإرهاب والتطرف، تركت بصمة خطيرة على المجتمع عبر إثارة نار الحقد والعنف والتطرف الذي زاد من المعاناة الإنسانية، فضلاً عن إهدارها للحقوق الإنسانية والدينية كافة وعلى رأسها الحق في الحياة والتسامح بين الأفراد.

وعليه فإنَّ إرساء ثقافة اللاعنف ونشر السلام والتسامح مسيرةً طويلةً لا بد لها أن تنطلق من المجتمعات التي عانت من الإرهاب أولاً، لتتمكن بعدها من رسم ملامح مستقبلها والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الأُسس في مجتمع مدني يتمتع فيه الأفراد بالعدالة والمساواة والحرية والرخاء الاقتصادي، وذلك من شأنه تحجيم العوامل التي دفعت البعض نحو التفكير في الارتماء في أحضان الإرهاب للحصول على المال أو السلطة أو لانتقام والتعبير عن رفض الواقع وقبول الآخر، ويقع واجباً على الحكومة الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع الأهلي للعمل الجاد على ترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف بوصف ما تقدم هدفا استراتيجياً لا بد من بلوغه، والسير قُدُماً باتجاه تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والانصياع لأحكام القانون، والاحترام الحقيقي لحقوق وحريات المواطن المسطرة في الوثيقة الدستورية((٣٦)). ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي العمل على((٣٧)):

١- الاهتمام بشكل كبير ومركز لإظهار الأثار السلبية التي طالت العراق من جراء ممارسات العنف في السابق وإظهار عدم جدواها، للاستفادة من أخطاء الماضي في عملية بناء المستقبل، والحث على العفو وتقديم الاحترام للآخرين وقلع جذور الحقد والعدوان والكراهية من نفوس الأفراد.

٢- ضرورة أن تتولى المؤسسة الدينية ترسيخ ثقافة السلام والتسامح عبر الخطب الدينية والمحاضرات والمناسبات وتوضيح جوهر الإسلام الذي يعتمد على اللاعنف في أداء رسالته السماوية، وذلك لإسقاط ادّعاءات قادة الإرهاب وزعاماتها، ولا سّيما أنهم وظفوا العامل الديني لتحقيق أهدافهم الخاصة.

٣- ضرورة تكاتف عمل مؤسسات المجتمع المدني مع الإعلام في نشر ثقافة السلام والتسامح عبر آلياتها مثل عقد الندوات والمنشورات والفعاليات الإعلامية المختلفة.

٤- ضرورة التقليل من مظاهر العنف في ممارسات وسلوكيات بعض الأجهزة الأمنية في داخل المدن ولا سّيما المحررة حديثاً، مثل عدم احترام الآخر وظاهرة إطلاق النار بشكل عشوائي.

٥- ضرورة تشريع قوانين تحظر الأحزاب السياسية التي تستخدم لغة العنف بدلاً من الحوار عبر آليات الضغط السياسي لكسب أكبر قدر ممكن من المناصب، وإلزامها بالتخلي عن مكاتبها العسكرية، فضلاً عن إلزامها باستخدام الديمقراطية في نظامها الداخلي.

٦- ضرورة تشريع قوانين للقضاء على ظاهرة العنف الأُسري داخل المجتمع العراقي، والتي من شأنها أن تخلق أجواء أكثر أمناً من الناحية الفكرية والإجتماعية، وإزالة الفوارق بين الجنسين سواء في المستوى الثقافي أو الطبقي من أجل بث أسس السلام والتسامح في نفوس الأفراد وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بينهم.

رابعاً- إعادة إحياء التراث الثقافي:

يتعرض التراث الثقافي في مناطق النزاع المسلح للتدمير الجزئي أو الكلي والتي تتمثل في عمليات نهب القطع الأثرية وحرق وتدمير المكتبات والمتاحف والأماكن الأثرية ودور العبادة وإلى غير ذلك من الخسائر. كما تؤدي النزاعات المسلحة أيضاً إلى اندثار التراث اللامادي أحياناً كالممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض والكرنفالات والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية أو تغيّره بسبب التغييرات الديمغرافية الحاصلة في المجتمع، بسبب النزوح أو اللجوء إلى دول أخرى، إذ إنّ التراث الثقافي يحقق الترابط بين الأجيال ويؤمّن استمرار القيم الثقافية بما فيها ثقافة الحياة اليومية وانتقالها عبر الأجيال.

وتأتي أهمية إحياء التراث الثقافي من أنَّ مساهمته في إعادة الإعمار ما بعد النزاع، تتخطى ترميم المباني العمرانية المتضررة بالحرب واستعادة التراث المسروق فحسب، بل تساهم في إعادة البناء الاجتماعي في المجتمعات الخارجة للتو من الحرب، وتساعد على تأكيد الشعور بالهوية والانتماء وتحقيق مفاهيم التسامح والمصالحة وبناء الثقة في المجتمع المنقسم، مما يسرّع من عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم التي تركوها في أثناء النزاعات، وينعكس ذلك على الاستقرار المجتمعي والسياسي، كما تؤمن مشاريع الترميم للمباني والمعالم التراثية فُرَصَ عملٍ للشباب في مجتمعات ما بعد النزاع، وفي قطاع البناء بشكل خاص، مما يسهم في تخفيض معدل الفقر وإنعاش الاقتصاد الذي أنهكته الحروب، ولا سّيما أن هذه المشاريع تعمل على مجال زمني طويل نسبياً((٣٨)).

نستنتج مما تقدم، أن السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع ستُفضي الى إرساء السلام ونشر التسامح عبر ثقافة سياسية واعية وديمقراطية توفر للفرد صيغة سلوكية تعمل على تكوين العلاقات الاجتماعية الإيجابية وتنظم وتحافظ على المجتمع واستقراره وفقاً لمصالح ومتطلبات أفراده.

الخاتمة والاستنتاجات

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام ٢٠١٤، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات ثقافية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع. وهذا يعني أنّ مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، ولا يعني إعادة بناء شبكات الطرق والجسور، ألتي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها فقط، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح، فضلاً عن الانتقال بالمجتمع نحو المساهمة الفعالة، وتحسين جودة التعليم، وإرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن إعادة إحياء التراث الثقافي ولا سّيما في المناطق المحررة بعد أحداث عام ٢٠١٤.

وعليه فإنَّ عملية إعادة التأهيل الثقافي، اعترتها محددات عدة أدت دوراً سلبياً في إعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاع وهي:

١ – الثقافة التقليدية للمجتمع العراقي : إذ ورث العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة في عشرينيات القرن الماضي حالة من التراجع في المجالات المختلفة ، بما فيها المجال الثقافي ، وسادت قيم ومعتقدات لعبت دوراً رئيسياً في تكريس حالة التخلف .

٢ – التدني في جودة التعليم : إذ شهد التعليم في العراق تحولات عميقة ، بعد سلسلة من الأزمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد وما بعد عام ٢٠٠٣ ، جعلتها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى إحتياجات المجتمع والتنمية .

٣– الضعف في دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى في أداء دورها تجاه المجتمع .

٤ – ضعف دور الإعلام ونخبهِ في التأثير الإيجابي في المجتمع والتحول نحو الديمقراطية .

المقترحات

١ – ضرورة أن تتولى المؤسسة الدينية ترسيخ ثقافة السلام والتسامح عبر الخطب الدينية والمحاضرات والمناسبات وتوضيح جوهر الإسلام الذي يعتمد على اللاعنف في أداء رسالته السماوية ، وذلك لإسقاط ادعاءات قادة الإرهاب وزعاماتها لا سّيما أنهم وظفوا العامل الديني لتحقيق أهدافهم الخاصة ، والاستعانة بخبراء مختصين سواء على صعيد الإعلام المقروء كالصحافة ووسائل التواصل الإلكتروني أم على صعيد البرامج والمواد المتلفزة لمواجهة التيارات الفكرية الضالة والمنحرفة التي تروج لها وسائل الإعلام المغرضة .

٢ – إعادة إحياء التراث الثقافي وتشمل الجوانب المادية ، المكتبات والمتاحف والأماكن الأثرية ودور العبادة ، و الجوانب غير المادية ، كالممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض والكرنفالات والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية .

٣– تحصين المجتمع من الاستلاب الفكري ، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، عبر تحسين جودة التعليم بدءًا بإعادة أعمار مؤسسات التربية والتعليم وتطويرها مروراً بلغة التعليم والمعلم وصولاً لمناهج التعليم وتضمينها مناهج تساعد على نشر وتعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة وثقافة السلام والحوار البنّاء .

الهوامش

١ [١] ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٤٥.

٢ [٢] الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع . الإشكالية . الحلول، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥-٣٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٢٠٢.

٣ [٣] أثير إدريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠٦.

٤ [٤] ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧-١٤٨.

٥ (*) جودة التعليم تعني سلسلة الأنشطة التي تهدف إلى نتائج تُمثل إحداث تغيير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم، وتتميز بمبدأين، الأول يتعلق بالنمو المعرفي للمتعلم، والمبدأ الثاني يتعلق بدور التعليم في تعزيز القيم المرتبطة بالمواطنة وتشجيع النمو الإبداعي للمتعلم.

للمزيد ينظر، محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، ط ١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٥٥.

٦ [٥] ابتسام محمد العامري، العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية، صحيفة الزمان، على الرابط الإلكتروني: http://www.azzaman.com/?p=١٣٧٨٨٢

٧ [٦] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التعليم والهوية في العالم المعاصر مع التطبيق على مصر، ط١، دراسات استراتيجية، العدد (٦٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠١، ص٣٢.

٨ [٧] نعمة عبد اللطيف، إصلاح التعليم- مهمة وطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٣١٩)، ٢٠٠٦، ص٤١.

٩ [٨] التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان)، الدورة (٣١)، البند ٣ من جدول الأعمال، ص ١٠.

١٠ [٩] كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، بيت الحكمة: قسم الدراسات الإجتماعية، بغداد، ٢٠١١، ص ١١.

١١ [١٠] مهدي محسن العلاق وآخرون، الفقر وعلاقته بالعوامل الإجتماعية والاقتصادية في العراق، بحث منشور، بلا مكان، ٢٠١٤، ص ١٠.

١٢ [١١] كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، مصدر سبق ذكره ن ص ١١.

١٣ [١٢] ليالي الفرح، دور المثقف في المجتمع، صحيفة الشرق الالكترونية، ١٢/ ٥/ ٢٠١٥ على الرابط الآتي:

http://www.alsharq.net.sa/٢٠١٥/٠٥/١٢/١٣٤٢٣٥٨

١٤(١٣) حيدر سعيد، في مجموعة باحثين، دور المثقف في التحولات الديمقراطية: مولد المثقف اللادولتي – حالة العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، (نسيان/ ابريل ٢٠١٧)، ص١٥٦.

١٥(١٤) شاكر سعيد، المثقف العراقي (الواقع والموقع مقاربة في سوسيولوجية المعرفة)، صحيفة النبأ الإلكترونية، العدد (٨٢) على الرابط الآتي: https: / /annabaa . org

١٦(١٥) علي حسين عبيد، المثقفون والمأزق العراقي الراهن، مقالة منشورة على شبكة النبأ المعلوماتية في ٨/ ٩/ ٢٠١٥ على الرابط الآتي: https: / /annabaa . org /arabic /annabaaarticles: ٣٤٥٢/

١٧(١٦) عامر حسن فياض، هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٣١-٣٢)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣.

١٨(١٧) عامر حسن فياض وعبدالواحد ناظم الجاسور، ثالوث المستقبل العربي (الديمقراطية- المجتمع المدني- التنمية)، مركز ابن زايد للتنسيق، أبو ظبي للطباعة والنشر، الامارات، ٢٠٠٢، ص ٦٣-٦٤.

١٩(١٨) جليل وادي حمود، تحديات تشكيل ثقافة التغيير في العراق (المعوقات الذاتية للدور الإعلامي)، مجلة الباحث الإعلامي، العدد (٢٣)، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٤٠.

٢٠(١٩) هادي نعمان الهيتي، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٦٣.

٢١(٢٠) مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من ٩ / نيسان وحتى نيسان ٢٠٠٥، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (٢)، ٢٠٠٦، ص ٤٧ ــ ٤٨.

٢٢(٢١) شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١١.

٢٣(٢٢) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٢.

٢٤(٢٣) جليل وادي حمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

٢٥(٢٤) مؤيد الخفاف، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

٢٦(٢٥) حسن عماد مكاوي وليلى حسني السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٧٩.

٢٧(٢٦) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت)، ١٩٩٧، ٣٣٥.

٢٨(٢٧) عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناءً الوحدة الوطنية (حالة العراق)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (المجلد ٢١، الإصدار ٢١)، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص ٣٨٠- ٣٨٢.

٢٩(٢٨) رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، مجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥-٣٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ١١٣٢.

٣٠(٢٩) عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق)، مجلة لارك للفلسفة

واللسانيات والعلوم الإجتماعية، (المجلد ٢١، الإصدار ٢١)، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص ٣٨١.

٣١(٣٠) محمد الربيعي، التعليم ما بعد داعش، على الرابط الآتي: http: / /www. shafaaq. com

٣٢(٣١) موزة بنت محمد الربان، التعليم في مرحلة ما بعد الصراع في مناطق النزاعات، بحث منشور على موقع المجتمع العلمي العربي، على الرابط الآتي: http: / /arsco. org /article-detail/ ٢١١-٨-٠

٣٣(٣٢) نغم نذير شكر، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة العراق إنموذجا، مجلة دراسات دولية العدد (٥٧)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٣٠.

٣٤(٣٣) نغم سعدون رحيمة، تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ٢٤٢-٢٤٣. وأيضاً، محمد الربيعي، التعليم ما بعد داعش، مصدر سبق ذكره.

٣٥(٣٤) موزة بنت محمد الربان، التعليم في مرحلة ما بعد الصراع في مناطق النزاعات، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٣٦(٣٥) علاء إبراهيم محمود، صنع السلام وإرساء ثقافة اللاعنف بعد هزيمة الإرهاب، صحيفة النبأ الالكترونية، ١٢/ ٢٠١٧٨، على الرابط الآتي: https: / /annabaa. org /arabic /violenceandterror/ ١٢١٢٨

٣٧(٣٦) أحمد ياسين أحمد، ثقافة اللاعنف وتجليات المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٣)، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠١١، ص٢٥١-٢٥٢. وأيضاً، علاء محمد ناجي، ثقافة التسامح ودورها في تقوية العلاقات الاجتماعية، بحث منشور في مركز الفرات، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٧، على الرابط الآتي:

http: / /fcdrs. com /social /٩٨٧

٣٨(٣٧) ضحى الشيخ حسن، إعادة إحياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة، بحث منشور على الجمهورية نت، ٢٥ حزيران ٢٠١٦، على الرابط الآتي: https: / /www. aljumhuriya. net /ar/ ٣٥٢٧٧

الموقف الأوربي من أزمة اللاجئين

إعداد
م. ســـــنان صلاح رشيد الصالحي
مركز دراسات المرأة /جامعة بغداد

ملخص البحث:

تعد سياسة اللجوء حالياً واحدة من أكبر نقاط الخلاف بين أطراف الائتلاف الحكومي في ألمانيا وبعض الدول الأوربية، وهكذا فلكل دولة في الاتحاد الأوربي آراء مختلفة حول عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول البلاد وتوقيت استقبالهم وطريقة التعامل مع طلبات اللجوء. ولكن ما هي القواعد التي يجب على الجميع الالتزام بها، ليس فقط في ألمانيا بل في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي؟ إن لوائح الاتحاد الأوروبي التي تم اعتمادها بشأن سياسة اللجوء، وأيضًا بشأن قضايا أخرى، تنطبق بشكل واضح على جميع الدول الأعضاء. لكن كيفية تأويل كل بلد لهذه اللوائح وتحويلها إلى قانون وطني يقع على عاتق كل دولة عضو في الاتحاد. ولهذا السبب لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول بعض النقاط. وعليه كان لا بد من الباحث أن يلم بالموضوع وتحديد الإطار المفاهيمي لظاهرة اللجوء ومن بعدها دور المواثيق الدولية في هذه الظاهرة، منتقلا إلى ناحية مهمة و هي الموقف الأوربي من هذه الظاهرة وأخيرا ما هو الحل لظاهرة اللجوء؟ ونصل بعدها إلى الخاتمة.

مفاتيح البحث هي (أزمة اللجوء، الاتحاد الأوربي، المواثيق الدولية)

European Attitude towards Refugees Crisis

Abstract:

The asylum policies currently are one of the biggest points of argument between the parties of the government coalition in Germany and some other European countries, thus, each of the countries joined to the European Union has different opinions about the number of refugees allowed to access. Timing of recipients, and the manner of dealing with asylum submissions. But what are the rules that everyone must abide by, not only in Germany but throughout the European Union? The European Union regulations that have been adopted on asylum policy, as well as, on other issues, clearly apply to all member states. But how each country interprets these regulations and turns them into national law rests with each state member. For this reason, there are still huge differences between the member states of the European Union on some points. Therefore, the researcher had to deep dive into the topic, especially by studying the conceptual framework for the phenomenon of asylum, then, role of international conventions in this phenomenon, and also, moving into the important aspect, and what is the European attitude from this phenomenon. Finally, the solution to the asylum phenomenon tended to reach the conclusion.

Keywords: refugee crisis, the European Union, international conventions.

المقدمة:

شهد العالم بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية في سياسته، كما عرف العديد من التغييرات الكبرى التي ميزت الساحة الدولية، حيث أثرت التحولات الإقليمية والدولية بشكل عام على المنطقة العربية بالسلب على أنظمتها وخاصة منها دول الشرق الأوسط التي أثرت على القطاع الاجتماعي والسياسي الذي شهد تراجعا كبيرا لهذه المناطق

مما أدى لزيادة نسب البطالة وتدهور المستوى المعاشي ونقص الرعاية الصحية وانتشار الجريمة المنظمة وظهور الإرهاب وذلك هروبا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وتفاقم الوضع الأمني الذي شهد تفجيرات واغتيالات ومواجهات مباشرة بالأسلحة المتطورة في حين يترقب العالم تطورات الوضع في الشرق الأوسط وما يحدث فيه من نزاعات داخل الدول على شاكلة الدول العربية التي عرفت موجة من الحراك وسقوط الأنظمة الديكتاتورية التي يزيد عمرها على ٤٠ سنة والتي خلقت تذمرا من الشعوب التي تطلب الحرية وتبحث عن أوضاع اقتصادية واجتماعية جيدة وبعيدة عن الاضطهاد وقمع الحريات، وبعد سنوات طويلة حصل الربيع العربي أو ما يسمى الحراك العربي، لقد جعل هذا الحراك منطقة الشرق الأوسط، منطقة عنف، ومن بين هذه المناطق (العراق وسوريا ولبنان وليبيا) والتي عانت من التمييز للبنى التحتية وارتفاع مستوى انعدام الأمن، وتدني سبل كسب العيش لدى أبناء الدول التي سبق ذكرها، مما أدى إلى اللجوء إلى دول (كتركيا أو الاتحاد الأوربي أو حتى كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية)، وعليه تظهر أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي تعالجه والإشكالية التي يطرحها الباحث، والنتائج التي تم التوصل لها حيث تنبع أهمية الموضوع من الظاهرة التي انتشرت بشكل متزايد وهي ظاهرة اللجوء كمتغير رئيسي في الدراسة، أما عن هدف الموضوع فهو معرفة الأسباب الحقيقية وراء تشكل أزمة اللاجئين في دول الجوار والدول الأوربية.

أيضا استنتاج حجم تأثير هذه الأزمة على الحركة الديمغرافية خصوصا في الدول المجاورة والاقتصاديات الضعيفة لهذه المجتمعات والوصول إلى ما ستؤول إليه أزمة اللاجئين.

إشكالية الدراسة

يعتبر اللجوء من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة، ويرجع هذا إلى حجم التوتر الذي تعرفه المنطقة، وعليه تُطرح أسئلة، منها:

- ما هو مفهوم اللجوء؟ وكيف تناوله القانون الدولي والمواثيق الدولية للأمم المتحدة؟
- ما هو الموقف الأوربي من أزمة اللجوء؟
- كيف تم حل أزمة اللجوء من قبل الاتحاد الأوربي؟

وعليه تكون الإجابة عن هذه الإشكاليات بافتراض ما يلي، كلما اتسمت الاستجابة الأوربية بالموقف الإيجابي ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار والأمن الأوربي، وكلما اتسمت الاستجابة الأوربية بالموقف السلبي ساهم ذلك في تداعيات على الأمن الأوربي.

أما عن منهجية البحث، فإن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، وقد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة تداعيات أزمة اللاجئين على الأمن الأوربي هي، المنهج الوصفي: هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويعتمد دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقا ويعبر عنها كمياً ونوعيا، ومن خلال البحث في طبيعة أزمة اللاجئين فقد استخدمنا المنهج الوصفي كمنهج أو مستوى إجرائي أساسي نعتمد عليه لدراسة الأزمة وأسبابها وتحولاتها وما ستؤول إليه، ومنهج الاقتراب النسقي، وهو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة مهمة ومفيدة في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم التي تثار لتحديد المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل.

وعليه تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مفهوم اللجوء ودور القانون الدولي والمواثيق الدولية التابعة للأمم المتحدة.

المبحث الثاني: الموقف الأوربي من أزمة اللجوء.

المبحث الثالث: حل أزمة اللجوء من قبل الاتحاد الأوربي.

وبعدها نصل إلى خاتمة الموضوع والمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم اللجوء ودور القانون الدولي والمواثيق الدولية للأمم المتحدة

نتناول في هذا المبحث مطلبين، الأول مفهوم اللجوء كإطار مفاهيمي، و المطلب الثاني هو دور المواثيق الدولية والقانون الدولي تجاه اللجوء.

المطلب الأول: مفهوم اللجوء (الإطار المفاهيمي)

قبل ان تظهر اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩، والبروتوكولات التابعة لها عام ١٩٧٧ وغيرها من القانون الدولي الإنساني [١]، يعتبر حق اللجوء تقليدا قديما، إذ يمكن إرجاع أصولهه البعيدة إلى العهد الإغريقي عندما كانت الدولة تمنحه لمرتكبي جرائم معينة، وفي العصر الروماني اعترفت السلطات بشكل محدد للغاية بهذا الحق، كما شهد مفهوم اللجوء شيوعا خلال القرون الأولى من التاريخ المسيحي، وخاصة القرن الرابع الميلادي الذي شهد طفرة كبرى في حالاته من وجود توترات سابقا أدى إلى لجوء الأشخاص إلى الكنائس طلبا للحماية من الإمبراطورية الرومانية.

ومع انتشار ظاهرة اللجوء عمل رجال الدين المسيحي على إعداد قانون للجوء عرف بـ (قانون اللجوء المسيحي) ومن يومها صارت الكنيسة ملاذا آمننا لكل المضطهدين والمنبوذين ولها حرمة خاصة لكونها مكان عبادة و لا يجوز فيه الظلم والاضطهاد، وعليه فإن قانون اللجوء المسيحي يشمل الحماية من المتابعات المترتبة على جرائم الحق العام [٢].

إن حق اللجوء مفهوم قضائي قديم يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعرض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة أو بلد أجنبي، أعطى الفرص للتعبير عن آراء الشخص اللاجئ، مع هذا ينبغي عدم الخلط بين اللجوء السياسي وقانون اللاجئين الحديث والذي يتعامل مع التدفق الهائل من السكان إلى البلدان الأخرى، فحق اللجوء هو حق يختص باهتمامات الأفراد ويقدم كل حالة على حدة، واللاجئ هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفا على حياته أو خوفا من السجن أو التعذيب، ويتعدد أسباب اللجوء، منها أسباب (الحرب أو الإرهاب أو الفقر) [٣]، واللجوء على عدة أنواع حسب ما ذكرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، اللجوء السياسي (يتم منحه للشخصيات السياسية أو القادة المنشقين عن جيوشهم أو حكومتهم أو ناشطين سياسيين)، أما اللجوء الإنساني

فهو اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الإثنية أو العرقية، ويتم إعادة اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد انتهاء هذه الصراعات أو الأزمات [٤]، وعند النظر إلى تعريف اللاجئ نجد أنه (شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية وكما جرى في مؤتمر١٩٥١، والمتعلق بأوضاع اللاجئين، حيث يعتبر اللاجئون أفراداً في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرفية أو دينية وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية وسياسية وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد [٥].

واللاجئ هو الشخص الذي لديه مخاوف وهذا يعني أن المخاوف التي يزعم وجودها ليست ذاتية أو مجرد حدس ولكن لها أسس من الواقع [٦]، وأخيرا وكما يعرف اللجوء على أنه ((كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية، في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يُضطهد من أجل عرقه أو دينه أو انضمامه إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية ولا يستطيع العودة إلى بلده خشية من المخاطر التي سيصيبها وعليه يطلب بقاءه في حماية البلد المستضيف [٧]، كان هذا جزءا من الإطار المفاهيمي لظاهرة اللجوء.

المطلب الثاني: دور المواثيق الدولية والقانون الدولي في ظاهرة اللجوء.

بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة تزايد عدد اللاجئين، كما تعرض ميثاق الأمم المتحدة بصفة غير مباشرة لوضعية اللاجئين وذلك من خلال نص المادة الأولى الفقرة الثالثة التي تتضمن مقاصد الأمم المتحدة، كما تعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ بصفة عامة فيما يخص ((اللاجئ)) ومبدأ حق اللجوء في المادة ١٤ منه [٨]، كذلك اعتمدت اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ العائد لها أساس قانون اللاجئين الدولي، وتعتبر اتفاقية ١٩٥١ أساس القانون الدولي للاجئين وتعرف هذه الاتفاقية كلمة (لاجئ) وتحدد حقوق اللاجئ بما في ذلك حقوقه، منها حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر [٩]، ومع ظهور أزمات جديدة خاصة باللاجئين من خمسينيات القرن العشرين ومطلع الستينيات أصبح من الضروري توسيع نطاق الاتفاقية لذلك تم صياغة وإقرار بروتوكول للاتفاقية الذي عرف بالبروتوكول الخاص باللاجئين ١٩٦٧ والهدف من البروتوكول هو الاعتراف

بإمكانية تطبيق اتفاقية ١٩٥١ على تحركات اللاجئين المعاصرة وتطبيق بنود الاتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وقع دون القيود الجغرافية والزمنية على الاتفاقية، وهي بنود يجب تفعيلها من طرف الدول حيث وقعت ١٤٠ دولة على كل من الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها وتلتزم هذه الدول بمعايير الأهلية المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٥١، على سبيل المثال الحق في الحصول على وثائق السفر [١٠].

تضمن اتفاقية ١٩٦٧ ثلاثة موضوعات أساسية:

١. التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ والاستبعاد من هذا الوضع.

٢. الوضع القانوني للاجئين في بلد لجوئهم وواجباتها والتزاماتها والحق في الحصول على الحماية من العودة القسرية (التعسفية).

٣. يعتبر عمل المفوض السامي سمة سياسية، وعملا إنسانيا واجتماعيا، القاعدة فيه أن يعالج شؤون مجموعات الطالبين للجوء [١١].

أما الإعلان حول اللجوء الإقليمي ١٩٦٧، فأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعكس الإجماع الدولي حول الرأي بأن منح اللجوء هو عمل سلمي وإنساني لا يجب أن تعتبره أية دولة أنه غير ودي، ويشير إلى أن مسؤولية تقدير الادعاءات تعود للدولة التي يلتمس الفرد فيها الأمان حيث ذكر ذلك في المواثيق التالية (٤، ٣، ٢، ١)، وأما عن اللجوء في وثائق مجلس أوربا، فمنذ منتصف الثمانينيات سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي (Eu) إلى توثيق سياستها وممارساتها حول اللجوء، بداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانونا، ومنذ عام ١٩٩٩ عملت حكومة الاتحاد الأوربي على وضع نظام أوربي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الشامل و الكامل لاتفاقية ١٩٥١، وبحلول شهر آيار/ ٢٠٠٤، تم التوصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوربي المشترك للجوء وتضمن الاتفاق على المسائل الثلاثة، الحماية المؤقتة، المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء، نظام تحدد الدولة فيه العضو المسؤول عن النظر في طلبات اللجوء، نظام مقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء وأيضا المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات لتحديد وضع اللاجئ [١٢].

إن هذه القيود الأساسية هي التي تأسس الحد الأدنى من المعايير الإجرائية حيث

تعتبر العلامة النهائية للمرحلة الأولى لتأسيس نظام أوربي مشترك للجوء [١٣]، أما موقف القانون الدولي الإنساني، من اللجوء حيث يطلق عليه اسم قانون النزاعات المسلحة أو قانون الحرب فيتكون من قواعد تستهدف في الحرب حماية الأشخاص الذي لا يشاركون أو توقفوا عن الاشتراك في الأعمال العدائية، فضلاً عن تقييد وسائل وسبل الحرب، وهو قانون واقعي يأخذ أيضا في الحسابات متطلبات الإنسانية التي تبدأ مدا حقيا للقانون الإنساني برمته، علاوة على اعتبارات الضرورة العسكرية [١٤].

وتتمثل الصكوك الرئيسة للقانون الإنساني الدولي في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ وفي بروتوكولها الإضافيين المؤرخين في ٨/٦/ ١٩٧٧ وتحمي اتفاقيات جنيف الأشخاص التالي ذكرهم، وبالنسبة إلى الحالات التي تندلع فيها الاضطرابات وأعمال العنف التي لا يشملها القانون الإنساني، ينبغي الاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الأساسية التي تم الجمع بينها على الأخص في (الإعلان عن القواعد الإنسانية الدنيا) الذي اعتمد في توركو بفلندا سنة ١٩٩٠ [١٥].

كان هذا جانبا من موقف المواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني من ظاهرة اللجوء.

المبحث الثاني: أزمة اللاجئين والموقف الأوربي منها.

عند النظر للموقف الأوربي لأزمة اللاجئين لا بد من النظر في أزمة اللاجئين كيف بدأت وأيضا عن الموقف الأوربي من أزمة اللاجئين

المطلب الأول: أزمة اللاجئين، أسبابها:

عرفت منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ وحتى الآن مجموعة من التأثيرات والتغييرات والثورات ضد الأنظمة، أدت إلى تغيير في البنية المجتمعية والأوضاع الأمنية بشكل كبير على مستوى أمن المنطقة والإقليم ككل، وما أنجز عن هذه الثورات من مشاكل تتفاوت درجات الخطورة من واحدة إلى أخرى، على سبيل المثال بروز أزمة اللاجئين ولما لها من الأثر على جميع المستويات ومناحي الحياة وعلى البيئة الإقليمية والدولية، وعليه فإن ما جرى من ثورات الربيع العربي في مختلف بلدان العالم العربي (ابتداء من تونس مروراً بمصر ومن ثم ليبيا واليمن وآخرها سوريا) [١٦]، وما أفرزته هذه الثورات من ظهور تنظيمات إرهابية في سوريا والعراق منها تنظيم داعش الإرهابي، كل

هـذه كانـت تعتبـر مسـببات أدت إلـى بـروز أزمـة اللاجئيـن حيـث كانـت نتائـج حـدة الصـراع الأهلـي فـي سـوريا أو الحـرب ضـد الإرهـاب فـي العـراق عـام ٢٠١٤ أدت إلـى تدميـر البنـى التحتيـة سـواء فـي سـوريا أو فـي العـراق، كل هـذا جعـل الملاييـن مـن النـاس مغـادرة أوطانهـم فمـن أصـل ٦٠ مليـون لاجـئ فـي العالـم، ٤٠٪ وقـد تصـل إلـى ٥٠٪ هـم مـن سـكان المطقـة العربيـة وبشـكل أساسـي فـي العـراق وسـوريا وفلسـطين وعلـى الصعيـد العالمـي أبـرز حجـم الأزمـة واتسـاع نطاقهـا مـدى قصـور المواثيـق الدوليـة فيمـا يتعلـق بمواجهـة التداعيـات الإنسـانية للتحـركات السـكانية الضخمـة، أمـا علـى الصعيـد الإقليمـي فقـد فرضـت الأزمـة علـى البلـدان المضيفـة ضغوطـاً كبيـرة لأنهـا تبـذل قصـارى جهدهـا للعنايـة بهـذه الموجـات السـكانية المهـددة بالمخاطـر وبالنسـبة إلـى اللاجئيـن، أسـفرت الأزمـة عـن تدهـور منهجـي لحقوقهـم ولتوعيـة حياتهـم ومسـتوى التعليـم وآفـاق المسـتقبل بالنسـبة إلـى أطفالهـم [١٧].

علـى العمـوم فاقـم التنامـي السـريع لأعـداد اللاجئيـن فـي المنطقـة العربيـة المخـاوف الوجوديـة القائمـة أصـلاً فـي البلـدان المضيفـة، علـى سـبيل المثـال المنطقـة العربيـة (لبنـان والأردن) كان علـى الحكومـة فـي كل مـن الدولتيـن المضيفتيـن أن تواجـه طوفانـا مـن اللاجئيـن فـي وقـت شـحت فيـه المـوارد واسـتنفذت القـدرات وفـي غيـاب إطـار إقليمـي لمواجهـة هـذه الأزمـة وفـي غمـرة المخـاوف مـن تطـاول فتـرة النـزوح، عمـد معظـم البلـدان وخاصـة الأوربيـة إلـى عـدم دمـج اللاجئيـن لدفعهـم إلـى العـودة إلـى بلدانهـم الأصليـة، وكان ذلـك يعنـي انتهـاج سياسـة تحـد مـن نفـاذ اللاجئيـن إلـى الخدمـات والانتقـاص مـن حقوقهـم المنصـوص عليهـا دوليـا وعلـى الرغـم مـن وجودهـا فـي الخطـوط الأماميـة فيمـا يتعلـق بمواجهـة الأزمـة فـإن دول كل مـن لبنـان والأردن كانـت تفتقـر إلـى الدعـم الضـروري مـن الحكومـة المركزيـة لتلبيـة احتياجـات اللاجئيـن سـواء العراقييـن أو السـورييـن[١٨].

وعليـه بسـبب المخـاوف الأمنيـة سـعت الـدول إلـى الحـد مـن تدفـق اللاجئيـن وشـددت الرقابـة علـى المعاييـر الحدوديـة التـي كانـت مفتوحـة فـي الماضـي أو أغلقـت تمامـا ممـا أدى إلـى التقييـد المشـدد لتدفـق الشـعوب المضطهـدة والسـلع عبـر الحـدود وأفضـى ظهـور تنظيـم داعـش فـي ذلـك الوقـت للفتـرة مـن (٢٠١٤-٢٠١٨) إلـى انهيـار الحـدود بيـن الدولتيـن علـى الرغـم مـن أن هـذه الإغلاقـات والتقييـدات لـم تمنـع التدفـق غيـر النظامـي للاجئيـن بـل شـجعت شـبكات النهريـن علـى عبـور الحـدود [١٩].

لقد كان هذا جانبا من أبرز أسباب أزمة اللاجئين.

المطلب الثاني: الموقف الأوربي من أزمة اللجوء والتداعيات السياسية والأمنية:

لقد تبينت أوربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بدور القوة في العلاقات الدولية وكان ذلك على خلفية تجربتها التاريخية وما خلفته الحربان العالميتان من خسائر كارثية للقارة الأوربية وأعطت أوربا إشارات عدة تؤكد رغبتها إلى لعب دور في منطقة الشرق الأوسط يتناسب مع طبيعة العلاقات القوية التي تربط بدول المنطقة ومع حجم مصالحها الحيوية فيها، وقد شهدت السنوات الأخيرة الكثير من النقاشات الأوربية حول مشاريع الأمن والدفاع الذاتي، حيث يمكن ملاحظة الكم الوافر من الأطروحات والتصورات الخاصة ببلورة سياسة أمنية، ويمكن النظر إلى معاهدة ماستريخت باعتبارها حجر الزاوية في هذا المجال [٢٠]، وتواجه أوربا حاليا خطرا يتمثل في التهديدات الكثيرة التي تؤثر بالسلب على أمنها مما عمل إلى تبني استراتيجيات من أجل مواجهة ومحاولة الحد من هذه التهديدات المباشرة المتمثلة في ((الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة . . الخ)) وتفاقمت أزمة اللاجئين وخاصة من سوريا والعراق الذين سعوا فيما قبل للوصول إلى الدول الأوربية عبر تركيا واليونان وأيضا عبر الشواطئ الليبية ورافق ذلك اهتمام الدول الأوربية على لسان مسؤوليها ومواقف متشددة تبنتها دول أخرى في مواجهة ما سميت بالهجرة الجماعية، وفي الوقت الذي أبدى فيه مواطنو بعض الدول تعاطفا واضحاً مع موجات اللاجئين الذين تستقبلهم بلادهم، ومع مرور الوقت شكلت أزمة اللاجئين في الدول الأوربية رأيا عاما أوربيا منقسما كان واضحاً على المستوى الرسمي وبدوره على آراء واتجاهات الشارع في الدول الأوربية وفي مقدرة الدول الأوربية على تحمل الأعباء وتكلفة استقبال اللاجئين وطلبات اللجوء بما يتعارض مع إنقاذ (دبلن) واتفاقية شنغن [٢١]، ومحاولة من الاتحاد الأوربي في تقديم حل للأزمات في المنطقة العربية من أجل التخلص من تبعات مشكلة اللاجئين [٢٢].

أما عن التداعيات السياسية والأمنية فيقع على عاتق القارة الأوربية تبني استراتيجية أمنية أوربية ومسؤوليات أكبر من أي وقت سابق في تاريخها فإن أوربا تواجه تهديدات وتحديات معقدة أكثر من مخلفات النزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومناطق أخرى في العالم تبقى ليست لها حل، حيث عرفت أوربا في ظل العولمة مجموعة من التهديدات المتعددة والأكثر ترابطا مما جعلها تمثل تهديدا مباشرا على الأمن الأوربي، وهي كالآتي:

- حالة اللااستقرار في منطقة الشرق الأوسط ووسط أوربا التي نشأت من الفراغ الجيوسياسي والأمني الذي تركه الانسحاب السوفيتي من هذه المنطقة.
- بروز أزمات ونزاعات معقدة خاصة مشاكل الحدود والأقليات وحالة التدهور الشامل المتعلقة باختلال في التوازنات الاقتصادية نتيجة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وكذلك المخاطر المرتبطة بعملية الانتقال نحور الديمقراطية وهي كلها مؤشرات كانت تنذر بتفجر الأوضاع [٢٣]، والمخاطر التي يمكن أن تأتي من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط خاصة تلك المتعلقة باحتمال انفجار الأوضاع في ظل ظروف اقتصادية متأزمة وما لها من تداعيات على زيادة ظاهرة الهجرة التي اصبحت من الانشغالات الأمنية للأوربيين، وأيضا حالة اللااستقرار التي تمر بها بعض الدول الناتجة عن تصاعد أعمال العنف في المواجهات مع تيار متطرف يعلن عداءه الصريح للغرب، ويمكنه نقل نشاطاته إلى الضفة الأخرى من المتوسط كذلك انتشار اسلحة الدمار الشامل ونشاط الحركات الإرهابية [٢٤].

المبحث الثالث: الاتحاد الأوربي وحل الأزمة

في هذا المبحث نتناول دول الاتحاد الأوربي وكيفية حل هذه الأزمة، ناهيك عن دمج اللاجئين في البيئة الأوربية.

المطلب الأول: دول الاتحاد الأوربي وكيفية حل الأزمة:

لقد مثلت أزمة اللاجئين هاجساً متزايدا لدول الاتحاد الأوربي، حيث تعاني القارة الأوربية منذ اندلاع الحرب في الدول العربية مثل (العراق وسوريا) أو منذ بدء الربيع العربي في بعض الدول العربية بتسارع في معدلات الهجرة إليها عبر طرق محددة تمر في الأغلب عبر البحر عن طريق ليبيا وإلى إيطاليا، أوعن طريق تركيا ومنها إلى اليونان والمجر وصولا لقلب أوربا في محاولة لها للبحث عن سبل للسيطرة على التوافد الكبير بما يتناسب مع أعضائها [٢٥]، مع هذا برز الموقف الألماني باستقبال الوافدين إلى خلق مسارات لحركة اللاجئين من دول خط الاستقبال في اليونان وإيطاليا مرورا بدول مثل كرواتيا، سلوفاكيا، المجر، وصولاً إلى النمسا ومنها إلى المانيا، أحدثت هذه المسارات ضغوطاً وإرباكاً لدول الممر التي لا تمتلك الإمكانيات المادية للتعامل مع هذا الحجم من

الحركة البشرية والتي تتخوف من تداعياتها الأمنية والاقتصادية وكانت المجر من أكثر دول الممر تشدداً بالنسبة لهذه الأزمة، حيث انتقد رئيس وزراء المجر (فيكتوريا اوربان) سياسة المانيا ووصفها بالإمبريالية الأخلاقية، وحيث عارض فكرة ضرورة احتواء اللاجئين على أساس مبادئ حقوق الإنسان والتعددية الثقافية، وأكد على ضياع الهوية المسيحية لأوربا كما أحدثت الأزمة توترات على صعيد كتلة دول شرق أوربا ذاتها بسبب الارتباك الناتج عن حركة تدفق اللاجئين نحو دول شرق أوربا، وعجزت كرواتيا أيضا على احتواء أعداد اللاجئين المتزايدة إلى إغلاق حدودها مع صربيا فيما وصف ((بانها الأزمة الأسوأ منذ عهد الحرب اليوغسلافية في التسعينات وهوالسيناريو الذي يبدو قابلاً للتكرار بين دول بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول في شرق أوربا لإقامة أسوار على حدودها لمنع تسلل اللاجئين)) [٢٦]، وبموجب قوانين دبلن الأوربية والتعامل مع أزمة اللاجئين يتوجب على مطالب اللجوء أن يسجل طلبه في أول دولة من دول الاتحاد يصل إليها، والدولة هي التي تقرر ما إذا كانت ستقبل أو ترفض الطلب، ولكن أكثر من مليون شخص دخلوا الاتحاد الأوربي العام الماضي وهو ما دفع اليونان إلى فتح حدودها للاجئين دون تسجيلهم ليتجهوا إلى دول الاتحاد الأخرى[٢٧].

المطلب الثاني: دمج اللاجئين في البيئة الأوربية:

على الرغم من التوترات بين حكومات الاتحاد الأوربي، ألا أن المهمة الحقيقية هي كيفية دمج اللاجئين الجدد بفعالية، وتجنب بزوغ مجتمعات موازية جديدة، حيث تعتبر الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها الأوربيين الحفاظ على الثقة المتبادلة حول أي نمط حياة ستبقى وليس ثمة تحد أكبر من هذا يواجه أوربا اليوم، وفي حالة أولية للاتحاد الأوربي في إقناع اللاجئين السياسيين بالبقاء في بلدان العبور بالمقابل توفر لهم معيشة لائقة مع فرص واقعية للحصول على الغذاء والرعاية الصحية والعمالة المؤقتة، وأيضا إعطاء فرص للتعليم ولا يمكن لبعض اللاجئين العودة إلى ديارهم أو ليست لهم الرغبة بذلك نظرا لأنهم سيواجهون اضطهادا مستمراً، كما إن الكثير يعيشون في أوضاع خطرة أو لديهم احتياجات محددة لا يمكن معالجتها في البدان الذين التمسوا في الحماية، وفي مثل هذه الظروف فإن المفوضية تساعد على إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث بصيغة الحل الوحيد الدائم والآمن والقابل للتطبيق، ثم تأتي دول أوربا الشمالية الغربية على رأس القائمة والتي توفر عدداً كبيرا من الحصص سنويا [٢٨].

لقد شددت المفوضية الأوربية على أن قرار إعادة توطين اللاجئين بشكل عام، يتم اتخاذه على أساس طوعي فتتمتع كل دولة عضو التكتل الموحد بحق اتخاذ مثل هذا القرار لو أرادت، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تعميمه على باقي الدول الأعضاء حسب المفوضية الأوربية لشؤون اللاجئين.

الخاتمة:

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية، و أي تغيرات سياسية في المشرق العربي تؤثر على محيطها الجغرافي برمتها و الأزمة السورية لا تخرج عن هذا الإطار إذ تأثرت دول الجوار العربي و الدول الأوروبية بالمتغيرات السياسية و الأمنية الجارية في سورية. والعراق في إطار الحديث عن محركات أحداث الربيع العربي لا يمكن إغفال ما يمكن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ببعديه الاقتصادي و الثقافي و حتى المذهبي في الواقع العربي

– إن الأزمات المعقدة و الحروب تحتاج للإستراتيجيات مناسبة و دقيقة من أجل تحقيق انفراجا و صناعة الحلول، و هذه بدورها تتطلب عقلانية و موضوعية، لفهم الواقع

. – خلفت الأزمة في المنطقة العربية أوضاعا أمنية سيئة مما خلف ذلك نزوحا و لجوءا وخاصة من الشعب السوري والعراقي، إضافة إلى المآسي و المعاناة الإنسانية البالغة وتفكك بنية الشعب الاجتماعية و ظهور الأحقاد الطائفية و النزاعات الانفصالية لدى بعض الإثنيات.

– أثبت تواصل الأزمة السورية والعراقية إلى حد الآن عجز المجتمع الدولي و مجلس الأمن على حفظ السلم و الأمن الدوليين في المنطقة ومحاولة لدول الجوار الإقليمي استيعاب تدفق اللاجئين السوريين و اللاجئين المقيمين داخل أراضيها منذ التدفق الأول، بوضع إطار من الإستراتيجيات لمواجهة الأزمات و التكيف من أجل تحسين المساعدات و الحكم على فعاليتها في تخفيف جوانب من المعاناة التي يعرفها اللاجئ السوري. والعراقي في قدرة الاتحاد الأوروبي في تقديم مساهمة كبيرة في تعامله مع اللاجئين السوريين و تحقيق مساعدات و فرص حقيقية نشطة و قادرة على التأثير على المستوى العالمي، و كذلك تأمين حماية و توطين اللاجئين السوريين بالدول الأوروبية على المدى القريب و البعيد في ظل تلاشي وجود حل للأزمة السورية في الأفق.

المصادر والمراجع:

١) عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الانساني، ط١، دار الغرب الاسلامي، ١٩٧٧، ص١٣-١٤.

٢) نفس المصدر السابق، ص١٦.

٣) صلاح الدين طلب فرج، حقوق الاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الاسلامية، عمان، ٢٠٠٩، ص١٦٧.

٤) برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي دراسة نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، القاهره، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٢-٣٣

٥) هايل نصر، حق اللجوء في فرنسا، الحوار المتمدن، العدد ١٥٧٨، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٢.

٦) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، بيروت، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧، ص٣٧٢.

٧) عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم الغربي، مجلة السياسة الدولية، القاهره، العدد ١٨، ٢٠٠٢، ص ٢٣

٨) راجع مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الديباجة على:

https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/universal-declaration-of-human-

٩) اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، امثلة واجوبة، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٥، ص٦.

١٠) تقرير مدخل لحماية الدولية للاجئين، حماية الاشخاص الذين هم موقع اهتمام المفوضية، برنامج التعليم الذاتي، مطبوعات الأمم المتحدة للاجئين، ٢٠٠٥، ص ٣٠

١١) نفس المصدر السابق، ص٣١

١٢) احمد الرشيدي، الحماية الدولية للاجئين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٧، ص٦١

١٣) نفس المصدر السابق، ص٦٢

١٤) تتكون الحركة الدولية بالاضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الاحمر من ١٦٣ جمعية وطنية للصليب الاحمر من ١٦٣ جمعية وطنية للصليب الاحمر أو الهلال الاحمر، ومن الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر والمشار اليه في نص كلمة الاتحاد.

١٥) يطلق على هذا الاعلان ايضا اسم (اعلان توركوا) ويرد نصه في مجلة الدولية للصليب الاحمر العدد ١٩ / ايار، ١٩٩١، ص٢٦١-٢٦٦.

١٦) سنان صلاح رشيد، العلاقات المصرية الأمريكية منذ ثورة ٢٥ يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد

البحوث والدراسات العربية، مصر، ٢٠١٣، ص١٢١.

١٧) جوانا نصار، دون تشاين، ابراهيم عوض، أزمات اللاجئين في العالم العربي، مجلة افاق عربية، مركز ماكلونير للشرق الأوسط، بيروت، العدد ٧٢، ص٨٢.

١٨) منى مصطفى محمد، تحديات أزمة اللاجئين في تركيا، جريدة المستقبل اللبنانية، بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٥.

19) Defining community vulnerabilities Lebanon ((Reach initiative, 2018.p.g88)

٢٠) معاهدة ماستريخت: وهي معاهدة تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوربي في مدينة ماسترخيت الهولندية في ديسمبر ١٩٩١، حيث دخلت المعاهدة التي تم توقيعها في ٧/ ١٢/ ١٩٩٢ في ماسترخيت وعلى ضوئها تم الانشاء الاتحاد الأوربي // يراجع / جون بيندر وسايمون اشرود، الاتحاد الأوربي، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي، مصر، ٢٠١٥، ص١٤.

٢١) ١-اتفاق دبلن، نظام قانوني وضعه الاتحاد الأوربي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه وتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين والاجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين، تاريخ الاتفاقية في ١٥/ حزيران / ١٩٩٠ وقعت في العاصمة الايرلندية دبلن (١٢) دولة عضو في الاتحاد الأوربي ودخلت حيز التنفيذ في ١/ ٩/ ١٩٩٧ ينظر // مضمامين الاتفاقية:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/201527/8//%D98%

٢- اتفاق شنغن ((تم التوقيع على الاتفاقية في ١٤/ حزيران / ١٩٨٥ حيث كان لابد من الانتصار حتى بعد مرور عقد من الزمن تقريبا في ٢٦ / ٣/ ١٩٩٥، وكان الهدف من الاتفاقية ان تسمح بالغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، كما تضمن احكاماً بشأن سياسة مشتركة لغرض الدخول المؤقت للاشخاص ينظر /

https://www.dw.com/ar/%D985%D8%A7-%D987%D98%A-%D8%A7%D8%AA

٢٢) الاتحاد الأوربي تقرير احداث العام ٢٠١٨، صادر عن منظمة حقوق الانسان ينظر الموقع: www.hrw.org/ ar/world.report.2019

٢٣) جاسم محمد، استراتيجية أمن اوربا، المركزالأوربي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات ينظر: www. earoparabct.com // زهير بوعمامه: امن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، لبنان، دار الوسام العربي للنشر، ط١، ٢٠١١، ص١٨٣.

٢٤) نفس المصدر السابق، ص١٨٤.

٢٥) محمود المناوي، سيناريوهات متشابكة، تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على المنطقة ينظر الموقع الالكتروني: www.fekr.online.com

٢٦) تقرير عن المفوضية الأوربية: أزمة اللاجئين – المفوضية الأوربية تتخذ مواقف عملية حأزمة (٩/ ٤/ ٢٠١٥).

٢٧) اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون، تقرير منظمة العفو الدولية، ينظر الموقع www.amnesty.org/ar/er/ what-we-do

٢٨) ستيفان ليهني، كيف ستؤثر هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا، من الرابط الآتي: Carnegie- www.mec.org/publications/?fa=6158

قراءه تحليليه لكلمة السيد عمار الحكيم في منتدى السلام والأمن في الشرق الأوسط

الذي عقدته الجامعة الأمريكية في دهوك ١٦/١١/ ٢٠٢١

الأستاذ الدكتور عبد الجبار أحمد

شارك السيد عمار الحكيم في منتدى السلام والأمن في الشرق الأوسط الذي عقدته الجامعة الأمريكية في دهوك في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١ ، وبمشاركة واسعة من العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية ومراكز البحوث وأصحاب الرأي من مختلف الدول .

وألقى السيد الحكيم كلمة في المنتدى (هي بمثابة ورقة للعمل المستقبلي) تطرق فيها للعديد من المسائل المهمة والحساسة توّجها بطرح مبادرة وطنية سياسية وموّسعة تجمع القوى الفائزة (على مستوى المقاعد أو الأصوات) وعلى مستوى (المتقبل للنتائج أو المعترض عليها) وعلى مستوى (القوى الكبيرة أو القوى الناشئة الشبابية والمستقلة) لوضع صيغة تفاهم تقود إلى إعادة نوع من التوازن للعملية السياسية ، التوازن الذي اختّل لسبب أو لآخر بفعل نتائج انتخابات العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١ .

وعند تحليل مضامين المبادرة المطروحة ، وقبل تحديد محاورها فإن المبادرة مدفوعة باستنتاج مهم وواضح مفاده ((لا أمن ، ولا استقرار ، ولا دولة ، ولا نظام ، ولا مؤسسات مستقرة ومتماسكة ، من دون مراجعة حقيقية لهذا الواقع المعيب والمشوّه)) .

والواقع الذي وصفه السيد الحكيم بالمعيب والمشوه إنما يقصد به ، الواقع السياسي العراقي في مجالاته وأبعاده المحلية والإقليمية والدولية ، وهو الذي يستدعي طرح المعالجات الموضوعية والواقعية لهذا الواقع .

ولذلك يمكن القول إن المبادرة المطروحة من قبل الحكيم لا تتعلق بإيجاد معالجات طارئة لنتائج الانتخابات في العاشر من تشرين الأول فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى معالجة كل ما يتصل بالواقع العراقي ، وهذه إيجابية تُحسب للحكيم الذي يفكر بشكل واقعي

وموضوعي ومن ثم تقديم خلاصة معتقده من أنها حلول لمشاكل الواقع العراقي وأزماته وعدم الاكتفاء بالتشكي مما يجري في العراق.

وفي كلمته ركز الحكيم على الثلاثية التي تعاني منها شعوب المنطقة، وهي: التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، والخشية من المستقبل، وعدم الرضا بالحلول والمعالجات المطروحة تجاه الأزمات المتكررة، والتي تمثل عند الحكيم موانع رئيسة في طريق الأمن والسلام المستدام الذي لا يتحقق الاّ بسلسلة طويلة من الخطط والمشاريع، وهو ما يتطلب تعاوناً وتضامناً داخليا على مستوى الأوطان، وخارجيا على مستوى المنطقة ودول الجوار.

أما الخطوات الداخلية المطلوبة على مستوى الأوطان لتحقيق الأمن والسلام فهي كما يلي:

١. بناء الهوية الوطنية الجامعة، والذي يتطلب مشروعا واضحا في إدارة التنوع القائم في دولنا وجعله نقطة للوصول إلى استقرار النفوس والقناعات في إطار عقود اجتماعية وسياسية مطمئنة للجميع.

٢. معالجة جذور الفجوة بين الدول ومواطنيها على صعيد بناء المؤسسات الرصينة والإجراءات العادلة والثقة المتبادلة، وهي ثلاثية تحتاج إلى الكثير من العمل والجهد والمصداقية.

وضمن هذه النقطة وبالإشارة للشأن العراقي يشير السيد الحكيم إلى أن المشاركة الانتخابية المتدنية والشكوك الواضحة بمصداقية العملية الانتخابية وعدم الرضا الواسع من النتائج والواقع السياسي والتشكيك بمصداقية مؤسسات الدولة وإجراءاتها والشعور بغياب العدالة والكرامة والمواطنة والإحباط المستمر والقلق الواضح من الحاضر والمستقبل، كلها أمور مقلقه وخطيرة بحاجة إلى معالجة جذرية. وهنا يؤكد السيد الحكيم وينوّه إلى تحذيراته السابقة منذ عشر سنوات واستمراره بالتحذير من عواقب (سياسات التعميم والتعويم والتشويش والترهيب والتخبط ضد المواطن العراقي) والتي تضع جميع النخب وأصحاب القرار أمام مسؤولية تاريخية ثقيلة.

أما على المستوى الاقليمي فإن السيد الحكيم يطرح الثلاثية التي تشكل ملامح الحل للوصول إلى آليات حل الاختلافات والنزاعات الدائرة والمتمثلة بما يلي: -

١. الانفتاح والحوار الإقليمي البنّاء، إذ لا يمكن أن نتصور سلاما حقيقيا وأمناً مستداماً للشرق الأوسط من دون إعادة النظر في العلاقات بين دول المنطقة على أساس الانفتاح

والحوار والاحترام المتبادل. . . . . وهنا يستعمل السيد الحكيم عبارة جميلة حين يقول (فالحوار كالجوار، كلاهما أمران قدريان وضروريان للجميع).

وفي هذا السياق يركز الحكيم على آليات الفرز والتفكيك للملفات كخطوة مطلوبة للتحاور البنّاء مطالباً الدول بضرورة أن تفكك مشاكلها على صور ملفات تخصصية، مثل (ملف الإرهاب، ملف المياه، ملف الحدود، ملف النفط، ملف التجارة)، كلا على حدة، وفسح المجال لتغليب المصالح المتبادلة على أساس الرؤية الفنية لا السياسية الصرفة قبل أي حوار أو تفاهم.

٢. إيقاف صراعات الزعامة والقيادة الإقليمية المدمرة ذات الطابع الأمني والعسكري والاستخباري واستبدالها بسياسات التنافس والتسابق الإيجابي نحو عمران الأوطان. . . . وفرض تقدمها (الدول) بقوة المنطق لا بمنطق القوة.

٣. الشراكات الكبرى على مستوى المنطقة وعلى كافة الصعد العلمية والثقافية والاقتصادية التي تقرّب الشعوب من بعضها البعض وتنمّي المصالح وتوسّع من رقعها، فالشراكات الكبرى والاستثمارات العملاقة والمشاريع المشتركة والمصالح المترابطة والعلاقات المتبادلة كلها حلول لتحقيق ما نتطلع إليه في حل النزاع وتحويله إلى قوة أكبر وفرص أوفر ومستقبل أكثر ازدهارا وأمنا.

ومن جانب آخر فإن السيد الحكيم لم يغفل التحديات التي تمثل عقبات كبيرة أمام عجلة البناء والتغيير المنشود في العراق، وهذه التحديات هي: -

١. السيادة العراقية والتوغل العسكري الأجنبي على الحدود العراقية. والتدخلات السياسية في الشأن الداخلي تهدد وحدة الشعب العراقي وتؤخر حقه في السيادة على كامل أرضه ومياهه وسمائه. ويؤكد الحكيم هنا على ضرورة أن يكون إيقاف هذا التدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية للحكومة العراقية المقبلة.

٢. التحديات الاقتصادية، إذ مازال الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا، وهناك فشل كبير في قطاعات الصناعة والزراعة والتكنلوجيا الحديثة، وهو أمر يهدد العراق ومستقبل أجياله في ظل ما نشهده من ارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني وازدياد نسبة البطالة بين الشباب.

وهنا يؤشر السيد الحكيم إلى عدم وجود خطط حقيقية وجادة لمعالجة هذا الخلل الكبير بسبب المشكلات الأمنية والصراعات السياسية الداخلية وضعف التخطيط والإدارة، وفي هذا المجال يذكر السيد الحكيم أننا أمام قنبلة موقوتة لن تقتصر على العراق

فحسب بل ستشمل المنطقة برمتها واضعاً في الحسبان الفقر والحرمان وانعدام الفرص أمام الشباب كأبرز المغريات التي تستغلها الجماعات الإرهابية المتطرفة في كل مكان من العالم.

٣. التحديات المناخية: أهتمام السيد عمار الحكيم بالمناخ السياسي في العراق وتشخيصه لبعض العلل والمشاكل وتقديم بعض التصورات والحلول التي يعتقد أنها من الممكن أن تسهم في معالجة الانسداد السياسي، لم يمنعه من التطرق لموضوع المناخ لكوكبنا والظواهر السلبية المؤذيه للموارد الطبيعيه بكافة أنواعها، الظواهر التي تعكس السياسات الخاطئة والآليات المدمرة والوسائل العقيمة، والتي انتجت عبئاً وثقلاً على الطاقة البيئية واستنزاف الموارد والتي ستعطّل بالأخير من إنجاز مهام التنميه المستدامة، وكانت إشارة السيد الحكيم في محلّها وتوقيتها المناسب والتي تؤكد طبيعة مدركاته وتصوراته المواكبة للتطورات الحاصلة للمفاهيم والقيم والمعايير الدولية بشأن التنمية المستدامة وإعطاءها الاهتمام المناسب وعدم إنكارها أو إغفالها بوجود الانشغالات بالمشكلات والأزمات السياسية.

ولذلك أشار السيد الحكيم للتحديات المناخية واصفا الوضع بأنه (كارثة بيئية خطيرة تتطلب إجراءات دولية وإقليمية فاعلة تسهم في إنقاذ الكون). ومقدمات هذه الكارثة يحددها السيد الحكيم بـ (أزمة الاحتباس الحراري وشحة الأمطار وغياب السياسات المائية العادلة وما نشهده من تصحر كبير للأراضي الزراعية ولا سيما في العراق). ونعتقد نحن أن أهم نقطة في هذه المقدمات هي السياسة المائية العادلة التي لا تقتصر على البعد المحلي العراقي فحسب، بل البعد الاقليمي، وخاصة ما يتعلق بتوزيع العوائد المائية ما بين العراق ودول الجوار (تركيا وإيران وسوريا). وهذه النقطة ينبغي أن تكون من الأولويات المهمة والعاجلة لأي حكومة عراقية لاعتبارات عديدة، أهمها ضرورة الحفاظ على الأمن الغذائي العراقي.

وضمن هذا السياق وبسبب التلازم ما بين الجهد الحكومي المحلي وجهود جميع دول المنطقة فإن السيد الحكيم أشار إلى أن الحكومة العراقية معنية بالتشجيع والمشاركة في المبادرات والإجراءات النوعية في مواجهة التحديات المناخية ومنع تداعياتها.

٤. التحديات الإقليمية: وهنا يطرح السيد الحكيم فكرة ومبدأ يمكن أن تسهم استراتيجيا في صنع السلام المستدام في المنطقة حينما ركز على ضرورة تغيير النظرة الدولية لمنطقة الشرق الأوسط ومغادرة المناهج القائمة على استغلال الاختلافات المجتمعية والسياسية

لشعوب المنطقة التي تزخر بالتنوع الديني والفكري والمذهبي لأن الاستقرار في الشرق الأوسط ضرورة أمنية لكل دول العالم .

وهنا يقترح الحكيم فكرة المجالس الإقليمية المتعاونة والواعية لخطورة التداعيات المستقبلية .

٥ . التحديات السياسية : ويعتقد السيد الحكيم أن النظام السياسي العراقي ما زال يعاني من أزمات بنيوية عديدة إلى جانب الفساد المالي والإداري والافتقار للبنى التحتية لمواكبة نهضة الاقتصاد والصناعة والزراعة .

كما يوكد السيد الحكيم أن العملية السياسية لم تستطع طيلة السنوات الماضية أن تغادر أزمة الثقة أو تتجاوز عُقد الماضي ، كما أنها لم تنجح في تبني خطة استراتيجية تنجزها الحكومات العراقية المتعاقبة على إدارة الدولة .

ويضاف إلى ذلك الأزمة المتفاقمة تجاه العملية الانتخابية التي افرزت كماً غير مسبوق من الطعون والشكاوى حول مصداقية الإجراءات والمخرجات .

وكدليل على اهتمام السيد الحكيم بالمسار الديمقراطي بشكل عام وإعطاء هذا المسار الأهمية القصوى وعدم اختزاله بالانتخابات نجد أن الحكيم أكد تمسكه بالخيار الديمقراطي والإيمان بالتداول السلمي للسلطة ووجوب الركون إلى الآليات السلمية والطرق القانونية في الاعتراض واحترام خيارات الناخبين والمشاركين في العملية الانتخابية ، ويمكن القول هنا إن هذا الموقف هو نتاج طبيعي لتوجهات الحكيم المعتدلة أولا وتوجهات كتله قوى الدولة وما يعنيه هذا الشعار من قيم سياسية واعتبارية في العمل السياسي .

وضمن هذا السياق وكمحاولة من السيد عمار الحكيم لإيجاد الحلول المناسبة للانسداد السياسي في العراق وبعد معاينته لأسباب هذا الانسداد وقراءته للخارطة الانتخابية الجديدة ونتائجها يعتقد السيد الحكيم أن الانتخابات أفرزت أقلية حاكمة قلقة ذاتياً ومقلقة للأكثرية وهي لم تُنتج توازنات سياسية واضحة من حيث أكثرية عددية حاسمة أو كتل متقاربة ومتجانسة تشكّل أغلبية مريحة ومتفاهمة على منهاج حكومي متين للسنين الأربع القادمة .

ولمعالجة هذا الخلل في التوازنات يقترح الحكيم حلولا وتفاهمات حقيقيه في ثلاثة أصعد :

الصعيد الأول : إيجاد صيغة تفاهم وتعاون للخروج من الانسداد السياسي بقصد تشكيل حكومة قوية مستقرة وقادرة على إدارة مسؤولياتها بشكل صحيح .

الصعيد الثاني: معالجة تبعات العملية الانتخابية ومراجعة جادة للقانون الانتخابي وللمفوضية وإجراءاتها.

الصعيد الثالث: إعادة الثقة بين الجمهور ونظامه الديمقراطي ولمؤسسات الدولة والقوى السياسية

وضمن هذه القراءة والمحاولة ثبّت السيد عمار الحكيم مجموعة من النقاط مشفوعة بالدعوة لمبادرة وطنية سياسية عبر اتفاق وطني جامع مع وجود آليات ونقاط وتوقيتات واضحة وعملية.

وهذه المبادرة بنقاطها قد تكون مقبولة من أطراف ومرفوضة من أطراف أخرى، وقد تثير العديد من التساؤلات المهمة حول طبيعتها السياسية والتكييف القانوني والدستوري لها، ولكن الذي يبدو أن هذه المبادرة إنما هي جهد للسيد الحكيم ومحاولة لمعالجة الأزمة الحاصلة ومنع ذهابها لمديات ليست أكثر تعقيدا فحسب بل أكثر خطورة، وهي نتاج القراءة الواقعية لطبيعة أزمة عدم الثقة الحاصلة بين الفرقاء السياسيين.

أما مضمون النقاط فهي: -

نوصي ونحذر:

أولاً: ضرورة التزام كافة الأطراف بالآليات القانونية والسلمية في الاعتراض والتفاوض.

ثانياً: اعتبار الدم العراقي خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه من قبل الجميع.

ثالثاً: الالتزام بالحوار الوطني المستقل بعيدا عن التدخلات الخارجية بكافة أنواعها وأطرافها.

رابعاً: ضرورة معالجة جميع المقدمات والمخرجات الانتخابية في أي اتفاق قادم.

خامسا: وضع آليات واضحة لحل الخلافات أثناء وبعد تشكيل الحكومة.

سادساً: رفع الفيتوهات المسبقة وعقلنة سقوف التفاوض من قبل جميع الأطراف.

سابعاً: إبداء أعلى درجات المرونة والاحتواء والتطمين لكافة الأطراف المشاركة في التفاوض.

ثامناً: احترام خيارات الأطراف التي ترغب بالمشاركة أو المعارضة أو الممانعة حكوميا أو برلمانيا.

تاسعاً: تقسيم الأدوار بين الحكومة والبرلمان القادم من حيث تمكين الفائزين في الحكومة كما المعارضين والممتنعين في البرلمان لإيجاد حالة من التوازن السياسي.

عاشراً: أن يتم التصويت على ورقة الاتفاق الوطني كقرار برلماني في أولى جلساته الرسمية.

وعند تحليل كلمة السيد عمار الحكيم يمكن تثبيت الملاحظات التالية:

١. كان هناك تشخيص واضح وموضوعي من السيد عمار الحكيم للمشاكل والأزمات التي يعاني منها العراق والإقليم والشرق الأوسط

٢. إن التشخيص أعلاه انطلق من رؤية فكريه تتسم بالاعتدال والموضوعية في قراءة الأحداث ومساراتها وتفاعلاتها السلبية والإيجابية

٣. إن الحلول المقترحة من السيد عمار الحكيم لم تقتصر على الشأن العراقي فحسب بل تعدّت إلى عموم المنطقة والشرق الأوسط لا بل حتى أبعد من ذلك.

٤. ما زال السيد الحكيم يؤكد الحاجة لعقد سياسي - اجتماعي جديد لمعالجة الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق، مع الإشارة إلى أن مسألة الحاجة للعقد السياسي-الاجتماعي لمعالجة أزمات وأمراض العراق هي من بُناة أفكار الحكيم والتي تتفق مع أدبيات العلوم السياسية المهتمة بالعقد السياسي.

٥. إن اساس الحلول المقترحة تتوجه أصلا إلى الشعب وضرورة إعادة الثقة لهذا الشعب بشكل عام والاهتمام بشريحة الشباب ومستقبله بشكل خاص.

٦. إن التركيز على المصالح المتبادلة هو مبدأ صحيح ومفيد في تخفيف النزاعات والتوترات في المنطقة وهو منهج يقترب من المنهج الوظيفي في العلاقات الإقليمية والدولية.

٧. إن مضامين الكلمة وأفكارها وطروحاتها توكد مسألة أساسية ومهمة وهي غِلبة التمسك بالمسار والعمل والفعل الديمقراطي على باقي المسائل الأخرى ومنها الانتخابات وعدم اختزال العمل السياسي الديمقراطي بالانتخابات فحسب.

٨. إن طرح الأفكار والمبادرات في هكذا منتديات سياسية يؤكد حقيقة أن التمسك بالخيارات السياسية والسلمية والقانونية هو أكثر جدوى وتأثيرا في الآخرين ليس لمقبوليته منهم فحسب، ولكن لأنه الخيار الصحيح في العمل الديمقراطي والسلاح المفيد والآمن للدفاع عن مصالح العراق وشعبه

نتائج الانتخابات العراقية المفاجئة

مجموعة الأزمات الدولية / الكاتب لهيب هيكل

١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١

على الرغم من أن الانتخابات لم تسفر عن تغيير جوهري ، إلا أن التصويت في تشرين الأول في العراق قد أربك ميزان القوى في البرلمان . والنتيجة الأكثر ترجيحًا هي تحالف يمكنه الحفاظ على الوضع السياسي الراهن ولكن ربما ليس الحفاظ على السلام الاجتماعي . وقد سجلت نسبة الإقبال انخفاضاً قياسياً في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث شارك ٣٦ ٪ فقط من الناخبين المؤهلين و ٤٤ ٪ من الناخبين المسجلين . كما أدى التصويت إلى زعزعة التوازن داخل ميثاق النخبة في العراق ، وخاصة في المعسكر الشيعي ، حيث اكتسبت قوى رجل الدين السيد مقتدى الصدر قوة كبيرة على حساب تحالف فتح .

النتيجة الأكثر ترجيحًا هي اتفاق نخبوي شامل آخر قادر على الحفاظ على السلام السياسي من خلال ضمان مشاركة جميع الأحزاب القائمة في الحكومة . وهل مثل هذه الصفقة يمكن أن تحافظ على السلام الاجتماعي . وعلى جانب آخر ، يوجد زعماء الوسط مثل السيد عمار الحكيم والعبادي . من غير المرجح أن يذهبوا إلى أبعد من الإصرار على سبل الانتصاف القانوني لما يسمونه «المخالفات» في العد . في غضون ذلك ، شرعوا في محادثات مع الصدر بشأن تشكيل الحكومة .

رفعت المفوضية النتائج إلى المحكمة الاتحادية العليا ، وبعد ذلك ستصدق المحكمة العليا على النتائج . وبناءً على ذلك ، قد يعقد البرلمان الجديد جلسته الأولى في أوائل

كانـون الأول. بحلـول ذلـك الوقـت، سـيبدأ العـد التنازلـي للحـدث الرئيسـي التالـي وهـو انسـحاب القـوات القتاليـة الأمريكيـة مـن العـراق وهنـا قـد تسـتأنف الجماعـات شـبه العسـكرية، التـي تشـك فـي أن الولايـات المتحـدة سـتحاول الاحتفـاظ بقدرتهـا القتاليـة، الهجمـات علـى المنشـآت العسـكرية والبعثـات الدبلوماسـية الأمريكيـة كنقطـة ضغـط فـي محادثـات تشـكيل الحكومـة.

حتـى لـو ظهـر الصـدر منتصـرًا، فلـن يرغـب فـي تحمـل مسـؤوليات الحكومـة بمفـرده والمجازفـة بتحمـل كل اللـوم عـن أي إخفاقـات. لذلـك فمـن الأرجـح أن يدفـع رئيـس وزراء توافقيـا مـع منافسـيه الشـيعة إلـى الأمـام أكثـر مـن الإصـرار علـى أن يحتـل أحـد أفـراد أنصـاره الصـدارة. كمـا سـيبحث الحلبوسـي والحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني عـن كثـب فـي المحادثـات بيـن الشـيعة، وقـد يجـدان حكومـة إجمـاع تضـم الأحـزاب الشـيعية الرئيسـية أفضـل طريقـة لتأميـن مصالحهـم الخاصـة. وتتمثـل إحـدى أولويـات الأحـزاب الكرديـة فـي بغـداد فـي تسـوية مسـألة الأراضـي المتنـازع عليهـا، وهـي الأراضـي التـي تطالـب بهـا كل مـن الحكومـة الاتحاديـة والحكومـة الإقليميـة الكرديـة. وللصـدر تأثيـر ضئيـل فـي هـذه المجـالات. كمـا أن الحشـد يسـيطر علـى جـزء كبيـر مـن الأرض.

كل مـن السـنة والأكـراد سـينتظرون انتهـاء الغبـار فـي المعسـكر الشـيعي قبـل توضيـح مزاعمهـم أو مطالبهـم بشـأن المناصـب، وسـتكون الحكومـة قائمـة علـى نفـس المعادلـة غيـر المسـتدامة التـي أسـقطت الحكومـة خـلال اضطرابـات تشـرين قبـل عاميـن. وفـي حيـن أن أسـعار النفـط المرتفعـة ستسـاعد علـى بقـاء الائتـلاف الحاكـم الجديـد قائمـاً، فـإن نفـاد صبـر العراقييـن المتزايـد مـع سـوء الإدارة سـيجعله هشـاً فـي مواجهـة الصدمـات الخارجيـة، سـواء كانـت المتعلقـة بالأمـن أو تلـك المتعلقـة بالاقتصاديـة أو البيئيـة. كمـا قـد تـؤدي الأزمـات، مثـل النقـص الحـاد فـي الميـاه فـي البصـرة عـام ٢٠١٨، إلـى إشـعال الاضطرابـات العامـة.

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraqs-surprise-election-results

الانتخابات العراقية تطرح التساؤلات أكثر من الإجابات

معهد الولايات المتحدة للسلام/ الكاتب إيلي أبو عون

٢١ تشرين الأول ٢٠٢١

يظهر الصدر كأفضل حائز على المقاعد ، لكنه لا يزال يعاني من أجل تشكيل الحكومة المقبلة . وبالرغم من أن الصدر قد حصل على أعلى المقاعد في البرلمان ، إلا أنه لن يكون قادراً على تشكيل الحكومة القادمة ، كما أنه لن يكون صانع الملوك الوحيد ، ولن يُضمن للصدر أنه سيتمكن من تشكيل أكبر ائتلاف في البرلمان لفرض اسم رئيس الوزراء .

قد تتمكن القوائم التي تعتبر قريبة من إيران من جمع حوالي ٨٠ مقعدًا . إذا تمكنوا من بناء مثل هذا التحالف الكبير ، فسيجد الصدر صعوبة في الادّعاء بأن لديه الكتلة الأكبر . أما بالنسبة لتداعيات نفوذ الصدر المتزايد ، فأعتقد أنه لن يكون من السهل عليه ترجمة هذه الشعبوية إلى نفوذ سياسي فعلي . يتطلب هذا التأثير رؤية واضحة ، وجدول أعمال واضح المعالم ، وتحالفات ثابتة ومؤسسة قوية لدعم العمل الشاق الذي يجب القيام به في هذه المرحلة ، يبدو أن الكثير من هذه الأصول والخصائص مفقودة في حركة الصدر .

ثبت أن المخاوف بشأن الإقبال الضعيف صحيحة . بشكل عام ، كانت نسبة المشاركة منخفضة جدًا . وغيّرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المعايير المستخدمة لتحديد نسبة المشاركة ، من العدد الإجمالي للناخبين المؤهلين إلى عدد الأشخاص الذين يحملون بطاقات هوية الناخبين . ومع كل هذا التغيير ، وصلت نسبة الإقبال رسميًا الآن إلى ٤٣٪ . والعملية الانتخابية لم تتم بسلاسة خصوصاً في الفترة التي سبقتها وما بعدها .

وشابت فترة ما قبل الانتخابات اغتيالات وترهيب وتهديدات ورشاوى وعدم المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام.

كما شهدت فترة ما بعد الانتخابات ارتباكًا حول إجراء فرز الأصوات وفرز الأصوات يدويًا مع القليل من الضمانات. وقد أدى ذلك إلى خوض عدة مجموعات في نتائج الانتخابات وارتباكها. وسيكون تشكيل البرلمان الجديد أقرب بكثير إلى المؤسسة القديمة التي احتج العراقيون ضدها في الشوارع. من بين جميع المطالب التي قدمتها الشخصيات الرئيسية في جماعات الاحتجاج في تشرين الاول ٢٠١٩، تم الوفاء بالوعد بإجراء انتخابات مبكرة فقط. العديد من المطالب الأخرى، لا سيما التحقيق في إطلاق النار على المتظاهرين وضرورة تقديم مرتكبي تلك الحوادث إلى العدالة، والمطالبة بالإصلاحات، والحوكمة الأكثر شمولاً، والحد من الفساد، لا تزال بحاجة إلى المعالجة. وكان هناك تقدم محدود بشأن هذه المطالب.

وكما كان متوقعًا، أكد الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني ليس موقعه في الصدارة بين الأحزاب الكردية من خلال حصوله على أكبر عدد من المقاعد مقارنة بالآخرين فقط، ولكن الأهم من ذلك أنه أثبت أن الأحزاب الصغيرة المنشقة – كوران (التغيير)، والجيل الجديد، إلخ. – ليست خيارات قابلة للتطبيق بالنسبة للأكراد، الذين ستستمر مصالحهم في دعم التحالف المزدوج بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وكما أخبرني سياسي شيعي بارز ذات مرة، فإن اختيار رئيس الوزراء لا يعتمد على الانتخابات بقدر ما يعتمد على الإجماع بين الشيعة، وعادة ما يتم تسهيله من قبل الإيرانيين. ولا أفهم لماذا ستكون تجربة ٢٠٢١ مختلفة.

من السابق لأوانه معرفة من لديه أفضل فرصة لتولي منصب رئيس الوزراء. في الوقت الحالي، يركز جميع السياسيين على التأكد من دخولهم في تحالفات تكتيكية ومحددة زمنياً حتى يتمكنوا من الّادعاء بأن لديهم أكبر كتلة في البرلمان. والتقديرات التي تتراوح من ٢٠ إلى ٤٠ مقعداً التي فاز بها المرشحون المستقلون متناقضة وغير دقيقة. بالنظر إلى عدم الوضوح حول من يجب اعتباره مستقلاً وعدد المرشحين الفائزين الذين سيقاومون إغراء الانضمام إلى كتلة برلمانية راسخة، فإن تحديد نجاح أو فشل المستقلين في انتخابات ٢٠٢١ العراقية لا يزال في عالم التكهنات. لا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار إلا

بعد تعيين رئيس الوزراء، وهو الوقت الذي سيتم فيه اختبار تناسق وتماسك المرشحين المستقلين.

يفسر الكثيرون النتائج التي تم الإعلان عنها حتى الآن على أنها خسارة كبيرة للإيرانيين. في حين أن هذا قد يكون صحيحًا على المستوى التكتيكي، إلا أنني لا أرى أنه خسارة كبيرة بالنسبة لهم. كتلة الفتح والمالكي وخميس الخنجر جميعهم يُعتبرون مقربين من إيران – ما زالوا يملكون كتلة كبيرة (٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي المقاعد في البرلمان) مما يجعلهم شريكا فعليا في صنع القرار. في العراق، حكم الأغلبية البسيط لا يعمل فعلاً لأن اتخاذ معظم القرارات يتم بالإجماع.

قد يكون الصدر على خلاف تكتيكي مع إيران، لكنه لن يتدخل بطريقة عدائية ضد الإيرانيين. ولا الحزب الديمقراطي الكردستاني ولا الحلبوسي. لذلك، في نهاية المطاف لا يزال لإيران موطئ قدم قوي في العراق. علاوة على ذلك، فإن الفائزين من أتباع الصدر «المنصة التي يعتمد عليها الصدر» ليست متماسكة كما يعتقد البعض. يمكن كسرها بسهولة من قبل الإيرانيين، الذين يستمرون في التمتع بسلطة كبيرة من خلال نفوذهم الذي سيستخدمونه لتسهيل إيجاد أرضية مشتركة بين الأحزاب الشيعية، وكلهم سيخرجون على أنهم «منتصرون».

كما أنه من الواضح أن الإيرانيين سيستمرون في استخدام العراق للضغط على إدارة بايدن، على الأقل طالما أن محادثات فيينا لا تؤدي إلى رفع العقوبات عن إيران. وأعتقد أن الإيرانيين سيتأكدون من بقاء تحدي الولايات المتحدة في العراق ضمن سقف معين، بحيث لا يتم تقويض احتمالات التوصل إلى اتفاق مع الأمريكيين بشأن رفع العقوبات.

https://www.usip.org/publications/202110//iraqs-election-raises-more-questions-answers

المنتدى العربي الإفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف

عُقد في العاصمة العراقية (بغداد) في الفترة من (٢٣-٢٤) آذار(٢٠١٩) (المنتدى العربي الإفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف) ، بنسخته الثانية برعاية مؤسسة الحكيم الدولية ، وكانت النسخة الأولى من هذا المؤتمر قد عقدت في القاهرة عام (٢٠١٨) برعاية مؤسسة التضامن العربي للتنمية الاجتماعية .

وحضر أعمال المنتدى عدد من السياسيين والأمنيين والمفكرين ورجال الدين والباحثين ورؤساء البعثات الدوبلماسية ومسؤولي عدد من المنظمات ومراكز الأبحاث العلمية ، لبحث الحلول الجذرية لآفة الإرهاب بحضور واحد وعشرين دولة عربية وإفريقية من الدول التي اكتوت بنار الإرهاب ، ودفعت ثمناً باهظًا من دماء أبنائها في سبيل مقاومة هذا الخطر الداهم ، الذي كان له الأثر البالغ في تشويه تراثنا ، وتهديد مستقبلنا ، ولقد عمل الحاضرون على مدار أربع جلسات متواصلة على بحث ومناقشة أهم عوامل تقوية الإرهاب وانتشاره وأسبابه ، وقدموا رؤى مختلفة ، وأفكارًا متعددة ، في سبيل القضاء على ظاهرة الإرهاب والتطرف .

كلمة سماحة السيد عمار الحكيم

ألقى سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني كلمة في المؤتمر ركز فيها على مجموعة من المضامين والأفكار .

إجراءات وقائية

ذكر سماحته أن التهديد الإرهابي الذي شهده العالم في العقدين الأخيرين ، كان تحديا مختلفا فكريا وأمنيا ، إذ تمثل بمجموعات وتنظيمات تبنّت العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها ، ووفرت لها البيئة العالمية الجديدة أدوات مضافة لزيادة فاعليتها وقدرتها على

تهديد أمن وسلم المجتمعات والدول، منها من يستخدم التكنولوجيا والفضاء الذي خلقته، ومنها من استغل ظروف الانفتاح الاقتصادي وحرية التنقل، ومنها من استغل الخلافات والنزاعات الداخلية وظروف عدم الاستقرار في كثير من الدول، وغير ذلك، لإيقاع الضرر بالأرواح والممتلكات والبنى التحتية، واللعب على أوتار الانقسامات الدينية والمذهبية والقومية والسياسية لتعميق تلك الخلافات.

ويرى سماحته أن اختلاف هذه التهديدات في مضمونها وأدواتها يتطلب إجراءات وقائية وأخرى إعلامية، فالإجراءات الوقائية تتمثل في الخطوات التي يتم اتخاذها قبل وقوع التهديد، وفي هذا الصدد الاستباقي يبرز لدينا التعامل مع الفكر والمنهج المؤدي إلى الإرهاب ليصبح هو الأولوية القصوى، فالإرهاب لن يصل إلى مبتغاه إلا عندما يكون هناك من يدعم منطلقاته الفكرية والآيديولوجية المتطرفة، ويؤمّن الملاذ الآمن لخلاياه ويغطي أفعاله سياسياً أو إعلامياً أو اجتماعياً . . . الخ. ولطالما عانت المناهج الفكرية المختلفة، ولا سيما المعتقدات الدينية من وجود اتجاهات متطرفة في داخلها، تعمل على تبرير العنف والأذى غير الشرعي، لتأطير أفعالها وأهدافها.

التطرف داء عالميّ

يشدد سماحته على أنه من الخطأ الجسيم أن يُحسب ذلك التطرف على دين أو مذهب أو منهج فكري واحد، فالتطرف آفة تعمل على تدمير تلك المناهج من الداخل أولاً، وتلحق الأذى بأتباع تلك المناهج قبل غيرهم. والأدلة كثيرة من مختلف أنحاء العالم. ولعل من أبرزها الحادث الإرهابي الأخير في (نيوزلندا) حين اُستُهدف المسلمون الأبرياء عند تجمعهم لإقامة صلاة الجمعة في مساجدهم، وهو يؤكد أن التطرف داء تُبتلى به جميع الدول والثقافات، و لا علاقة له بالدين أو العقيدة، وقد تحمّل الإسلام والمسلمون اتهامات باطلة لوجود متطرفين يدّعون الانتماء لهذه الشريعة السمحاء.

الحل في بناء الإنسان الصالح في المجتمع الصالح

ويرى سماحة السيد عمار الحكيم أن التطرف يجد بيئته الخصبة في ظروف عدم الاستقرار السياسي، وفشل جهود التنمية وتقديم الخدمات، وانتشار مظاهر الجهل والبطالة، وغياب الدور الفاعل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها المؤسسات

التعليمية، لذلك فإن المدخل الأساسي لمكافحة الفكر المتطرف هو بناء الإنسان الصالح في المجتمع الصالح، وهذا هو الهدف السامي الذي يجب أن تسعى إليه الإنسانية في مختلف اتجاهاتها الدينية والفكرية. فكما أن تهديد التطرف هو تهديد للإنسانية، فإن بناء الإنسان هو في مصلحة الإنسانية ككل، ويستلزم تحقيق هذا الهدف تعاوناً وتنسيقاً على مستوى عالمي بعيداً عن التوجهات والمصالح الضيقة.

منطقتنا والإرهاب

ولا يستغرب سماحة السيد الحكيم من أن تكون منطقتنا من أكثر مناطق العالم التي اكتوت بنار التطرف والإرهاب، لأنها منطقة التقاء كافة الأديان والمذاهب المشارب الفكرية، وهي منطقة تقاطع المصالح والأجندات الدولية، وهي المنطقة التي عانت على مدار عقود من ظروف عدم الاستقرار، واختلالات عملية التنمية، وما تسببت به من انعكاسات على مجتمعات هذه المنطقة.

مفاتيح الحلول

يؤكد سماحته أن الخروج من دوامة التطرف والعنف وعدم الاستقرار يستلزم أن تتظافر جهود بلدان هذه المنطقة ومجتمعاتها ومؤسساتها المختلفة، السياسية والاجتماعية والدينية والإعلامية والتعليمية، ضمن منهج واحد يقود إلى بناء الإنسان ومواجهة مسببات التطرف، وتحقيق الاستقرار، فنحن في مركب واحد وطبيعة التهديدات التي تواجهنا واحدة، في مصادرها وحواضنها وأهدافها ونتائجها.

استنادا إلى المعطيات السابقة قدم سماحة السيد الحكيم مجموعة من الدعوات والرؤى، فقد دعا سماحته إلى أن يكون هذا المؤتمر منطلقاً لعمل أكبر تنخرط فيه كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية والإعلامية والتعليمية، ضمن مسار يحقق تلك الغاية، وأن يكون هناك حوار صادق بين الأديان والمذاهب يتلمس نقاط الاشتراك والالتقاء، ويستثمر القوى المجتمعية والعشائرية ومنظمات المجتمع المدني وتأثيرها في ترسيخ الوئام المجتمعي وإشاعة ثقافة التعايش والقبول بالآخر المختلف دينياً أو مذهبياً أو قومياً أو سياسياً، والاهتمام بتنشئة الجيل الجديد والشباب والمرأة والطفولة، والحفاظ على حقوق المكونات والأقليات، ووضع المحددات المنطقية في التعاطي مع

السوشيل ميديا، واحترام سيادة البلدان واستقلالها السياسي وتعميق هويتها الوطنية بعيداً عن الاحتلال والهيمنة الأجنبية والتدخل في شؤونها الداخلية، فهذه هي المداخل المهمة لمعالجة وتطويق الفكر المتطرف وآثاره الهدامة على مستوى الأمن والبناء الاجتماعي.

واستعرض سماحته مسيرة الإرهاب في العراق التي بدأت باستهداف مقر الأمم المتحدة، ثم استهداف شهيد المحراب(قدس سره) مرورا بالمنعطف الكبير الذي تمثل بتفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء وما تبعها من عمليات إبادة للمجتمع العراقي تمت مواجهاتها بالخطاب الديني المعتدل ولا سيما للمرجعية الدينية في النجف الأشرف وجهود القوى السياسية وتماسك أبناء الشعب العراقي وتصدي المؤسسات الأمنية والقوى المجتمعية للإرهاب، وبذلك كُسرت شوكة الإرهاب في العراق عسكريا قبل أن تبدأ مرحلة إزالة مخلفاته من المناطق المحررة ولا سيما الفكرية منها.

ودعا سماحته العالم إلى الاستفادة من التجربة العراقية في محاربة الإرهاب والتطرف، والمساعدة على استقرار العراق واستدامة أمنه، فمتى استقر العراق استقر الشرق الأوسط، ومتى استقر الشرق الأوسط فإن محيطه في أوربا وآسيا وإفريقيا سيكون أكثر استقرارًا.

كلمة رئيس مجلس النواب السيد (محمد الحلبوسي)

استهل رئيس مجلس النواب كلمته بتقديم الشكر إلى سماحة السيد الحكيم لعقد هذا المنتدى الذي يناقش ظاهرة خطيرة تزداد تداعياتها يوما بعد آخر.

ودعا السيد الحلبوسي إلى الاتفاق على تعريف لمصطلح الإرهاب، وتساءل هل الإرهاب صناعة أم قناعة أم صناعة تستثمر القناعة؟ وتطرق إلى محاولة الخلط بين الإرهاب الذي تمارسه بعض الجهات العدوانية كالكيان الإسرائيلي وبين الدفاع عن النفس والهوية الذي يقوم به الشعب الفلسطيني.

ونوه رئيس مجلس النواب إلى الامتحان العسير الذي تمر به أمتنا الإسلامية والمتمثل بكونها متهمة بالإرهاب وهي في الوقت نفسه أولى ضحايا الإرهاب، ودعا الى حملة إعلامية توعوية تبرئ الإسلام من هذه الجرائم وتبيّن الفكر المنحرف للتنظيمات الإرهابية ولا سيما تنظيم (داعش) الذي مارس أبشع الجرائم الإرهابية بحق الشعب العراقي.

وفي مجال الحلول والمعالجات ركز الحلبوسي على نقطتين اثنتين، الأولى تحول

الحوار بين الحضارات من التنظير والبحث واللقاءات البينية الضيقة إلى المديات المجتمعية الأوسع، ليكون في الجامعات والمقاهي ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المديات المجتمعية، والثانية ضبط إيقاع هذه الحوارات لتكون متوازنة بين حرية الرأي والتعبير المسؤولة المنضبطة، والحرية المطلقة غير المنضبطة.

كلمة الدكتور (حيدر العبادي) رئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق

استهل السيد العبادي كلمته بالتأكيد أن مواجهة الإرهاب يجب ألا يقتصر على العمل الأمني أو العسكري فحسب، بل يجب أن يتعداه إلى العمل الثقافي والاقتصادي، والاجتماعي، والتعليم، ويتناول كل نواحي المجتمع بشكل عام. وأن من أهم أسباب استمرار الإرهاب هو الظلم المنتشر هنا وهناك، وعدم العدالة، وعدم المساواة، والفساد في مختلف نواحي الدولة، ونواحي الحياة، وعدم الإنصاف في التعامل مع المواطنين.

وأشاد العبادي بجهود العراقيين بالانتصار على داعش الذي هدد العالم بأسره، حتى قيل إن هذه الدولة المزعومة من الصعب إزالتها، وكانوا يتحدثون عن عشرات السنوات للقضاء عليه، ولكننا والحمد لله بإرادة صلبة للعراقيين، والمضحين، والمقاتلين، وفتوى المرجعية الدينية، وتوحدهم وإعادة الهوية الوطنية لقواتنا، وترتيب وضع البلد بشكل عام، ووضعها في مكانها الصحيح، حققنا الانتصار على الإرهاب بوحدتنا جميعاً.

وشدد العبادي على أن الفكر الهدام للإرهابيين يحتاج إلى عمل مستمر للقضاء عليه، داعيا العالم إلى عدم الانشغال عن محاربة الإرهاب والفساد بأمور أخرى، لأن الإرهاب والفساد كلاهما من رحم واحد، وكلاهما يُطعم الآخر، وكلاهما يشجع الآخر على الانتشار، وهذه تحتاج إلىً متابعة الثروات، ثروات الوطن، وثروات المواطن، لكي توزع بعدالة وإنصاف على المواطنين، ولكي توفر البنية الصحيحة لخدمة المواطنين بشكل عام، وعدم الاستئثار بالمال العام من خلال الفساد، ومن خلال الاحتكار، ومن خلال الانشغال بأمور جانبية، وعدم متابعة حاجات المواطنين بشكل عام.

ودعا العبادي المجتمع الدولي إلى مواصلة محاربة الإرهاب، وتتبع مصادر تمويله، لأن الإرهاب وأفكاره المنحرفة تنمو في المجتمعات كلها، سواء في أوربا، أو في أفريقيا، أو في أمريكا، أو في منطقتنا من آسيا، هذه الظاهرة الخطيرة تحتاج إلى متابعة، وتحتاج إلى ملاحقة تلك الأموال، ومن خلال خبراتنا نعلم أن الإرهاب يستمد جزءًا مهمًا من

دعمه من أموال الفاسدين وصفقاتهم، فالفساد لا دين له، ولا مذهب له، ولا قومية له، وأنا أحذر من الانحياز القومي، والانحياز الديني، والانحياز الطائفي في مسألة الفساد، وفي مسألة محارب الإرهاب، فكثير من مخاطر الفساد ومخاطر الإرهاب تختبئ خلف هذه العناوين من دون حق.

وحذر العبادي من مفترق الطرق بين الدولة ومؤسساتها، وبين سيطرة ونفوذ جهات على مقدرات البلد، فيجب الحذر من أصحاب السلطة، ومن أصحاب النفوذ، ومن أصحاب السلاح، ومن أصحاب أجندات أخرى يحاولون السيطرة من خلالها على المجتمع وإضاعة الدولة، وإضاعة المجتمع في آنٍ واحد.

وفي ختام كلمته أدان العبادي الإعلان عن ضم الجولان لإسرائيل، ووصفه بأنه ظلم ما بعده ظلم، و تجاوز على الحقوق الأساسية للإنسان، وإذا أردنا أن نحارب الإرهاب فعلينا أن نحارب الظلم أولاً، وهذا تشجيع للظلم، و تشجيع للتحيز، وهذا غير مقبول، وغير مرضي.

كلمة الأستاذ (محمد العرابي) وزير خارجية جمهورية مصر الأسبق

استهل العرابي كلمته بتقديم التهاني للعراق، لانتصاره في معركة التحديات الكبيرة التي استهدفت وحدة أراضيه، ونجاحه في وأد الطائفية وتعزيز مبدأ المواطنة، و عودة الحياة الطبيعية ومظاهرها إلى شوارعه ومدنه.

ورأى العرابي أن فكرة تواجد الدول العربية والإفريقية في محفل واحد لمناقشة هذه الظاهرة الخطيرة هي أمر هام، لأن الإرهاب المقيت يأمل الآن في أن يكون له موطئ قدم في قارتنا الإفريقية، وهو بالفعل وصل إلى بعض الدول الإفريقية، معززاً بتغطية أجهزة المخابرات الدولية، وأصبح يمارس نشاطه في بعض الدول الإفريقية مثل الصومال، ونيجيريا، بعد هزيمته في العراق وسوريا، من هنا تبرز الحاجة إلى التكاتف والعمل المشترك في الفترة القادمة وتبادل المعلومات، ومحاولة قطع الطريق أمام الأسلحة التي تعبر إلى هؤلاء التكفيريين، فيجب أن يكون هناك جهد مشترك لمراقبة هذه التحركات ووضعها تحت المنظار وتبادل المعلومات الخاصة بها، والتعاون الكبير لتجفيف منابع الإرهاب.

كلمة السيدة (زهرة جدي) مدير إدارة مكافحة الإرهاب في جامعة الدول العربية

قدمت السيدة زهرة جدي التهاني للعراق لانتصاره على الإرهاب الداعشي، ونجاح الاستحقاق الانتخابي الأخير وعزمه للمضي قدماً لإعادة الإعمار والبناء، هذه الانتصارات تحققت بتضحيات جسام بالأرواح والممتلكات والبنى التحتية.

وشددت على أن الانتصارات العسكرية التي حققتها الدولة العراقية، والدول العربية في حربها ضد الإرهاب والجماعات الإرهابية تُعتبر مكسباً عظيماً، لكنها بحاجة إلى أن تُعزز بمكسب القضاء على الفكر الداعشي الذي يروّج للكراهية والفتنة، لاسيما في ظل التدفق الرهيب في موجات المقاتلين الإرهابيين على بؤر التوتر والنزاع في منطقتنا العربية.

وقدمت نبذة عن الجهود والمساعي التي تقوم بها الجامعة العربية في هذا الشأن، والسياسات التي اعتمدتها الجامعة لمكافحة الإرهاب ومنعه على المستوى الإقليمي والمبنية على مقاربة شاملة تجمع الأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والتنموية، وتحقيقاً لهذه المقاصد اعتمدت الجامعة جملةً من الاتفاقيات لتأطير التعاون العربي المشترك، ومنها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، واتفاقية الرياض للتعاون القضائي، والاتفاقية العربية لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فإن مجلس الجامعة يعقد سنوياً اجتماعين على مستوى وزراء الخارجية العرب، واجتماعا على مستوى القمة يُسهم من جهته في دعم الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب من خلال القرارات التي تصدر عنه آخذةً بعين الاعتبار مبادئ القانون الدولي الإنساني، ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما تحث هذه القرارات الدول العربية على التعاون والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية، وتدعو الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتطرف، والحيلولة دون استخدام الإرهابيين للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لبث الخطابات المحرضة على الإرهاب والترويج للفكر المتطرف وللتجنيد.

كما تتضمن القرارات إدانة جامعة الدول العربية للجرائم الإرهابية بكافة أشكالها ومظاهرها وأياً كان مرتكبوها، اتساقاً مع بنود الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتنوه بعدم ربط الإرهاب بأي دين أو معتقد، وتؤكد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي، وتقاسم المعلومات، وتعزيز أمن الحدود والمساعدة القانونية المتبادلة.

كما أن جامعة الدول العربية تحرص على دعوة الدول الأعضاء لبذل المزيد من الجهود لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، واستخدام التنظيمات الإرهابية لتكنولوجيا المعلومات لتمويل النشاطات الإرهابية عبر شبكات الإنترنت، وتؤكد على إيجاد نظم عدالة جنائية فعالة لمحاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة للحيلولة دون سفر المقاتلين الإرهابيين للالتحاق بمراكز الصراع، وحرمانهم من الملاذات الآمنة، وتقديمهم للعدالة للمساءلة عما ارتكبوه من جرائم إرهابية.

كلمة سعادة السفير (محمد الصوفي) رئيس المعهد الثقافي العربي الإفريقي

لفت سعادة السفير في بداية كلمته الانتباه إلى أن تنامي وانتشار ظاهرة الإرهاب حصل بشكل مطرد مع تكثيف ومضاعفة المجموعة الدولية لجهودها عبر الرد بقوة وحزم على العمليات التي نفذها الإرهابيون، وهذا يعني عدم نجاح المقاربة الأمنية سبيلاً في مواجهة هذه الظاهرة، وهذا يستوجب مراجعة الاستراتيجيات الحالية التي تركز على البعد الأمني فقط، واعتماد مقاربات شاملة ذات مكونات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، دون الاستغناء طبعاً عن الجانب الأمني.

وعبر عن سعادته لمشاركة المعهد الثقافي الإفريقي التابع لجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي أكبر منظمتين إفريقيتين، لتعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب العربية والإفريقية، والاجتماع بين النخب من أفريقيا والعالم العربي لدارسة ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري التي تؤرق الدول والحكومات، متطلعا إلى أن يصدر المنتدى توصيات قوية ترفع إلى الرؤساء وقادة الدول العربية والإفريقية، وإلى كل المعنيين بهذا التحدي لاتخاذ الإجراءات الناجحة لمواجهة هذه الظاهرة التي تؤذي المجتمعات والشعوب والدول، وتدمر الحضارة، وتهدد السلام.

البيان الختامي للمنتدى

صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن النقاط والتوصيات الآتية:

١- توجيه الشكر والتقدير إلى جمهورية العراق حكومةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وتخص بالشكر سماحة السيد عمار الحكيم رئيس (تحالف الإصلاح

والإعمار) على رعايته الكريمة لهذا المنتدى، وحرصه على الخروج بنتائج إيجابية تساهم في معالجة ظاهرة التطرف، والقضاء على الإرهاب.

٢- توجيه التهنئة لجمهورية العراق على النصر الكبير الذي تحقق على عصابات داعش التكفيرية، وتوجيه الشكر والاحترام للقوات المسلحة العراقية بكل أصنافها، على ما بذلته من جهد كبير في التصدي لهذا الإجرام.

٣- دعم جهود المعهد الثقافي الإفريقي العربي، وجهود إدارة مكافحة الإرهاب بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية في إيجاد السبل الملائمة لتنفيذ توصيات هذا المنتدى من خلال تفعيل قنوات الاتصال بينهما وتذليل العقبات من الجهات المعنية بذلك، والحث على توسيع تمثيل الدول العربية والإفريقية داخل إطار المنتدى.

٤- الدعوة إلى معالجة الاختلافات في مفاهيم التطرف والإرهاب بين الدول الأعضاء في المنتدى العربية والإفريقية، وبين المجتمع الدولي وبما يعزز التعاون الدولي في التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها.

٥- العمل على إيجاد وتعزيز مبادرات مصالحة وطنية ومجتمعية، وحوار بين مختلف مكونات مجتمعات الدول العربية والإفريقية الأعضاء في المنتدى وبكافة أطيافهم الدينية والإثنية.

٦- حث جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي على تنظيم فعاليات ومؤتمرات إعلامية تساهم في توحيد الخطاب الإعلامي العربي والإفريقي ضد التطرف.

٧- الدعوة إلى تبني مشروع عربي إفريقي موحد لمكافحة تمويل الإرهاب، وتجفيف منابع التمويل مع التشديد على مراقبة حركة الأموال المرتبطة بدعم الأنشطة الإرهابية.

٨- بحث إنشاء مكتبة الكترونية متخصصة في دراسة ومعالجة ظاهرتي الإرهاب والتطرف على أن تضم كل ما يتعلق بهذين العنوانين من كتب ودراسات وفتاوى وتجارب الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب، وتنقية الفكر والتراث.

٩- حث الجهات ذات العلاقة للعمل على إيجاد قائمة إرهاب عربي إفريقية موحدة على أن تشمل كافة المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين ثبت تورطهم بالإرهاب، سواء بالانتماء لمنظمات إرهابية أو التنفيذ أو التمويل أو الترويج للفكر المتطرف، أو تقديم كافة

أشكال الدعم للإرهاب، طبقاً لحكومة كل دولةٍ من الدول الأعضاء، على أن تتضمن قائمة المعلومات ما يتوفر بحق هؤلاء من بياناتهم للحد من نشاطهم الإجرامي.

١٠- إنشاء مراكز تأهيل لضحايا العنف والتطرف، وإعادة تأهيل الأطفال المجندين في صفوف التنظيمات الإرهابية، وإخضاعهم لبرامج الدمج المجتمعي مع الدعوة إلى وضع استراتيجية وبرامج وطنية عربية وإفريقية لمكافحة تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاعات والتطرف.

١١- تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مقررات المنتدى على أن تجتمع اللجنة خلال ثلاثة أشهر لتقييم الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق هذه المقررات.

ندوة (مكافحة المخدرات)

تبنّت دار (إنكي) للنشر والتوزيع عقد سلسلة من الندوات العلمية حول المشاكل المجتمعية الدخيلة على مجتمعنا العراقي ، لمناقشة الأسباب والمعالجات والخروج بتوصيات تُرفع إلى الجهات الحكومية المختصة .

وعقدت الدار ندوتها الأولى ضمن فعاليات معرض بغداد الدولي ، تحت عنوان (المخدرات في العراق – الأسباب والمعالجات) ، في يوم السبت ١٩-٦-٢٠٢١ ، على قاعة القدس ، في معرض بغداد الدولي .

وتضمنت الندوة خمسة محاور ، حاضر في كل محور أحد المتخصصين .

١ . المحور النفسي في أسباب تعاطي وإدمان المخدرات وسبل معالجتها / الدكتورة (غادة هاني عبد الحسن) أستاذة الصحة النفسية في الجامعة المستنصرية .

٢ . دور وزارة الداخلية في مكافحة المخدرات / العقيد الدكتور (زياد محارب) / مديرية مكافحة المخدرات/ وزارة الداخلية

٣ . المخدرات والإدمان : ملاحظات على التجربة العراقية في المكافحة والعلاج ، الدكتور(علي طاهر حمود) – رئيس مركز البيان للدراسات الاستراتيجية وأستاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد

٤ . أهمية التشريع في مواجهة آفة المخدرات / الأستاذ (عمار جبار العبودي) مستشار لجنة الصحة في مجلس النواب العراقي .

٥ . واقع المخدرات وأثرها على حقوق الإنسان في العراق / الأستاذ (مهدي حسن محمد)/ المفوضية العليا لحقوق الإنسان .

المحـور الأول/ أسـباب تعاطـي وإدمـان المخـدرات وسـبل معالجتهـا / الدكتـورة (غـادة ثانـي عبـد الحسـن) أسـتاذة الصحـة النفسـية فـي الجامعـة المسـتنصرية

إن موضـوع المخـدرات ذو أهميّـة اسـتثنائيّة وقصـوى فـي كل المجتمعـات، لا سـيّما المجتمعـات التـي يحصـل فيهـا انتشـار فـي التعاطـي والإدمـان.

ابتـداءً المخـدرات وتعاطـي المخـدرات ليـس بالأمـر الجديـد، ابتـداءً مـن عصيـر الليمـون الـذي يسـتخدم للاسـترخاء ومـن ثـم تطـوّر إلـى (جـوزة البـوه) و (الخشـخاش) التـي كلهـا طبيعيـة، تؤخـذ لغـرض الحصـول علـى الراحـة والاسـترخاء، لكـن بـدون أضـرار جانبيّـة؛ لأنهـا غيـر مصنعّـة كيمياويًـا.

ابتـداءً لنفـرق بيـن التعاطـي والإدمـان، التعاطـي هـو أخـذ المخـدرات، لكـن الإدمـان هـو الاعتيـاد بمعنـى أن الشـخص لا يسـتطيع أن يمـارس حياتـه العاديّـة ويعمـل مـن دون أن يتعاطـى المخـدرات.

والإدمان يؤدي إلى مجموعة من الآثار، أبرزها:

تُهـزم شـخصيّة الفـرد أمـام ذاتـه وأمـام الآخريـن، ويسـبب مشـاكل جمّـة لعائلتـه؛ لأن مجمـل سـلوكه يكـون تحـت تأثيـر الـلا وعـي.

يدمـر القـدرة الماليّـة للمتعاطـي، الصـرف الماليّ المسـتمر، علـى الرغـم مـن أن أسـعار المخـدرات فـي العـراق رخيصـة جـدًا، وهـذا التسـهيل لـه أهدافـه، المخـدرات تسـتخدم كسـلاح لتدميـر الشـعوب، عندمـا تكـون موفـرة وبأسـعار قليلـة جـدًا تهيـئ الأغلبيّـة لأخذهـا، فهـو يدمـر القـدرة الماليّـة والاقتصاديّـة لـذات الفـرد، ثـم الاقتصـاد الوطنـي.

الأسباب المحفزة للتعاطي؟

الغفلة والجهل.

فـي دراسـات متوفـرة فـي الجامعـة (أطاريـح دكتـوراه، ورسـائل ماجسـتير) وجـدوا أن أغلـب المتعاطيـن ولا سـيما مـن النسـاء بسـبب الغفلـة والجهـل، نتيجـة ضغـوط اجتماعيّـة ومشـاكل زوجيـة، وضغـوط الأطفـال، فتأخـذ المـرأة الحبـة وهـي لا تعـرف أضرارهـا، فتصبـح معتـادة ومدمنـة دون أن تعـرف.

التجريب والاستسهال لغرض المتعة، وهذا قد شاع عند طلبة الإعداديّات والجامعات.

التعاطي بالإكراه، والإكراه ليس بالضرورة أن يكون باستخدام القوة، بل بالخديعة والغش، وهذا ما يحصل خصوصًا عند تهيئة الأطفال للاغتصاب، أو للسخرية والهزء أو أي شيء آخر.

الشخص بذاته يذهب ويدمن، مثل العاملين (عمّال البناء) يكونون تحت وطأة ضغوط العمل الشديدة يتناولون الحبوب، وهذا شيء ليس بالجديد، في سنة (١٩٨٠) كان العراق خاليًا من المخدرات، لكن العاملين في التصنيع العسكري كانوا تحت ضغط العمل والخوف من السلطة فكانوا يأخذون المخدرات بعلم السلطة.

متى يصبح التعاطي للمخدرات المصنعة كيميائيًا خطرًا على الصعيد الفرديّ والجمعيّ؟

عندما يصل المتعاطي للإدمان، الذي يؤدي إلى تدهور الشخصيّة واستنزاف المال، وتهشيم البناء الأسريّ.

عندما تتسع دائرة المتعاطين لتشمل شرائح عدة، العاملين، طلبة الجامعات أو الإعداديّات، النساء، هنا نكون أمام مؤشر خطير على دخول المجتمع مرحلة الخطر.

عندما يكون أغلبيّة المتعاطين مراهقين وشبابًا؛ لأن المجتمع في هذه الحالة يفقد مقوّمات النماء والبناء، ويصبح مجتمعًا معلولًا، ومن الأمثلة العالمية دولة المكسيك، فخلال الساعة يصل عدد القتلى عندهم إلى (٥٠) شخصًا، فالمكسيك دولة ينتشر فيها تعاطي المخدرات بشكل منفتح تمامًا، لذلك لا توجد سيطرة للمؤسسات الرسميّة أو المجتمعيّة.

التفسيرات النفسية لتعاطي المخدرات والإدمان

نظريّة النموّ النفسيّ التي تقسَّم المراحل العمريّة من الطفولة إلى مرحلة الكِبر والشيخوخة إلى ثمان مراحل، ملخص النظريّة أن الفرد الذي لا يصل إلى النماء النفسيّ الكامل يأخذ الـ (disorders) الاضطرابات معه، هناك مجموعة من الأزمات، مثل أزمة الهويّة، والأزمة التي تواجه الشباب (من أنا)؟ وأزمة منتصف العمر التي تكون من الـ (٤٠)، الشخص الذي يبدأ العزوف عن الزواج والأولاد، وهاتان الأزمتان مهمتان لأنهما تحفزان على تعاطي المخدرات.

نظريّة الحاجات النفسيّة لـ (ابراهام ماسلو) بعد أن أخذ عينة من العالم شاهد أن الحاجات النفسيّة هي خمس، ولا بُدَّ من أن تُشبع بالتوالي، أي مستوى من هذه المستويات الخمسة لا تشبع قد يؤدي إلى مشكلة نفسيّة ومن ثم يؤدي ذلك إلى التعاطي.

حيث تدرج الحاجات حسب أهميتها في شكل هرمي، يسمى بـ (هرم ماسلو)، ويتكوّن هذا الهرم من:

الاحتياجات الفسيولوجية) التنفس، الطعام، الماء، الجنس، النوم، التوازن، الإخراج)

احتياجات الأمان (أمن، وظيفي، صحي، أسري، نفسي)

الاحتياجات الاجتماعية (علاقات عاطفيّة، أسريّة، أصدقاء)

الحاجة للتقدير (تحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة والشعور باحترام الآخرين له والإحساس بالثقة والقوة)

الحاجة لتحقيق الذات (تحقيق ذاته من خلال تعظيم استخدام قدراته ومهاراته الحالية والمحتملة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات(.

نظريّة الإحباط والسلوك العدواني لـ (دولارد) و(ميللر) قد يكون الإحباط أسبابه ذاتيّة (الشعور بالنقص، وجود عاهة) أو أسباب خارجيّة من الآخرين لا بُدَّ أن يؤدي إلى عدوان، والعدوان يكون موجهًا نحو الآخرين ونحو الذات، (تعاطي المخدرات، الجروح، وصولًا إلى الانتحار) هو أحد وسائل هذا العدوان.

نظريّة متلازمة التكيف العام لـ (هانز سيلي) ويمكن أن تكون هذه النظريّة منطبقة على المجتمع العراقيّ، فهي مرتبطة بالضغوط، وهي تمر بأربع مراحل (الصدمة، الصدمة المضادة، المقاومة، الاستنزاف)، الشخص الذي يتخطى الأزمة يحصل له استنزاف وإعياء أو تعب فيلجأ إلى المخدرات.

وعلى الرغم من أن غالبية الشعب العراقي يتعرضون إلى الضغوط إلا أنهم لا يتعاطون المخدرات، لوجود الموانع الدينيّة، والموانع المجتمعيّة، والموانع ثقافيّة، والشخص لديه وعي بذاته، لا يريد أن يهين نفسه أو يتعرض إلى إساءة من المجتمع.

المحور الثاني / دور وزارة الداخلية في مكافحة المخدرات / العقيد الدكتور (زياد محارب) / مديرية مكافحة المخدرات/ وزارة الداخلية

مهمة ملاحقة المتعاطين أو المتاجرين أو الناقلين ليست بالمهمة السهلة لتعدد وسائل التهريب والتفنن فيها، فقد وجدنا من يهرب المخدرات بالمصحف الكريم، كتاب الله حيث تم حفره ووضع المخدرات فيه، وجدنا من يهرب المخدرات عن طريق فاكهة الرمان، حيث يفتحون الرمانة من جهة ويخرجون ثمرها ويعبئونها بأفيون ويلصقونها بمادة (أميري)، طرق تفننية فظيعة.

المشكلة كبيرة جدا، لا تحل بندوة ولا بعشرين، بل تحتاج إلى تكاتف لكل الوزارات وكل المجتمع، وكلنا مقصرون، والتقصير يبدأ من الأهل، الأب، والأم، ونتساءل أين دور وزارة التربية؟ أين دور وزارة التعليم العالي؟ أين دور رجال الدين؟ أين دور العشيرة، لماذا لا يعاقبون المتعاطي بطرده من العشيرة؟

المشكلة الأخرى هي أن حدود العراق مفتوحة مع جميع المحيط، والمسافة بين أبراج المراقبة قد تزيد على (٥) كيلومتر.

لدينا مشكلة في التشريعات القانونية الخاصة بالمخدرات أيضا.

وزارة الصحة عندنا لا تراقب عمل الصيدليات ولا تمنعها من إعطاء الدواء من دون وصفة طبية، مذاخر انتشرت في العراق وخصوصًا في بغداد في المناطق الزراعية، المناطق النائية التي لا رقابة عليها من قبل وزارة الصحة.

خصصنا خطا ساخنا (١٧٨) هذا الخط نستقبل عليه مكالمات الناس، اليوم توجد صفة جيدة في المواطن العراقي أنه ينبذ هذه الظاهرة (ظاهرة المخدرات)، عندما ثقفنا على الخط الساخن جاءتنا يوميًا عشرات الاتصالات، ألغينا شيئا اسمه المخبر السري، واليوم الذي يتصل يذكر اسمه ويعطي المعلومة كاملة بالتفصيل دون أن يُطلب منه عنوانه ورقمه واسم والده، مثلاً يقول هناك شخص اسمه (فلان) يتاجر بالمخدرات في منطقة معينة، نحرك مفارزنا الاستخبارية ولدينا ثلاث أنواع من المفارز (مفارز استخبارية واستطلاعية تابعة لجهاز مكافحة المخدرات، ومفارز استخبارية تابعة لوكالة الاستخبارات والتحقيقات).

المحور الثالث/ المخدرات والإدمان: ملاحظات على التجربة العراقية في المكافحة والعلاج، الدكتور(علي طاهر حمود)

أغلب المدمنين على المخدرات هم من المناطق التي تعاني الفقر وغياب التعليم والبطالة، والفئة الأبرز المستهدفة هم الشباب.

في العراق لا توجد لدينا بيانات رسمية دقيقة، التصنيفات الدولية في مجال مكافحة المخدرات ليس لدينا فيها أرقام.

وهناك قصور كبير في الجانب التشريعي والقانوني، نحن لدينا محاكم مختصة بغسيل الأموال، ولدينا اتفاقات دولية نأخذ بها الـ (fbtf) وما يتعلق بغسيل الأموال وما إلى ذلك، غسيل الأموال هي أموال غير شرعية تُبيّض، وواحدة من المصادر غير الشرعية للأموال هي تجارة المخدرات، إلى الآن لا توجد قضية واحدة في المحاكم العراقية المختصة بغسيل الأموال من المخدرات، وهذا يعني وجود مشكلة حقيقية في الجانب الاستخباري، والأمني ومتابعة شبكات المخدرات والمتاجرة بالمخدرات واكتشافها.

في مجال العلاج، وزارة الصحة لا يعترفون بشهادات علم النفس، وهي الاختصاص الإنساني، لا يسمحون لهم بأن يفتحوا عيادة، يعترفون بالأطباء النفسانيين فقط، هذا خلاف الموجود في دول العالم، الأطباء النفسانيون في العراق كلهم (١٠٨) فقط، (١٥) منهم فقط مدربون على علاج المدمنين، لدينا ثلاثة إلى أربعة مراكز متخصصة تسمى بمركز (العلاج النفسي)، المراكز غير متوفرة، إذا أمسكنا بشخص مدمن ونريد أن نذهب به إلى المحكمة يجب أن نعمل له تحليلا، وهذا التحليل يكون عن طريق المختبر، ويجب أن تظهر النتيجة خلال (٢٤) ساعة أو (٤٨) ساعة، لكن هذا الأمر غير ممكن عندنا، لأن المختبرات المختصة قليلة جدا، وهناك مساع لافتتاح مختبرات في البصرة بالإضافة إلى بغداد وفي محافظات أخرى، ولا أعلم أين وصل موضوع هذه المساعي.

وزارة الصحة أرسلت (٤٣) شخصا إلى الخارج ليتدربوا على كيفية العلاج من الإدمان، عندما عادوا لم يجدوا غرفة لهم يجلسون فيها، ليس لديهم مؤسسة، وليس لديهم مكان، توزعوا، منهم من ذهب لمكتبه ومنهم من ذهب لمشفى.

مشاكلنا في هذا المجال كبيرة، لا تنحصر في الإحصاءات والقوانين والملاحقات وغيرها، بل هي أكبر من ذلك بكثير.

عرض كتاب

قصة التقريب بين المذاهب الإسلامية

مجلة رسالة الإسلام القاهرية 1949 -1972 أنموذجًا

تأليف: د. عبد الحسين علوان الدرويش

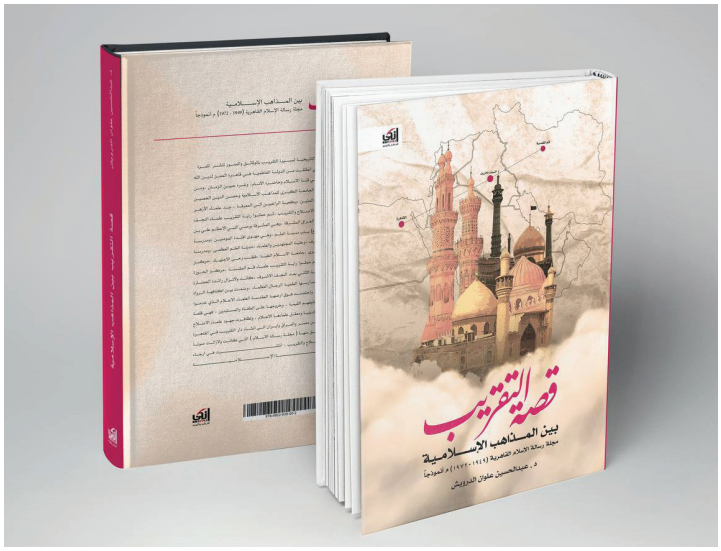

صدر حديثاً عن دار (إنكي) للنشر والتوزيع في بغداد كتاب (قصة التقريب بين المذاهب الإسلامية- مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٤٩ -١٩٧٢ أنموذجًا)) ، وكان للكتاب صدى كبير لدى القراء وذلك لحرص المتلقي واهتمامه بموضوع الكتاب والذي طرقه الباحث الدكتور الدرويش بأسلوب عصري ومؤثر ، وكان هذا المنجز إضافة كبيرة للمكتبة الإسلامية .

كان للتقريب فيما مضى صوت مدوٍ يدعو إلى الألفة والتسامح والأخوّة الإسلامية ، وقد كان على ذلك ردحا من الزمن جاءً بالمنفعة على الأمة الإسلامية ، واليوم وقد تكالب الظلاميون لهدم سور المحبة بين المسلمين جاءنا الدرويش بما يحيي تلك اللحمة ويدعو إلى الصحوة الإسلامية مجددا من خلال طرحه الشيق وبأسلوب عصري متميز مستفيدا

من التجربة التي انطلقت من جامعة الأزهر الشريف بما يمتلكه المؤلف من تراث معرفي في ذلك المضمار ومنهجية معتدلة يدعو فيها إلى العودة بالأمة إلى الشريعة السمحاء.

قد تناول الكتاب (مجلة رسالة الإسلام القاهرية أنموذجًا) التي كانت صوتاً مدويّاً للإصلاح والتقريب في الشرق والغرب منذ أن انطلقت من الأزهر الشريف الجامعة الكبرى للمذاهب الإسلامية كافة ومن دار التقريب في القاهرة - قاهرة المعز لدين الله الفاطمي، ومن متطلبات هذا البحث دراسة تاريخ الدعوة إلى الإصلاح والتقريب في الأزهر الشريف، وبيان الأدوار التاريخية لمسيرة التقريب والإصلاح فيه ثم ذكر أهمية دار التقريب في القاهرة، ثم تم توضيح دور مجلة رسالة الإسلام في التقريب بين المذاهب الإسلامية، وكانت دوافع الباحث في هذا الموضوع هو اهتمامه المتواصل بأهمية الإصلاح والتقريب بين المذاهب الإسلامية في ترسيخ وحدة المسلمين في العالم ولا سيما في المرحلة الراهنة التي يمر بها العالم الإسلامي اليوم مع صراعات ستؤدي إلى التنازع وتفريق المسلمين، فالموضوع جدير بالبحث والتقصي نظراً للظروف الصعبة والأحداث المأساوية التي تعاني منها الشعوب الإسلامية مثل العمليات الإرهابية والعنف الطائفي والتكفير وغيرها من الأعمال التي ترمي إلى زعزعة أمن العالم الإسلامي، فالبحث يُعد إكمالاً لموضوع رسالته في الماجستير (الدور الإعلامي للإمام عبد الكريم الزنجاني في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية) وهي لم تُبحث على مستوى الدراسات العليا في العراق.

وكان الغرض من هذا الكتاب الوقوف على البدايات الأولى لمسيرة التقريب بين المذاهب الإسلامية ومعرفة الجذور التاريخية للإصلاح والتقريب التي انطلقت أولاً من أركان الدولة الفاطمية والأزهر الجامعة الكبرى الذي كان القاعدة الأساسية للتقريب ما بين المذاهب الإسلامية، وكان علماء الأزهر هم حملة هذا المشعل في طريق التقارب والوحدة الإسلامية.

وتنطلق الدراسة لإيجاد أجوبة عن الأسئلة التي تُطرح في هذا المجال ومعرفة الأسباب التي جعلت من منهج التقارب صعب التطبيق على أرض الواقع، على الرغم من الجهود المثمرة والنتائج الإيجابية للمصلحين الكبار والتجربة العظيمة التي تمخضت عن جهودهم المباركة في طريق التقريب ولم شمل الأمة من دار التقريب في القاهرة والتي انبثقت منها (مجلة رسالة الإسلام) الخالدة التي دوّى صوتها في الشرق والغرب.

- فما الأرضية التي تستند إليها هذه الدعوة المباركة؟

- وما علاقة الوحدة الإسلامية بمنهج التقارب؟
- وما كان دور خلفاء الدولة الفاطمية في تلك الدعوة؟
- وما موقف الجامع الأزهر تجاه تلك الدعوة؟
- وما دور علماء الأزهر تجاه الإصلاح والتقريب؟
- وما دور مصر العروبة في تلك الدعوة؟
- وما موقف العراق متمثلاً بالنجف الأشرف تجاه تلك الدعوة؟
- وما موقف إيران متمثلاً بقم المقدسة تجاه تلك الدعوة؟
- وما الأدوار التاريخية التي مرت بها مسيرة التقريب؟
- كيف أسهمت العلاقات العراقية والإيرانية والمصرية في دعم مسيرة التقريب؟
- كيف أسهمت باقي الدول الإسلامية في هذا المنهج؟
- ما موقف الدول الغربية من ذلك؟.

وكانت خطة البحث للكتاب بحسب مقتضيات المنهج التاريخي الذي يراعي وبأهمية قصوى التسلسل الزمني للمادة موضوعة البحث، التي كانت هي الجذور التاريخية لمنهج التقريب من تأسيس الدولة الفاطمية ثم الجامع الأزهر ومن بعد ذلك علماء الأزهر الشريف من بداية الانطلاقة ونعني بها الجيل الأول، ثم الجيل الثاني لرواد الإصلاح والتقريب ثم بدء مسيرة العلماء الأعلام الذين حملوا راية الإصلاح والتقريب في النجف وقم المقدسة وتمتد المسيرة التاريخية إلى الالتقاء التاريخي العظيم في قاهرة الأزهر الشريف.

وقد كان دار التقريب في القاهرة عام ١٩٤٧م بداية اللبنة الأساسية لمنهج التقريب الذي انبثقت منه مجلة رسالة الإسلام عام ١٩٤٩م واستمرت حاملة مشعل النور والهداية والتقارب إلى أن توقفت عام ١٩٧٢م.

تضمن الكتاب مقدمة وتمهيداً وأربعة فصول، وكل فصل فيه ثلاثة مباحث وخاتمة فضلاً عن ملاحق تضمنت وثائق مهمة تبين فيها وقائع منهجية التقارب والعلاقات الوطيدة التي ارتبط بها علماء الأزهر مع علماء النجف الأشرف وقم المقدسة، والمراسلات التي كانت بينهم في كافة الأحداث السياسية التي تعرضت لها تلك البلدان، وقد عرض الكتاب الأدوار التاريخية لمسيرة التقريب بالوثائق والصور التي تنشر للمرة الأولى..

وقد تناول الفصل الرابع في المبحث الثالث الاقتراحات المنهجية والمعالجات الموضوعية لمنهج التقارب من خلال تجربة دار التقريب في القاهرة والتجارب المماثلة الحديثة في بعض البلدان الإسلامية والتي كان الدكتور الدرويش عنصرا فاعلا في تلك المحافل.

وقد انصبت خاتمة الكتاب على بيان ابرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات واستنباطات تؤخذ بنظر الاعتبار في الدعوة لمنهج التقريب في تاريخنا الحديث والمعاصر، إذ لعب جامع الأزهر الشريف دوراً فعالاً في الحياة السياسية في مصر في مختلف مراحلها، ولا نغالي إذا ما قلنا إن الأزهر الشريف كان ناطقاً وبحماس واضح باسم الإسلام الحنيف، إذ قام علماؤهم المخلصون بأعمال هادفة من خلال أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر في مبدئية وثبات راسخين، مهتدين بهدي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما ساهم الأزهر عبر تاريخه الحافل الذي زاد على الألف عام في المحافظة على بيضة الإسلام العظيم واللغة العربية والعلوم ومثل أنموذجًا صادقاً لمؤسسة جمعت ثلاثة أركان كان فيما بينها تفاعل أثّر في المجتمع الإسلامي على امتداد مراحله التاريخية التي عاصرت تأسيسه ألا وهي الدين والسياسة والتعليم، ففي البدء كانت السياسة من خلال بناء نظام سياسي جديد هي الخلافة الفاطمية التي هي من أعظم الدول التي عاشت في مصر أكثر من قرنين من الزمان وكان لها تاريخ حافل، ولخلفائها في الحضارة الإسلامية أثر بعيد، فهم الذين أسسوا القاهرة المعزية، فكانت قبة الإسلام وحاضرة الأنام وغرة جبين الزمان.

والدولة الفاطمية هي التي وضعت لمصر أسلوباً جديداً بُني أساساً على الدين، وكان ذلك ينسجم مع تاريخها الحافل فمنذ عهد الفراعنة ومروراً بالأقباط كان الحكم فيها يعتمد على الدين ولم يُفرض بالقوة أو التسلط وإنما بالحوار والتفاهم..

كما كان جامع الأزهر منطلقاً للثورات الشعبية ومغذياً لها وقائدها ضد كل استعمار خارجي أو ظلم أو تعسف من ولاة الأمور في الداخل، فضلاً عن أنه كان ملاذاً للشعب كلما تعرض للاضطهاد، وكان علماؤه الأعلام المعبرين الفعليين عن آماله وآلامه والمطالبين بحقوقه وأهدافه، ولا بد من القول هنا إن النضال لتحقيق الحرية السياسية كان برأي الأزهر الشريف لا يتعارض مع النضال لتحقيق حرية الفكر؛ لأن الاستبداد السياسي لا يجد متنفساً إلا من خلال تكميم الأفواه..

صاغ الأزهر الشريف مشروعاً سياسياً فكرياً متكاملاً ارتكز على أسس تمثلت في التأكيد على الهوية الإسلامية للدولة والسعي لتأطير ذلك ضمن أطر دستورية وقانونية بيّنَ سماحة الإسلام وبساطته وملاءمته للاحتياجات الإنسانية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما حث المسلمين على الاستفادة من علوم الأمم الأخرى بما لا يتعارض مع عقيدتهم الإسلامية، ولا بد هنا من أن نسجل بكل حياد وإنصاف أن الأزهر كان له الدور الأكبر منذ وقت مبكر في التأكيد على وحدة المسلمين مهما اختلفت أقطارهم وقومياتهم، ومنذ بدء الحملات الفكرية الاستعمارية التي أرادت أن تلعب على وتر التفرقة بين المسلمين واستغلال الانقسامات المذهبية والوقيعة بين فصائل الأمة وخاصة بين السنة والشيعة.

فبالرغم من أن الأزهر الشريف قام أصلاً على دراسة المذهب الشيعي منذ نشأة الفاطميين في مصر وتحولت مسيرته إلى دراسة المذهب السني إلا أنه في معظم عصوره لم يكن يلجأ إلى تكفير المسلمين إلا المغالين والمتطرفين، ولذلك لم يكن الأزهر بعيداً عن التقريب بين المذاهب الإسلامية، بل كان يمارس التقريب في كل يوم في محاضرات أساتذته وشيوخه وتكوين عقول طلابه انطلاقاً من القاعدة الذهبية للتقريب بين المذاهب الإسلامية التي تقول (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا عليه).

وما أن تلقف دعوة التقريب بين السنة والشيعة مجموعة من كبار علماء الشيعة، مثل الشيخ محمد تقي القمي والشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، حتى وجدت في أرض الأزهر نبتة صالحة أقبل عليها كبار علمائه من الشيخ محمد شلتوت شيخ الأزهر نفسه والشيخ محمد المدني والشيخ محمد الغزالي والشيخ سيد سابق، وقد كانت جهودهم امتداداً لجهود الشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى المراغي والشيخ مصطفى عبد الرزاق والشيخ عبد المجيد سليم وغيرهم، كما قام الأزهر بالتأكيد على فتح باب الاجتهاد لمعالجة المشاكل المعاصرة وتحسين الأوضاع المعيشية والسياسية والتعليمية موضحاً في عين الوقت اسس الحكومة طبقاً لجوهر الإسلام وهي الشورى ومسؤولية أولي الأمر والبيعة العامة ومن هذا المنطق نرى أن هذه هي أسس أي ديمقراطية حديثة. .

أما مجلة رسالة الإسلام فقد كانت الرسالة الإعلامية الأولى وربما الوحيدة لدار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، فأعداد المجلة بمجملها تبيّن قدرتها على الوصول إلى مختلف أصقاع العالم الإسلامي، كما تبين قدرتها على استقطاب كبار الكتاب والعلماء والمفكرين لأن يكتبوا فيها رغم إمكاناتها المالية المحدودة، سجلت

معالـم مسـيرة التقريـب لمـدة ربـع قـرن تقريبـاً (١٩٤٩-١٩٧٢م) وهـي فتـرة مخـاض هامـة فـي العالـم الإسـلامي شـهدت ولادة صحـوة إسـلامية بشـكلٍ عـام وفـي مصـر والعـراق وإيـران بشـكل خـاص، كان التقريـب بيـن المذاهـب الإسـلامية جـزءاً لا يتجـزأ مـن هـذه الصحـوة حيـث تنـوع المقـالات فـي هـذه المجلـة مـن تفسـير ودراسـات قرآنيـة وسـيرة نبويـة إلـى فقـه وشـريعة واقتصـاد وتاريـخ وكلام وفلسـفة وأدب وكلهـا تـدل علـى توجـه المجلـة إلـى تأصيـل فكـرة التقريـب بيـن المذاهـب علـى ضـوء القـرآن والسـنة ودراسـات علمـاء الديـن، كمـا إن اهتمامهـا بالعلـوم الطبيعيـة والأخـلاق والتربيـة والتعليـم مؤشـر علـى اهتمامهـا بمخاطبـة مختلـف التوجهـات والأذواق فـي المجتمـع.

ومـن أبـرز معطيـات مجلـة (رسـالة الإسـلام) والتـي حـاول الكاتـب الاقتصـار فيهـا علـى المقـالات المنضويـة تحـت عنـوان التقريـب أكثـر مـن غيرهـا لا سـيما فـي مجـال التعريـف ونحـن اليـوم وبعـد قرابـة ثلاثـة عقـود ونصـف علـى صـدور العـدد الأخيـر لهـا ونتأمـل فـي هـذه التجربـة الفريـدة فـي تاريـخ الفكـر والنشـر الإسـلامي، والواقـع أنهـا تجربـة ريادية مماثلـة فـي كل تاريخهـم، كمـا لـم يسـبق لهـم أن خاضـوا تجربـة تقريبيـة بهـذا المسـتوى، فـي أي شـكل مـن الأشـكال.

إن (رسـالة الإسـلام) اليـوم تعتبـر مجموعـة وثائقيـة مـن النـوع الثـري ولا تـزال تحتفـظ بحيويـة عاليـة، فقـد توقفـت أنشـطة جماعـة التقريـب فـي مصـر وبقيـت أعـداد المجلـة (رسـالة الإسـلام) واحـدة مـن أكبـر إنجازاتهـا العلميـة...

لقـد توقفـت فـي لحظـة البنـاء ولـم يشـهد العالـم الإسـلامي ولادة رسـمية لمؤسسـة إسـلامية دوليـة تشـبهها تحمـل همـوم الوحـدة السياسـية، أو التقـارب الفكـري بيـن المسـلمين فمـاذا حققـت إذن؟

بدايـة لا بـد مـن التأكيـد علـى أن المشـاريع الكبـرى فـي حجـم مشـروع جماعـة التقريـب تحتـاج إلـى مسـتقبل بقـدر توغلهـا فـي الماضـي، فالجـذور التاريخيـة للعصبيـة المذهبيـة والانقسـام السياسـي يجـب أن تقابلهـا جـذور جديـدة للحريـة والوحـدة قابلـة للحيـاة والاسـتمرار ومشـروع الجماعـة محاولـة فـي هـذا الاتجـاه.

إن مـا حـدث فـي العقـد السـادس والسـابع مـن القـرن العشـرين فـي مصـر علـى مسـتوى التقريـب بيـن المذاهـب دخـل التاريـخ، ولكنـه لـم يتقاطـع مـع المسـتقبل، وإذا كان مـن العسـير

استئناف التجربة فمن المستحيل القضاء عليها أو اعتبارها في حكم الملغاة، إن ما يبدو مفقوداً في الأوساط الفكرية الإسلامية اليوم سيصبح موجوداً فور توفر الظروف المواتية، ولكن هذه المرة ببناء أزهى وطموح أوسع، هذه هي سنة الأفكار المتقدمة في التاريخ.

علماً أن المؤلف أستاذ جامعي وصحفي ومؤرخ ومؤسس ورئيس (جمعية الوحدة الإسلامية) التي تعمل على التقريب بين المذاهب الإسلامية ومحاولة وضع خطاب إسلامي معتدل لإيصاله إلى العالم فضلاً عن الإسهام في الحوار بين الديانات السماوية وحوار الحضارات، وتم تسجيلها في منظمات المجتمع الدولي - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالرقم (H43551) وقد رحبت بها وزارة الثقافة / دائرة العلاقات الثقافية / قسم المنظمات غير الحكومية بموجب كتابها المرقم (ع / ض - ٤٥ في ٤/ ١/ ٢٠٠٦م.

كذلك عمل ضمن هيئة تحرير (مجلة الكوثر) الصادرة من مكتبة أهل البيت العامة في النجف الأشرف (١٩٩٩ - ٢٠٠٢م) وكان شعارها المركزي (نعم للوحدة الإسلامية.. لا للتناحر).

شارك المؤلف بعدة مؤتمرات وندوات محلية ودولية في مجابهة التطرف والعنف الطائفي وتكفير الآخر، وذلك من خلال إرساء قيم ومبادئ الأخوّة الإسلامية والتأكيد على وحدة المسلمين والدعوة إلى الحوار وتقريب وجهات النظر.

عرض كتاب

المأسسة وحقوق الإنسان في العراق بعد عام 2003

صدر عن دار (إنكي) للنشر والتوزيع كتاب(المأسسة وحقوق الإنسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣) للدكتورة (هدى محمد البهادلي) .

وهذا الكتاب هو في الأصل أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد / قسم النظم السياسية، عام ٢٠١٤، وهي محاولة لمناقشة قضايا الواقع العراقي الجديد بعد التغيير الذي حدث في عام ٢٠٠٣ .

مما لا شك فيه أن الأنظمة الدكتاتورية في كل الدول والعصور ترتبط بقضايا انتهاكات حقوق الأنسان، بل وتبدل هذه الأنظمة أيضا تحت راية حماية وتعزيز هذه الحقوق، وينطبق هذا الوصف على النظام السياسي في العراق قبل ٢٠٠٣، والأهداف التي جاء بها النظام الجديد بعد هذا التأريخ .

ويأتي كتب « المأسسة وحقوق الإنسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ » ليناقش هذه القضية من خلال ربط الشعارات بالواقع والوقوف على المؤسسات التي أُنشئت لهذا الغرض من ناحية التأسيس فضلا عن الإمكانيات التي تساعد على نجاح هذه التأسيسات الفتية وجودا وثقافةً .

وقد ناقش الكتاب هذا الموضوع في أربعة فصول ، توزعت على النحو الآتي :

كان الفصل الأول محاولة في التأصيل لماهية المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من حيث الأهمية والإطار المفاهيمي فضلا عن إشكاليات المفهوم في بيئته الجديدة والمؤسسات الممكنة للعمل في هذا المجال على المستويين الحكومي وغير الحكومي (مؤسسات المجتمع المدني)

في حين ركز الفصل الثاني على دراسة واقع هذه المؤسسات العاملة من حيث التاريخ والأساس الدستوري فضلا عن محاولة رسم خارطة للمؤسسات المستحدثة التي عنيت بحقوق الإنسان بعد عام ٢٠٠٣ .

ومن منطلق أن أي تشكيل مؤسسي جديد لا بد من أن يواجه معوقات في عمله حاول الفصل الثالث التفصيل في قراءة هذه المعوقات من النواحي السياسية ، والأمنية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وبعد هذا التأصيل والواقع والمعوقات انطلق الكتاب في بحث مستقبل هذه المؤسسات ومدى توفر العوامل الدافعة والمحددة لهذا المستقبل ، في قبالة المحددات المستقبلية لدور هذا النوع من المؤسسات العاملة في العراق انطلاقا من أساس أنها مؤسسات نشأت في واقع أقل ما يقال عنه إنه غير طبيعي ، رافقه العديد من الإشكاليات المعقدة على أغلب الصعد .

ونظرا لحداثة هذه المؤسسات التي لم يمر عليها عند كتابة هذه الأطروحة سوى (١٠) سنوات فتعتبر من أوائل الدراسات التي حاولت تقديم قراءة مبكرة في عمل هذه المؤسسات والإشكاليات التي ترافقها من جهة ، وكيفية تعزيز عملها من جهة أخرى .

وتقر مؤلفة الكتاب بوجود الكثير من الإخفاقات التي رافقت إنشاء هذه المؤسسات ، ولكن انطلاقاً من قاعدة « ما لا يُدرك كله لا يُترك جله» فإن عملية بناء قاعدة الحقوق والواجبات لا تتم بين ليلة وضحاها أو حتى في عقد من الزمن ، وهو الفترة التي شملتها

هـذه الدراسـة، وخـلال هـذه الفتـرة كان هنـاك الكثيـر مـن الأدوار التـي اضطللعـت بهـا هـذه المؤسسـات، لعـل مـن أبرزهـا:

نشـر ثقافـة حقـوق الإنسـان علـى المسـتوى الحكومـي مـن جهـة مـن خـلال إيجـاد شـبكة ربـط مؤسـاتية عاملـة، وعلـى مسـتوى المجتمـع وتعزيـز منظماتـه الوسـطية التـي كانـت لهـا الكثيـر مـن المواقـف والحمـلات المؤثـرة.

- ايجاد مؤسسات للانتصاف لم تكن موجودة سابقا
- تأسيس قواعد لرصد الانتهاكات وفرق متمرسة في هذا المجال
- إيجـاد قاعـدة بيانـات وتوفيـر إحصائيـات مهمـة فـي قضايـا الانتهـاكات التـي كان يلفهـا الغمـوض فـي ظـل النظـام السـابق

الاضطـلاع بمهمـة تمثيـل العـراق فـي المحافـل الدوليـة، وتقديـم مـا يترتـب عليـه مـن تقاريـر بموجـب التعاهـدات الدوليـة، والتـي كانـت متلكئـة جـدا.

علمـا أن هـذه الإنجـازات وغيرهـا الكثيـر ممـن تضمنتهـا الدراسـة فـي ثناياهـا يجـب أن لا تُبعدنـا عـن حقيقـة وجـود عوائـق كثيـرة أشـارت إليهـا الدراسـة كتوصيـات لا بـد منهـا إذا كانـت هنـاك نيـة حكوميـة فعليـة فـي تفعيـل عمـل هـذه المؤسسـات لعـلّ مـن أهمهـا:

إزالـة التشـتت الكبيـر والتعـدد فـي مؤسسـات ترتبـط كل منهـا بسـلطة مختلفـة وتتداخـل فـي العمـل والصلاحيـات، وهنـا يُحسـب للدراسـة أنهـا أشـارت إلـى ضـرورة أن يتجـه العـراق إلـى الالتـزام بالمواثيـق الدوليـة التـي تتحـدث عـن تأسـيس هـذه المؤسسـات والتـي تربطهـا فـي الغالـب بالسـلطة التشـريعية، وهـو نفـس الاتجـاه الـذي ذهـب إليـه الدسـتور العراقـي الدائـم لعـام ٢٠٠٥ حينمـا نـص علـى وجـود هيئـة مسـتقلة تُعنـى بقضايـا حقـوق الإنسـان ترتبـط بمجلـس النـواب العراقـي، وبالتالـي فـإن أحـد المشـاهد الممكنـة لهـذا الترشـيق المؤسسـي هـو حـل الأجهـزة الحكوميـة وتحويـل صلاحياتهـا إلـى الأجهـزة المسـتقلة، وهـو مـا حصـل بالفعـل فـي الدولـة العراقيـة بعـد أقـل مـن سـنة مـن كتابـة هـذه الدراسـة عندمـا شـملت الإصلاحـات الدسـتورية التـي قامـت بهـا حكومـة السـيد العبـادي حـل وزارة حقـوق الإنسـان العراقيـة وتحويـل صلاحياتهـا إلـى المفوضيـة العليـا المسـتقلة لحقـوق الإنسـان.

التركيـز علـى أن مفهـوم حقـوق الإنسـان يرتبـط بالثقافـة بقـدر ارتباطـه بوجـود مؤسسـة، وأن المجتمـع العراقـي مـا زال يعيـش الحالـة الانتقاليـة مـن نظـام دكتاتـوري إلـى نظـام ديمقراطـي لـم

يضع أسسا واضحة في رسم ثقافته الداعمة ، وبدون وجود تنشئة سياسية واضحة المعالم تنهي إلى ثقافة مؤمنة بها لن تكون لهذه المؤسسات القدرة على تنفيذ الأدوار الكبيرة التي ننتظرها منها .

ENKI

for the Humanities and Social Sciences

Issued by Strategic Research & Studies Center in Iraq with Enkl Scientific Association

Chief Editor

Prof. Dr. Amer Hassan Fayyadh

Managing Editor

Dr. Noor Ali Al-Kinani

Editorial Board:

Prof. Dr. Kamil H. Alqayim, College of Literature- Babylon University

Prof. Dr. Qasim Mohammed Abd, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Adel AlBedwai, College of Political Science- University of Baghdad

Prof. Dr. Shirzad Ahmed Al-Najjar, Professor of Political Science in Salahaddin University- Erbil

Assist. Prof. Dr. Musadeq Adel Talib, College of Law- University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Ali Faris Hameed, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Suhad Ismael Khaleel, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Muntasser Majeed Hameed, College of Political Science- University of Baghdad

Assist. Dr. Firas Abdulkareem Mohammed AlBayati, College of Political Science – Al-Nahrain University

Assist. Prof. Dr. Ahmed Kareem Alwan AL Aliwai, Director of Iraqi Manuscripts Department

Dr. Ali AlYaqoobi, Al Mansour University College, Law Department

Dr. Jamal Abdulmanuiam Al- Zawi- prof of Media and International Relations, Libya

Dr. Mahmood Haider, Reasercher and Thinker in Political Philosophy and Theology of Religious – Lebanon,

Proofreading:

Prof. Dr.Zuhair Mohammed Ali, Ibn Rushed College - University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Salam Jabbar Shahab, Applied Sciences Department – University of Technology

Technical Supervision:

Dr. Mohammed Abdullah Radhi

Noor Faiz Al- Araji

Administration Director:

Kawther Hameed Lttayef AlGhourabi

Financial and Administrational Supervision:

Khalid Adnan

Dhurgham Mohammed AlJubouri